منهجية فهم النَّص القرآنيّ وأثرها في علم التَّفسير

"دراسة تأصيلية نقدية"

إعداد

محمد عبد الرَّحيم طحان

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

٢٠٢٤م

منهجية فهم النَّص القرآنيّ وأثرها في علم التَّفسير
"دراسة تأصيلية نقدية"

إعداد

محمد عبد الرَّحيم طحان

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في كلية معارف الوحي والتراث

قسم دراسات القرآن والسنة

كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

مارس ٢٠٢٤م

ملخّص البحث

تناولت هذه الدِّراسة منهجية فهم النَّص القرآني وأثرها في علم التَّفسير، وذلك من خلال بيان الأسس العلمية الثَّابتة التي من خلالها يُفهم الكلام عموماً، ونصوص القرآن خصوصاً، وكيف طبقت هذه المنهجيَّة في التَّفسير فجاءت بأفضل النتائج، وكيف يحصل الانحراف عند إهمال تطبيق تلك المنهجية في فهم النص القرآني، وقد بينت تلك المنهجية بالتفصيل، ثم ذكرت أمثلة تبين نتيجة الانحراف عن الطريق الصحيح لفهم النص القرآني. وتمَّت الدِّراسة في خمسة فصول، تناول الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام، وأوضح الفصل الثاني: تعريف منهجية فهم النص القرآني والحقائق التي تقوم عليها، ومفهوم النص وأنواعه، وخصائص النص القرآني والواجب تجاهه. وتناول الفصل الثالث والرابع: الحقائق التي تقوم عليها منهجية فهم النص القرآني وهي الحقيقة الوضعية والدينية والعرفية، وأقسام كل واحدة منها، وترتيب تلك الحقائق مع الأدلة والأمثلة، ثم تطبيقات تلك الحقائق في التفسير. وتناول الفصل الخامس: أثر منهجية فهم النص القرآني على التفسير بالمأثور والرأي والمقاصدي من حيث بيان كل نوع منها، ومن ثم بيان أثر تلك المنهجية على كل نوع مع الأمثلة على ذلك. اعتمد الباحث على عدة منهاج للوصول إلى الهدف من هذه الدراسة ضمن حدود الدراسة والتي تمثلت في بيان منهجية فهم النص القرآني فهماً صحيحاً، وفق الأصول العلمية مع الأدلة والتطبيقات على ذلك، وأثر تلك المنهجية في علم التفسير، من خلال الربط بين القواعد العلمية والمفاهيم السابقة والمعاصرة للنص القرآنيّ. توصَّل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أنَّ النَّصَّ القرآنيَّ ليس كأيِّ نصٍّ آخر، وله خصائص كثيرة تميِّزه عن غيره، ويجب مراعاة تلك الخصائص في أيِّ محاولة لفهمه، ولفهم نصوص القرآن لا بد أن يكون ذلك وفق ضوابط الحقائق الثَّلاثة وتفاصيلها، وهي الحقيقة الوضعية اللغوية، والحقيقة الدينية الشَّرعية، والحقيقة العرفية الاصطلاحية. وأي فهم لا يراعي هذه الضوابط والحقائق فهو خاطئ أياً كان مصدره أو قائله. خلص الباحث إلى جملة من التوصيات، أهمها: ضرورة مراجعة كتب التفسير، وتنقيح ما فيها من مفاهيم لا تتناسب مع النَّصِّ القرآنيِّ الكريم وقداسته وليست مراد الله.

ABSTRACT

This study examined the methodology of understanding the Qur'anic text and its impact on the science of interpretation (*ʿIlm al-Tafseer*) by demonstrating the established scientific foundations through which speech (Kalām) is understood in general, and the Qur'anic texts in particular, and how this methodology was applied in interpretation, with the best results, and how deviation happens when this methodology is not used to the interpretation of the Qur'anic text. In addition to describing this process in depth, I also provided instances that illustrate the consequences of deviating from the proper road to comprehending the Qur'anic text. The study was conducted in five chapters. The first chapter addressed the research plan and its general structure, while the second chapter elucidated the definition of the methodology for understanding the Qur'anic text and the facts upon which it is based, the concept and types of text, the characteristics of the Qur'anic text and the obligation towards it. The third and fourth chapters addressed the facts on which the methodology for interpreting the Qur'anic text is based, namely a linguistic circumstance, religious validity and customary idiomatic, the sections of each of them, and the arrangement of these facts with evidence and examples, and then the applications of these facts for interpretation (*Tafseer*). The fifth chapter addressed the influence of the methodology of interpreting the Qur'anic text on interpretation by transmitted (*Mʾathūr*), opinion (*Rʾay*), and objectives (*Maqāṣid*), by explicating their sections and the impact of this methodology on each type with instances. The researcher relied on multiple approaches to reach the goal of this study within the scope of the study, which was represented by the statement of the methodology for correctly interpreting the Qur'anic text in accordance with scientific principles, evidence, and applications, as well as the impact of this methodology on the science of interpretation, by connecting scientific foundations and historical and contemporary concepts of the text of the Quran. The most important of the researcher's findings are that the Qur'anic text is unlike any other text and has many characteristics that distinguish it from others, and that these characteristics must be considered in any attempt to comprehend it; and that in order to comprehend the Qur'anic texts, this must be done in accordance with the controls of the three facts and their particulars, which is the linguistic circumstance, religious validity and customary idiomatic. Any interpretation that disregards these norms and facts is incorrect, regardless of its origin or proverb. The researcher ended with a number of recommendations, the most significant of which is the necessity to evaluate the books of interpretation and change their conceptions that are inconsistent with the Holy Qur'anic text and its holiness and are not God's will.

APPROVAL PAGE

The thesis Mohammed Abdulrahiem Tahhan been approved by the following:

_____
Nashwan Abdo Khaled
Supervisor

_____
Raudlotul Firdaus Bt Fatah Yasin
Internal Examiner

_____
Yousef Mohammed Abdo Mohammed
External Examiner

_____
Ibrahim Nuhu Tahir
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Mohammed Abdulrahiem Tahhan

Signature: ……..…….…… Date: ……..……

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٤م محفوظة لـ: محمد عبد الرَّحيم طحان

منهجية فهم النَّص القرآنيّ وأثرها في علم التَّفسير "دراسة تأصيلية نقدية"

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: محمد عبد الرَّحيم طحان

التوقيع: ..... التاريخ: .....

أهدي هذا العمل المتواضع مع خالص الوفاء والحب وعظيم التقدير إلى سبب وجودي بعد الله في هذه الدُّنيا: سيِّدي ووالدي الغالي، قدوتي في الدُّنيا ومن غرس فيَّ كلَّ خصال الخير، ولم أستطع أن أردَّ له أقلَّ القليل من حقه وفضله عليَّ – حفظه الله وأبقاه تاجاً على رأسي، وجعلني فداءً له، فلا طعم للحياة بعده.

...

وإلى والدتي الحبيبة من أحسنت تربيتي، وكانت منبع الحنان والأخلاق العظيمة، التي كانت تدفعني للنَّجاح والتَّقدم بتشجيعها ودعواتها المباركة، سبب كل نجاح أحققه، سندي في كل شِدَّة مرَّت بي، أطال الله في عمرها على طاعته، وأمدَّها بالصِّحة والعافية الدَّائمة، وأدامها ذخراً لي، وأن يجعل جزاءها جنَّات النَّعيم.

...

وإلى أسرتي الكريمة جميعاً حفظهم الله بحفظه، وأصلحهم، وجنَّبهم الفتن ما ظهر منها وما بطن، وجعلهم من أهل القرآن الكريم الصالحين المصلحين النافعين

...

وإلى جميع إخواني الكرام في النَّسب وفي الله، وأساتذتي الأجلاء، وزملائي وكل من له حق عليَّ، وإلى جميع الدعاة إلى الله الغيورين على دينه.

...

أسأل الله أن يتقبل، وأن ينفع بهذا العمل، وأن يحسن لنا جميعاً الختام، وأن يجمعنا في غرف الجنان مع خير الأنام نبينا – عليه أفضل الصلاة وأتمُّ السَّلام –.

الشكر والتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى وأحمده كما ينبغي لجلال وجهه الكريم، وسلطانه العظيم، فهو أهل الحمد والمستحق لكل ثناء وشكر، وإليه ينسب الفضل على أن أعانني ووفقني لإتمام هذا العمل، وأسأله القبول والسداد وأن ينفع به وينفعني، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وبعد شكر الله سبحانه وتعالى أتقدَّم بجزيل الشكر والتقدير لمعلمي وشيخي الأول إمام هذا الزَّمان سيِّدي الوالد الكريم الدُّكتور: **عبد الرَّحيم أحمد طحان**، صاحب العلم الغزير، الذي كان بعد توفيق الله سبب توفيقي ونجاحي في أموري كلها، والذي أفاض عليَّ من علمه الغزير، وساعدني في إتمام هذا البحث، فجزاه الله كل خير، وأعظم له الأجر والجزاء، وجعله في الآخرة في الفردوس الأعلى مع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

كما وأشكر فضيلة الدكتور: **نشوان عبده خالد** والذي لم يبخل عليَّ بوقته رغم كثرة مهامه، وبتوجيهاته القيِّمة، ونصائحه المفيدة في كل المجالات سواء فيما يتعلق بالبحث أو بالأمور العلمية بشكل عام، فكان نِعْم الموجه، وصاحب الخلق الرفيع، والاهتمام بالقرآن، فجزاه الله عني كل خير، وأسأل الله أن يحفظه، ويرفع قدره، ويعلي شأنه، وأن يجعله من أهل القرآن الكريم أهله وخاصته في الآخرة كما هو كذلك في الدنيا.

والشُّكر موصول لفضيلة الدُّكتور: **رضوان جمال الأطرش**، صاحب العلم الجم والخلق، فقد أتحفني بملاحظاته القيِّمة، ومعاملته الطيبة، ولجميع مشايخي الكرام وأساتذتي الأجلاء، وأخص منهم، الدُّكتور الفاضل: **حبيب الله زكريا**، وكل من علَّمني وأحسن إلي وساعدني، وأخص بالذكر أخي الدكتور: **يحي النَّجار**، وأخي الكريم: **مسعود المري**، كما وأشكر كلية (عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية) من سعادة عميدها إلى كل موظف فيها على جهودهم المباركة في مساعدة الطلاب، وإدارة (الجامعة الإسلامية العالمية) بماليزيا، والتي أتشرف بالانتساب لها والتخرج منها، جزى الله الكريم الجميع عني خيراً، ووفقنا جميعاً لما يحب ويرضى، وغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا، وجمعنا في جنات النعيم مع نبينا الأمين -عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم -، إنه أكرم الأكرمين سبحانه وتعالى.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث باللغة الإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة الإقرار ..... هـ

صفحة الطبع والنشر ..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

فهرس المحتويات ..... ط

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام ١

المقدمة ١

مشكلة البحث ٤

أهمية البحث ٥

أسئلة البحث ٦

أهداف البحث ٦

حدود البحث ٦

منهج البحث ٧

الدراسات السابقة ٧

الفصل الثاني: المنهجية والنص القرآني الكريم ١٣

المبحث الأول: مفهوم منهجية فهم النص القرآني وضوابطها ١٣

المطلب الأول: مفهوم المنهجية ١٤

المطلب الثاني: ضوابط منهجية فهم النص القرآني ٢٠

المبحث الثاني: تعريف النص وأنواعه ٢٣

المطلب الأول تعريف النص ٢٣
المطلب الثاني: أنواع النص ٢٨
المبحث الثالث: خصائص النص القرآني..... ٣١
المطلب الأول: خصائص النص القرآني ومزاياه..... ٣١
المطلب الثاني: الواجب تجاه النص القرآني..... ٩٥

الفصل الثالث: منهجية فهم النص القرآني ١٠٠
المبحث الأول: الحقيقة الوضعية اللغوية..... ١٠٠
المطلب الأول: الحقيقة اللغوية الأصلية..... ١١٢
المطلب الثاني: الحقيقة اللغوية المجازية ١١٤
المبحث الثاني: الحقيقة الدينية الشرعية ١١٦
المطلب الأول الحقيقة الدينية الشرعية..... ١١٨
المطلب الثاني: ما يدخل في الحقيقة الشرعية..... ١٢٠
المبحث الثالث: الحقيقة العرفية الاصطلاحية..... ١٢١
المطلب الأول: الحقيقة العرفية الاصطلاحية وأقسامها ١٢٧
المطلب الثاني: تطبيقات على الحقيقة العرفية الاصطلاحية ١٢٩

الفصل الرابع: مراتب منهجية النص القرآني ١٣٣
المبحث الأول: الحالة الأولى عند وجود قرينة..... ١٣٣
المطلب الأول: تعين الحقيقة عند وجود قرينة ١٣٤
المطلب الثاني: تطبيقات على تعيين الحقيقة بذاتها ١٣٥
المبحث الثاني: الحالة الثانية عند الإطلاق ١٣٨
المطلب الأول ترتيب الحقائق عند الإطلاق..... ١٣٨
المطلب الثاني: تطبيقات على الإطلاق وعدم تحديد حقيقة
بعينها ١٣٩

المبحث الثالث: تطبيقات منهجية فهم النص القرآني في التفسير ١٤٢
المطلب الأول: تطبيق تلك الحقائق في كتب التفسير ١٤٢
المطلب الثاني: أنواع الخطأ الناتج عن إهمال تلك الحقائق ١٤٧

الفصل الخامس: أثر منهجية فهم النص القرآني في علم التفسير ١٧٥
المبحث الأول: أثر منهجية فهم النص القرآني في التفسير بالمأثور ١٧٥
المطلب الأول: بيان أثر تطبيق منهجية فهم النص القرآني على التفسير بالمأثور ١٧٩
المطلب الثاني: تطبيقات منهجية في فهم النص القرآني في التفسير بالمأثور ١٨٢
المبحث الثاني: أثر منهجية فهم النص القرآني في التفسير بالرأي ١٩٣
المطلب الأول: بيان أثر تطبيق منهجية فهم النص القرآني على التفسير بالرأي ١٩٤
المطلب الثاني: تطبيقات منهجية في فهم النص القرآني في التفسير بالرأي ٢٠٠
المبحث الثالث: أثر منهجية فهم النص القرآني في التفسير المقاصدي . ٢١٠
المطلب الأول: بيان أثر تطبيق منهجية فهم النص القرآني على التفسير المقاصدي ٢١١
المطلب الثاني: تطبيقات منهجية في فهم النص القرآني في التفسير المقاصدي ٢١٥
خاتمة البحث ٢٤٧
النتائج ٢٤٧
التوصيات ٢٥٠
المصادر والمراجع ٢٥٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد:

فمن رحمة الله الرحيم، أن خصَّ آخر أمة بخاتم النبيين – ﷺ – كما شرفها بكتابه العظيم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، وهو أعظم معجزة منذ أن وجد الخلق إلى يوم الدين، وفيه الهداية للتي هي أقوم بيقين، كما روي عن رسولنا الأمين – ﷺ – «كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق[1] عن كثرة الرد، ولا

---

[1] بفتح الياء وضم اللام، وبضم الياء وكسر اللام، من: خَلُق الثوب إذا بلي، وكذلك أَخلق. كما في: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، (بيروت، دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت) ج٤، ص٥٢. أي: لا تبلى جِدَّتُه، ولا تفنى جِدَتُه، والفعل من باب: نصَر، وكَرُم، وسمع، خَلَق يخلُق، وخلُق يخلُق، وخلِق يخلَق، والخَلَق البالي للمذكر والمؤنث، لأنه في الأصل مصدر. كما في: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، (مصر، مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣١٧هـ، ١٩٥٢م) (خلق) ج٢، ص٢٨٨. وشرحه: محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، **تاج العروس**، (مصر دار الهداية، د.ط، د.ت)، (خلق) ج٦، ص٣٣٦. وأبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب**، (دار صادر، بيروت، ط.٣، ١٤١٤هـ) (خلق) ج١١، ص٣٧٦. والمعنى: لا يزول رونقه كما في: البيضاوي، القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر، **تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة**، (لبنان، دار الثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٣٣هـ) ج١، ص٥٣٥. ونحوه في شروح مصابيح السنة.

تنقضي عجائبه، هو الذي لم تنته الجن إذ سمعته حتى قالوا: ﴿**إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا (١) يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا**﴾ [الجن: ١-٢]، من قال به صدق، ومن عمل به أُجر، ومن دعا إليه هُدي إلى صراط مستقيم»[٢]، وقد بلَّغ نبينا الأمين - ﷺ - لصحابته الكرام - رضي الله عنهم - ما أنزل إليهم من ربهم - جلَّ وعلا - تلاوةً وتفسيراً، فقد آتاه الله الكريم القرآن العظيم ومثله معه[٣]، حيث كان جبريل عليه السلام ينزل على نبيّنا - ﷺ - بالسُّنة كما ينزل عليه بالقرآن[٤].

وقام الصَّحابة الكرام — رضوان الله عليهم — بما يجب عليهم خير قيام، فآزروا رسول الله - ﷺ - ونصروه، واتَّبعوا الوحي الذي أنزل معه وعملوا به، وحفظوه، ونقلوه لمن بعدهم وفسَّروه، فلهم أجرهم وأجر من جاء بعدهم وسار على نهجهم — رضي الله عنهم — وأرضاهم — ، وهكذا قام التابعون لهم بإحسان بنفس المهمة خير قيام، ولن تزال تلك العناية بكلام ربنا تلاوةً وتفسيراً ما تعاقب الليل والنهار.

ومن المعلوم قطعاً أنَّ النَّصَّ القرآني وحي من رب العالين، وهو بلسان عربي مبين، وهو على العرب وغيرهم جديد، قال ذو الجلال والإكرام: ﴿**وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ**

---

[٢] أخرجه محمد بن عيسى الترمذي، في **السنن**، **كتاب ثواب القرآن**، ج٥، ص١٧٢، رقم: (٢٩٠٦)، وهو في **جامع الأصول**، ج٨، ص٤٦١ — ٤٦٢، رقم: (٦٢٣١). وإسناد الحديث ضعيف كما أشار إلى ذلك الإمام الترمذي بقوله: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث الأعور مقال"، لكن للحديث شاهدان يرتفع بهما إلى درجة الحسن كما هو مقرر عند أئمتنا الكرام. الشاهد الأول من رواية سيدنا معاذ بن جبل — رضي الله عنه —، والثاني من رواية عبد الله ابن مسعود — رضي الله عنه — مرفوعاً وموقوفاً. وتقرير ذلك وتفصيله في: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري، **فضائل القرآن**، (القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤١٦هـ).

[٣] ثبت في **سنن الإمام أبي داود** في كتاب السنة، باب لزوم السنة، ج٥، ص١٠، عن المقدام بن معد يكرب — رضي الله عنه — عن رسول الله - ﷺ - قال: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه» وأخرجه الإمام أحمد في **المسند**، ج٤، ص١٣١، بلفظ: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه» الحديث. والحديث إسناده صحيح، ورجاله ثقات رجال الصحيح، غير عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي، فمن رجال أبي داود والنسائي، وهو ثقة.

[٤] كما قال ذلك التابعي الجليل حسَّان بن عطية كما في: **سنن الإمام الدارمي** في المقدمة — باب السنة قاضية على كتاب الله تعالى، ج١، ص١٤٤، وعن الإمام الأوزاعي مثله، كما في كتاب الخطيب البغدادي، **الفقيه والمتفقه**، ج١، ص٩١.

تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ (١٥) قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ١٥-١٦].

والآية الثانية فيها مبالغة في التبرئة مما طلبوا منه أي: إن تلاوته عليهم هذا القرآن إنَّما هو بمشيئة الله تبارك وتعالى، وإحداثه أمراً عجيباً خارجاً عن العادات، وهو أن يخرج رجل أمي لم يتعلم، ولم يستمع، ولم يشاهد العلماء ساعة من عمره، ولا نشأ في بلدة فيها علماء فيقرأ عليكم كتاباً فصيحاً يبهر كل فصيح ويعلو على كل منثور ومنظوم، مشحوناً بعلومٍ من علوم الأصول والفروع، وأخبار ما كان وما يكون، ناطقاً بالغيوب التي لا يعلمها إلا الله تعالى، وقد بلغ بين ظهرانيكم أربعين سنة، تطلعون على أحواله ولا يخفى عليكم شيء من أسراره، وما سمعتم منه حرفاً من ذلك، ولا عرفه به أحد من أقرب الناس إليه، وألصقهم به.

ولما تقدم ذكره فإنَّ هذا الكتاب المعجز له اصطلاح لا يمكن فهمه إلا به ومن خلاله وفق منهجية وحقائق علمية يفهم بها، ولا يمكن التوصل لنتيجة وفهم صحيح للنص القرآني إلا وفق تلك المنهجية التي يجب مراعاتها في فهم النَّص القرآني، بل يجب أن يعيها كل دارس لتفسير كلام الله – عز وجل –، صوناً لنفسه من الوقوع في الخطأ والضلال، وحذراً من تلبيس فرق الضلال في الماضي والحاضر والاستقبال، ولئلا يخدع بدعواهم بنزاهة البحث وحريَّة الفهم والاستدلال.

وقد انحرف من انحرف في فهم النص القرآني الكريم وجاء بأباطيل يندى لها الجبين، مثال ذلك الفهم الذي جاء به محمد شحرور في فهم النَّص القرآني الكريم الذي أُمر فيه المسلمات بالحجاب في قوله تعالى: **﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾** [النور:

.[٣١]

حيث قسَّم محمد شحرور حسب فهمه لهذا النص القرآني الكريم الزِّينة إلى قسمين:

الزينة الظاهرة، وهي: ما ظهر من جسد المرأة بالخلق، أي: كامل الجسد الظاهر، كالرأس، والبطن، والظهر، والرجلين، وعلل ذلك: بأنَّ الله خلق الرجل والمرأة عراة دون ملابس، وهذا يجوز لكل الرجال رؤيته من المرأة.

والقسم الثاني: الزينة المخفية، وهي: ما أخفاه الله في بنية المرأة وتصميمها، هذا القسم المخفي هو الجيوب، والجيب: كما عرفه بأنه فتحة لها طبقتان لا طبقة واحدة، وهو: الخرق في الشيء، فالجيوب في المرأة لها طبقتان أو طبقتان مع الخرق، وهي: ما بين الثديين وما تحتهما، وتحت الإبطين والفرج والإليتين، هذه كلها جيوب يجب على المرأة المسلمة أن تغطيها أمام الرجال الأجانب عنها غير المذكورين في الآية، أمَّا المذكورون في الآية الكريمة فلهم أن يروا حتى ما يُعرِّفه شحرور بالجيوب، وقال: نعم يجوز للرجل أن يشاهد ابنته عارية، وليس له أن يقول لها حرام، لأنَّ هذا جائز، ولكن له أن يقول: لها عيب من باب الحياء والعرف، وأنَّه على المرأة ألَّا تتحرج من محارمها لأنَّهم مدرجون في الآية وحكمهم كزوجها[٥].

كل ذلك من المفاهيم الخاطئة وغيرها بسبب عدم مراعات المنهجية الصحيحة والحقائق العلمية التي من خلالها يفهم خطاب رب العالمين، ولتلك المنهجية والحقائق العلمية التي من خلالها يفهم الخطاب القرآني أثر كبير في علم التَّفسير، فبها يعرف المقبول والمردود من التفسير، وهذا ما سيتبين بالتفصيل من خلال هذا البحث بعون الله الجليل.

مشكلة البحث

تعدَّدت المفاهيم للنَّص القرآني في عصرنا الحالي وفي العصور السابقة، فمنهم مَنْ منَّ الله عليه بالفتح، فجاء بكنوز عظيمة من خلال فهمه لنص القرآن الكريم – وهو الكتاب

---

[٥] أكتفي بهذا المثال للمفاهيم الخاطئة باختصار، وللمزيد ينظر باقي مفاهيمه الباطلة وتحريفه فيما يتعلق بهذه الآية وما يحل وما يحرم على المرأة في كتابه المليء بمثل هذه المفاهيم الخاطئة. محمد شحرور، **الكتاب والقرآن قراءة معاصرة**، (سوريا، مطبعة الأهالي للنشر والتوزيع، ب.ط، ب.ت،)، ص٦٠٤ – ٦١٤.

العظيم المعجز الذي لا تنقضي عجائبه ولا يخلق عن كثرة الرد ولا يشبع منه العلماء[٦]، ومنهم من اتَّبع هواه على غير هدى من الله جل في علاه، فأتى بمنكر من الأباطيل في فهمه لنصوص القرآن الكريم، إمَّا عن عمد وسوء قصد ليسيء إلى القرآن، ويشوِّه حقائقه بين الأنام – وهو كتاب الله المعجز بأقوى برهان –، وإمَّا عن غفلة وجهل بكيفية فهم النص القرآني الكريم.

وقد زادت في العصور المتأخرة ظاهرة المدَّعين فهم النَّص القرآني، وكثرت أقوالهم الباطلة المنكرة[٧].

فكان لا بُدَّ من توضيح المنهجية الصحيحة السَّليمة، والَّتي بها يتبين الصحيح والسَّقيم من المفاهيم المنسوبة للنص القرآني، وأثر تلك المنهجية في تفسير كلام رب العالمين.

أهمية البحث

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة، حيث إنها تتناول موضوعاً يخدم الأمة في مجال علم التفسير ومنهجية فهم النص القرآني.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

١. تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتعلق ببيان الصواب في فهم أعظم كتاب – وهو القرآن الكريم كلام الحكيم الوهاب – ورد المفاهيم الخاطئة في فهم نصه.
٢. توضِّح هذه الدراسة المراد بالنص القرآني الكريم، وخصائصه بالدليل والبرهان.
٣. تتناول هذه الدراسة موضوع منهجية فهم النص القرآني بشكل واضح وشامل لكل الجوانب، مع الأدلة والتطبيقات، وبيان كيفية معرفة الصحيح من الباطل من المفاهيم المنسوبة للنص القرآني.
٤. صلة هذه الدراسة بأمرين لهما أهمية كبرى، وهما: حفظ الدين الصحيح،

---

[٦] كما في الحديث الذي سبق ذكره وتخريجه في ص٢.

[٧] أشار لتلك المشكلة الباحث: مطيع الله بن دخيل الله الحربي، **انقلاب المفاهيم، حقيقته، بدايته، آثاره**، (مكة المكرمة، ب.م، ب.ط، ٢٠١٧)، ص١١ – ١٢.

والعقل الصريح، وهما صنوان لا يفترقان، وقد جاءت شريعة ربنا الرحمن بحفظهما وأكدت على ذلك، وهذا لا يتحقق إلا بالفهم الصحيح للنص القرآني.

٥. تجلية أثر منهجية فهم النص القرآني في علم التفسير بشتى أنواعه.

أسئلة البحث

يحاول الباحث في هذه الدراسة الوصول إلى إجابات على الأسئلة التالية:

١. ما المراد بمفهوم منهجية فهم النص القرآني الكريم؟، وما النَّص؟، وما أنواع النَّص القرآني، وخصائصه؟
٢. ما القواعد التي تقوم عليها المنهجية التي من خلالها يفهم النص القرآني فهماً صحيحاً؟
٣. ما مراتب وحالات فهم النص القرآني وتطبيقاته؟
٤. ما أثر منهجية فهم النص القرآني في علم التفسير بمختلف أنواعه؟

أهداف البحث

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

١. بيان المراد بمنهجية فهم النَّص القرآني، والمراد بالنَّص، وأنواعه.
٢. بيان قواعد المنهجية العلميَّة الصَّحيحة لفهم النَّص القرآني بياناً شاملاً لكل جوانبها.
٣. توضيح مراتب فهم النَّص القرآني وحالاته، وكيفية تطبيق ذلك.
٤. تبيين أثر منهجية فهم النَّص القرآني على علم التفسير.

حدود البحث

تقوم هذه الدراسة على بيان القواعد والضوابط العلمية بياناً شاملاً لمنهجية فهم النص القرآني فهماً صحيحاً، وفق أصول فهم كلام الله تعالى، مع الأدلَّة والتطبيقات على ذلك،

وأثر تلك المنهجية في علم التفسير، من خلال الرَّبط بين القواعد العلمية والمفاهيم السَّابقة والمعاصرة للنَّص القرآني، بعيداً عن المصطلحات الفلسفية الحداثية وعلم اللسانيات التي لا صلة لها بالنص القرآني.

منهج البحث

يعتمد الباحث في هذه الدراسة على الجمع بين عدد من المناهج العلمية الملائمة لطبيعة الدِّراسة للوصول إلى الهدف المنشود منها، وهذه المناهج هي:

١. **المنهج الوصفي الاستقرائي**، يتتبع الباحث من خلال هذا المنهج أقوال العلماء في منهجية فهم النَّص القرآني، وعرض منهجية فهم النَّص القرآني وأنواعه عرضاً شاملاً، وطرق الفهم الصحيح وتطبيق ذلك، وأثره في علم التفسير بمختلف أنواعه.
٢. **المنهج التأصيلي**، من خلال هذا المنهج سيقوم الباحث باستنتاج القواعد وتحديد ضوابط المنهجية الصحيحة لفهم النص القرآني، من خلال قواعد فهم الكلام والأصول، من كتب الأصول وأقوال العلماء المختصين، لبيانها وتوضيحها بشكل مرتب وواضح.
٣. **المنهج النَّقدي**، كما يعتمد الباحث على هذا المنهج في نقد المفاهيم الخاطئة المنسوبة للنَّص القرآني وبيان مخالفتها للمنهجية العلمية في فهم النَّص القرآني وفق الضوابط العلمية.
٤. **المنهج الاستنباطي**، من خلال هذا المنهج يقوم الباحث باستنتاج الحقائق التي بنى عليها المفسرين أقوالهم في التفسير لبيان المطابق منها للمنجية الصحيحة لفهم النص القرآني الكريم والمخالفة لها.

الدِّراسات السابقة

من خلال اطلاع الباحث على الدراسات القريبة من الموضوع، وقفت على جملة من الرسائل العلمية والمقالات الأكاديمية والمصنفات التي تخدم الموضوع من زوايا مختلفة، وتناقش

جوانبًا منه، وفيما يأتي بيان أهمها:

دراسة علمية بعنوان: **من وحي القرآن، قراءة في منهجية فهم الخطاب القرآني**[٨]، بهجت النادي، وعارف رأفت، في هذا الكتاب ينطلق الباحثان في دراسة القرآن ومحاولة فهمه من منطق نظريات القراءة الغربية الحديثة للنصوص، وتناولا قضايا متعلقة بالأوضاع المعاصرة والتهم التي تنسب للمسلمين في قضايا كالرِّق، ومكانة المرأة في الإسلام، والجهاد، وغير ذلك من الأمور وفق منظورهما، كما تبنيا قول المعتزلة بخلق القرآن الكريم ليؤكدا على أنَّ القرآن يتمايز عن ذات الخالق ويختلف عنه وبالتالي فهو حادث في الزمن يحتكم فيه العقل ويفهم حسب كل عصر بما يتوافق معه بعيداً عن الزمن الذي نزل فيه ويؤكدان على أن القول بعدم خلق القرآن عائق أمام فهم حر وعقلاني للنص القرآني الكريم، كما يزعمان أنَّ القرآن الكريم تمَّ ترتيبه ترتيباً مبهما بعد وفاة النبي – ﷺ –، وقد وقع المؤلفان في كثير من الأخطاء المنهجية والعلمية لجهلهما بالمنهجية الصحيحة لفهم القرآن الكريم وتطبيقهما لمنهجيات لا تتوافق مع طبيعة القرآن الربانية، ففي هذا الكتاب أهمل المؤلفان التَّطرق للمنهجية الصحيحة لفهم النَّص القرآني ووضع الأسس والضوابط لذلك، وكان كل همهما هو نقد المفاهيم السابقة لإثبات فهمهما بدون ضابط علمي صحيح، وكتابهما هو بحاجة للنقد وعرضه على المنهجية الصحيحة لفهم القرآن الكريم؛ ليتبين مدى صحة ما ذهبا إليه من عدمه.

كما وقف الباحث على كتاب بعنوان: **القرآن محاولة لفهم عصري**[٩]، مصطفى محمود، وهو كتاب يتعرض فيه مؤلفه لقضايا مختلفة تحدَّث عنها القرآن الكريم، مثل: الأمور الغيبية، وقصة الخلق، والجنَّة والنَّار، ويوم القيامة، والحلال والحرام، وبعض العبادات: كالصِّيام، وأحكام الإسلام، وفق فهم عصري باجتهاد منه كما يدَّعي ذلك، بعيداً عما ذكر من آثار في تفسيرها، أو عن معانيها الواردة في كتب التفسير، وجاء بأمور خارجة عن المألوف في محاولته تلك ولا يليق أن تنسب تلك المفاهيم للقرآن الكريم؛ لمخالفتها للمنهجية

---

[٨] بهجت النادي، وعارف رأفت، **من وحي القرآن، قراءة في منهجية فهم الخطاب القرآني**، (فرنسا، غراسي، ط١، ٢٠٠٩).

[٩] مصطفى كمال محمود، **القرآن محاولة لفهم عصري للقرآن**، (مصر، دائرة المعارف، ط١، ١٩٩٩).

العلمية لفهم النص القرآني، وأهمل المؤلف ذكره لطريقة فهم القرآن الكريم فهماً صحيحاً عصرياً، وإنما تطرَّق مباشرة لقضايا تتعلق بالقرآن الكريم وذكر فيها رأيه، وهذا ما يؤخذ على الكتاب، بالإضافة إلى ماورد فيه من تجاوزات، فلم يتطرق للمنهجية التي يفهم من خلالها النَّص القرآني فهماً صحيحاً، أو ماهي الطريقة التي استند لها في فهمه ذلك.

ووجد الباحث دراسة علمية تحمل عنوان: **مناهج تحليل الخطاب القرآني في الفكر العربي المعاصر**[١٠]، محمد علواش، تحدَّث الباحث في هذه الدراسة عن أحوال الحداثيين في تعاملهم المتناقض من حيث التعامل مع التُّراث الإسلامي في دعوتهم لنبذ كل ما هو ماضٍ من الفكر الإسلامي، بينما هم يأخذون كل ما هو ماضٍ من الفكر الغربي ويمجِّدونه رغم ما فيه، ثُمَّ تحدَّث عن إشكالية العلاقة بين المناهج المعاصرة والنَّص القرآني من خلال استعراض المناهج المعاصرة ومدى تطبيقها من قبل الحداثيين على القرآن الكريم، ثُمَّ بيَّن الانحرافات المنهجية التي وقع فيها الحداثيون في تعاملهم مع النَّص القرآني من خلال توضيح الأسس التي اعتمد عليها الحداثيون وبيان ما فيها من القصور المنهجي، ثم ذكر أهمية اختيار المنهج الصحيح والتَّمسك به عند التعامل مع النُّصوص الشرعية، وأهم آليات الفهم السَّليم للنُّصوص، وتطرَّق لمدى إمكانية تجديد الخطاب التَّفسيري ليلائم متطلبات العصر الحديث. ورغم أهمية هذه الدراسة إلا أنها ركزت على بطلان دعوة تطبيق المناهج المعاصرة على النص القرآني وأن تلك الدعوة ليست بريئة وأسهب الباحث في بيان ذلك وأغفل الحديث عن المنهجية الصحيحة في التعامل مع النص القرآني.

كما عثر الباحث على دراسة علمية أخرى جاءت بعنوان: **فهم الخطاب القرآني بين الإمامية والأشاعرة، دراسة مقارنة في ضوء ركائز الأسلوبية**[١١]، صباح عيدان العبادي، تكلم الباحث في دراسته هذه عن عقائد فرقتين كبيرتين من الفرق الإسلامية وهما الأشعرية والإمامية، وعقد الباحث في دراسته هذه مقارنة بين عملية فهم الخطاب القرآني عند الفرقتين

---

[١٠] محمد علواش، **مناهج تحليل الخطاب القرآني في الفكر العربي المعاصر**، (سوريا، صفحات للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٧).

[١١] صباح عيدان العبادي، **فهم الخطاب القرآني بين الإمامية والأشاعرة، دراسة مقارنة في ضوء ركائز الأسلوبية**، (العراق، دار الفيحاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٣)

الأشعرية والإمامية، من خلال اللغة وعلم اللسانيات الحديثة، وهدفه تقريب وجهات النظر المتباعدة بين الفرقتين وتفهم الآخر، ولم يتطرق الباحث للمنهجية الصَّحيحة لفهم النَّص القرآني، بل كان جل اهتمامه التبرير للمفاهيم المخالفة للمنهجية الصحيحة لفهم النص القرآني وفق علم اللسانيات الحديث ونظريات القراءة المعاصرة.

كما وقف الباحث على كتاب: **منطق الخطاب القرآني، دراسات في لغة القرآن**[١٢]، محمد باقري سعيدي، يقدم المؤلف عمله هذا في محاولة منه لفهم النَّص القرآني وفق المناهج واللسانيات المعاصرة، كما يتكلم عن الأسس الفكرية في الإسلام واليهودية والمسيحية، ويتعمق في الجانب اللغوي بعيداً عن موضوع النَّص القرآني، ويعقد مقارنات مطوَّلة وشروحات لنظريات لغة الدِّين والنَّظريات الغربية الكلاسيكية، ونظريَّات الدِّين المسيحي واليهودي، والنَّظريات الوضعية، ومدارس التحليل اللغوي، ودور اللغة في الدين ورمزية لغة الدين، ثُمَّ يتطرق للغة القرآن الكريم وفق علم اللسانيات وغيرها من الأمور الفلسفية البحتة والبعيدة كل البعد عن موضوع دراستي المتعلقة بمنهجية فهم النَّص القرآني بالضوابط العلمية بعيداً عن الأمور الفلسفية.

وهناك كتاب آخر جاء بعنوان: **القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني**[١٣]، محمد أركون، سعى المؤلف من خلال كتابه هذا إلى تطبيق مناهج اللسانيات والسيمائيات في تحليل بعض أجزاء من النَّص القرآني، وبدأ بذكر مصطلحات فلسفية مُعقَّدة ليس لها صلة بموضوع القرآن الكريم وقُدسيَّته، ثم حاول قراءة سورة الفاتحة والكهف قراءة معاصرة وفق المناهج الغربية، وكل ما جاء به هو خاضع للنقد وللنقض وفق المنهجية العلمية لفهم النص القرآني، وهذا ما سيتضح من خلال استعراضي لنماذج مما كتبه في دراستي هذه، والرد عليها وفق الضَّوابط العلمية.

---

[١٢] محمد باقري سعيدي روشن، **منطق الخطاب القرآني، دراسات في لغة القرآن**، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط١، ٢٠١٦).

[١٣] محمد أركون، **القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني**، (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط٣، ٢٠٠٥).

ودراسة علمية بعنوان: **القرآن الكريم ومناهج تحليل الخطاب**[١٤]، عبد الرزاق هرماس، عرض الباحث في هذه الدراسة بعض مناهج تحليل الخطاب الحديثة وقدَّم رؤية تقويمية لمناهج تحليل الخطاب، وبيَّن ما فيها من عيوب وعدم إمكانية تطبيقها على النَّص القرآني، وأنَّ القرآن الكريم لا يخضع لتلك المناهج؛ لكونها لا تتوافق مع طبيعته وخصوصيته، وأهمل التَّطرق للمنهجية الصحيحة لفهم النَّص القرآني، فكانت دراسته هذه محاولة منه للدِّفاع عن القرآن الكريم ببيان بطلان الدَّعوات لتطبيق المناهج الحديثة عليه.

ووقف الباحث على مقالة علمية: **القيم السياسية في الخطاب القرآني، قيمة الشورى نموذجاً**[١٥]، الدكتور رضوان جمال الأطرش، تحدث الكاتب في هذا البحث عن موضوع القيم السِّياسية في الخطاب القرآني من خلال الحديث عن الشُّورى كنموذج لذلك، وبيَّن أهميتها في الإسلام، وقيمة تطبيقها في الحياة، والفائدة منها على المجتمع والفرد، وتناول الباحث موضوع الشورى بشكل مفصل ومفيد وجامع لكل جوانبها.

ولم يذكر الكاتب المنهجية الصحيحة لفهم النص القرآني؛ لكونها ليست موضوع البحث، وكان ما قام به نموذجاً حقيقياً من الفهم الصَّحيح السَّديد للنَّص القرآني الكريم لمراعاته للمنهجية الصحيحة لفهم النَّص القرآني، والتي سيتبين ذكرها في دراستي بعون الله وتوفيقه.

ومقالة أخرى جاءت بعنوان: **الارتقاء المعرفي في الخطاب القرآني**[١٦]، سفيان الجنابي، تناول المؤلف موضوع الإعجاز البلاغي في النَّص القرآني، وأثر ذلك في بناء الشخصية الإسلامية المخاطبة، من خلال تتبع أساليب الخطاب القرآني في مخاطبته للنَّاس على مختلف أصنافهم، وكيف يمكن تطبيق ذلك في العصر الحديث والاستفادة منه.

لم يتطرق المؤلف من قريب أو بعيد لمنهجية فهم النَّص القرآني الكريم، وإنما جاء بما

---

[١٤] عبد الرزاق هرماس اسماعيل، **القرآن الكريم ومناهج تحليل الخطاب**، (قطر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ب.ط، ٢٠٠١)

[١٥] رضوان جمال الأطرش، "القيم السياسية في الخطاب القرآني، الشورى نموذجا" **مجلة الإسلام في آسيا**، (العدد الخاص الأول، مارس، ٢٠١١م)، ص٥١ – ص٨٢.

[١٦] سفيان الجنابي، **الارتقاء المعرفي في الخطاب القرآني**، (العراق، د.د، د.ط، ٢٠١٤م).

يعد نماذج من فهم النَّص القرآني الكريم، وسأذكر في دراستي المنهجية الصحيحة التي يفهم بها النص القرآني الكريم، ويعرف من خلالها الصواب من عدمه للأفهام المنسوبة للنص القرآني الكريم.

وأخيرًا دراسة علمية حملت العنوان: **معجم الخطاب القرآني في الدعاء**[١٧]، مصطفى عليان، جمع الباحث جميع ألفاظ الدعاء وقسَّمها حسب ثلاثة محاور وهي: ألفاظ العقيدة والتوحيد، وألفاظ الخطاب والمحاورة، وألفاظ الطلب، وحاول الكشف عن الهويَّة الخاصة بكل لفظ من خلال معناها وسياقها وتركيبها وغير ذلك من خلال علم اللغة وأساليبها المتنوعة.

ورغم أهمية هذه الدراسة وقيمتها العلميَّة إلا أن الباحث لم يتحدث عن منهجيَّة فهم النَّص القرآني، وهذا ما أركز عليه في دراستي بإذن الله.

الخلاصة من الدراسات السابقة: رغم أهمية تلك الدراسات واشتراكها مع دراستي في المحور التطبيقي لفهم النص القرآني كل حسب المدرسة التي ينطلق منها، يؤخذ على جميع تلك الدراسات أنها لم تتطرق إلى المنهجية الصحيحة لفهم النص القرآني الكريم، وهذا ما سأتناوله في مضمون هذه الدراسة وفق القواعد العلمية.

[١٧] مصطفى عليان، "معجم الخطاب القرآني في الدعاء"، **مجلة الوعي الإسلامي**، (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت).

الفصل الثاني
المنهجية والنَّص القرآني الكريم

إنَّ القرآن الكريم كتاب الله المنزل بلسان عربي مبين، المعجز بنصه ولفظه وكل ما يحويه، ولا يمكن فهمه إلا وفق المنهجية التي يفهم بها الكلام العربي، وقد انحرف من انحرف في فهم النَّص القرآني الكريم وجاء بالأباطيل؛ بسبب عدم مراعاته للمنهجية الصحيحة الَّتي من خلالها يُفهم الكلام العربيّ، وفي هذا الفصل سيتبين مفهوم تلك المنهجية وتوضيح المصطلحات بشكل علمي دقيق؛ ليكون البحث محدداً ومنضبطاً وفق الأُسس العلميَّة الصَّحيحة مع بيان ضوابطها المحددة، وذلك في المباحث الثلاثة الآتية، والَّتي من خلالها يتبيَّن مفهوم المنهجية وضوابطها، والمراد بالنَّص وأنواعه، وخصائص النَّص القرآني الكريم وذلك وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم منهجية فهم النص القرآني الكريم وضوابطها.

المبحث الثاني: مفهوم النص وأنواعه.

المبحث الثالث: خصائص النص القرآني الكريم.

المبحث الأول: مفهوم منهجية فهم النص القرآني وضوابطها

لا يفهم المراد إلا بالتعريف بالمصطلحات المتعلقة بالموضوع، وتتعدد المفاهيم، ويكثر استخدام كلمة المنهجية في عدة مجالات، والحكم على الشيء فرع عن تصوره، ومن هذا المنطلق يبيِّن الباحث المراد بمنهجية فهم النَّص القرآني الكريم، وما ضوابطها وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم المنهجية.

المطلب الثاني: ضوابط المنهجية.

المطلب الأول: مفهوم المنهجية

التعريف اللغوي للمنهج: بداية لابد من التعريف بمفهوم المنهجية من حيث اللغة، وذلك لأنَّ المعنى اللغوي له ارتباط بالمعنى الاصطلاحي، فالمصطلحات أخذت أولاً من اللغة، ثم اختصت بأمور فصارت أخص من المعنى اللغوي، فهي تحتفظ ببعض المعاني من الأصل اللغوي.

المنهجية في اللغة العربية: نسبة إلى (المنهج) من: (نَهَجَ) وهي تحتمل معنيين متباينين كما في كتب اللغة، ففي معجم مقاييس اللغة: "النَّون والهاء والجيم أصلان متباينان: الأول النَّهج، الطريق. ونَهَجَ لي الأمَر: أوضحه. وهو مستقيم المنهاج. والمنهج: الطريق أيضاً، والجمع المناهج.

والآخر الانقطاع. وأتانا فلانٌ يَنهجُ، إذا أتى مبهوراً منقطع النفس. وضربت فلاناً حتى أُنهِجَ، أي سقط.

ومن الباب نَهَجَ الثوبُ وأنهج: أخلق ولما ينشق. وأنهجه البِلى. قال أبو عبيد: لا يقال نهج"[١٨].

وهذان الأصلان المتباينان وردا في الآثار الثابتة الحسان، الأول ورد في آي القرآن الكريم، قال ربنا الرحمن، جل ثناؤه: ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آَتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ**﴾ [المائدة:

---

[١٨] أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، (القاهرة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م) ج٥، ص٣٦٢، وراجع أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب**، (بيروت، دار صادر، ط.٣، ١٤١٤ هـ) (نهج) ج٣، ص٢٠٦ -٢٠٧، و محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، **تاج العروس**، (مصر دار الهداية، د.ط، د.ت)، (نهج) ج٢، ص١٠٩ – ١١٠، و أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**، تحقيق: محمد باسل عيون السود (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) ص٥٩٤، و أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن الكريم**، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، (دمشق، دار القلم الدمشقية، ط١، ١٤١٢هـ)، ص٥٠٦.

٤٨]، فالشِّرعة والمنهاج هما: دين الإسلام أصوله وفروعه، فأصوله من العقائد الحقه والأخلاق الحسنة ثابتة في جميع رسالات أنبياء الله العظيم، – على نبينا الكريم وعليهم صلوات الله وسلامه — وفروعه مختلفة حسب حكمة الله الحكيم في كل رسالة كما ثبت في الصحيحين وغيرهما عن نبينا الأمين – ﷺ – «الأنبياء إخوة لعلات، أمهاتهم شتى، ودينهم واحد»[١٩]، ومعنى الحديث الشريف: أصل دينهم واحد، وإن اختلفت فروع الشرائع، كحال الإخوة لأب نسبتهم واحدة، وأمهاتهم متعددة، فهم قد اتفقوا ماء لا إناء، أما الإخوة الأشقاء فيقال لهم بنو الأعيان لأنهم اتفقوا ماء وإناء، وأما الإخوة من أم فيقال لهم بنوا الأخياف وهم المختلفون الذين لا يستوون حيث اختلفوا ماء واتفقوا إناء فنسبوا إلى أباء شتى[٢٠]. هذا، وقد ثبت عن ابن عباس – رضي الله – تفسير الشرعة والمنهاج بالسبيل والسنة[٢١].

---

[١٩] أخرجه البخاري في **صحيحه**، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿**وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا**﴾ (مريم: ١٦)، رقم: ٣٤٤٢، ٣٤٤٣. ومسلم **في صحيحه**، باب فضائل عيسى عليه السلام، رقم: ٢٣٦٥. وأحمد في **مسنده**، ج٢، ص ٣٠٩، ٤٠٦، ٤٣٧، ٤٦٣، ٤٨٢، ٥٤١، وابو داود في سننه، ٤٦٧٥، وهو في: ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن الجزري، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –** (دمشق: مطبعة الملاح، ب.ط، ١٩٦٩م)، برقم: ٦٣٢١.

[٢٠] علي بن أحمد، ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** (مصر: المطبعة السلفية، ب.ط، ١٣٨٠هـ) ج٦، ص٤٨٩، وأبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ) ج١٥، ص١٢٠، وانظر **لسان العرب**، خيف، علل، عين.

[٢١] أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الرازي ابن أبي حاتم، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: أسعد محمد الطيب، (السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط٣، ١٤١٩هـ)، ص٦٤٨٢، ٦٤٨٥، ومحمد بن جرير الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ)، ج٨، ص٤٩٧، واللاكائي، **أصول اعتقاد أهل السنة**، ج١، ص٦٩. وعلقه الإمام البخاري في صحيحه إلى ابن عباس بصيغة الجزم، وقال الحافظ في **الفتح**: ج١، ص٤٨ — ٤٨، وصل هذا التعليق عبد الرزاق في تفسيره بسند صحيح. وزاد: والمنهاج السبيل. أي: الطريق الواضح، والشرعة والشريعة بمعنى وقد شرع أي: سن. وانظر من خرج أثر ابن عباس غير من تقدم في السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** (بيروت، دار الفكر، ب ط، ب ت): ج٢، ص٢٩٠، وفيه وفي: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن** (مصر: الهيئة المصرية للكتاب، ب.ط، ب.ت)، ج٢، ص٦٩، أيضاً أن نافع بن الأزرق قال له: هل تعرف العرب ذلك؟ فقال ابن عباس: نعم أما سمعت أبا سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وهو يقول:

وكذلك ورد في السنة الثابتة الصحيحة استعمال لفظ المنهج بمعنى الطريق الواضح المستقيم، كما في المسند وغيره عن النعمان بن بشير — رضي الله عنهما — عن حذيفة بن اليمان — ﷺ — قال: قال رسول الله – ﷺ – «تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكاً عاضاً فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكاً جبرياً فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة ثم سكت»[٢٢].

وورد هذا المعنى للمنهج في كلام العرب، فمن ذلك قول يزيد العبدي:

ولقد أضاء لك الطريق وأنهجت سبل المكارم والهدى تعدي[٢٣] .

والمعنى الثَّاني للمنهج وارد في الأثار كذلك، ومنه ما ثبت في صحيح الإمام البخاريّ في قصة تزويج سيدنا رسول الله – ﷺ – بسيدتنا الصِّدِّيقة أمنا عائشة – رضي الله عنها – قالت: فأخذت – تعني أمها أم رومان — بيدي حتى أوقفتني على باب الدار، وإني لأنهج، حتى سكن بعض نفسي، ثم أخذت شيئاً من ماء فمسحت به وجهي ورأسي .... الحديث، ومعنى قولها (أنهج) أتنفس تنفساً عالياً حتى أكاد أسقط من شدة النهج، وهو تتابع النفس وذلك يكون عند خفقان الفؤاد من الروع.[٢٤]

لقد نطق المأمون بالصدق والهدى – وبين لنا الإسلام ديناً ومنهاجاً. ﷺ

[٢٢] اخرجه أحمد في **المسند**، ج٤، ص٢٧٣، والطيالسي في **مسنده**: ج١، ص٣٤٩، برقم:٤٣٩، ورجاله ثقات كما في **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، ج٥، ص١٨٨ — ١٩٠ وفيه أحاديث أخرى بمعناه تشهد له وتزيده قوة وصحة.

٢٣ المفضل الضبي، **ديوان المفضليات**، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، (دار المعرف، ط ٦، ب ت) ج١، ص٢٩٦

[٢٤] البخاري، **صحيح البخاري**: باب تزويج النبي – ﷺ – عائشة، وقدومها المدينة المنورة، وبنائه بها، رقم: ٣٨٩٤، وهو في ابن حنبل، أحمد، **المسند**، ج٦، ص ٢١١، وابن ماجه، في **سننه**، رقم: ١٨٧٦، والدارمي في **سننه**، ج١، ص ١٥٩، وهو في: ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**، رقم: ٨٩٤٤. وكلمة أُنهجَ، بلفظ المجهول. يقال أُنهجَ الرجل: إذا غلبه التنفس من الإعياء. كما في: العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد الحنفي، **عمد القاري شرح صحيح البخاري**، ج١٧، ص ٣٤. وراجع: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي، **التوضيح بشرح الجامع الصحيح**، (سوريا، دار النوادر، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م)،

وهذان المعنيان المتباينان لهما صلة وثيقة بالمعنى الاصطلاحي للمنهج، حيث يجب في منهج البحث في أمر ما أمران:

أولهما: وضوح طريق البحث واستقامته.

ثانيهما: بذل ما في الوسع مع تمام الجد والجهد في البحث للوصول إلى النِّهاية المطلوبة.

التَّعريف الاصطلاحي للمنهج: إنَّ المنهج والمنهاج والمنهجية ألفاظ ثلاثة لحقيقة واحدة تدل على: النَّهج السَّوي الذي ينبغي الالتزام به عند البحث في موضوع ما، مع بذل الوسع للوصول إلى الصواب الجلي، والبعد عن كل ريب ردي.

وقد تعدَّدت التعريفات الاصطلاحية لتلك الحقيقة الجلية حسب الفن المستخدمة فيه، وتتفاوت تلك التعريفات قليلاً في مدلولاتها، وتتَّفق غالباً في مضمون ما تشير إليه ويرجع ذلك إلى اختلاف أنظار المُعرِّفين واتجاهاتهم المختلفة نتيجة اختلاف متطلبات موضوعاتهم وترتيب أفكارهم وتناولهم للموضوع، فهي مختلفة في الألفاظ والمباني، متحدة في الحقائق والمعاني، وهي داخلة فيما قيل فيه: اختلاف في العبارات لاختلاف في الاعتبارات.

وهذا بعض منها:

يقول عبد الرحمن بدوي مُعرِّفاً المنهج بأنَّه: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"[٢٥].

ويرى عامر مصباح أنَّ المنهج هو: "مجموعة الخطوات العلمية الواضحة والدقيقة التي يسلكها الباحث في مناقشة، أو معالجة ظاهرة اجتماعية، أو سياسية، أو إعلامية معينة[٢٦]".

ج٢٠، ص٥١٨. وابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، (نهج)، (بيروت، المكتبة العلمية، ب ط، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م). وابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، **غريب الحديث**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م) ج٢، ص ٤٤٤، والزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، **الفائق في غريب الحديث والأثر**، (لبنان، دار المعرفة، ط٢، ب ت) ج٣، ص ٢٢٧، ج٤، ص٣٤.

[٢٥] عبد الرحمن بدوي، **مناهج البحث العلمي**، (الكويت، وكالة المطبوعات، ط ٣، ١٩٧٧م) ج١، ص٥.

[٢٦] مصباح، عامر، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ب،ط،

ويقرِّر ياسين خليل بأنَّ المنهج: "أي إجراء يطبق على أشياء مختلفة ومتنوعة فيحولها من حالتها غير المنتظمة إلى نظام بينها على أساس علاقات ارتباطاتها ببعضها"[٢٧].

وفي المعجم الفلسفي: المنهج: هو الموجه العملي لقواعد تعصم عند اتباعها من الوقوع في الخطأ، وفي مجال استبيان الحقائق ببحث علمي. فهو "خطوات منظمة يتخذها الباحث لمعالجة مسألة أو أكثر، ويتتبعها للوصول إلى نتيجة"[٢٨].

وينقل صاحب المعجم الفلسفي تعريفاً آخر للمنهج مشابهاً للتعريف السابق فيقول: المنهج هو "الطريق الواضح في التعبير عن شيء، أو في عمل شيء، أو في تعلم شيء، طبقاً لمبادئ معينة، وبنظام معين؛ بغية الوصول إلى غاية معينة"[٢٩].

فالمنهج هو المقرر أو الخطة المرسومة لأي مشروع فيقال: منهاج الدراسة، ومنهاج العمل، وتعني الخطة التي ندرسها من أجل السير فيها للوصول إلى تحقيق الأهداف المخططة مسبقاً وفق المنهاج المرسوم.

وقريب من هذا التعريف ما ذهب إليه عبد اللطيف العبد حيث يُعرِّف المنهج: بأنَّه عبارة عن خطوات منظمة، يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها؛ بهدف الوصول إلى نتيجة معينة.[٣٠]

خلاصة القول: أنَّه وإن اختلفت استعمالات كلمة منهج وتعريفاتها في ألفاظها إلَّا أنَّها تدور في فلك معنىً واحد، وهو: الطريقة أو الأسلوب، أو الكيفية المحددة المنظمة التي تؤدي بالوصول إلى الغرض المطلوب والغاية المعينة بطرق صحيحة.

فالمنهج والمنهجية: مصطلحان يعنيان شيئاً واحداً وهو: قواعد وإرشادات توجه الباحث نحو تحقيق هدفه من بحثه.

نعم: إن المناهج تختلف باختلاف موضوعاتها فلكل ما يناسبه من طرق البحث

٢٠١٧) ص١٣.

[٢٧] ياسين خليل، **منطق البحث العلمي**، (العراق، جامعة بغداد، ب،ط، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م) ص١٦ .

[٢٨] الحسيني جعفر باقر، **معجم مصطلحات المنطق**، (مصر، دار الاعتصام للطباعة والنشر، ب،ط، ب،ت) ج١، ص٣١٦.

[٢٩] مصطفى حسيبة، **المعجم الفلسفي** (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ب،ط، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م) ص٦٠٧.

[٣٠] العبد، عبداللطيف محمد، **التفكير المنطقي**، (القاهرة، دار النهضة العربية، ب،ط، ١٩٧٨) ص١٢٨.

وأدواته، وعلى هذا، فالمنهجية هي: معايير فكرية وقوالب موضوعية توضع لتحديد آليات العمل المعرفي قبل الشروع به، وهي الجانب التطبيقي لنظرية البحث عند الباحث والتي تختلف بحسب طبيعة البحث نفسه، فهي الطريقة التي يتبعها الباحث في مراحل بحثه، للوصول إلى هدفه وغايته وهذه هي تسمى المنهج[٣١].

ويمكن من خلال تعريف المنهج أن يلاحظ فيه سلوك مجتمع أو طائفة أو فكر خاص، حيث استعمل المنهج في الدلالة على ذلك، ومنه:

- استخدامه بالنظر للنموذج المعرفي والرؤى الكلية، فيقال مثلا: منهج التفسير بالمأثور أو منهج التفسير بالرأي.
- استخدامه بملاحظة موضوع علمي معين كما يقال المنهج الوعظي في التفسير، أو المنهج القصصي في التفسير.
- استخدامه بالنظر إلى مذهب معين، فيقال منهج المتكلمين في التفسير أو منهج الصوفية في التفسير.
- استخدامه بالنظر إلى أسلوب بحث يتخذه مفسر معين، كما يقال منهج الإمام ابن عطية في التفسير، أو منهج الإمام ابن الجوزي في التفسير.

وهذه الاستخدامات ناتجة من قابلية اصطباغ المنهجية بخصوصيات ما يضاف إليه من علم أو مجتمع أو فرد، فالمنهجية تُلحظ مجردة عن النموذج المعرفي إذ إنها تعم كل العمليات المعرفية التي تؤدي للوصول إلى اطمئنان النفس بحقيقة أو أمر ما. فلكل ما يناسبه، ولكل مقام مقال، والحكمة وضع الشيء في موضعه، والبلاغة مطابقة المقال لمقتضى الحال.

وبناء على ما تقدم: إنَّ منهجية فهم النَّص القرآني هي: القواعد العامَّة، والقوالب الموضوعية التي تؤدي إلى الوصول للحقيقة عند مراعاتها في أيِّ منهج من مناهج التفسير، فالنَّهج السَّوي المستقيم الذي ينبغي مراعاته في تفسير كلام ربنا العظيم يقوم على ثلاثة أمور مع بذل الوسع واستفراغ الجهد في ذلك وهي:

١. مراعاة الحقيقة الوضعية اللغوية.

---

[٣١] انظر: الأعرجي حمود ستار، **منهج المتكلمين في فهم النص القرآني**، (العراق، بيت الحكمة العراقي، ب، ط، ٢٠٠٨) ص٢٠.

٢. مراعاة الحقيقة الدِّينية الشَّرعية.

٣. مراعاة الحقيقة العرفية الاصطلاحية.

وبهذا النهج القويم يتحقق المنهج السَّليم والمنهجية السوية في تفسير القرآن العظيم.

المطلب الثَّاني: ضوابط منهجية فهم النص القرآني

من المعلوم بيقين أنَّ لهذا النوع من الوحي (القرآن الكريم) اصطلاحاً خاصاً لا يعرف إلا به ومن قِبله، فاجتمعت في هذا الوحي ثلاث حقائق: الأولى: وضعية لغوية. والثانية: دينية شرعية. وحقيقة ثالثة، وهي عرفية اصطلاحية.

فالضَّوابط التي يفهم من خلالها النَّص القرآني ثلاث حقائق:

حقيقة وضعية، وهي نوعان: وضعية لغوية أصلية، ووضعية لغوية فرعية.

وحقيقة شرعية دينية.

وحقيقة عرفية اصطلاحية[٣٢].

وتعود هذه الحقائق الثلاثة في فهمها وعند الاستدلال بها إلى أربعة أشكال، ينبغي أن يعيها كل باحث ودارس لنصوص شرع ذي العزة والجلال، بل يجب مراعاة هذه الحقائق في فهم أي نص، صوناً لأنفسنا من الخطأ والضلال، وحذراً من تلبيس فرق الضلال، في الماضي والحاضر والاستقبال، لئلا نخدع بدعواهم في نزاهة البحث وحرية الاستدلال، فما هم إلا في وهم وخيال، زين لهم الشيطان سوء أعمالهم فصدهم عن الحق والكمال، أجارنا الله من المضلين في كل حال، فهم الأكثر عدداً كما أخبر من يستوي عنده الجهر والإسرار فقال سبحانه: ﴿**وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ (١١٦) إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**﴾ [الأنعام:١١٦ - ١١٧].

---

[٣٢] أما الحقيقة العقلية فلا صلة لها بمبحث فهم الكلام، وإنما تذكر في فنِّ البيان، وهي: إسناد الفعل لمن هو له في اعتقاد المتكلم. كقول الموحد: أنبت الله البقل، وكقول الدهري: أنبت الربيع البقل

تعريف الضوابط التي من خلالها يفهم النص القرآني[٣٣] :

الحقيقة الأولى: حقيقة وضعية: وهي الأسبق وجوداً، وتنقسم إلى قسمين:

أ. حقيقة وضعية لغوية أصليه: وهي: استعمال اللفظ فيما وضع له أصالة، كاستعمال الرجل في الإنسان الذكر، يقول تعالى: ﴿**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ**﴾ [النساء: ٣٤]، واستعمال المرأة في الإنسان الأنثى يقول تعالى: ﴿**وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا**﴾ [النساء: ١٢٨].

ب. حقيقة لغوية فرعية: وهي: استعمال اللفظ فيما وضع له فرعاً وتبعاً، لعلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى الفرعي، مع قرينة معتبرة صارفة عن المعنى الحقيقي. وهذا هو المعروف بالمجاز حيث وجدت علاقة بين المعنى الحقيقي الظاهر الراجح للكلام، وبين معناه الفرعي الخفي المرجوح، وقامت قرينة معتبرة على امتناع الأول وتعين الثاني، كقوله تعالى:[٣٤] ﴿**أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ**﴾ [النساء: ٤٣]، فأصل الغائط المكان المطمئن المنخفض من الأرض الذي يواري من يدخل فيه، وكل ما واراك فهو غائط، فكنى به عن الحدث الخارج من المخرجين (السبيلين)؛ لأنَّ الناس ينتابونه لقضاء حاجتهم لأنَّه يواريهم ويغيبهم ويسترهم، كما جرت بذلك عادتهم، فعبر بالمحل عما يحل فيه، ولو جاء من المكان المنخفض المطمئن من غير قضاء حاجة الإنسان لا يجب عليه الوضوء بإجماع أهل الإسلام[٣٥]، وكما لو قلت: رأيت أسداً يخطب خطبة بليغة

---

[٣٣] سيأتي في الفصل الثالث الكلام على كل واحدة منها بالتفصيل.

[٣٤] سيأتي الحديث بالتفصيل عن بيان الاختلاف في وقوع المجاز في القرآن الكريم في الفصل الثالث.

[٣٥] أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**، تحقيق: محمد باسل عيون السود (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م) (غوط) ص٤٠٦. وأبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تحقيق: عبد الله الخالدي (بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤١٦هـ) ج١، ص١٤٣. أبو الفضل الحنفي، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي، **الاختيار لتعليل المختار** (القاهرة، مطبعة الحلبي، ب ط، ١٣٥٦هـ، ١٩٣٧م) ج١، ص٩.

في ساحة القتال. فلا يراد من الأسد الحيوان المفترس وهو معناه الموضوع له في الأصل، إنَّما يتعيَّن حمله على مجاهد شجاع يشبه الأسد في قوته، وهو معناه الفرعي. وهذه الدلالة وضعية لغوية باتفاق، لكن محل الخلاف والافتراق هل يسمى هذا الاستعمال حقيقة أو مجازاً؟ فالخلاف لفظي، ولا ينبني عليه أثر حقيقي.

الحقيقة الثانية: الدَّينية الشرعية: وهي كما في مراقي السعود:

وما أفاد لاسمه النبيُّ[٣٦] لا الوضعُ مطلقاً هو الشرعي

قال الإمام محمد الأمين الشنقيطي – رحمه الله –: "يعني أن الحقيقة الشرعية هي: ما استُفيدت تسميتها من جهة الشرع لا من مطلق الوضع اللغوي، فالصوم – مثلاً –كما في قوله تعالى: ﴿**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ [البقرة: ١٨٣]، سُمي به إمساك البطن والفرج عن شهوتيهما بنية من الفجر إلى الغروب، وهذه التسمية غير مستفادة من مطلق الوضع، لأن الوضع لا يخص الصوم بذلك الإمساك دون غيره من سائر الإمساكات، وإنما استُفيد خصوصه به وانصرافه إليه عند الإطلاق من جهة الشارع"[٣٧].

الحقيقة الثالثة: العرفية: وهي: أن يخصص عرف الاستعمال ما دل عليه اللفظ لغة ببعض مسمياته الوضعية. كتخصيص اسم الدَّابة بذوات الأربع، مع أنَّه في الوضع لكل ما يدب على الأرض.

والخلاصة: أنَّ حقائق الكلام ودلالاته أربعة تفصيلاً، وثلاثة إجمالاً:

- أولها: وضعية لغوية، وهي استعمال اللفظ فيما وضع له حقيقة.
- ثانيها: وضعية لغوية مجازية، وهي استعمال اللفظ فيما وضع له تبعاً.
- ثالثها: دينية شرعية، وهي استعمال اللفظ فيما وضع له من قبل الشرع.
- رابعها: عرفية اصطلاحية، وهي استعمال اللفظ فيما وضع له من قبل العرف.

---

[٣٦] صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

[٣٧] الشنقيطي، محمد الأمين، **نثر الورود شرح مراقي السعود**، تحقيق: علي بن العمران (مكة المكرمة، دار الفوائد، ط١، ب ت) ج١، ص١٣٠.

ووجه انحصارها في هذه الأقسام الأربعة: "أنَّ اللفظ إمَّا أن يبقى على أصل وضعه، أو يغير عنه، فإن غُيِّر فلا بد أن يكون ذلك التغيير من قِبل الشرع، أو من قِبل عرف الاستعمال، أو من قِبل استعمال اللفظ في غير موضعه لعلاقة بقرينة، فالأول الوضعية، والثاني الشرعية، والثالث العرفية، والرابع المجاز"[٣٨].

وسيتضح المراد بهذه الضوابط الثلاثة إجمالاً، والأربعة تفصيلاً، بمزيد من التفصيل، وكيفية الفهم من خلالها وتطبيقها في الفصل التالي.

المبحث الثاني: تعريف النص وأنواعه

النَّص كلمة عامة تتعلق بأنواع مختلفة من العلوم، وللنَّص أنواع متعددة، وفي هذا المبحث سيتبين معنى النَّص وأنواعه، والنوع المعني به في هذه الدراسة بعيداً عن المصطلحات الحادثة والفلسفية، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تعريف النص.

المطلب الثَّاني: أنواع النص.

المطلب الأول: تعريف النص

أوَّلاً: معنى النص في اللغة: النَّص لغة مأخوذ من الجذر الثلاثي المضعف (نصص) ومعناه بالعربية مد أو رفع، ويرجع معنى النص أينما ورد في المعاجم العربية إلى معان ودلالات عدة فهو يدل على الرفع، فالنص رفعك الشيء، ونَص الحديث ينصه نصاً رفَعه وكل ما أظهر فقد نص، ومنه المنصة وهو المكان البارز وما تظهر عليه العروس لترى[٣٩]، ومنه النَّاصية

---

[٣٨] الشنقيطي، محمد الأمين، **مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر**، (مكة المكرمة، عالم الفوائد، ط١، ب ت) ص٢٧٤.

[٣٩] ينظر: أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب** (بيروت، دار صادر، ط.٣، ١٤١٤ هـ) (مادة: نصص) ج٧، ص٩٧.

سميت لارتفاعها[٤٠]، وانتص السنام أي ارتفع وانتصب[٤١].

وإنَّ المتتبع لكلمة "النص" في المعاجم العربية يلاحظ كثرة الدلالات التي ترتبط بها.

ففي معجم مقاييس اللغة: "النُّون والصَّاد أصل صحيح يدل على رفع وارتفاع وانتهاء في الشيء... ونصصت الرجل: استقصيت مسألته عن الشيء حتى تستخرج ما عنده. وهو القياس، لأنك تبتغي بلوغ النهاية"[٤٢].

وفي لسان العرب: "النَّص: رفعك الشيء. نص الحديث ينصه نصا: رفعه. وكل ما أظهر، فقد نص وأصل النص أقصى الشيء وغايته". وفيه أيضاً: مادة (نصص) "رفعك الشيء. نص الحديث ينصه نصا: رفعه وكل نص أظهر فقد نص. وقال عمرو بن دينار: ما رأيت رجلا أنص للحديث من الزهري أي أرفع له وأسند له. يقال نص الحديث إلى فلان رفعه، وكذلك نصصته إليه"[٤٣].

وفي تاج العروس: "أصل النص: رفعك للشيء وإظهاره فهو من الرفع والظهور ومنه المنصة نص الشيء (ينصه) نصاً: حَرَّكَهُ"[٤٤]. يقول أيضا "النص: الإسناد إلى الرئيس الأكبر. والنص: التوقيف. والنص: التعيين على شيءٍ ما، وكل ذلك مجازٌ، من النص بمعنى الرفع والظهور"[٤٥] وكذلك الزمخشري فقد قصر معنى النص على الرفع والظهور حيث يرى أن المعنى الحقيقي ل (النص) هو الرفع والظهور وما سوى هذا المعنى من المجاز[٤٦].

وهكذا يظهر أنَّ النَّص له دلالات كثيرة في اللغة العربية. تعود في مجملها إلى معنى

---

[٤٠] ينظر: أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م) ج٥، ص٤٣٣.

[٤١] ينظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م) (مادة نصص): ج٢، ص٤٦١

[٤٢] ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، (دمشق، دار الفكر، د.ط، ١٩٧٩م)، ج٥، ص٣٧٥.

[٤٣] ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج٧، ص٩٨

[٤٤] الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق الحسيني، **تاج العروس**، مجموعة من المحققين (دار الهداية، د.ط، د.ت) ج١٨، ص١٧٩.

[٤٥] المصدر السابق

[٤٦] ينظر: الزمخشري، **أساس البلاغة**، (مادة نصص) ج٢، ص٤٦١.

الرفع والإسناد والتعيين والتحديد، تلك بعض التعريفات التي جاء بها المعجميون العرب القدماء والمحدثون، ولو رجعنا إلى جميع ما خطه المعجميون القدماء لتطلب ذلك صفحات كثيرة.

ثانياً: معنى النص اصطلاحاً: إنَّ وجود تعريف اصطلاحي جامع مانع للنص يختلف بحسب استعماله في العلوم المختلفة، وبحسب المجال المعرفي الذي تتم فيه الدراسة.

ففي اصطلاح الأصوليين معنى النص: "مَا لَا يحْتَمل إِلَّا معنى وَاحِدًا أَو ما لَا يحْتَمل التَّأْوِيل"[٤٧]. أو "اللفظ الكاشف لمعناه الذي يفهم المراد به من غير احتمال، بل من نفس اللفظ"[٤٨].

أمَّا عند أهل الحديث: فقد جاء النص بمعنى الإسناد، والتعيين، والتحديد، فيقولون نص عليه في كذا. ونجده عند الفقهاء بمعنى الدليل الشرعي كالقرآن، والسنة، ومنه قولهم: "لا اجتهاد مع النص"[٤٩].

وقد عرَّف الإمام الشافعي – ﷺ – النص في أصول الفقه، في نظريته عن البيان، حيث ذكر أنَّ النص: هو ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه، فلم يحتج مع التنزيل فيه إلى غيره"[٥٠].

والنَّص في اصطلاح النُّقاد المعاصرين – مثل: طه عبد الرحمن – الَّذي يعرِّف النَّص: بأنَّه: "بناء يتركب من عدد من الجمل السليمة مرتبطة فيما بينها بعدد من العلاقات. وقد تربط هذه العلاقات بين جملتين أو بين أكثر من جملتين"[٥١]. ويعرف الباحث سعيد

---

[٤٧] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط** (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط.٤، ٢٠٠٤) ج٢، ص٩٢٦.

[٤٨] المارزي، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر، **ايضاح المحصول**، تحقيق: عمار الطالبي (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ب ت) ص٣٠٥.

[٤٩] الغزي، محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو، **موسوعة القواعد الفقهية**، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م) ج٨، ص٢٥٣.

[٥٠] انظر: الشافعي، محمد بن ادريس، **الأم**، ت. رفعت عبد المطلب (بيروت، دار المعرفة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م) ج١، ص١٢.

[٥١] طه عبد الرحمن، **أصول الحوار وتجديد علم الكلام**، (بيروت، المركز الثقافي العربي، ط.٢، ٢٠٠٠م) ج١، ص٣٥.

يقطين النص بأنه: "بنية دلالية تنتجها ذات (فردية أو جماعية)، ضمن بنية نصية منتجة، وفي إطار بنيات ثقافية واجتماعية محددة"[٥٢].

وهذه التعريفات للنَّص لا تغني هنا، فليست هي مجال البحث، وتكفي الإشارة إليها خصوصاً ما يتعلق بالفلسفة منها والتفسيرات المعاصرة، وكما أسلفت فلكل مجال من العلوم تعريفه للنص، فلا مجال لتطبيق معنى النَّص في أصول الفقه على معنى النَّص في مصطلح الحديث، وهكذا في سائر العلوم... خلافاً لما يدَّعي دعاة الحداثة والفلسفة من تطبيق معنى النَّص عندهم على النَّص القرآني.

وتعريف النَّص القرآني الكريم: الذي هو مجال الدِّراسة، هو: كلام الله تعالى المنزل على نبيه محمد – ﷺ –، المعجز بلفظه ومعناه، المتعبد بتلاوته، المنقول إلينا بالتواتر، المكتوب في المصاحف من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس[٥٣].

شرح التعريف:

كلام الله: كما قال ربنا الله: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ**﴾ [التوبة: ٦].

وفي كتاب الرد على الجهمية للإمام الدارمي[٥٤]، عن التابعي الجليل عمرو بن دينار[٥٥] قال: «أدركت أصحاب النبي – ﷺ – فمن دونهم منذ سبعين سنة يقولون: القرآن كلام الله، خرج منه، وإليه يعود».

وبإضافته إلى الله خرج بذلك: كل كلام ينسب لغير الله.

. والمنزل على نبيه محمد – ﷺ –: خرج بذلك كل ما أنزل على غيره فلا يسمى

---

[٥٢] سعيد يقطين، **انفتاح النص الروائي: النص والسياق، المركز** الثقافي العربي، (بيروت، المركز الثقافي العربي، ط.٢، ٢٠٠١م) ج١، ص٣٢.

[٥٣] ينظر: الزرقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ج١، ص١٥ وما بعدها.

[٥٤] ينظر: الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد، **الرد على الجهمية** (الكويت، دار ابن الأثير، ط٢، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م) ص٨٨.

[٥٥] تابعي جليل، أفتى بمكة المكرمة ثلاثين سنه، وكان من أوعية العلم وأئمة الاجتهاد. ينظر ترجمته في: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٢م) ج٥، ص٣٠٠.

نصاً قرآنياً.

. أمَّا المعجز بلفظه ومعناه: أي الذي وقع به التحدي إلى قيام الساعة للإنس والجن على أن يأتوا بمثله أو بسورة من مثله وعجزوا قال سبحانه وتعالى: ﴿**قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا**﴾ [الإسراء: ٨٨].

. والمتعبد بتلاوته: أي المأمور بقراءته على وجه العبادة كالقراءة في الصلاة، ويؤجر قارئه خلافاً للحديث القدسي وغيره، فقد روي عن عبد الله بن مسعود – ﷺ – أنَّ النبي – ﷺ – قال: «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: "ألم" حرف، ولكن "ألف" حرف، و"لام" حرف، و"ميم" حرف»[٥٦].

. وأمَّا المراد بالمنقول إلينا بالتَّواتر: فقد تميزت الأمة الإسلامية بفضل الله واختصت بميزة لم توجد في أي أمة من الأمم، وهذه الميزة والخاصية هي الإسناد، للوحيين القرآن الكريم وسنة النبي – ﷺ –، ولا ينكر هذه الخاصية إلا جاهل مكابر خاصةً فيما يتعلق بالقرآن الكريم، فالقرآن الكريم نزل به أمين السماء جبريل – عليه السلام –، من رب العالمين، إلى أمين الأرض ورسول العالمين محمد – عليه الصلاة والسلام إلى يوم الدين –، وتلقاه منه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، ونقلوه لمن بعدهم جيلاً بعد جيل، وسيستمر على ذلك الحال إلى قيام الساعة، لا يضيع منه حرف أو حركة مصداقاً لقوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر: ٩].

. وأمَّا المراد بالمكتوب في المصاحف: من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس يراد به جمع القرآن الحكيم حفظاً في الصدور وجمعه كتابةً في السطور.

أمَّا جمعه في الصدور فقد وجد مرتباً منذ نزول القرآن الكريم على قلب نبينا الأمين – ﷺ – ولن يزال إلى يوم الدين، فلا يحصى عدد حفاظ كلام ربنا الرحمن في أي زمان.

---

[٥٦] أخرجه الإمام الترمذي في **السنن**، باب في من قرأ حرفاً من القرآن، ج٥، ص٢٥، رقم: (٢٩١٠)، وقال عنه: هذا حديث حسن صحيح غريب. وهو في: ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**، ج٨، ص٤٩٨، رقم: (٦٢٨٢).

المطلب الثَّاني: أنواع النص

ينقسم النَّص باعتبار قائله إلى قسمين:

- نص رباني: وهو الكتب السماوية، وقد حُرِّفت ولم يبق إلا القرآن الكريم الذي تكفل الله بحفظه: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر: ٩].
- **نص بشري:** وهو كل نص صدر من مخلوق بشري، سواء كان نصاً دينياً كالأحاديث الشريفة[٥٧]، أو نصاً شعرياً، أو نثرياً أو غيره من الأنواع التي تندرج تحت تصنيف النص البشري.

النَّص القرآني نص رباني تعهد الله – سبحانه وتعالى – بحفظ نص القرآن الكريم قال سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر: ٩]، قال الأئمة المفسرون: الطبري، والقرطبي، وابن كثير وغيرهم: إنَّ المراد بالذكر في هذه الآية القرآن الكريم

---

[٥٧] نعم إن الأحاديث النبوية الشريفة هي بشرية باعتبار لفظها وقائلها – ﷺ – أما باعتبار معناها فيه ربانية ولها نفس أحكام القرآن الكريم يقول تعالى: ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**﴾ [النجم: ٣ ـ ٤]. والوحي نوعان: وحي متلو، يجب مراعاة نظمه، وهو القرآن الكريم. ووحي غير متلو، وهو سنة نبينا عليه الصلاة والسلام. فقد حبا أكرم الأكرمين نبينا – ﷺ – مع تلك المعجزة القاهرة (القرآن الكريم) بالسنة المطهرة، فأحاديثه محكمة باهرة، وكل منهما وحي يهدي للتي هي أقوم في الدنيا والآخرة، كما أخبر رسولنا الأمين أفصح الخلق وأنصحهم، وأتقاهم لله وأعلمهم – ﷺ – فقال: «ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني، وهو مُتكئ على أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرَّمناه، وإن ما حرَّم رسول الله كما حرَّم الله» هذه رواية الإمام الترمذي – رحمه الله –، وفي رواية الإمام أبي داود قال: قال: رسول الله – ﷺ – «ألا إني أوتيت هذا الكتاب، ومثله معه، ألا يوشك رجلٌ شبعان على أريكته، يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحلُّ لكم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السباع، ولا لقطة معاهد، إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقوم، فعليهم أن يُقرُوه، فإن لم يُقرُوه فله أن يعقبهم بمثل قِراه» أي: يأخذ من أموالهم بمقدار ما يعد لضيافته. (أخرجه الترمذي في **السنن**، باب: (٦٠)، رقم: (٢٦٦٦)، والإمام أحمد في **المسند**، ج٤، ص١٣١، وأخرجه أبو داود في **السنن**، باب لزوم السنة، رقم: (٤٦٠٤). والحديث في: ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**، ج١، ص٢٨١، رقم: (٦٨)، قال التابعيان الجليلان، الإمام حسان بن عطية، والإمام الأوزاعي – رحمهما الله –: «كان جبريل – على نبينا وعليه صلاة الله وسلامه – ينزل على النبي – ﷺ – بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن» كما في **سنن الإمام الدارمي** في المقدمة – باب السنة قاضية على كتاب الله تعالى، ج١، ص١٤٤، وعن الإمام الأوزاعي مثله، كما في كتاب الخطيب البغدادي، **الفقيه والمتفقه**، ج١، ص٩١.

فالله سبحانه وتعالى حفظ القرآن الكريم من أن يزاد فيه ما ليس منه أو ينقص ما هو منه[٥٨].

وحِفظُ القرآن الكريم من الأمور البديهية الثابتة بيقين، كما يشهد على ذلك صفحات الواقع والتاريخ، وقد أجمع المسلمون على حفظه، وأنَّ من أنكر شيئاً منه ولو حرفاً فهو كافر، قال القاضي عياض[٥٩] رحمه الله-: "وقد أجمع المسلمون أنَّ القرآن المتلو في جميع أقطار الأرض المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين، مما جمعته الدفتان من أول ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الفاتحة: ٢] إلى آخر ﴿**قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ**﴾ [الناس: ١] أنَّه كلام الله، ووحيه المنزل على نبيه محمد - ﷺ -، وأن جميع ما فيه حق، وأن من نقص منه حرفاً قاصداً لذلك، أو بدَّله بحرف آخر مكانه، أو زاد فيه حرفاً مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع الإجماع عليه، وأجمع على أنه ليس من القرآن عامداً لكل هذا أنه كافر"[٦٠].

وأكَّد ذلك الإمام ابن قدامة[٦١] - رحمه الله تعالى - حيث قال: "ولا خلاف بين المسلمين في أن من جحد من القرآن سورة، أو آية، أو كلمة، أو حرفاً متفقاً عليه أنه كافر"[٦٢]. فالقرآن الكريم محفوظ بحفظ الله له، ولا يمكن الزيادة فيه أو النقصان منه.

وتعريف القرآن الكريم هو الذي يمكن إطلاق عليه تعريف النص القرآني، فالنص

---

[٥٨] ينظر: الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد شاكر، ج١٧، ص٦٨-٦٩. والقرطبي، **أبو** عبد الله محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: هشام سمير البخاري، ج١٠، ص٥-٦. وابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي سلامة، ج٤، ص٥٢٧.

[٥٩] الإمام العلامة الحافظ، شيخ الإسلام، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي المالكي، كما في: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٢م)، ص٢١٢-٢١٨، وله ترجمة وافية في: اليعمري، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، **الديباج المذهب في أعيان المذهب**، (مصر، دار التراث للطبع والنشر، ب ط، ب ت) ص١٦٨-١٧٢.

[٦٠] اليحصبي، عياض بن موسى بن عياض، **الشفا بتعريف حقوق المصطفى** ﷺ، تحقيق: عامر الجزار، (القاهرة، دار الحديث، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م) ص٤٩٠.

[٦١] الشيخ الإمام القدوة المجتهد شيخ الإسلام موفق الدين، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، صاحب كتاب المغني، كما في: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، ج٢٢، ص١٦٥-١٧٣. وله ترجمة وافية في: كتاب **الذيل على طبقات الحنابلة**، ج٢، ص١٣٣-١٤٩.

[٦٢] ابن قدامة، موفق الدين عبد الله المقدسي، **لمعة الاعتقاد**، ص٢٢.

القرآني هو كلام الله المنزل على نبيه محمد – ﷺ –، المعجز بلفظه، المتعبد بتلاوته، المنقول بالتواتر، المكتوب في المصاحف من أول سورة الفاتحة إلى آخر الناس[٦٣].

فلا يمكن الزيادة في النص القرآني أو النقصان منه.

ولذلك حاول أعداؤه بمختلف أصنافهم التسلل إليه عن طريق مفاهيم لا تليق ولا تتوافق مع خصوصية نصه المقدس، يقول الدُّكتور محمد الذهبي: "مُني الإسلام من زمن بعيد بأناس يكيدون له، ويعملون على هدمه بكل ما يستطيعون من وسائل الكيد، وطرق الهدم، وكان من أهم الأبواب التي طرقوها ليصلوا منها إلى نواياهم السيئة: تأويلهم للقرآن الكريم على وجوه غير صحيحة، تتنافى مع ما في القرآن من هداية، وتناقض ما هو عليه من محجة بيضاء، وتهدف إلى ما سولته لهم نفوسهم من نحل خاسرة وأهواء!

مُني الإسلام بهذا من أيامه الأولى، ومني بمثل هذا في أحدث عصوره، فظهر في هذا العصر أشخاص يتأولون القرآن على غير تأويله، ويلوونه إلى ما يوافق شهواتهم، ويقضي حاجات في نفوسهم، فأدخلوا في تفسير القرآن آراء سخيفة ومزاعم منبوذة، تقبلها بعض المخدوعين من العامة وأشباه العامة، ورفضها بكل إباء من حفظ الله عليهم دينهم وعقولهم"[٦٤].

وهذا ما يحاول بعض أصحاب القراءة المعاصرة فعله من خلال التلاعب بمنهجية فهم نص القرآن الكريم؛ وذلك لتحريف رسالته ونقضها من خلال "تبرير الواقع المعاصر لإدخال كثير من القيم الغربية في دائرة الإسلام. ذلك أن موقفهم من النصوص الشرعية عجيب، فإذا كانت الآية واضحة الدلالة، والأحاديث النبوية صحيحة قالوا: إنَّ هذه النصوص كانت لمناسبات تاريخية، لا تصلح لعصرنا الحاضر، وإذا كانت أحاديث آحاد قالوا: لا يؤخذ من خبر الآحاد تشريع ولا تبنى عليه عقيدة، أو ألغوا بعض الأحاديث الصحيحة بحجة أنها سنة غير تشريعية... ثم يتهمون الفقهاء بالجمود وضيق الأفق!

---

[٦٣] ينظر: الزرقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ج١، ص١٥ وما بعدها.

[٦٤] الذهبي، محمد حسين، **التفسير والمفسرون**، ج٢، ص٤٥٧.

إنَّ هذه التجاوزات – لو أُخذ بها – فلن تترك ثابتاً من ثوابت الإسلام إلا وحاولت مسخه أو تشويهه، ومن ثم فالعصرانيون يرددون دائماً آراء من سبقهم من أصحاب المدارس العقلية الزائفة، أو ترهات المستشرقين وأحقادهم"[٦٥].

المبحث الثالث: خصائص النص القرآني

إنَّ القرآن الكريم آخر الكتب الإلهية وأشملها، وجاء لإصلاح أمور العالمين إلى قيام الساعة، وامتاز نصه بخصائص عديدة لم تتوافر في أي من الكتب السماوية قبله، ولا في الكتب الوضعية البشرية قبله وبعده، وهذا النَّص المعجز والمقدَّس له واجبات وحقوق على من أنزل إليهم كما سأبين كل ذلك في المطالب الاتية:

المطلب الأول خصائص النص القرآني.

المطلب الثاني الواجب تجاه النص القرآني.

المطلب الأول: خصائص النص القرآني ومزاياه

للنَّص القرآني العظيم خصائص كثيرة، كل منها محكم كريم، ينفرد بها ويتميز عما عداها من نصوص المخلوقين، وسأجملها في إحدى عشرة مزية مُسَلَّمة، وإن كانت أفرادها تزيد على مئة محكمة. يتميز بها عن غيره وينفرد بها وهي:

- خالد محفوظ مصون.
- مقدَّس ميمون.
- محكم في مبناه، يهدي للتي أقوم في معناه.
- وسط يزكي العقل، ويغذي الفطرة.
- عالمي، جنسية أهله فوق الجنسيَّات.
- شامل لجميع جوانب الحياة، ويتسع لما كان، وما هو كائن، وما سيكون.
- يرتبط بالأصل، ومتصل بالعصر.
- يصدع بالحق، ولا يبالي بأحد من الخلق.

---

[٦٥] الناصر، محمد حامد، **العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب**، ص٢٥٧.

- أسلوبه فريد أخاذ، يأخذ بمجامع القلوب والألباب.
- حاز أعلا رتب الشرف والكمال والأفضلية في مصدره، ومبلغه، وحملته.
- جمعه ونقله يدهش العقول حيرة، ويزيد القلوب يقيناً وطمأنينة.

المزيَّة الأولى: النَّص القرآني الكريم خالد محفوظ مصون: وهذه المزية هي أعلاها وأولاها، فنص القرآن المبارك الميمون، خالد محفوظ مصون، كيف لا، وهو كلام الحي القيوم، وهو الذي تكفل بحفظه من كل معتد ظلوم، يقول سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر: ٩].

ومن المعلوم بيقين أنَّه ليس لنبينا الأمين – ﷺ – تصرُّف في نص القرآن العظيم، فليست مهمته الشريفة إلا تبليغ ما أنزل إليه من ربه الكريم، وبيانه بما أوحي إليه من ربه العظيم، كما هو نص التنزيل الحكيم، ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ**﴾ [المائدة: ٦٧] ، وقال – عز وجل –: ﴿**بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ [النحل: ٤٤].

فالقرآن الكريم وحي متلو يجب مراعاة نظمه، والسُّنة الشريفة المطهرة وحي غير متلو ولا يلزم مراعاة نظمه[٦٦]، كما قال رسولنا الأمين – ﷺ –: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه ...»[٦٧]، وثبت بسند صحيح عن الإمام الأوزاعي، عن شيخه حسَّان بن عطية أحد التابعين من ثقات الشاميين قال: "كان جبريل – على نبينا وعليه صلاة الله وسلامه – ينزل على النبي – ﷺ – بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن"[٦٨]،

---

[٦٦] ينظر: السهالوي، عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد، **فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت**، مطبوع في حاشية المستصفى من علم الأصول، ج٢، ص٢ – ٣.

[٦٧] أبو داود، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي الدين (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، د.ت)، كتاب السنة، باب لزوم السنة، ج٥، ص١٠ عن المقدام بن معد يكرب – رضي الله عنه – عن رسول الله – ﷺ – قال: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه» أخرجه الإمام أحمد في المسند، ج٤، ص١٣١، بلفظ: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه» الحديث. (تقدم تخريج الحديث).

[٦٨] الدارمي، **سنن الإمام الدارمي**، في المقدمة – باب السنة قاضية على كتاب الله تعالى، ج١، ص١٤٥، والبيهقي، **المدخل إلى علم السنة**، ج١، ص٨٢، وابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، ج٢، ص١٩١، وإسناد الأثر

وثبت مثله من قول الإمام الأوزاعي أيضاً[٦٩].

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: "ويجمع ذلك كله قول الله – عز وجل -: ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (٤) عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى**﴾ [النجم: ٣ - ٥][٧٠].

ولمَّا تعنت المشركون، وطلبوا من رسولنا المبارك المعصوم – ﷺ – أن يأتي بقرآن غير هذا القرآن الكريم المنزل لسعادتهم، أو يبدل ما فيه من آيات عذابهم، وذم عبادة آلهتهم، وتحقير معبوداتهم بضدها، وهم يعلمون استحالة الأمر الأول عليه، لأنه ليس في وسعه كما هو ليس في وسعهم، ولا في وسع مخلوق مثلهم، وهم يعلمون – أيضاً – استحالة التبديل في حقه – ﷺ – فلا مبرر لطلبهم أحد الأمرين إلا العناد والاستهزاء، ولما كان الحال كذلك أمر الله الحكيم نبيه – ﷺ – أن يجيب عن التبديل بأنه لا يفعله لأنه متبع وحي الله العظيم ومبلغ من غير زيادة ولا نقصان ولا تغيير، وأما الإتيان بغير القرآن الكريم بدلاً عنه فليس في وسعه، ولا وسع أحد من المخلوقين، كيف وأنتم معشر المشركين، تعلمون أني لبثت فيكم سنين أربعين ما كنت معروفاً بينكم بعلم ولا بيان، فأنا أميٌّ على التمام، وما أتيتكم من هذا القرآن المعجز للإنس والجان إنما هو محض فضل وكرم ورحمة من ربنا الرحيم الرحمن، كما أشار إلى ذلك ذو الجلال والإكرام: ﴿**وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ (١٥) قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ**﴾ [يونس: ١٥ - ١٦][٧١].

صحيح كما في **فتح الباري**: ج١٢، ص٢٩١، ومنه نقلت نعت حسان، وقال عنه في **تقريب التهذيب**: ١٢٠٤، ثقة فقيه عابد، ونعته الذهبي في **سير أعلام النبلاء**، ج٥، ص٤٦٦، بالإمام الحجة، توفي في حدود ثلاثين ومئة – رحمه الله –.

[٦٩] كما في الخطيب البغدادي، **الفقيه والمتفقه**، ج١، ص٩١.

[٧٠] ابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ج١٣، ص٢٩٢.

[٧١] ينظر: النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: يوسف علي (بيروت: دار الكلم الطيب، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م).، ج٢، ص٢٧٠ – ٢٧١.

هذا وقد بلغ من تعظيم الله العظيم، وغيرته على كتابه الكريم: أنَّه أقسم بجميع مخلوقاته مما نراه و لا نراه، على أنَّ القرآن العظيم بلَّغه رسوله الكريم – ﷺ – وهو تنزيل من رب العالمين، وليس هو بقول أحد من الشعراء المتشدِّقين، ولا الكهنة الكاذبين، ثم أخبر في معرض تنزيه رسوله الأمين – ﷺ – عن تغييره والتلاعب به ردّاً على الزاعمين ذلك الإفك المبين، بأسلوب رفيع حصيف، ليس فيه ذكر اسمه الشريف ولا لقبه ووصفه المنيف، إجلالاً لرتبته، وتقديراً لعلو منزلته، فكنَّى عنه بضمير الغائب: ﴿**وَلَوْ تَقَوَّلَ**﴾ [الحاقة: ٤٤]؛ لأنه عن ذلك العيب مُنزَّهٌ وغائب، ومن المعلوم أنَّ الشَّرط لا يلزم وقوعه، وعليه فلا يترتب عليه جزاؤه، لا سيَّما وحرف الشَّرط (لو) حرف امتناع لامتناع، فامتنع الجزاء؛ لانتفاء فعل الشرط بلا امتراء، فكيف وهو قائم بضده، بلا نزاع، ثم لو قدر وقوع المفترض، لعوجل بالعقوبة من غير أن يمنعه أحد، وتكون تلك العقوبة قوية، بصورة شنيعة ردية، حيث يؤخذ من جهة يمينه، ويكفح بالسيف في جِيده من أمامه، ليقع نظره على السيف، فيحصل له تمام الخوف، فينقطع منه نياط القلب وهو الوتين، فيموت في الحين، وكل ذلك غيرة من الله على كتابه الكريم[٧٢]، وصيانة للقرآن العظيم، الذي فيه تذكرة للمتقين،

---

[٧٢] وصف الله سبحانه وتعالى بالغيرة على كتابه الكريم ثابت ذلك الوصف العظيم في السنة المتواترة عن نبينا الأمين – ﷺ – وهذه خمسة أحاديث صحيحة كلها في **المسند والصحيحين**، مع ثبوتها في غير ذلك من كتب السنة الشريفة، وسأذكر لفظ الأول منها، والباقي بمثله ونحوه، مع كتابة أماكنها في المسند والصحيحين.

الحديث الأول: من رواية أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – «يا أمة محمد – ﷺ – والله ما في أحد أغير من الله» **المسند**، ج٦، ص١٦٤، **صحيح البخاري**، رقم: ١٠٤٤، ٥٢٢١، **صحيح مسلم**، رقم: ٩٠١

والراوية الثانية: عن أسماء بنت ابي بكر الصديق – رضي الله عنها – في **صحيح البخاري**، رقم: ٥٢٢٢، **وصحيح مسلم**، رقم: ٢٧٦٢.

والرواية الثالثة: عن عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – **صحيح البخاري**، رقم: ٤٦٣٧، ٥٢٢٠، ٧٤٠٣، **وصحيح مسلم**، رقم: ٢٧٦٠.

والرواية الرابعة: عن أبي هريرة – رضي الله عنه – **صحيح البخاري**، رقم: ٢٢٢٣، **صحيح مسلم**، رقم: ٢٧٦١.

الرواية الخامسة: عن المغيرة بن شعبة – رضي الله عنه – **صحيح البخاري**، رقم: ٦٨٤٦، ٧٤١٦، **صحيح مسلم**، رقم: ١٤٩٩، والأحاديث الخمسة في **جامع الأصول** على الترتيب المتقدم، ٤٢٦٩، ٦١٩١، ٦١٩٠، ٦١٩٣. ولزيادة الاستفادة ينظر الباب الثاني والعشرون من **روضة المحبين، ونزهة المشتاقين – غيرة المحبين على أحبابهم –** ص٢٩٤ – ٣١٥، ففيه تحقيق ثمين، في الكلام على غيرة ربنا العظيم، ثم في بيان ما يحمد ويذم من تلك الصفة في المخلوقين.

وهو حق اليقين، والحسرة والثبور يوم النشور لكل جاحد كفور، كما أخبر ربنا العزيز الغفور في آخر سورة الحاقة فقال:﴿**فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ (٣٨) وَمَا لَا تُبْصِرُونَ (٣٩) إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ (٤٠) وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ (٤١) وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ (٤٢) تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٤٣) وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ (٤٦) فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ (٤٧) وَإِنَّهُ لَتَذْكِرَةٌ لِلْمُتَّقِينَ (٤٨) وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنْكُمْ مُكَذِّبِينَ (٤٩) وَإِنَّهُ لَحَسْرَةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ (٥٠) وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ (٥١) فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ**﴾ [الحاقة: ٣٨ - ٥٢][٧٣].

المزيَّة الثانية: النص القرآني الكريم مقدس ميمون: نصُّ القرآن الكريم مقدَّس ميمون، فهو كلام الحيِّ القيّوم، وهو شرع الخالق الذي علم ما كان ويعلم ما يكون، ويعلم مالم يكن لو كان كيف سيكون، والمخلوق العاقل الذي يقدّس خالقه، ويعلم يقيناً أن لا يصلحه إلا شرع من خلقه، وبذلك تكون حرّيته وعزّته وكرامته، فيلتزم بهدي خالقه مع حرصه عليه وحبه له، ودعوته إليه، ودفاعه عنه، فينقاد لشرع من خلقه مريداً راغباً، سامعاً مطيعاً، متذلِّلاً معظماً، سراً وجهراً كيف لا، وخالقه أعلم بما يصلحه وهو أرحم به من نفسه، وهو الذي خلقه، فسواه وعدله، وأسبغ عليه نعمه وفضله، وقد ضمن له إذا أخذ بهديه أن لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الأخرة، فهو في العاجل على هُدىً قويم وفي الآجل في نعيم مقيم عند لقاء ربه الكريم، ومن أوفى بعهده من الله العظيم؟! قال ربنا – جل وعلا – ﴿**قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى (١٢٤) قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا (١٢٥) قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى (١٢٦) وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى**﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٧].

---

[٧٣] ينظر: النسفي، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ج٥، ص٣٥٣ – ٣٥٥، وأبي السعود، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، ج٩، ص٢٧ – ٢٨، والعجيلي، سليمان، **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**، ج٤، ص٤٠١ - ٤٠٣.

وثبت عن بحر الأمة وحبرها عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – قال: «أجار الله تابع القرآن من أن يضل في الدنيا أو يشقى في الأخرة ثم قرأ ﴿**فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى**﴾ [طه: ١٢٣]»[٧٤]

نعم إنَّ كل مخلوق لا يخلص للنظام، ولا يبذل ما في وسعه ليلتزم به على التمام، في كل زمان ومكان، إلا إذا كان ذلك النظام مقدساً، يطمئن إلى مصدره، ويثق به أكثر من ثقته بنفسه، ولا يكون هذا إلا في هُدى رب العالمين ونوره، فهو تنزيل العزيز الحميد، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومن خرج عنه فقد جنى على نفسه، وسيندم ويعتذر في دار القرار، حين لا يقبل الاعتذار ولا ينفع الندم والاستغفار، قال تعالى: ﴿**فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْذِرَتُهُمْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ**﴾ [الروم: ٥٧]، وقال سبحانه: ﴿**يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ**﴾ [غافر: ٥٢]، وقال جل وعلا: ﴿**وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ**﴾ [الملك: ٦][٧٥].

نعم من تكبر على قدسية خالقه الأكرم، وأعرض عن هديه الأقوم، سيقر على نفسه في المشهد الأعظم، بأنه لم يعمل بما تقتضيه العقول الذكية الزكية، ولا بما قررته الأدلة الصحيحة السمعية، فهو في عداد الحيوانات البهيمية، بل هو أحط وأشقى منها لاختياره تلك الدركة الدنية، ولذلك يتمنى من أعرض عن هذين الدليلين المعتبرين عندما يفرغ ربنا للثقلين أن يكون بهيمة أو تراباً، كما أنبأ عن ذلك ربنا – جل وعلا – ﴿**إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ**

---

[٧٤] أثر ابن عباس – رضي الله عنه – ثبت من عدة طرق موقوفاً عليه، في عبد الرزاق، **المصنف**، ٦٠٣٣، وابن أبي شيبة في **مصنفه**، ٣٠٥٧٥، ٣٠٥٧٦، ٢٥٩٢٦، والطبري في **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج١٦، ص١٩١ – ١٩٢، وابن أبي حاتم في **تفسير القرآن العظيم**، ١٣٥٦١، والحاكم في **المستدرك على الصحيحين**، ج٢، ص٣٨١، وصححه ووافقه الذهبي، وأبو نعيم في **حلية الأولياء**، ج٩، ص ٢٤، وقد روي الأثر أيضاً مرفوعاً من رواية ابن عباس – رضي الله عنه – «من اتبع كتاب الله هداه الله من الضلالة، ووقاه سوء الحساب يوم القيامة، وذلك أن الله – جل وعز – يقول: ﴿**فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى**﴾ [طه: ١٢٣]» لكن إسناده ضعيف كما قال الهيثمي **في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، ٩٧٠، ١١٢١١، والأثر الموقوف الثابت المتقدم يشهد لمعناه ويصححه وإن ضعف إسناده، كما يشهد لصحة المعنى وثبوته آية سورة (طه) المتقدمة، هذا عدا عن كون ذلك المعنى حق معلوم من دين ربنا القيوم.

[٧٥] ينظر: النسفي، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ج٥، ص٢٣٢، "في الآية دليل على أن مدار التكليف على أدلة السمع والعقل، وأنهما حجتان ملزمتان".

عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ [النبأ: ٤٠]، فذلك الكافر الذي ستر نعم الله وجحدها ولم يقم بما يجب نحوها سواء كانت النعم في الخلق والإيجاد، أو في الهداية والإرشاد، يتمنى عند حشر العباد يوم المعاد لو كان تراباً، وذلك شامل لأمرين معتبرين يحتملهما تمنيه في ذلك اليوم.

الأمر الأول: يتمنى لو كان بهيمة؛ ليصير إلى تراب كما صارت تلك البهائم تراباً بعد حشرها، ووقوع القصاص بينها.

وقد نعتهم ربنا العليم بتلك الصفة عندما كانوا في هذه الحياة، لإعراضهم عن حجج الله البينات، فشهدوا بذلك على أنفسهم بعد بعثهم، وتمنَّوا لو كانوا بهائم على وجه الحقيقة عند معاينتهم العذاب ليؤولوا إلى تراب[٧٦].

الأمر الثاني: يتمنى الكافر عندما يتيقن أنه هالك خاسر، لو كان تراباً حقيقة كما كان في أصل خلقته، وصار إليه بعد موته، وتحلل جسمه، يقول تعالى: ﴿**مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى**﴾ [طه: ٥٥][٧٧] .

---

[٧٦] حشر الحيوات يوم الحساب، ثم صيرورتها إلى تراب، ثابت في آي الكتاب، وصحيح السنة بلا ارتياب، وهو المقرر عند أولي الألباب كما في قوله تعالى: ﴿**مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى**﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ**﴾ [التكوير: ٥] ، وثبت في **المسند**، ج٢، ص ٢٣٥، ٣٠١، ٣٢٣، ٣٦٣، ٣٧٢، **وصحيح مسلم**، رقم: ٢٥٨٢، ولفظه: عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أن رسول الله – ﷺ – قال: «لتؤدن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة، حتى يقاد للشاة الجلحاء، من الشاة القرناء»، قال النووي في **شرح صحيح مسلم**: ج١٦، ص ١٣٦ – ١٣٧، "هذا تصريح بحشر البهائم يوم القيامة وإعادتها يوم القيامة كما يعاد أهل التكليف من الآدميين وكما يعاد الأطفال والمجانين ومن لم تبلغه دعوة، وعلى هذا تظاهرت دلائل القرآن والسنة، قال الله تعالى: ﴿**وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ**﴾ [التكوير: ٥] وإذا ورد لفظ الشرع ولم يمنع من إجرائه على ظاهره عقل ولا شرع وجب حمله على ظاهره قال العلماء وليس من شرط الحشر والإعادة في القيامة المجازاة والعقاب والثواب، وأما القصاص من القرناء والجلحاء فليس هو من قصاص التكليف إذ لا تكليف عليها بل هو قصاص مقابلة، والجلحاء: هي الجماء التي لا قرن لها".

[٧٧] وتأمل خلق الإنسان من تراب، مع مراحل تطوره في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ**﴾ [الحج: ٥]، وقوله تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ**﴾ [الروم: ٢٠]، وقوله

وغير هذين التفسيرين مما قيل، فيمكن دخوله فيهما من باب الإشارة، لا من باب تفسير العبارة.

قال الألوسي – رحمه الله – في تفسيره: "وقيل الكافر في الآية إبليس – عليه اللعنة – لما شاهد آدم – عليه الصلاة والسلام – ونسله المؤمنين وما لهم من الثواب تمنى أن يكون تراباً، لأنَّه احتقره لمَّا قال: ﴿**قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ**﴾ [الأعراف: ١٢]، وهو بعيد عن السياق وإن كان حسنا"[٧٨].

وسأختم الكلام على منزلة قدسيَّة القرآن على الإنسان مختصراً من كلامٍ جزلٍ فصلٍ لشيخ الإسلام[٧٩] مصطفى صبري – رحمه الله – عندما قال: لنشرع في دراسة مسألة هامة نكشف من خلالها عن الفرق بين أن يكون القانون موضوعاً من تلقاء البشر وبين أن يكون مأخوذاً من الوحي الإلهي كما هو عيب التشريع الإسلامي في نظر أعدائه ومقلدي هؤلاء الأعداء من جهلة المسلمين، ومزية كل المزية في نظرنا وفي نفس الأمر، ونحن نثبت هذه المزية ونبينها بوجوه.

إن كون القانون مستنداً إلى الوحي الإلهي يجعله محترماً في نظر المكلفين بمراعاته والوقوف عند حدوده. وأي احترام للقانون يعدل وصفه بالقداسة؟ وهذا في حين أنه يكون

تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ**﴾ [فاطر: ١١]، وقوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى مِنْ قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوا أَجَلًا مُسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ [غافر: ٦٧].

[٧٨] الألوسي، حمود بن عبد الله الحسيني، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ب.ط، ب.ت). ج٣٠، ص٢٢، وينظر: الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم، (جدة، دار التفسير، ط١، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م) **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، ج٢٨، ص ٣٥٣ – ٣٥٥. ومكي بن أبي طالب، **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه**، (الشارقة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م) ج١٢، ٨٠١٥ – ٨٠١٧.

[٧٩] شيخ الإسلام مصطفى صبري ولد في ١٢ ربيع الأول ١٢٨٦ هـ – ١٨٦٩م، وتوفي في ٧ رجب ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤م، وكان آخر من شغل منصب شيخ الإسلام في الدولة العثمانية. ينظر ترجمته في: القوسي، مفرج بن سليمان، **مصطفى صبري المفكر والعالم الإسلامي وشيخ الإسلام في الدولة العثمانية سابقاً** (دمشق، دار القلم، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م).

خضوع الإنسان للقوانين التي هي صنع إنسان مثله ثقيلاً على النفوس العزيزة ولو كانت تلك القوانين عادلة، ولو كان واضعها إنساناً كبيراً لأنَّ وضع القانون نوع من الحكم، بل هو سنام الحكم، وحكم الإنسان على الإنسان، نوع من الاسترقاق والاستعباد ولذا قال المتنبي:

تغربَ لا مستعظماً غير نفسه ولا قابلاً إلا لخالقه حكما

وذكر — رحمه الله – مثالاً في لزوم وصف القداسة للقانون، ليكون مطاعاً عند ذوي النفوس العزيزة، أنه لما أقيم النكاح المدني في تركيا الحديثة مقام النكاح الشرعي بأمر من الحكومة، لم يندر في كُتَّابِ المسلمين، بل في علمائهم أيضاً من قال إجازة لهذا التبديل: لا فرق بين النكاحين إلا أن النكاح الشرعي كان يعقده المأذون الشرعي، أو إمام مسجد الحارة، أو رجل ديني آخر، والنكاح المدني يعقد في البلدية وكل منهما ينعقد بالإيجاب والقبول وشهادة الشهود، فما المانع إذن من هذا التحول؟

لكن ينبغي للمسلم بعد أن رأى عدم الفرق بين النكاحين في أركان العقد، ألا يقول ما المانع إذن من هذا التحول؟ بل يقول ما السبب المقتضي إذن لهذا التحول؟

إن في النكاح الشرعي صبغة دينية إن لم يصرح بها عند العقد أو ينبه إليها فلا شك في كونها معتبرة بين الطرفين، وهي كون هذا القِران بين الذكر والأنثى بإذن الله وإباحته، فلو لم يبحه الله خالقنا إبقاء لنسل البشر وصيانة لعفة الجنسين كان حراماً، وشق على الأب أن يسلم ابنته، أو الأخ أخته إلى فراش رجل أجنبي فلم يمكن رضاه له إلا لاستناده إلى قانون إلهي. فخطورة الأمر بحالة لا يكفي القانون الموضوع من جانب البشر في إرضاء أصحاب الغيرة والأنفة لاحتمالها[٨٠] .

ومن هذه الملاحظة الدقيقة كان العرف بين المسلمين في النكاح أن يبتدئوا الكلام في العقد بإذن الله وسنة رسوله – ﷺ –، وإن كان الفقهاء لم يصرّحوا في كتبهم باشتراط

[٨٠] تعليقة الشيخ مصطفى صبري من كتابه موقف العقل المشار إليه "يماثل لزوم المحافظة في النكاح على صبغته الدينية لزوم ذكر اسم الله عند ذبح أو صيد ما يؤكل لحمه من الحيوانات، إذ معناه أن الله تعالى تفضل علينا فأباح قتلها بطريقة مخصوصة لنأكل لحومها فنحن نجترئ على هذا الفعل الخطير مستندين إلى إباحة الله وإلا فأنى يكون من حقنا إراقة دماء محقونة لا يأتينا ضرر أو خطر من أصحابها؟".

تلك الصبغة وهذه الملاحظة التي ذكرناها، في صحة انعقاد النكاح، إذ لم يكن يخطر ببال أحد منهم أن يأتي زمان يرغب فيه المسلمون أن يصبغوا أنكحتهم بصبغة غير شرعية[٨١]، ثُمَّ إنَّ النِّكاح مطلقاً مدنياً أو شرعياً لا يمتاز عن السفاح إلا بمراسم تحف به وترجع إلى الشكل والصبغة، فإذا لم يكن أدنى فرق فعلي بين النكاحين الشرعيّ والمدنيّ غير صبغة الأول وصفته الشرعية فلا يكرهه من يكرهه ويتحول عنه إلى النكاح الخالي من هذه الصبغة، إلا لكراهة هذه الصبغة الشرعية، وهو كفر وارتداد يقع فيه من يعقد نكاحه ملتزماً لتجريده من صبغته الشرعية[٨٢]، فلا يصح نكاح من أعرض عن النكاح الشرعي مستبدلاً به النكاح المدني، لرجوع أمره إلى نكاح المرتد؛ لأنَّ العدول من النكاح الشرعي لا لسبب من الأسباب ولا لوجود الفرق بينه وبين النكاح المدني في المعنى، بل كراهةً لاسم الشرع وتعمداً لأن يكون

---

[٨١] تعليقة الشيخ مصطفى صبري من كتابه موقف العقل المشار إليه: "ومثل هذا النظر الدقيق الذي يحل شبهة المستخفين بخطر العدول من النكاح الشرعي إلى النكاح المدني، تنحل به أيضاً شبهة المستخفين بخطر استبدال القبعة بالطربوش الذي تعود المسلمون لبسه وامتازوا به عن غيرهم، ولا يسمع إلى قول المستخفين: (إن الإيمان الذي في قلب المسلم لا يذهب بنوع أو شكل من قماش كما لا يعود بنوع أو شكل آخر منه) مادام غرض المستبدل أو الأمر به التشبه بغير المسلمين أي جعل مشابهتهم هي المقصودة من الاستبدال، لا تصور فائدة معقولة مترتبة عليه وحينئذ ينطبق عليه حديث «من تشبه بقوم فهو منهم» ومعناه من اعتنى بمشابهة قوم وسعى لها فهو يعد منهم ويلتحق بهم التحاقاً معنوياً على الأقل. ولا شك في صدق هذا الحديث وصحته حتى ولو فرضنا عدم صحة ثبوته حديثاً نبوياً، لكون قلب المتشبه بالقوم معهم ومحبته وقفاً عليهم. ومن ظل قلبه مع غير المسلمين ومحبته وقفاً عليهم فهو ملتحق بهم في الحكم والمعنى ويخرج عن الإسلام.

ونحن نلفت إلى أننا لا نحكم بهذا الحكم القاسي على المشابه، بل على المتشبه أي المتكلف بالمشابهة والساعي لها. والفرق بينهما أن المتشبه يعمل للمشابهة ويهدف إليها. أما المشابه فيمكن أن يعمل لفائدة يحصل عليها ويحصل الشبه من غير أن يهدف إليه، فمن أراد استعمال الشوكة والسكين في أكله دون الاكتفاء بأصابعه طالباً للنظافة أو السهولة أو الترف فإنما يهدف إلى أحد هذه الأمور لا مشابهة قوم ابتدعوا استعمال هذه الأدوات. ولابس القبعة من المسلمين في بلاد الإسلام من غير أن تكون له في لبسها فائدة تذكر، إنما يهدف إلى التشبه بغير المسلم فيكفر، ونحن لا نظلمه إذا حكمنا عليه بالخروج عن الإسلام، وإنما نحكم عليه بما يريده هو ويسعى أن يكون".

[٨٢] تعليقة الشيخ مصطفى صبري من كتابه موقف العقل المشار إليه، "وقد صرح المدعو عبيد الله الذي كان نائباً في البرلمان العثماني حين كنت فيه نائب توقاد وكان الرجل في دينه وسياسته وزيه كالحرباء. ثم عين في زمن الكماليين الذين ابتدعوا النكاح المدني في تركيا وعاقد ذلك النكاح صرح في خطبته التي ألقاها مقدمة لأول نكاح عقده، بأن السماء لا تتدخل بمعاملات تجري في الأرض. فباح بما قصدته الحكومة من تغيير اسم النكاح الشرعي، وكفر هو وحكومته بهذا التصريح الذي قرأته في جرائد تركيا إن لم يكفرا قبل ذلك".

نكاحاً غير شرعي، يوجب ألبته ارتداد العادل،[٨٣] وكون نكاحه سفاحاً[٨٤].

المزيَّة الثَّالثة: النَّص القرآني الكريم محكم في مبناه يهدي للتي هي أقوم في معناه:

نص القرآن العظيم محكم في مبناه، يهدي للتي هي أقوم في معناه، جمع بين جزالة اللفظ وحلاوته، وكمال المعنى وسمو غايته، وجميع آيات القرآن الحكيم حكمة تامة بالغة، يقول تبارك وتعالى: ﴿**ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا**﴾ [الإسراء: ٣٩]، وضمير الإشارة ذلك عائد على ما تقدم من الأوامر والنواهي في ثماني عشرة آية بدءاً من آية: ٢٢ إلى ٣٩، وبدئت بالنهي عن الشرك، وختمت به للإشارة لأهمية التوحيد فالدُّخول في العبودية الاختيارية به، والخروج من الحياة الدنيوية به، ومن أعرض عنه في الدنيا صار مذموماً مخذولاً حيث أقدم على أقبح فعل وأشنع ذنب، فاستحق أبشع الذّم وأعظم الخذلان حيث تخلى عنه ربه، ووكله إلى نفسه فنسي نفسه وجنى خذلانه، ومن وكل إلى نفسه هلك، ومن وكل إلى الخلق ضاع، هذا في الدنيا، وأمَّا في الأخرة فهو ملوم مدحور حيث يقال له: لم فعلت ذلك الزور؟ وهذا لوم عظيم وتقريع مهين يوم النشور، ولذلك سيدعو على نفسه بالثبور، عندما يلقى في نار الجحيم، وهو ذليل من الصاغرين.

وقوله – جل وعلا –: ﴿**مِنَ الْحِكْمَةِ**﴾ يعني: القرآن الحكيم، و ﴿**مِنَ**﴾ إمَّا تبعيضية، أو ابتدائية. فالأوامر والنواهي الحكيمة في تلك الآيات هي بعض من القرآن الذي هو حكمة تامة بالغة، ومبتدأةٌ منه، فهو مصدرها وأصل لها[٨٥].

---

[٨٣] تعليقة الشيخ مصطفى صبري من كتابه المشار إليه "والنكاح المدني بالنظر إلى عدم اختلافه عن النكاح الشرعي نكاح مدني وشرعي معاً كما أن النكاح الشرعي شرعي ومدني معاً لا همجي، لكن ملاحدة الترك ألقوا بين اللفظين خصومة وتضاداً وجعلوا النكاح الشرعي غير مدني، والمدني غير شرعي فألزمناهم بأفعالهم".

[٨٤] مصطفى صبري، **موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين**، ج٤، ص٣٢٥ – ٣٢٩.

[٨٥] توضيح ذلك في: الواحدي، **التفسير البسيط**، ج١٣، ص٣٣٨، والخطيب الشربيني، **السراج المنير**، ج٢، ص٣٠٧، **وروح المعاني**، ج١٥، ص٧٧. وقد ثبت تفسير الحكمة في آية الإسراء بالقرآن الكريم في الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج١٤، ص٦٠١، بالسند المتصل عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، توفي سنة ١٨٢ هـ، قال عنه الذهبي: كان صاحب قرآن وتفسير، جمع تفسيراً في مجلد، وكتاباً في الناسخ والمنسوخ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج٨، ص٣٤٩.

ولا يعارض تفسير الحكمة بما تقدم، قول بعض المفسرين إنها: ما يحكم العقل بصحته، وتصلح النفس بأسوته.

أو إن المأمورات والمنهيات في الآيات المتقدمات هي من الحكمة وليس من السفه، أي: ما أمر الله به ونهى عنه هو الحكمة[٨٦]؛ لأنَّ لفظ الحكمة يراد منه: المنع من الفساد، بقصد الصلاح والسداد والرشاد، كما في معجم مقاييس اللغة: الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع، وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم، والحكمة هذا قياسها؛ لأنها تمنع من الجهل[٨٧].

والقرآن الكريم يمنع من كل ذميم ويدعو إلى كل كريم في كل قول وفعل بدني أو قلبي، ولا تتم الحكمة إلا بكمال القوة العلمية والعملية وقد دعا إليهما، وحافظ عليهما، وأمر بهما كلام رب البرية، ولذلك جاء نعته في آي القرآن الكريم بأنه هو الحكيم، كيف لا، وهو صفة لربنا الحكيم. ففي أول سورة لقمان: ﴿**الم (١) تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ**﴾ [لقمان: ١ - ٢].

ونظيرها قوله تعالى: ﴿**الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ**﴾ [هود: ١] حيث وصف القرآن الكريم بصفة المتكلم به الحكيم، وذلك لاشتماله على الحكمة التامة فهو ذو الحكمة البالغة؛ ولأنَّه ناطق بالحكمة، وهو حاكم على غيره، ومهيمن عليه، ولأنه محكم متقن لفظاً ومعنى.

وقد أخبرنا ربنا العظيم عن مصدر كتابه الحكيم، فقال: - وهو أصدق القائلين ﴿**وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ**﴾ [النمل: ٦] ، وقال جل وعلا: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (٤١) لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾ [فصلت: ٤١ - ٤٢]، ولا يخفى أنَّ التنكير في أسماء الله

---

[٨٦] ينظر: النسفي، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ج٣، ص٨٤، الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور، **تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)**، ج٣، ص١٥٧. وفيه قال بعضهم الحكمة هنا القرآن، لقوله (ذلك) أي: الذي أوحي إليك هو الحكمة.

[٨٧] الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، **معجم مقاييس اللغة**، ج١، ص٩١، (حكم)، وابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث**، ج ٣، ص ٩٨، والراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، ص١٢٦ – ١٢٨.

الحسنى: الحكيم، العليم، الحميد، للتعظيم، فهو الذي لا نظير له في ذاته وصفاته وأفعاله – جل شأنه وتعالت عظمته – ولذلك كان ذلك الكتاب عزيزاً، لا نظير له، قوياً في حجته، غالباً منتصراً على مخالفه، يعزُ من أخذ به، ويذل من أعرض عنه، فهو عزيز كريم عند من أنزله، كما هو عزيز كريم عند من أمن به وصدقه، لا يمكن أن يتطرق إليه خلل من أي جهة من جهاته، فهو حكيم معجز بجميع حيثياته. وكيف لا يكون كذلك، وقائله حكيم خبير، وهو أحكم الحاكمين، ﴿**وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ**﴾ [هود: ٤٥]، وخير الحاكمين، ﴿**أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ**﴾ [التين: ٨]، ووجه ذلك: احتياج الحكم إلى علم وعدل، ولا يوجد واحد منهما على التمام إلا في ربنا الحكيم العلاَّم.

أمَّا علمه – جل وعلا – فقد وسع كل شيء علماً، ولا يستحق الربوبية والألوهية إلا من كانت فيه تلك الصفة العلية، كما وقعت الإشارة إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا**﴾ [طه: ٩٨][٨٨]، فهو – جل جلاله – بكل شيء عليم، يعلم ما كان وما يكون، ومالم يكن لو كان كيف سيكون، يعلم السر المصون، بل يعلم ما هو أخفى منه، كما أخبر عن ذلك ربنا القيوم فقال: ﴿**وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى**﴾ [طه: ٧][٨٩].

وأمَّا عدله – جل جلاله – فهو الذي يقضي بالحق، يقول تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [غافر: ٢٠]، وقضاؤه قسط يقول تبارك وتعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ**

---

[٨٨] من المعلوم أن كلمة (علماً) تمييز منصوب، وهو محول عن فاعل، أي وسع علمه كل شيء، وقد وسع علمه كل شيء، كما وسعت رحمته كل شيء، ومن دعاء الملائكة الكرام – على نبينا وعليهم الصلاة والسلام – وثنائهم على ذي العزة والجلال ﴿**الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ**﴾ [غافر: ٧]، أي وسعت رحمتك وعلمك كل شيء، صافي، محمود بن عبد الرحيم، **الجدول في إعراب القرآن الكريم**، ج١٦، ص ٣٤٣، ج٢٤، ص١٨٣.

[٨٩] والسر ما أسررته إلى غيرك، أو ما أسررته في نفسك، وأخفى منه: ما خطر ببالك، أو ما ستسره في نفسك في مستقبل حياتك. كما في: النسفي، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ج٣، ص١٨٥.

لَافْتَدَتْ بِهِ وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [يونس: ٥٤]، وسيقر بذلك كافة الخلق، يوم البعث الحق، عند قضاء ربهم بينهم بالحق، فيحمدون الله كما أشير إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿**وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** [الزمر: ٧٥] حيث حذف القائل الفاعل ليعم كل حاضر في يوم البعث الآخر، وإلى هذا مال الزمخشري فقدَّمه على غيره من الأقوال، وكذلك النسفي، واقتصر عليه ابن كثير، حيث قال: "أي ونطق الكون أجمعه ناطقه وبهيمته لله رب العالمين بالحمد في حكمه وعدله؛ ولهذا لم يسند القول إلى قائل بل أطلقه فدل على أن جميع المخلوقات شهدت له بالحمد"[٩٠].

وحكى ذلك مجوزاً له الألوسي، ونص كلامه: "وجوز كون القائل جميع العباد منعمهم ومعذبهم وكأنه أريد أن الحمد من عموم الخلق المقضي بينهم هنا إشارة إلى التمام وفصل الخصام كما يقوله المنصرفون من مجلس حكومة ونحوها، فيحمده المؤمنون لظهور حقهم، وغيرهم لعدله واستراحتهم من انتظار الفصل، ففي بعض الآثار: أنه يطول الوقوف في المحشر على العباد حتى إن أحدهم ليقول: رب أرحني ولو إلى النار، وقيل: إنهم يحمدونه إظهاراً للرضا والتسليم"[٩١].

والقول بأن حمد من يعذب لإظهار الرضا والتسليم للحكم بالعدل بينهم في غاية البعد[٩٢].

والذي يظهر للباحث بأن القول بعموم القائلين الحامدين ممن حضروا ذلك الموقف المهيب العظيم أولى لأمرين معتبرين:

الأمر الأول: أنَّ ذلك القول يتضمن قول جمهور المفسرين بأنَّ القائلين الحمد هم: أهل الإيمان، والملائكة الكرام – على نبينا وعليهم الصلاة والسلام –.

الأمر الثاني: إقرار عامة الخلق الذين شهدوا ذلك الموقف العظيم، بعدل ربنا الحق، وأن قضاءه فيهم كان بحق، فله الحمد بحق، وصدق فيهم قول ربنا الحق مخبراً عن إجابتهم

---

[٩٠] ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج٤، ص٦٩.

[٩١] الألوسي، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ج٢٤، ص٣٧.

[٩٢] الخفاجي، شهاب الدين، حاشيته على تفسير البيضاوي، المسماة **عناية القاضي وكفاية الراضي**، ج٧، ص٣٥٦.

للبعث الحق ﴿**يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ [الإسراء: ٥٢] أي: يجيبون حامدين. فالجار والمجرور في قوله: (بحق) في محل نصب حال من فاعل يجيبون، بتضمينه معنى تسبحون.[٩٣]

المزية الرابعة: النص القرآني الكريم وسط يزكي العقل، ويغذي الفطرة: هو وسط يزكي العقل، ويغذي الفطرة، لا تشدد فيه ولا تنطع، ولا غلو ولا إفراط، كما أنه بالمقابل، ليس فيه تساهل ولا تمييع، ولا تفريط ولا تضييع، وليس فيه محاباة لنوع على حساب نوع، بل تسري المساواة في تشريعه سريان الروح في الجسم؛ ولذلك استحق الخلود لصلاحيته لكل موجود، وهذا معلوم من القرآن الكريم، كما هو معلوم بأنَّه كلام رب العالمين، نعم إنه تشريع الخالق لخلقه، فيه تسوية بينهم، وفيه هداية لما يصلحهم، وقد وردت فيه آياته الحكيمة بما يقرر تلك الميزة الكريمة، وعضدتها الأحاديث الصحيحة الشهيرة، وعلى ذلك اتفاق سلف الأمة الكرام، والتابعون لهم بإحسان.

قال ربنا الكريم آمراً عباده المؤمنين باتباع صراطه المستقيم، وناهياً محذراً من سُبل الضالين: ﴿**وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وحذَّرنا ربنا الحكيم من عدم اتباع شرعه القويم مع بيان ما يترتب على ذلك من بلاء عظيم فقال: ﴿**لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [النور: ٦٣].

وظاهر الآية الكريمة يفيد أنَّ الأمر المطلق المجرد عن القرائن يفيد الوجوب، وأن تاركه آثم عاصٍ مرتكب للمحظور، والفتنة هي: المحنة في الدين، من شك أثيم، ونفاق ذميم، وضلال مبين، والعذاب الأليم شامل لكل مؤلم في الدنيا ويوم الدِّين[٩٤].

نعم هذه طبيعة هذا الدين القويم، وهذه هي صفة رسولنا الكريم الأمين — ﷺ —

---

[٩٣] صافي، محمود بن عبد الرحيم، **الجدول في إعراب القرآن الكريم**، ج١٥، ص٥٣، **مدارك التنزيل**، ج٣، ص٨٧.

[٩٤] ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج١، ص٦٩ — ٧٠، والنسفي، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ج٣، ص٣٦٢، والشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** (بيروت: دار الفكر للطباعة، د.ط، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م). ج٦، ص٢٥٢ — ٢٥٥.

يقول تبارك وتعالى: ﴿**قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ (٨٦) إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ (٨٧) وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ**﴾ [ص:٨٦ - ٨٨].

قال الإمام ابن كثير – رحمه الله –: "أي: وما أزيد على ما أرسلني الله به، ولا أبتغي زيادة عليه بل ما أمرت به أديته لا أزيد عليه ولا أنقص منه وإنما أبتغي بذلك وجه الله عز وجل والدار الآخرة، قال سفيان الثوري عن الأعمش ومنصور عن أبي الضحى عن مسروق قال: «أتينا عبد الله بن مسعود فقال: يا أيها الناس من علم شيئاً فليقل به ومن لا يعلم فليقل: الله أعلم، فإن من العلم أن يقول الرجل لما لا يعلم: الله أعلم فإن الله قال لنبيكم – ﷺ – ﴿**قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ (٨٦) إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ (٨٧) وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ**﴾ [ص: ٨٦ - ٨٨]»[٩٥]؛ ولذلك لا بُدَّ من الالتزام التَّام بهدي القرآن الكريم، والاتباع على التمام لنبينا – عليه الصلاة والسلام – فما سواهما ظنون وأوهام، يشقى بها الأنام، قال ربنا الرحمن: ﴿**وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ [الأنعام: ١٥٣]، ثبت في المسند وغيره بسند صحيح عن عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – قال: «خط لنا رسول الله – ﷺ – خطاً ثم قال هذا سبيل الله ثم خط خطوطاً عن يمينه وشماله ثم قال: هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه، ثم قرأ: ﴿**وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ [الأنعام: ١٥٣]»[٩٦]، ومن خرج عن الاتباع إلى الابتداع صار إلى ضلال وضياع كما في المسند والصحيحين وغير ذلك عن أم المؤمنين الصديقة بنت الصديق عائشة – رضي الله عنهما – قالت: قال رسول الله – ﷺ –: «من أحدث في أمرنا ما ليس منه

---

[٩٥] ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج ٤، ص٤٤، وأثر ابن مسعود في البخاري، **صحيح البخاري**: كتاب تفسير القرآن الكريم، باب سورة الروم، ٤٧٧٤، ٤٨٠٩، ٤٨٢٢، وهو في ابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: ج٨، ص٥١٠، ٥٤٧، ٥٧٢. وفي مسلم، **صحيح مسلم**، رقم: ٢٧٩٨، وفي الترمذي، **سنن الترمذي**، رقم: ٣٢٥١، وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول**، رقم: ٨٠٠.

[٩٦] ابن حنبل، **مسند الإمام أحمد**، باب مسند عبد الله بن مسعود، ج١، ص٤٣٥، ٤٦٥، النسائي، **السنن الكبرى**، ١١١٠٩، ابن حبان، **صحيح ابن حبان**، ٦، ٧. وصححه الحاكم في **المستدرك**، ج٢، ص٣١٨.

فهو رد»، وفي رواية: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»[٩٧]، فالنَّص القرآني يراعي التوازن بين العقل والوحي، وبين المادة والروح، وبين الحقوق والواجبات، ويراعي جميع جوانب الحياة كلها دون إفراط أو تفريط، ودون غلوٍ أو تشدد أو انحلال، فهو منهج الاعتدال والتوسط في الأمور كلها قال تعالى: ﴿**كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا**﴾ [البقرة: ١٤٣]، فأمة الإسلام وسط في كل شيء.

يقول الطاهر ابن عاشور عند تفسير هذه الآية: "والآية ثناء على المسلمين بأن الله قد ادخر لهم الفضل وجعلهم وسطاً بما هيأ لهم من أسبابه في بيان الشريعة بياناً جعل أذهان أتباعها سالمة من أن تروج عليهم الضلالات التي راجت على الأمم، قال فخر الدين يجوز أن يكونوا وسطاً بمعنى أنهم متوسطون في الدين بين المُفرِطِ والمُفَرِّط والغالي والمقصر لأنهم لم يغلوا كما غلت النصارى فجعلوا المسيح – على نبينا وعليه صلوات الله وسلامه – ابن الله، ولم يقصروا كما قصرت اليهود فبدلوا الكتب واستخفوا بالرسل"[٩٨].

والملاحظ أنَّ النصوص القرآنية قد أكَّدت هذه الخاصية في أكثر من موضع إما مباشرةً كقوله تعالى: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾ [البقرة: ١٨٥]، أو من خلال أحكام القرآن الكريم وتشريعاته السمحة السهلة على النفس المستقيمة والتي لا تعارض العقل أو ترهق الجسد، كما في الديانات السابقة المحرفة كاليهودية والمسيحية أو الوضعية كالوثنية، ففي الإنفاق مثلاً يقول تبارك وتعالى: ﴿**وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا**﴾ [الإسراء: ٢٩]، أو من خلال تنوع النصوص القرآنية وتناولها لجميع جوانب الحياة فلا تقتصر على جزء دون غيره، فتخاطب الروح والعقل، وترغب وترهب، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ**

---

[٩٧] ابن حنبل، **مسند الإمام أحمد**، مسند الصديقة أم المؤمنين عائشة، ج٦، ص٢٥٦، البخاري، **صحيح البخاري**، رقم: ٢٦٩٧، مسلم، **صحيح مسلم**، **رقم**: ١٧١٨، وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**، برقم: ٧٥.

[٩٨] ابن عاشور، محمد الطاهر، **التحرير والتنوير**، ج٢، ص١٨.

دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]، ويبين سبحانه وتعالى لعباده أنه قريب منهم وأن رحمته واسعةٌ حتى لا ييأس المقصرون فيقول سبحانه وتعالى: ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾** [الزمر: ٥٣].

وهكذا فإنَّ المتأمل للنصوص القرآنية يجد أنها كلها تؤكد هذه الخاصية، خاصية الوسطية، فلذلك يجب أن تكون المفاهيم المستنتجة من النص القرآني كلها بنفس الخاصية، وتراعي كافة الجوانب الروحية والعقلية، والرحمة والشدة في تطبيق الحقوق والواجبات والأحكام، فلا يعتبر بكلام الذين ينسبون مفاهيم للنص القرآني لا تراعي الوسطية، كالقول بأن القرآن دين أحكام فقط، أو أنه يركز على الجانب الروحي والعقدي فقط، أو أنَّ مفهوم نصه قائم على العنف والشدة، وغيرها من الافتراءات الباطلة.

المزية الخامسة: عالمي جنسية أهله فوق الجنسيات وهو للثقلين كليهما: النص القرآني يخاطب الخلق كلهم، الإنس والجن على اختلافهم وتنوعهم، كما ورد ذلك في عدة مواضع من القرآن الكريم، منها قوله تعالى مخاطباً نبيه الكريم – عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم–: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾** [سبأ: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾** [الأنبياء: ١٠٧].

فمفهوم النص القرآني لا بد أن يكون كذلك عالمياً للنَّاس كافة فلا يقف عند مكان معين أو لون وجنس أو طائفة دون أخرى، وينبغي أن يكون كذلك موجهاً للناس كافة ويراعي تفاوتهم، فالناس لهم مشارب مختلفة ورغبات متفاوتة، وأحوال متعددة، والنص القرآني متنوعٌ يروي ظمأ الجميع من علماء ومتعلمين، وأغنياء وفقراء، مسلمين وغير مسلمين، يخاطب كلاً على حسب فهمه وقدرته وفيما يخصه ويتعلق به، ولا بد من التنوع ما بين الترغيب والترهيب، وما بين التفكر والتدبر، والتأمل، والاستنباط، والاستنتاج.

وإذا تأملنا نصوص القرآن الكريم نجد أنها موجهة للناس كافة في عمومها كما أنها تخاطب كل فئة حسب ما يحتاجون وما يليق بهم، فبالإضافة إلى الخطاب العام للناس كافة هناك خطاب خاص بالمؤمنين، وخطاب خاص للكافرين والمنافقين، وخطاب خاص للرجال، وخطاب للنساء، وخطاب يدركه الجميع، وخطاب للعلماء، فالكل يجد حاجته في

القرآن الكريم الذي جاء لتحقيق السعادة للناس كلهم في الدنيا والآخرة، على مر العصور والأزمان إلى قيام الساعة.

ففي خطاب القرآن الكريم العام للجميع يقول تبارك وتعالى واصفاً القرآن الكريم: ﴿**شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ**﴾ [البقرة: ١٨٥]، فمفهوم نص هذه الآية الكريمة، أنَّ القرآن الكريم كتاب هداية وإرشادٍ للناس إلى سبيل الحق، وآياته بينة وواضحة وفرقانٌ بين الحق والباطل إلى قيام الساعة.

وفي موضع آخر يقول تبارك وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**﴾ [النساء: ١]، فمهوم نص هذه الآية الكريمة دعوة جميع الخلق على اختلاف أجناسهم وألوانهم إلى توحيد الله تعالى وعبادته، وصلة الأرحام، والتذكير بأصل خلقهم وتساويهم في ذلك.

وفي آية أخرى يوجه سبحانه وتعالى أمره لرسوله – ﷺ – ليخاطب الناس جميعاً فيقول: ﴿**قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ**﴾ [الأعراف: ١٥٨]، ومفهوم نص هذه الآية الكريمة يؤكد على عالمية القرآن الكريم وأنه لهدايتهم، ويذكر البشرية بعظمة خالقهم الذي تجب عليهم طاعته، والإيمان به وبرسوله – ﷺ –.

والأمثلة على عالمية القرآن الكريم في كتاب الله كثيرة، وهذا هو دأب القرآن الكريم في تأكيد رسالته العالمية الشاملة بأوضح وأصرح النصوص القرآنية التي لا تحتمل التأويل، فلا يسعنا إلا أن نقول: إنه كتاب عالمي للبشرية كلها في حياتهم كلها.

فادعاء أصحاب القراءة المعاصرة لمفاهيم للنص القرآني تخالف هذه الخاصية من خصائص مفهوم النص القرآني مردودة وباطلة، كدعوى تاريخية القرآن، وأنه غير صالح لكل زمان وأنه خاص بالجيل الذي نزل فيهم.

المزيَّة السَّادسة: النص القرآني الكريم يمتاز بالشمول لجميع الجوانب، يتسع لما كان وما هو كائن وما سيكون: إنَّ النَّص القرآني أصل هذا الدين الذي جاء كاملاً وشاملاً

لكل جوانب الحياة سواء الدنيوية أو الأخروية، فلا يغفل عن الآخرة من أجل الدنيا ولا ينسى حظه من الدنيا، فهو شامل لجميع مناحي الحياة المتصلة في تنظيم علاقة الإنسان بخالقه وبنفسه ومع غيره، يقول تبارك وتعالى في كتابه الكريم: ﴿**وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ**﴾ [القصص: ٧٧].

فالنص القرآني جاء لتحقيق أمرين للعباد: سعادتهم بتنظيم حياتهم في الدنيا، والنجاح والفلاح في الآخرة.

فجميع النصوص القرآنية: إما لإصلاح الدنيا، كآيات الأحكام والمعاملات، مثل قوله تعالى: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ [البقرة: ١٧٩]، أو لإرشاد الناس للفوز في الآخرة، وذلك من خلال الحديث عن الجنة والترغيب فيها، أو الحديث عن النار والترهيب منها كقوله تعالى: ﴿**سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ**﴾ [الحديد: ٢١].

فلا بد من أن يكون مفهوم النص القرآني الكريم كذلك شاملاً لكل الجوانب ولتحقيق السعادة والفوز للعباد في الدارين، وإن أي مفهوم للنص القرآني لا يحقق هذين الأمرين فهو مردود وباطل، كالمفاهيم التي يدعيها أصحاب القراءة المعاصرة التي لا تحقق إلا الخراب والفوضى في الدنيا والخسران والهلاك في الآخرة.

المزيَّة السابعة: النَّص القرآني يرتبط بالأصل ومتصل بالعصر: النَّص القرآني جاء للناس كافة لتحقيق السعادة لهم في الدارين، ولإرشادهم للتي هي أقوم على مر العصور والأزمنة، فهو آخر الكتب الإلهية للبشرية كلها، فهو ليس بنص عصر، أو جيل، أو مصر، ثم ينتهي بانتهائه، وهو غير قابل للتأقيت؛ لأنَّه يتضمن كلمات الله الباقية وهدايته المستمرة.

ولذلك لا بد أن يكون مفهوم النَّص القرآني صالحاً للعصر، ومرتبطاً بالماضي والأصل، ولا بد أن يبرز خصوصية الأمة وتفردها وارتباطها بأصولها العظيمة، ويستخدم مستجدات العصر وآلياته الحديثة من أجل تحقيق مصلحة الأمة، فلا بد من جعل مفهوم النص القرآني متصلاً بالأصول العامة وعدم إغفال الواقع المعاصر الذي نعيش فيه، خاصةً

وأن القرآن الكريم قد حث على العلم وأمرنا ببذل الوسع في الحفاظ على الأمة والارتقاء بها ودفع الشر عنها يقول سبحانه وتعالى: ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ**﴾ [الأنفال: ٦٠].

قال الطاهر ابن عاشور عند تفسير هذه الآية: "ودخل في ﴿**مَا اسْتَطَعْتُمْ**﴾ كل ما يدخل تحت قدرة الناس اتخاذه من العدة"[٩٩]، فلا يقتصر الإعداد على الجانب الحربي فقط، بل كل الجوانب التي تضمن للأمة قوتها وتقدمها مهما تطورت.

ويقول السعدي: "أي وَأَعِدُّوا لأعدائكم الكفار الساعين في هلاككم وإبطال دينكم ﴿**مَا اسْتَطَعْتُمْ**﴾ أي: كل ما تقدرون عليه من القوة العقلية والبدنية وأنواع الأسلحة ونحو ذلك مما يعين على قتالهم، فدخل في ذلك أنواع الصناعات التي تعمل فيها أصناف الأسلحة والآلات من المدافع والرشاشات، والبنادق، والطيَّارات الجوية، والمراكب البرية والبحرية، والحصون والقلاع والخنادق، وآلات الدفاع، والرأي والسياسة التي بها يتقدم المسلمون ويندفع عنهم به شر أعدائهم، وتعلم الرمي، والشجاعة والتدبير"[١٠٠].

المزيَّة الثَّامنة: النَّص القرآني الكريم يصدع بالحق ولا يبالي بأحد من الخلق

النص القرآني صريح وواضح في الحق ولا يبالي بأحد من العالمين قال تعالى مخاطباً نبينا الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم: ﴿**فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ (٩٤) إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ**﴾ [الحجر: ٩٤ – ٩٥].

بل توعد سبحانه وتعالى الذين يكتمون ما أنزل الله أو يحرفونه فقال جل شأنه: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ**﴾ [البقرة: ١٥٩].

قال الإمام ابن كثير – رحمه الله – عند تفسير هذه الآية: "هذا وعيد شديد لمن كتم ما جاءت به الرسل — على نبينا وعليهم الصلاة والسلام – من الدلالات البينة على

---

٩٩ ابن عاشور، محمد الطاهر، **التحرير والتنوير**، ج١٠، ص٥٥.

١٠٠ السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ج١، ص٣٢٤.

المقاصد الصحيحة والهدى النافع للقلوب، من بعد ما بينه الله تعالى لعباده في كتبه، التي أنزلها على رسله"[١٠١].

وقال ربنا – تبارك وتعالى –: ﴿**وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (٣٦) فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُولَئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوا أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ**﴾ [الأعراف: ٣٦ – ٣٧].

والآيات كثيرة في التحذير من التلاعب بآيات الله وتحريفها عن الحق الذي جاءت به، لذلك يجب أن يكون مفهوم النص القرآني كذلك، يجهر بفكرته في وضوح وقوة، ولا يطلب رضا الناس، فإرضاءهم غاية لا تدرك، ولكن رضا الله تعالى هو المطلب المنشود والمراد المقصود، فلا يعتبر من مفهوم النص القرآني المفاهيم التي تلوي أعناق النصوص من أجل مسايرة الغرب وجعل القرآن الكريم مساوياً للحضارة الغربية الزائفة.

المزية التاسعة: النص القرآني الكريم مترابط فيما بينه، وأسلوبه فريد أخاذ، يأخذ بمجامع القلوب والألباب

يعتبر النص القرآني وحدة منسجمة غير قابلة للتجزئة، وفرضت على القارئ الالتزام بالقراءة الكلية للنصوص الشرعية.

فإذا أراد القارئ أن يفهم آية قرآنية، لا يفهما بمعزل عن الآيات التي سبقتها أو لحقتها في النزول أو الترتيب، وإنما يجمع بين الآيات السابقة واللاحقة ذات الموضوع الواحد؛ ليخرج بفهم صحيح للنص وبنظرة عامة شمولية لموضوع الآية، ذلك أن النظرة التجزيئية للنص تضييع لحقيقته، ومانع من الوصول إلى مقاصد صاحبه.

وهذا ما نبه إليه الشاطبي في موافقاته، حيث قال: "إن القضية وإن اشتملت على جملٍ؛ فبعضها متعلقٌ بالبعض لأنها قضيةٌ واحدةٌ نازلةٌ في شيءٍ واحدٍ، فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فرق النظر في أجزائه؛ فلا يتوصل به إلى مراده، فلا يصح الاقتصار في النظر

---

[١٠١] ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج١، ص٤٧٢.

على بعض أجزاء الكلام دون بعض إلا في موطن واحد، وهو النظر في فهم الظاهر بحسب اللسان العربي، وما يقتضيه لا بحسب مقصود المتكلم، فإذا صح له الظاهر على العربية رجع إلى نفس الكلام فعما قريب يبدو له المعنى المراد فعليه بالتعبد به، وقد يعينه على هذا المقصد النظر في أسباب التنزيل؛ فإنَّها تبين كثيرًا من المواضع التي يختلف مغزاها على النَّاظر"[١٠٢].

وزاد الأمر إيضاحاً حين قال: "إنَّ القضية وإن اشتملت على جمل، فبعضها متعلق ببعض، لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، إذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فُرّق النظر في أجزائه فلا يتوصل به إلى مراده، فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض"[١٠٣].

ثم علل ذلك بقوله: لأن كلام الله واحد لا تعدد فيه بوجه من الوجوه ولا باعتبار من الاعتبارات، "حتى أن كثيراً منه لا يفهم معناه حق الفهم إلا بتفسير موضوع آخر أو سورة أخرى، ولأن كل منصوص عليه فيه من أنواع الضروريات مثلاً مقيد بالحاجيات، فإذا كان كذلك فبعضه متوقف على البعض في الفهم. فلا محالة أن ما هو ذلك فكلام واحد". فالقرآن كله كلام واحد بهذا الاعتبار، وإذا كان النص القرآني بهذه الطبيعة المنسجمة فكل قراءة جزئية له تعتبر إهداراً لحقائقه ومعانيه، والتي بضياعها يعيش الناس في تِيه وضلال.

المزية العاشرة: النص القرآني الكريم حاز أعلا رتب الشرف والكمال والأفضلية في مصدره، ومبلغه، وحملته

إن فضل القرآن الكريم وشرفه ورفعة قدره وعلو مكانته أمرٌ لا يخفى على أحد من المسلمين، فهو كتاب الله رب العالمين، وكلام خالق الخلق أجمعين، فهو كلام الله العظيم الكبير منه بدأ وإليه يعود، أنزله تعالى بعلمه على عبده ورسوله نبينا محمد – ﷺ – هدايةً للناس وإخراجًا لهم من الظلمات إلى النور بإذن ربهم العزيز الحميد، وجعله حجة على من

---

[١٠٢] الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، **الموافقات**، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان (القاهرة، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م) ج٤، ص٢٦٦.

[١٠٣] المصدر السابق. ص٢٧٤ – ٢٧٥.

بلغه من الإنس والجن، فالقرآن كلام الله تعالى وصفته، وكما أنه تبارك وتعالى لا سميَّ له ولا شبيه في أسمائه وصفاته فلا سميَّ له ولا شبيه له في كلامه، فله تبارك وتعالى الجلال والكمال المطلق في ذاته وأفعاله وأسمائه وصفاته، لا يشبهه شيء من خلقه، ولا يشبه سبحانه وتعالى شيئاً من خلقه، جل ربنا وتعالى وتقدَّس عن الشبيه والنظير ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورى: ١١].

والفرق بين كلام الله وأي كلام من كلام المخلوقين هو كالفرق بين الخالق والمخلوقين، قال أبو عبد الرحمن السلمي رحمه الله: "فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الرب على خلقه، وذاك أنه منه"[١٠٤] .

وقد روي هذا اللفظ مرفوعاً إلى النبي – ﷺ –، إلا أن رفعه لا يثبت كما أوضح ذلك الإمام البخاري رحمه الله في كتابه (خلق أفعال العباد) وغيره من أئمة العلم[١٠٥].

وأمَّا معناه فحق لا شك فيه ولا ريب في حُسنه وقوته واستقامته وجمال مدلوله، وقد استشهد أهل العلم لصحة معناه بنصوص عديدة، بل إن الإمام البخاري رحمه الله جعله عنواناً لأحد تراجم أبواب كتاب فضائل القرآن من صحيحه، فقال في الباب السابع عشر منه: "باب فضل القرآن على سائر الكلام"، فهذا هو شرف النص القرآني الكريم من حيث مصدره.

وأما من حيث مبلغه: فهو أشرف الخلق الرسول المصطفى، والنبي المجْتَبَى، محمد – ﷺ – ختم الله به أنبياءه، واختصه دون غيره من الأنبياء والرسل بفضائل وخصائص كثيرة، تشريفاً وتكريماً له، مما يدل على عظيم قدره وعلو منزلته عند رب العالمين، قال الله تعالى: ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ**﴾ [البقرة: ٢٥٣].

قال الزمخشري: ﴿**وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ**﴾ أي: ومنهم من رفعه على سائر الأنبياء، فكان بعد تفاوتهم في الفضل أفضل منهم بدرجات كثيرة، والظاهر أنَّه أراد محمدا – ﷺ – لأنَّه هو المفَّضَّل عليهم، حيث أوتِيَ ما لم يؤته أحد من الآيات المتكاثرة المرتقية إلى ألف آية

---

[١٠٤] رواه البيهقي في **شعب الإيمان**، باب تعظيم القرآن الكريم، فصل في تعليم القرآن، رقم:٢١٣٧.

[١٠٥] البخاري، محمد بن اسماعيل، **خلق أفعال العباد** (الرياض، دار المعارف السعودية، ب ط، ب ت) ص٤٠.

وأكثر، ولوْ لم يؤت إلا القرآن وحده لكفى به فضلاً منيفاً على سائر ما أوتي الأنبياء، لأنَّه المعجزة الباقية على وجه الدهر دون سائر المعجزات، وفي هذا الإبهام من تفخيم فضله وإعلاء قدره ما لا يخفى، لما فيه من الشهادة على أنَّه العَلَم الذي لا يُشتبه، والمتَميز الذي لا يلتبس "[١٠٦] .

وفضائل النبي – ﷺ – أكثر من أن تحصى فهذا شرف النص القرآني من حيث مبلغه عليه الصلاة والسلام.

وأما حملة القرآن الكريم: فلا شك أنهم ينالون الرفعة والشرف بسبب حملهم أعظم كلام جاء في ذلك قوله – ﷺ –: «إن لله أهلين من الناس، قيل: يا رسول الله، ومن هم؟ قال: أهل القرآن هم أهل الله وخاصته»[١٠٧].

ولعظم مكانة القرآن ومنزلته فإن قارئه ومعلمه يحلون بالمحل العالي الذي لا يدانى؛ فقد قال رسول الله – ﷺ –: «من قرأ القرآن فقد استدرج النبوة بين جنبيه غير أنه لا يوحى إليه، لا ينبغي لصاحب القرآن أن يَحتَدَّ مع من يحتد، ولا يجهل مع من جهل وفي جوفه كلام الله تعالى»[١٠٨].

وأخرج الإمام مسلم في صحيحه وغيره من أهل السنن والمسانيد أن نافع بن عبد الحارث لقي عمر بعسفان، وكان عمر يستعمله على مكة المكرمة، فقال: من استعملت على أهل الوادي، فقال: ابن أبزى، قال: ومن ابن أبزى؟ قال: مولى من موالينا، قال: فاستخلفت عليهم مولى؟ [كالمنكر أو المتعجب من تصرفه] قال: إنه قارئ لكتاب الله، وإنه عالم بالفرائض، قال عمر: أما إن نبيكم – ﷺ – قد قال: «إن الله يرفع بهذا الكتاب أقوامًا، ويضع به آخرين»[١٠٩]، فهذا مولى من الموالي ناب عن أمير مكة في إمارته

---

[١٠٦] الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ب.ط، ب.ت). ج١، ص٢٩٧.

[١٠٧] أخرجه أحمد، **في المسند**، باب، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، رقم: ١٢٢٩٢، وابن ماجه، في **السنن**، رقم: ٢١٥، وغيرهما

[١٠٨] أخرجه الحاكم، في **المستدرك**، كتاب فضائل القرآن، رقم: ٢٠٢٨، وقال صحيح الإسناد.

[١٠٩] أخرجه مسلم، **صحيح مسلم**، بباب فضل من يقوم بالقرآن ويعلمه، وفضل من تعلم حكمة من فقه أو غيره فعمل بها وعلمها، رقم: ٨١٧.

لها برغم ما بها من الأشراف والسادة فعلا عليهم بما معه من القرآن والعلم.

وقد بين نبينا – ﷺ – منزلة حملة القرآن فقال – ﷺ –: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»[١١٠] فهذا شرف النص القرآني من حيث حملته.

المزية الحادية عشرة: جمع النص القرآني الكريم، ونقله يدهش العقول حيرة، ويزيد القلوب يقيناً وطمأنينة

لقد تميزت الأمة الإسلامية واختصت بميزة لم توجد في أي أمة من الأمم، وهذه الميزة والخاصية هي الإسناد، للوحيين القرآن الكريم وسنة النبي – ﷺ –، ولا ينكر هذه الخاصية إلا جاهل مكابر خاصةً فيما يتعلق بالقرآن الكريم، فالقرآن الكريم نزل به أمين السماء جبريل – عليه السلام –، من رب العالمين، إلى أمين الأرض ورسول العالمين محمد – عليه الصلاة والسلام إلى يوم الدين –، وتلقاه منه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، ونقلوه لمن بعدهم جيلاً بعد جيل، وسيستمر على ذلك الحال إلى قيام الساعة، لا يضيع منه حرف أو حركة.

ومن المفاهيم الخاطئة التشكيك في جمع القرآن الكريم، وهذا طعن بالأمة كلها، وإلغاء لما تميزت به من دون الأمم كلها ألا وهو الإسناد، ونفيه أو التشكيك به نفيٌ للحقيقة الثابتة ثبوت الشمس في رابعة النهار، ولا بُدَّ من توضيح قضية جمع القرآن الكريم التي يشكك فيها بعض المنحرفين.

يراد بجمع القرآن الحكيم: جمعه حفظاً في الصدور وجمعه كتابةً في السطور.

أمَّا جمعه في الصدور: فقد وجد مرتباً منذ نزول القرآن الكريم على قلب نبينا الأمين – ﷺ – ولن يزال إلى يوم الدين، فلا يحصى عدد حفاظ كلام ربنا الرحمن في أي زمان ومكان.

أما جمعه كتابة: فقد كان في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: في عهد نبينا الأمين – ﷺ –، فكان كلما نزل منه شيء كتبه كُتَّاب الوحي بأمر من النبي وفي حضرته – ﷺ –، لكن لم يكن مرتب الآيات ولا السور في المصحف؛ لثلاثة أمور:

---

[١١٠] أخرجه البخاري، **صحيح البخاري**، باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه رقم: ٤٧٣٩.

أولها: نزول القرآن الكريم تم في ثلاث وعشرين سنة على غير الترتيب الذي هو عليه، فيلزم تغييره كلما نزلت آيات منه وفي ذلك من الكلفة ما فيه مع صعوبة وسائل الكتابة فيما سبق.

ثانيها: احتمال وقوع النسخ فيه مانع من ترتيبه.

ثالثها: لا يُعلم اكتمال القرآن الكريم إلا بموت النبي عليه الصلاة والسلام.

ولذلك كان مكتوباً في صحف ولم يكن مرتباً في مصحف بخلاف الحفظ فهو مرتب كما هو بين أيدينا.

ويدل على ذلك حديث أوس بن حذيفة الثقفي – ﷺ – قال: «قدمنا على رسول الله – ﷺ – في وفد ثقيف، فنزلت الأحلاف على المغيرة بن شعبة، وأنزل رسول الله – ﷺ – بني مالكٍ في قبةٍ له – قال مسدد: وكان في الوفد الذين قدموا على رسول الله – ﷺ – من ثقيف فكان يأتينا بعد العشاء، فيحدَّثنا قائماً، حتى ليراوح بين رجليه من طول القيام، وكان أكثر ما يحدثنا: ما لقي من قومه قريش، ثم يقول: لا سواء، كنا مستضعفين مستذلين، قال مسدد: بمكة – فلما خرجنا إلى المدينة: كانت سجال الحرب بيننا وبينهم، ندال عليهم، ويدالون علينا، فلما كانت ليلةٌ أبطأ عن الوقت الذي كان يأتينا فيه، فقلنا: لقد أبطأت علينا الليلة، فقال: إنه طرأ عليَّ جزئي من القرآن، فكرهت أن أجيء حتى أتمه، قال أوس: وسألت أصحابَ رسولِ الله – ﷺ –: كيف تحزبون القرآن؟ قالوا: ثلاثٌ، وخمسٌ، وسبعٌ، وتسعٌ، وإحدى عشرة، وثلاث عشرة، وحزب المفصل وحده»[١١١].

والحديث الشريف يفيد أن ترتيب السور في المصحف الشريف توقيفي من سيدنا النبي – ﷺ – وعليه عمل الصحابة الكرام في تحزيب القرآن الكريم.

وقد ورد في رواية المسند، وطبقات ابن سعد، ومشكل الأثار، ومعجم الطبراني

---

[١١١] ابن حنبل، **مسند الإمام أحمد**، باب مسند المدنيين، ج٤، ص٩، برقم ٣٤٣. وأبو داود، **سنن أبي داود**، برقم ١٣٩٣. وابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، برقم ١٣٤٥. وابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ج٥، ص٥١٠. والطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م)، ص١٣٧١ – ١٣٧٣. والطبراني، **معجم الطبراني الكبير**، ج١، ص٢٢٠. وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**، ج٢، ص٤٧٤ – ٤٧٥، برقم: ٩٣٥.

الكبير تحديد بداية المفصل من سورة (ق) حتى تختم، وهذا التوجيه في ترتيب سور القرآن الكريم، أولى مما ذكره الإمام الطحاوي في مشكل الحديث الشريف، ونص كلامه " فَفِيمَا رَوَيْنَا مِنْ هَذِهِ الْآثَارِ تَحْقِيقُ أَمْرِ الْحُجُرَاتِ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْمُفَصَّلِ وَأَنَّ الْمُفَصَّلَ مَا بَعْدَهَا إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ، وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ الَّذِي قَدْ رَوَيْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ أَحَادِيثِ أَوْسِ بْنِ حُذَيْفَةَ حَرْفٌ يَجِبُ أَنْ يُوقَفَ عَلَيْهِ, وَهُوَ قَوْلُهُ فِيهِ فَقُلْتُ: كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ – ﷺ – يُحَزِّبُ الْقُرْآنَ؟ فَفِي ذَلِكَ إِضَافَةُ تَحْزِيبِهِ إِلَى رَسُولِ اللهِ – ﷺ –، وَفِي حَدِيثِ غَيْرِهِ مِمَّا رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ أَوْسِ بْنِ حُذَيْفَةَ قَالَ أَوْسٌ: فَسَأَلْتُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ – ﷺ –: كَيْفَ تُحَزِّبُونَ الْقُرْآنَ؟ فَأَضَافَ التَّحْزِيبَ إِلَيْهِمْ لَا إِلَى رَسُولِ اللهِ – ﷺ –، وَاللهُ أَعْلَمُ كَيْفَ الْحَقِيقَةُ فِي ذَلِكَ وَإِيَّاهُ نَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ"[١١٢].

والحقيقة ظاهرة فالترتيب توقيفي وعليه عمل أصحاب النبي – ﷺ –.

المرحلة الثانية: جمعه مرتب الآيات في السور، والسور في المصحف، بحيث تحول من صحف إلى مصحف وكان ذلك سنة اثنتي عشرة في خلافة أبي بكر الصديق – رضي الله عنه – بإجماع الصحابة الكرام – رضي الله عنهم أجمعين – وكان السَّبب في ذلك: استشهاد سبعين قارئاً في قتال المرتدين في موقعة اليمامة فخشي عمر الفاروق – رضي الله عنه – أن يستحر القتل في القراء في مواقع الجهاد الأخرى فيضيع شيء من القرآن الكريم، لأنَّه لا بدَّ عند جمعه في مصحف من أمرين:

أ- صحف مكتوبة موثقة في عهد النبي ﷺ.

ب- حفاظ يحفظون ذلك المكتوب في صدورهم.

فتم جمع كلام الله عز وجل عن طريق السطر والصدر، وذلك أوثق ما يكون في الضبط، ويكون كلام العزيز الغفور موثقاً جمعه بالصدور والسطور والإجماع القطعي المبرور، فشرح الله صدر الخليفة الراشد أبي بكر الصديق – رضي الله عنه – فندب لهذه المهمة زيد بن ثابت كاتب الوحي الأمين، فقام بالأمر خير قيام مع معونة الصحابة الكرام – رضي الله عنهم أجمعين –.

---

[١١٢] الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م) ج٣، ص٤٠٢.

المرحلة الثالثة: في عهد الخليفة الراشد الثالث عثمان – ﷺ – وكان ذلك بالتحديد سنة خمس وعشرين لسببين معتبرين:

السبب الأول: اجتمع الصحابة الكرام ومن تبعهم بإحسان ومعهم أهل العراق وأهل الشام في غزاة أرمينة وأذربيجان فسمع بعضهم من بعض القرآن كما نزل بالأحرف السبعة على نبينا – عليه الصلاة والسلام – فاختلفوا فيما بينهم وخطَّأ بعضُهم بعضَهم، فبلَّغ ذلك حذيفةُ بنُ اليمان الخليفةَ الراشد عثمان – ﷺ – وقال له: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى[١١٣].

السبب الثاني: وجد ذلك الاختلاف أيضاً في المدينة المنورة كما هو ثابت بسند صحيح عن سيدنا علي بن أبي طالب – ﷺ – قال: «قال عثمان: ما تقولون في هذه القراءة التي اختلف الناس فيها؟ يلقى الرجلُ الرجلَ فيقول: قراءتي خيرٌ من قراءتك، وقراءتي أفضل من قراءتك، وهذا شبيه بالكفر، فقلنا: ما الرأي يا أمير المؤمنين؟ قال: فإني أرى أن أجمع الناس على مصحف واحد، فإنكم إذا اختلفتم اليوم كان من بعدكم أشدَّ اختلافاً، فقلنا: نِعم ما رأيت»[١١٤].

فكلَّف الخليفة الراشد عثمان – رضي الله – عنه زيد بن ثابت – ﷺ – وهو كاتب الوحي في الجمع الأول والثاني مع غيره بإشرافه وإشراف الصحابة الكرام – ﷺ جميعاً – فقام بالمهمة خير قيام، فنسخوا سبعة مصاحف من المصحف الذي جمع في المرحلة الثانية، واحتفظوا بمصحفين منها في المدينة المنورة وأرسلوا الخمسة الباقية إلى كلٍ من: مكة المكرمة،

---

[١١٣] كما في البخاري، **صحيح البخاري** وغيره، ابن الأثير، **جامع الأصول**، ج٢، ص٥٠١-٥٠٦ رقم: ٩٧٤، ٩٧٥. ولفظ الأثر «عن أنس، أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح إِرْمِينِيَّةَ، وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافُهُم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أميرَ المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة: أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك، فأرسلت بها إليه، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيءٍ من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رَدَّ عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سوى ذلك من القرآن، في كل صحيفةٍ أو مصحفٍ أن يحرق»

[١١٤] البغوي، الحسين بن مسعود، **شرح السنة**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد زهير الشاويش، ج٤، ص٥٢٤.

والشَّام، وحمص، والكوفة، والبصرة؛ لتكون مرجعاً لهم، حاسمةً للخلاف بينهم.

فكل قراءة صحيحة منقولة، وافقت الرسم، واللغة العربية: فهي قرآن ثابت من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم.

ورسم المصحف الشريف يحتمل القراءات العشرة المتواترة التي هي مجموع الأحرف السبعة المتواترة إلا في كلمات يسيرة في الزيادة والنقصان[١١٥]، أو الإبدال[١١٦]، فكتبت في بعض المصاحف بصورة وفي بعضها بصورة أخرى إثباتاً للكل في الكل، فالمصاحف السبعة تحتوي الأحرف السبعة وهي مجموع القراءات العشرة المتواترة فرشاً وأصولاً[١١٧] حال اجتماع القراء واختلافهم.

هذا الذي اعتمده المحققون في الجمع الثالث كأبي الفضل الرازي[١١٨]، والإمام ابن الجزري[١١٩].

وأما ما قيل: إن الخليفة الراشد الثالث اقتصر على حرف واحد، وأسقط السِّتة

---

[١١٥] كما هو الحال في إثبات ﴿**من**﴾ في المصحف المكي فقط في آية (١٠٠) من سورة التوبة (براءة) ﴿**وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي من تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾ وهي قراءة الإمام ابن كثير رحمه الله، كما في **تقريب النشر**، ص١٢١.

[١١٦] كما في آخر سورة الشمس ﴿**وَلَا يَخَافُ عُقْبَهَا**﴾ بالفاء بدل الواو، فرسمت في المصحف المدني والشامي بالفاء، وبها قرأ المدنيان (نافع وأبو جعفر) والشامي (ابن عامر) ﷺ جميعاً. كما في: النشاري، أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم الأنصاري، ت: أحمد المعصراوي، **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة** (قطر، ط١، ١٤٣٩هـ، ٢٠٠٨م) ج٤، ص٢٨٠.

[١١٧] يراد بالفرش الجزئيات التي يقع الخلاف في قراءتها، ولا يقاس عليها كقراءة (يخدعون) في سورة البقرة: ٩، لا يقاس عليها ما في سورة النساء: (يخادعون) ١٤٢، مع أن الخلاف وقع في الأولى حيث قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، بضم الياء وألف بعد الخاء وكسر الدال كما في **تقريب النشر**: ص٩٠.

وأما الأصول فهي الكليات التي تندرج تحتها الجزئيات كقواعد المد والهمز والإمالة كما في الزُّرْقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ج١، ص٤٤٢.

[١١٨] الإمام أبو الفضل الرازي، عبد الرحمن بن أحمد، أحد الأعلام وشيخ الإسلام، توفى سنة ٤٥٤هـ – رحمه الله – كما في: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **معرفة القراء الكبار**، ج٢، ص٧٩٥-٧٩٨.

[١١٩] الإمام الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد الشافعي المعروف بابن الجزري، مقرئ الممالك الإسلامية، توفى سنة ٨٨٣هـ – رحمه الله – كما في ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ص٢٠٤-٢٠٦.

الباقية فمردود؛ لعدة أمور أهمها:

الأول: أن الأحرف السبعة رحمة من الله الكريم لهذه الأمة وتوسعة عليها فهل يليق بنا الاستغناء عن رحمة الله والإعراض عن كرامته.

الثاني: هي أيضاً وجه عظيم من أوجه إعجاز القرآن الكريم.

الثالث: الخلاف بين القراءات المتواترة هو عين ما وقع من الاختلاف في القراءة في زمن النبي – ﷺ – وزمن الخليفة الراشد الثالث – رضي الله عنه.

الرابع: وجود الاختلاف في الرسم بين المصاحف العثمانية وذلك دليل قطعي على عدم الاقتصار على حرف واحد فيها. والعلم عند الله جل وعلا[١٢٠].

والخلاصة: أنه تم جمع القرآن الكريم كتابة ورسماً من أول نزوله وإلى الجمع الأخير في ثلاث مراحل:

أ- في عهد النبي – ﷺ – في صحف غير مرتبة؛ ليتم ضبطه صدراً وسطراً.

ب- جمع في مصحف مرتب الآيات والسور بأوثق طرق الضبط في عهد الخليفة الراشد الأول – رضي الله عنه – خشية ضياع شيء منه.

ت- جمع في عهد الخليفة الراشد الثالث – رضي الله عنه – في سبعة مصاحف بصورة تحتمل القراءات المتواترة، ووزعت على أمصار المسلمين؛ لئلا يقع اختلاف في قراءة كلام رب العالمين[١٢١].

ويحسن ويستحسن بل يجب ويلزم مطالعة كتاب الفصل في الملل، حيث فصل الإمام ابن حزم – رحمه الله – الطرق الستة لنقل الأخبار والآثار، وبيَّن الفارق بين المسلمين المهتدين وبين المغضوب عليهم والضَّالين وبقية من يزعمون الانتماء إلى أي دين، وهو مما ينبغي أن يكتب بماء العيون لا بالمداد بل ولا بماء الذهب، فقال في مطلع كلامه: "وَنحن إِن شَاءَ الله تَعَالَى نذْكر صفة وُجُوه النَّقْل الَّذِي عِنْد الْمُسلمين لكتابهم وَدينهمْ لما نقلوه عَن

---

[١٢٠] ومزيد إيضاح ذلك وتقريره، انظر: ابن حزم، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، ج٢، ص٦٥ – ٦٧.

[١٢١] يراجع الأحاديث الواردة في جمع القرآن الكريم في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**: ج٢، ص٥٠١ – ٥٠٧، الكتاب الثالث في ترتيب القرآن وجمعه – وابن أبي داود، **كتاب المصاحف** للإمام ابن أبي داود، ج١، ص ١٦٥– ٢٢٢.

أئمتهم حَتَّى يقف عَلَيْهِ الْمُؤمن وَالْكَافِر، والعالم وَالْجَاهِل عيَانًا إِن شَاءَ الله تَعَالَى فيعرفون أَيْن نقل سَائِر الْأَدْيَان من نقلهم فَنَقُول وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيق: إِن نقل الْمُسلمين لكل مَا ذكرنَا يَنْقَسِم أقساماً سِتَّة:

أَولهَا: شَيْء يَنْقُلهُ أهل الْمشرق وَالْمغْرب عَن أمثالهم جيلاً جيلاً لَا يخْتَلف فِيهِ مُؤمن وَلَا كَافِر منصف غير معاند للمشاهد وَهُوَ الْقُرْآن الْمَكْتُوب فِي الْمَصَاحِف فِي شَرق الأَرْض وغربها لَا يَشكونَ وَلَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَن مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الْمطلب – ﷺ – أتى بِهِ وَأخْبر أَن الله عز وَجل أوحى بِهِ إِلَيْهِ وَأَن من اتبعهُ أَخذه عَنهُ كَذَلِك، ثمَّ أَخذ عَن أُولَئِكَ حَتَّى بلغ إِلَيْنَا.

وَمن ذَلِك: الصَّلَوَات الْخمس فَإِنَّهُ لَا يخْتَلف مُؤمن وَلَا كَافِر وَلَا يشك أحد أَنه صلاهَا بِأَصْحَابِهِ كل يَوْم وَلَيْلَة فِي أَوْقَاتهَا الْمَعْهُودَة وصلاها كَذَلِك كل من اتبعهُ على دينه حَيْثُ كَانُوا كل يَوْم هَكَذَا إِلَى الْيَوْم لَا يشك أحد فِي أَن أهل السَّنَد يصلونها كَمَا يُصليهَا أهل الأندلس وَأَن أهل الأرمينية يصلونها كَمَا يُصليهَا أهل الْيمن.

وكصيام شهر رَمَضَان فَإِنَّهُ لَا يخْتَلف كَافِر وَلَا مُؤمن وَلَا يشك أحد فِي أَنَّه صَامَهُ رَسُول الله – ﷺ – وصامه مَعَه كل من اتبعهُ فِي كل بلد، كل عَام، ثمَّ كَذَلِك جيلاً جيلاً إِلَى يَوْمنَا هَذَا.

وكالحج فَإِنَّهُ لَا يخْتَلف مُؤمن وَلَا كَافِر، وَلَا يشك أحد فِي أَنه – عَلَيْهِ السَّلَام – حجَّ مَعَ أَصْحَابه، وَأقَام الْمَنَاسِك، ثمَّ حج الْمُسلمُونَ من كل أفق من الأفاق، كل عَام فِي شهر وَاحِد مَعْرُوف إِلَى الْيَوْم.

وكجملة الزَّكَاة، وكسائر الشَّرَائِع الَّتِي فِي الْقُرْآن، من تَحْرِيم القرائب، وَالْميتَة وَالْخِنْزِير، وَسَائِر شرائع الْإِسْلَام.

وكآياته من: شقّ الْقَمَر، وَدُعَاء الْيَهُود إلى تمني الْمَوْت، وَسَائِر مَا هُوَ فِي نَص الْقُرْآن مقروء ومنقول.

وَلَيْسَ عَند الْيَهُود وَلَا عِنْد النَّصَارَى فِي هَذَا النَّقْل شَيْء أصلاً؛ لِأَنَّ نقلهم لشريعة السبت وَسَائِر شرائعهم إِنَّمَا يرجعُونَ فِيهَا إِلَى التَّوْرَاة، وَيقطع نقل ذَلِك وَنقل التَّوْرَاة إطباقهم على أَن أوائلهم كفرُوا بأجمعهم، وبرئوا من دين مُوسَى، وعبدوا الْأَوْثَان عَلَانيَة دهوراً طوَالاً،

وَمن الْمحَال أَن يكون ملك كَافِر عَابِد أوثان هُوَ وَأمته كلهَا مَعَه كَذَلِك يقتلُون الْأَنْبِيَاء، ويخنقونهم، وَيقْتلُونَ من دعا إِلَى الله تَعَالَى يشتغلون بِسَبَب أَو بشريعة مُضَافَة إِلَى الله سُبْحَانَهُ تَعَالَى عَن هَذَا الْكَذِب الَّذِي لَا شكّ فِيهِ، وَيقطع بالنصارى عَن مثل هَذَا عدم نقلهم إِلَّا عَن خَمْسَة رجال فَقَط وَقد وضح الْكَذِب عَلَيْهِم إِلَى مَا أوضحنا من الْكَذِب الَّذِي فِي التَّوْرَاة وَالْإِنْجِيل القَاضِي بتبديلهما بِلَا شكّ.

وَالثَّانِي: شيء نقلته الكافة عَن مثلهَا حَتَّى يبلغ الْأَمر كَذَلِك إِلَى رَسُول الله – ﷺ – ككثير من آيَاته ومعجزاته الَّتِي ظَهرت يَوْم الخَنْدَق، وَفِي تَبُوك بِحَضْرَة الْجَيْش، وككثير من مَنَاسِك الْحَج، وكزكاة التَّمْر، وَالْبر، وَالشعِير، وَالْوَرق، وَالْإِبِل، وَالذَّهَب، وَالْبَقر، وَالْغنم، ومعاملته أهل خَيْبَر، وَغير ذَلِك مِمَّا يخفى على الْعَامَّة، وَإِنَّمَا يعرفهُ كواف أهل الْعلم فَقَط، وَلَيْسَ عِنْد الْيَهُود وَالنَّصَارَى من هَذَا النقل شَيْء أصلا؛ لِأَنَّهُ يقطع بهم دونه وَمَا قطع بهم دون النَّقْل الَّذِي ذكرنَا قبل من إطباقهم على الْكفْر الدهور الطوَال وَعدم إِيصَال الكافة إِلَى عِيسَى – عَلَيْهِ السَّلَام –.

وَالثَّالِث: مَا نَقله الثِّقَة عَن الثِّقَة كَذَلِك حَتَّى يبلغ إِلَى النبي – ﷺ – يخبر كل وَاحِد مِنْهُم باسم الَّذِي أخبرهُ وَنسبه وَكلهمْ مَعْرُوف الْحَال وَالْعين وَالْعَدَالَة وَالزَّمَان وَالْمَكَان، على أَن أَكثر مَا جَاءَ هَذَا الْمَجِيء فَإِنَّهُ مَنْقُول نقل الكواف إِمَّا إِلَى رَسُول الله – ﷺ – من طرق جمَاعَة من الصَّحَابَة – رضي الله عنهم –، وَإِمَّا إِلَى الصاحب، وَإِمَّا إِلَى التَّابِع، وَإِمَّا إِلَى إمام أَخذ عَن التَّابِع يعرف ذَلِك من كَانَ من أهل الْمعرفَة بِهَذَا الشَّأْن وَالْحَمْد لله رب الْعَالمين.

وَهَذَا نقل خص الله تَعَالَى بِهِ المسلمين دون سَائِر أهل الْملَل كلهَا، وبناه عِنْدهم غضاً جَدِيداً على قديم الدهور منذ أَرْبَعمِائَة عَام وَخمسين عَاماً[١٢٢] فِي الْمشرق وَالْمغْرب والجنوب وَالشمَال يرحل فِي طلبه من لَا يُحْصى عَددهمْ إِلَّا خالقهم إِلَى الْآفَاق الْبَعِيدَة، ويواظب على تَقْيِيده من كَانَ النَّاقِد قَرِيباً مِنْهُ قد تولى الله تَعَالَى حفظه عَلَيْهِم وَالْحَمْد لله رب الْعَالمين، فَلَا تفوتهم زلة فِي كلمة فَمَا فَوْقهَا فِي شيءٍ من النَّقْل إِن وَقعت لأَحَدهم، وَلَا يُمكن فَاسق أَن يقحم فِيهِ كلمة مَوْضُوعَة وَلله تَعَالَى الشُّكْر.

---

[١٢٢] يريد الإمام ابن حزم إلى زمنه، لأنه توفي: ٤٥٦هـ – رحمه الله – والأمر كذلك إلى زماننا، وإلى أن يرث ربنا – جل وعلا – الأرض ومن عليها بحفظ وفضل ربنا.

وَهَذِه الْأَقْسَام الثَّلَاثَة الَّتِي نَأْخُذ ديننَا مِنْهَا، وَلَا نتعداها إِلَى غَيرهَا، وَالْحَمْد لله رب الْعَالمين.

وَالرَّابِع: شَيْء نَقله أهل الْمشرق وَالْمغْرب أَو الكافة أَو الْوَاحِد الثِّقَة عَن أمثالهم إِلَى أَن يبلغ من لَيْسَ بَينه وَبَين النَّبِي - ﷺ - إِلَّا وَاحِد فَأَكْثر، فَسكت ذَلِك المبلغ إِلَيْهِ عَمَّن أخبرهُ بِتِلْكَ الشَّرِيعَة عَن النَّبِي - ﷺ -، فَلم يعرف من هُوَ.

فَهَذَا نوع يَأْخُذ بِهِ كثير من الْمُسلمين ولسنا نَأْخُذ بِهِ ألبته وَلَا نضيفه إِلَى النَّبِي - ﷺ - إِذْ لم نَعْرِف من حدث بِهِ عَن النَّبِي - ﷺ -، وَقد يكون غير ثِقَة وَيعلم مِنْهُ غير الَّذِي رُوِيَ عَنهُ مَا لم يعرف مِنْهُ الَّذِي رُوِيَ عَنهُ.

وَمن هَذَا النَّوْع كثير من نقل الْيَهُود بل هُوَ أَعلَى مَا عِنْدهم إِلَّا أَنهم لَا يقربون فِيهِ من مُوسَى كقربنا فِيهِ من مُحَمَّد — صلى الله عليه وعلى نبي الله موسى وسلم - بل يقفون وَلَا بُد، حَيْثُ بَينهم وَبَين مُوسَى — عليه السلام - أَزِيد من ثَلَاثِينَ عصراً فِي أَزِيد من ألف وَخَمْسمِائة عَام، وَإِنَّمَا يبلغون بِالنَّقْلِ إِلَى: هِلَال، وشماني، وشمعون، ومرقيسا وأمثالهم، وأظن أَن لَهُم مَسْأَلَة وَاحِدَة فَقَط يروونها عَن حبر من أَحْبَارهم، عَن نَبِي من متأخري أَنْبِيَائهمْ أَخذهَا عَنهُ مشافهة فِي نِكَاح الرجل ابْنَته إِذا مَاتَ عَنْهَا أَخُوهُ.

وَأَمَّا النَّصَارَى فَلَيْسَ عِنْدهم من صفة هَذَا النَّقْل إِلَّا تَحْرِيم الطَّلَاق وَحده فَقَط، على أَنَّ مخرجه من كَذَّاب قد صَحَّ كذبه.

وَالْخَامِس: شَيْء نقل كَمَا ذكرنَا إِمَّا بِنَقْل أهل الْمشرق وَالْمغْرب، أَو كَافَّة عَن كَافَّة، أَو ثِقَة عَن ثِقَة حَتَّى يبلغ إِلَى النَّبِي - ﷺ - إِلَّا أَنَّ فِي الطَّرِيق رجلا مجروحاً بكذب، أَو غَفلَة، أَو مَجْهُول الْحَال: فَهَذَا أَيْضا يَقُول بِهِ بعض الْمُسلمين، وَلَا يحل عندنَا القَوْل بِهِ، وَلَا تَصْدِيقه، وَلَا الْأَخْذ بِشَيْء مِنْهُ، وَهَذِه صفة نقل الْيَهُود وَالنَّصَارَى فِيمَا أضافوه إِلَى أَنْبِيَائهمْ إلا أنه يقطع بِأَنَّهُم كفار بِلَا شكّ وَلَا مرية.

وَالسَّادِس: نقلٌ نقل بِأحد الْوُجُوه الَّتِي قدمنَا إِمَّا بِنَقْل من بَين الْمشرق وَالْمغْرب، أَو بالكافة، أَو بالثقة عَن الثِّقَة حَتَّى يبلغ ذَلِك إِلَى: صَاحب، أَو تَابع، أَو إِمَام دونهمَا أَنَّه قَالَ كَذَا، أَو حكم بِكَذَا غير مُضَاف ذَلِك إِلَى رَسُول الله - ﷺ - كَفعل أبي بكر - رضي الله عنه - فِي سبي أهل الرِّدَّة، وكصلاة الْجُمُعَة صدر النَّهَار، وكضرب عمر — رضي الله عنه — الْخراج وإضعافه

الْقيمَة على رَقِيق حَاطِب، وَغير ذَلِك كثير جداً.

فَمن الْمُسلمين من يَأْخُذ بِهَذَا، وَمِنْهُم من لَا يَأْخُذ بِهِ، وَنحن لَا نَأْخُذ بِهِ أصلا؛ لِأَنَّهُ لَا حجَّة فِي فعل أحد دون من أمرنَا الله تَعَالَى باتباعه وأرسله إِلَيْنَا بِبَيَان دينه، وَلَا يَخْلُو فَاضل من وهم، وَلَا حجَّة فِيمَن يهم وَلَا يَأْتِي الْوَحْي بِبَيَان وهمه، وَهَذَا الصِّنْف من النَّقْل هُوَ صفة جَمِيع نقل الْيَهُود لشرائعهم الَّتِي هم عَلَيْهَا الْآن مِمَّا لَيْسَ فِي التَّوْرَاة، وَهُوَ صفة جَمِيع نقل النَّصَارَى حاشى تَحْرِيم الطَّلَاق إِلَّا أَن الْيَهُود لَا يُمكنهُم أَن يبلغُوا فِي ذَلِك إِلَى صَاحب نَبِي أصلاً وَلَا إِلَى تَابع لَهُ، وَأَعْلَى من يقف عِنْده النَّصَارَى: شَمْعُون، ثمَّ بولس، ثمَّ أساقفهم عصراً عصراً، هَذَا أَمر لَا يقدر أحد مِنْهُم على إِنْكَاره، وَلَا إِنْكَار شَيْء مِنْهُ إِلَّا أَن يَدعِي أحد مِنْهُم كذباً عِنْد من يطْمع فِي تجويزه عَلَيْهِ مِمَّن يظنّ بِهِ جهلاً بِمَا عِنْده فَقَط، وَأما إِذا قررهم على ذَلِك من يَدْرُونَ أَنه يعرف كتبهمْ فَلَا سَبِيل لَهُم إِلَى إِنْكَاره اصلاً"[١٢٣].

وقد تناقل علماء الإسلام ذلك البيان بالإعجاب والاستحسان، قال السيوطي: قال ابن حزم – رحمه الله –: "نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي – ﷺ – مع الاتصال خص الله تعالى به المسلمين دون سائر الملل"[١٢٤].

كما يحسن، بل يتحتم ويلزم الإشارة إلى ما في الجمع الأول من وجه جليل عظيم من وجوه إعجاز القرآن الكريم، وهو: البرهان المفيد لليقين بأن مصدر القرآن العظيم من ربنا الحكيم العليم، فهو كلامه المعجز المحكم المبين، وفي ذلك دلالة أيضاً على صدق نبوة رسولنا الكريم – ﷺ –.

---

[١٢٣] ابن حزم، ابو محمد علي بن أحمد الظاهري، **الفصل في الملل والأهواء والنحل** (مصر، مكتبة الخانجي، ب ط، ب ت) ج٢، ص٦٧ – ٧٠.

[١٢٤] ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **الخصائص الكبرى** (بيروت، دار الكتب العلمية، ب ط، ب ت) باب اختصاصه – ﷺ – بأن أمته أوتيت العلم الأول والعلم الأخر، وفتح عليها خزائن العلم وأوتيت الإسناد والأنساب والإعراب وتصنيف الكتب، وعلماؤهم كأنبياء بني اسرائيل. ج٢، ص٢١٦. والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي** (بيروت، دار طيبة، ب ط، ب ت) ص٣٥٨. والزرقاني، أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن شهاب الدين، **شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية** (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م) ج٥، ص٣٩٤. وهو في أكثر كتب علوم الحديث الشريف – مبحث: العالي والنازل.

وقد كنت أفكر في تلك الدلالة ملياً، وأحدِّث بها نفسي وقتاً طويلاً، وكأنَّ الشيخ الزرقاني يخبر عن حالي، لكن بكلام فصيح بليغ أحسن من كلامي، وهذا نص كلامه الموضح لما يدور في نفسي: "الحكمة الرابعة: – من نزول القرآن الكريم منجماً في ثلاث وعشرين سنه – الإرشاد إلى مصدر القرآن وأنه كلام الله وحده وأنه لا يمكن أن يكون كلام محمد – ﷺ – ولا كلام مخلوق سواه.

وبيان ذلك: أنَّ القرآن الكريم تقرؤه من أوله إلى آخره فإذا هو محكم السرد، دقيق السبك، متين الأسلوب، قوي الاتصال، آخذ بعضه برقاب بعض في سوره وآياته، وجمله يجري دم الإعجاز فيه كله من ألفه إلى يائه كأنه سبيكة واحدة، ولا يكاد يوجد بين أجزائه تفكك ولا تخاذل؛ كأنه حلقة مفرغة، أو كأنه سِمطٌ وحيد، وعِقد فريد يأخذ بالأبصار نظمت حروفه، وكلماته ونسقت جمله وآياته وجاء آخره مساوقاً لأوله، وبدا أوله مواتياً لآخره.

وهنا نتساءل: كيف اتَّسق للقرآن الكريم هذا التأليف المعجز؟، وكيف استقام له هذا التناسق المدهش؟، على حين أنه لم يتنزل جملة واحدة، بل تنزل آحاداً مفرقة تفرق الوقائع والحوادث في أكثر من عشرين عاماً.

الجواب: أننا نلمح هنا سراً جديداً من أسرار الإعجاز ونشهد سمة فذة من سمات الربوبية ونقرأ دليلاً ساطعاً على مصدر القرآن الكريم وأنه كلام الواحد الدَّيان ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾ [النساء: ٨٢].

وإلا فحدثني بربك كيف تستطيع أنت؟، أم كيف يستطيع الخلق جميعاً أن يأتوا بكتاب محكم الاتصال والترابط، متين النسج والسرد، متآلف البدايات والنهايات، مع خضوعه في التأليف لعوامل خارجة عن مقدور البشر، وهي وقائع الزمن وأحداثه التي يجيء كل جزء من أجزاء هذا الكتاب تبعاً لها ومتحدثاً عنها: سببا بعد سبب وداعية إثر داعية، مع اختلاف ما بين هذه الدواعي، وتغاير ما بين تلك الأسباب، ومع تراخي زمان هذا التأليف، وتطاول آماد هذه النجوم إلى أكثر من عشرين عاماً.

لا ريب أن هذا الانفصال الزماني وذاك الاختلاف الملحوظ بين هاتيك الدواعي يستلزمان في مجرى العادة التفكك والانحلال ولا يدعان مجالاً للارتباط والاتصال بين نجوم

هذا الكلام.

أمَّا القرآن الكريم فقد خرق العادة في هذه الناحية أيضاً نزل مفرقاً منجماً، ولكنه تم مترابطاً محكماً. وتفرقت نجومه تفرق الأسباب، ولكن اجتمع نظمه اجتماع شمل الأحباب. ولم يتكامل نزوله إلا بعد عشرين عاماً، ولكن تكامل انسجامه بداية وختاماً.

أليس ذلك برهاناً ساطعاً على أنه كلام خالق القوى والقدر، ومالك الأسباب والمسببات، ومدبر الخلق والكائنات، وقيوم الأرض والسموات، العليم بما كان وما سيكون، الخبير بالزمان وما يحدث فيه من شؤون؟

لاحظ فوق ما أسلفنا أن رسول الله – ﷺ – كان إذا نزلت عليه آية أو آيات قال: «ضعوها في مكان كذا من سورة كذا»[١٢٥].

. وهو بشر لا يدري طبعاً ما ستجيء به الأيام، ولا يعلم ما سيكون في مستقبل الزمان، ولا يدرك ما سيحدث من الدَّواعي والأحداث، فضلاً عما سينزل من الله فيها.

وهكذا يمضي العمر الطويل والرسول – ﷺ – على هذا العهد يأتيه الوحي بالقرآن نجماً بعد نجم، وإذا القرآن كله بعد هذا العمر الطويل يكمل ويتم وينتظم ويتآخى ويأتلف ويلتئم ولا يؤخذ عليه أدنى تخاذل ولا تفاوت، بل يعجز الخلق طراً بما فيه من انسجام ووحدة وترابط: ﴿**الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ**﴾ [هود: ١].

وإنَّه ليستبين لك سر هذا الإعجاز إذا ما علمت أن محاولة مثل هذا الاتساق والانسجام لن يمكن أن يأتي على هذا النمط الذي نزل به القرآن ولا على قريب من هذا النمط لا في كلام الرسول – ﷺ – ولا كلام غيره من البلغاء وغير البلغاء.

خذ مثلا حديث النبي – ﷺ – وهو ما هو في روعته وبلاغته وطهره وسموه لقد قاله الرسول – ﷺ – في مناسبات مختلفة لدواع متباينة في أزمان متطاولة فهل في مكنتك ومكنة البشر معك أن ينظموا من هذا السرد الشتيت وحدة كتاباً واحداً يصقله الاسترسال والوحدة من غير أن ينقصوا منه أو يتزيدوا عليه أو يتصرفوا فيه؟؟، ذلك ما لن يكون ولا

---

[١٢٥] أخرجه: الترمذي، في: **سنن الترمذي**، باب ومن سورة التوبة، برقم: ٣٠٨٦، وحسنه. وأبو داود في: **سنن أبي داود**، برقم: ٧٨٦. والنسائي في: **سنن النسائي الكبرى**، برقم: ٨٠٠٧. والحاكم في: **المستدرك على الصحيحين**، ج٢، ص٢٢١، ٣٣٠. وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –** برقم: ٦٤١.

يمكن أن يكون، ومن حاول ذلك فإنما يحاول العبث ويخرج للناس بثوب مرقع وكلام ملفق ينقصه الترابط والانسجام وتعوزه الوحدة والاسترسال وتمجه الأسماع والأفهام.

إذن فالقرآن الكريم ينطق نزوله منجماً بأنه كلام الله وحده. وتلك حكمة جليلة الشأن تدل الخلق على الحق في مصدر القرآن: ﴿**قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا**﴾ [الفرقان: ٦]"[١٢٦].

وقال أيضاً – في بيان وجوه إعجاز القرآن الكريم (الوجه الثاني: طريقة تأليفه، أي: جمعه وكتابته) ما نصه: "إنَّ القرآن لم ينزل جملة واحدة، وإنما نزل مفرقاً منجماً على أكثر من عشرين عاماً على حسب الوقائع والدواعي المتجددة كما تقدم بيانه في المبحث الثالث من هذا الكتاب، وكان الرسول – ﷺ – كلَّما نزل عليه نجم من تلك النجوم قال: ضعوه في مكان كذا من سورة كذا ، وهو بشر لا يدري طبعاً ما ستجيء به الأيام، ولا يعلم ما سيكون في مستقبل الزمان، ولا يدرك ما سيحدث من الدواعي والأحداث فضلاً عما سينزل فيها، ثم مضى العمر الطويل والرسول على هذا العهد، وإذا القرآن كله بعد ذلك يكمل ويتم وينتظم ويتآخى ويأتلف وينسجم، ولا يؤخذ عليه شيء من التخاذل والتفاوت، بل كان من ضروب إعجازه ما فيه من انسجام ووحده وترابط، حتى إن الناظر فيه دون أن يعلم بتنجيم نزوله لا يخطر على باله أنه نزل منجماً، وحتى إنك مهما أمعنت النظر وبحثت لا تستطيع أن تجد فرقاً بين السور التي نزلت جملة والسور التي نزلت منجمة من حيث إحكام الربط في كل منهما، فسورة البقرة مثلا وقد نزلت بضعة وثمانين نجماً في تسع سنين، لا تجد فرقاً بينها وبين سورة الأنعام التي نزلت دفعة واحدة كما يقول الجمهور من حيث نظام المبنى، ودقة المعنى، وتمام الوحدة الفنية، وإذا قرأت سورة الضحى، وسورة اقرأ، وسورة الماعون، لا تشعر بفارق بينها وبين كثير من السور القصار مثلها من حيث الإحكام، والوحدة، والانسجام، كذلك على حين أن تلك السور الثلاث نزلت كل واحدة منها مفرقة على نجمين، فقل لي بربك: هل يجوز في عقل عاقل أن يكون هذا القرآن كلام محمد – ﷺ –، أو غير محمد – ﷺ – مع ما علمت من هذا الانفصال الزماني البعيد بين أول ما

---

[١٢٦] الزرقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، (القاهرة: دار الفكر، ب ط، ب ت)، ج١، ص٦٠ – ٦٢.

نزل وآخره، ومع ما علمت من ارتباط كل نجم بحادثة من أحداث الزمن ووقائعه، ومع ما علمت من أن ترتيب هذه النجوم في القرآن ليس على ترتيب هذا النزول الخاضع للحدثان، بدليل أنَّ أول ما نزل من القرآن إطلاقا وهو صدر سورة اقرأ مدون بالمصحف في أواخره، وبدليل أنَّ آخر ما نزل منه إطلاقا وهو آية: ﴿**وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ٢٨١] مدون بالمصحف في أوائله؟؟

إن كنت في شك من أنَّ هذا الكتاب المحكم الرصين قد جاء في طريقة تأليفه معجزة فاجمع أهل الدنيا يظاهر بعضهم بعضاً واطلب إليهم أن يؤلفوا لك كتاباً في حجم سورة البقرة لا في حجم سور القرآن كله، لكن على شرط أن تكون طريقة تأليفه هي الطريقة التي خضعت لها سورة البقرة من الارتباط بأحداث الزمن ووقائعه، ومن وضع هذه النجوم مبعثرة غير مرتبة في الكتاب بترتيب الأحداث والوقائع، ثم من تمام هذا الكتاب أخيراً على وحدة فنية تربط بين بداياته ونهاياته وأوساطه وسائر أجزائه؟، فإن لم يفعلوا ولن يفعلوا فاطلب إليهم أن يعمدوا مثلاً إلى حديث النبي – ﷺ – وهو ما هو في روعته وبلاغته وطهره وسموه، وقد قاله الرسول – ﷺ – في أوقات مختلفة واسألهم بعد ذلك هل في مكنتهم أن ينظموا من هذا السرد الشتيت الماثل أمامهم كتاباً واحداً يصقله الاسترسال والوحدة كالقرآن من غير أن ينقصوا منه أو يتزيدوا عليه أو يتصرفوا فيه؟؟، ذلك ما لن يكون ولا يمكن أن يكون، ومن حاوله من الخلق فإنما يحاول العبث العابث وسيخرج إلى الناس من هذه المحاولة بثوب مرقع وكلام مشوش ينقصه الترابط والانسجام وتعوزه الوحدة والاسترسال وتمجه الأسماع والأفهام!.

إذن: فالقرآن الكريم تنطق طريقة تأليفه بأنَّه لا يمكن أن يكون صادراً إلا ممن له السلطان الكامل على الفلك ودورته، والعلم المحيط بالزمن وحوادثه، والبقاء السرمدي حتى يبلغ مراده وينفذ مشيئته، ذلكم الله وحده الذي يدبر الأمر من السماء إلى الأرض، والذي يعلم الغيب في السموات وفي الأرض، والذي لا يذوق الموت، ولا تأخذه سنة ولا نوم، لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه ﴿**وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ**﴾ [يوسف: ٢١]"[١٢٧].

---

[١٢٧] الزرقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ج٢، ص٣٤٠ – ٣٤٢.

نعم في الترتيب البديع، نبأ عجيب، يطرب له الذكي اللبيب، يستوي في ذلك ترتيب الآيات الكريمات في سورها، وترتيب السور الكريمة مع بعضها، وأول من أفرد القسم الثاني منهما بالتأليف – حسبما أعلم – الإمام الحافظ المفسر شيخ القراء، أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الأندلسي الجياني الغَرناطي[١٢٨] – رحمه الله – في كتاب سماه (البرهان في تناسب سور القرآن)[١٢٩]، قال في كتابه " فاقتصرت بحكم الاضطرار في هذا الاختصار على توجيه ترتيب السور، وإن لم أر في هذا الضرب شيئاً لمن تقدم وغبر، وإنما بدر لبعضهم توجيه ارتباط آيات في مواضع مفترقات، وذلك في الباب أوضح، ومجال الكلام فيه أفسح وأوسع.

أمَّا تعلق السور على ما ترتب في الإمام، واتفق عليه الصحابة الأعلام، فمما لم يتعرض له فيما أعلم، ولا قرع أحد هذا الباب ممن تأخر أو تقدم"[١٣٠]، وتلاه الإمام السيوطي في كتابه (تناسق الدرر في ترتيب السور)[١٣١]، ويريد فقط ترتيب السور الكريمة في المصحف الشريف، لا ترتيب الآيات في سورها، فحاله كحال ما سبقه.

وعلم المناسبة بين الآيات الكريمات في سورها، وبين السور الكريمة مع بعضها مما استدل به أئمتنا الراسخون الأثبات على أن مصدر الآيات المحكمات والمتشابهات إله حكيم خبير عليم هو رب العالمين – جل ثناؤه وتقدست أسماؤه – وهذا النوع من العلم حق معقول، إذا عرض على العقول تلقته بالقبول، ولذلك عني به أئمتنا الراسخون.

قال الإمام الرَّازي – رحمه الله – مشيداً بمنزلته، ومنوهاً برتبته: "أكثر لطائف القرآن الكريم مودعة في الترتيبات والروابط"[١٣٢].

وقال قبله الإمام الغزالي – رحمه الله –: "ولا يعرفه إلا من طال في آحاد كلماته فكره وصفا له فهمه حتى تشهد له كل كلمة منه بأنه كلام جبار قاهر مليك قادر، وأنه

---

[١٢٨] توفي ٧٠٨هـ – رحمه الله – وهو شيخ الإمام أبي حيان، وغيره من أئمة الإسلام، له ترجمة عطرة في: **تذكرة الحفاظ**، ج٤، ص١٤٨٤، و**الديباج المذهب**: ص٤٢، و**الدرر الكامنة**: ج١، ص٨٤ – ٨٦.

[١٢٩] يقع في قرابة مئتي صفحة – عدا مقدمة الناشر، وفهارس الكتاب، وهو مطبوع.

[١٣٠] أبو جعفر، أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، تحقيق: سعيد الفلاح، **البرهان في تناسب سور القرآن** (السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود إدارة النشر والثقافة، ب ط، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م) ص٧٢.

[١٣١] يقع في مئة صفحة، عدا عن مقدمة المحقق وفهارسه، وهو مطبوع.

[١٣٢] الرازي، **التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)**، ج١٠، ص١٤٠.

خارج عن حد استطاعة البشر، وأكثر أسرار القرآن معبأة في طي القصص والأخبار، فكن حريصاً على استنباطها ليكشف لك فيه من العجائب ما تستحقر معه العلوم المزخرفة الخارجة عنه"[١٣٣].

وقصص القرآن الكريم مبثوثة في سوره، والجمع بينها يوضح معناها، ويظهر أسرارها.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن تلك المنزلة للعناية بلطائف ترتيب آيات القرآن الكريم وسوره متفق عليها عند أئمة علوم القرآن الكريم، وقرروها في كتبهم، ونوَّهوا بشأنها بألسنتهم، نعم تفاوت المفسرون الكرام نحو العناية بها ما بين مقل ومتوسط ومكثر.

قال الإمام السيوطي – رحمه الله –: "علم المناسبة علم شريف، قلَّ اعتناء المفسرين به لدقته، وممن أكثر منه الإمام فخر الدين الرازي"[١٣٤].

هذا وقد أراد الإمام أبو بكر ابن العربي الإبحار في لجته، فلما لم يجد أهلاً لحمله، جعله بينه وبين ربه – جل وعلا – قال في كتابه: "إنَّ ارتباط آيِ القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة البيان علم عظيم، لم يتعرض له إلا عالم واحد، عمل منه (سورة البقرة)، ثم فتح الله لنا فيه، فلما لم نجد له حملة، ورأينا الخلق بأوصاف البطلة، ختمنا عليه، وجعلناه بيننا وبين الله ورددناه إليه"[١٣٥].

رحم الله الإمام أبا بكر ابن العربي. إن علم المناسبة بين آيات القرآن الكريم، وبين سوره في المصحف العظيم موجود قبله، معلوم لمن سبقه، كما هو موجود معتنىً به فيمن عاصره، وكذلك هو منتشر فيمن جاء بعده.

---

[١٣٣] الغزالي، محمد بن محمد، **إحياء علوم الدين** (مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ب.ط، ١٩٣٩م) ج٤، ص٣٣٣. وانظر تقرير كلامه وبسط القول فيه في شرحه **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**، ج٩، ص٦٤٦.

[١٣٤] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن** (مصر: الهيئة المصرية للكتاب، ب.ط، ب.ت) ج٣، ص٣٦٩. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **معترك الأقران في إعجاز القرآن** (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م) ج١، ص٥٥. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن** (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ب.ط، ١٣٩١) ج١، ص٣٦.

[١٣٥] ابن العربي، أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي، **سراج المريدين في سبيل الدين**، (المغرب، دار الحديث الكتانية، ط١، ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م) ج٤، ص١٤٤ ١٤٥.

نعم إن علوم القرآن الكريم صاحبت نزوله على قلب رسولنا الأمين – ﷺ – فالصحابة الكرام يحيطون بجميع علوم القرآن، فقد نزل بلغتهم، وهم يقيناً أعلم بعلومه ممن جاء بعدهم، نعم لم ينشر عنهم ذلك لوضوحه بينهم، وظهوره عندهم، كما هو الحال في إعرابه، وأنواع بلاغته، وقواعد تجويده، وهكذا أكثر علومه، ولما دعت الحاجة إلى بيان ما يلزم من علومه بينوها، ووضعوا قواعدها، ولننظر مثلاً إلى قواعد علم النحو، هي معلومة عندهم لكن أول من تكلم بها ووضع قواعدها الخليفة الراشد الرابع علي بن أبي طالب – رضي الله عنه –، قال الوزير أبو الحسن علي بن يوسف القفطي في أول كتابه: (ذكر أول من وضع النحو وما قاله الرواة في ذلك، الجمهور من أهل الرواية على أنّ أوّل من وضع النحو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه –، قال أبو الأسود الدُّؤلي – رحمه الله –: دخلت على أمير المؤمنين علي – عليه السلام – فرأيته مطرقا مفكّراً؛ فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟، فقال: سمعت ببلدكم لحناً، فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربيّة. فقلت له: إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة العربية، ثم أتيته بعد أيام، فألقى إليَّ صحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كلّه: اسم، وفعل، وحرف؛ فالاسم: ما أنبأ عن المسمّى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل. ثم قال: تتّبعه وزد فيه ما وقع لك. واعلم أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر؛ وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر.

فجمعت أشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها: إنّ، وأنّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ. ولم أذكر لكنّ، فقال: لم تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها. فقال: بلى، هي منها، فزدها فيها.

هذا هو الأشهر من أمر ابتداء النحو.

ثم قال الوزير أبو الحسن: ورأيت بمصر في زمن الطلب بأيدي الورّاقين جزءاً فيه أبواب من النحو، يُجمعون على أنها مقدّمة علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – التي أخذها عنه أبو الأسود الدّؤلي.

وروي أيضا عن أبي الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – عليه السلام – فأخرج لي رقعة فيها: الكلام كلّه اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى. قال: فقلت: ما دعاك إلى هذا؟، قال: رأيت فساداً في كلام بعض أهلي؛ فأحببت أن أرسم رسماً

يعرف به الصواب من الخطأ. فأخذ أبو الأسود النحو عن علي – عليه السلام – ولم يظهره لأحد.

ثم إن زياداً سمع بشيء مما عند أبي الأسود، ورأى اللحن قد فشا؛ فقال لأبي الأسود: أظهر ما عندك ليكون للناس إماماً. فامتنع من ذلك، وسأله الإعفاء، حتى سمع أبو الأسود قارئاً يقرأ: ﴿**أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾ [التوبة: ٣] بالكسر؛ فقال: ما ظننت أمر الناس آل إلى هذا. فرجع إلى زياد فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير.

وأضاف أنَّ أهل مصر قاطبة يرون بعد النقل والتصحيح أنّ أوّل من وضع النحو علي بن أبي طالب – كرّم الله وجهه – وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي، ..... إلى آخر السلسة المباركة.

ثم قال: فقد تعيّن إذن ذكر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – وذكر مختصر من خبره؛ ثم أتبعه بذكر أبي الأسود الدؤلي وشيء من أخباره، ثم أذكر النحاة بعد ذلك على حروف المعجم؛ ليسهل تناول أخبارهم لطالب ذلك).[١٣٦] .

وقصة سماع أبي الأسود – رحمه الله – لحن قارئ في آية سورة التوبة تكرر وقوعها، وأول ظهورها كان في خلافة الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب – ﷺ – قال ابن الأنباري: "قدم أعرابي في زمان عمر فقال: من يقرئني مما أنزل الله على محمد؟ قال: فأقرأه رجل «براءة» فقال: ﴿**أن الله بري من المشركين ورسوله**﴾ بالجر، فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله، إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه؟، فبلغ عمر – ﷺ – مقالة الأعرابي فدعاه فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله – ﷺ –؟، فقال: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن فسألت: من يقرئني فأقرأني هذا سورة براءة، فقال: ﴿**أن الله بريء من المشركين ورسوله**﴾ فقلت: أو قد برئ الله من رسوله، إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه. قال عمر – ﷺ –: ليس هكذا يا أعرابي. قال: فكيف هي يا أمير المؤمنين؟، فقال: ﴿**أن الله بريء من المشركين ورسولهُ**﴾. فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ ممن بريء الله ورسوله منه. فأمر عمر بن الخطاب – ﷺ – ألا يُقرئ القرآن إلا عالم باللغة،

---

[١٣٦] ينظر: القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباه النحاة** (مصر، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م) ج١، ص٣٩ – ٥١.

وأمر أبا الأسود فوضع النحو."[١٣٧]

وتكرر وقوع ذلك اللحن في زمن سيدنا علي – ﷺ – بسماع أبي الأسود الدؤلي، فأغمه ذلك فأمره علي – ﷺ – بوضع النحو[١٣٨]، وروي أن الذي سمع ذلك اللحن الأمير زياد بن أبيه بالبصرة فقال: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، هذا والله هو الكفر، فأمر أبا الأسود الدؤلي بوضع النحو[١٣٩].

والجمع بين الروايات الثلاث يسير، فوقع ذلك اللحن أولاً في خلافة الخليفة الراشد سيدنا عمر بن الخطاب – ﷺ – فأمر أبا الأسود الدؤلي بكتابة النحو وتعليمه، ثم تكرر ذلك اللحن في زمن الخليفة الراشد الرابع سيدنا علي – ﷺ – فأمر أبا الأسود بالاهتمام بكتابة النحو والجد في تعليمه، ووضع له أصول النحو وتابعه حيث كان أبو الأسود يعرض على سيدنا علي – ﷺ – ما كان يكتبه فيقره ويستحسن صنيعه، ويقول له ما أحسن هذا النحو، فسمي ذلك العلم بعلم النحو، وفي إمارة زياد بن أبيه زاد الاهتمام بذلك العلم

---

[١٣٧] ينظر: أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، **إيضاح الوقف والابتداء** (سوريا، مجمع اللغة العربية بدمشق، ب ط، ١٣٩٠هـ، ١٩٧١م) ج١، ص٣٨ – ٤٠.

[١٣٨] ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٢م) ج٤، ص٨٢ – ٨٣. والمقدسي، مجير الدين بن محمد العليمي، **فتح الرحمن في تفسير القرآن** (قطر، وزارة الأوقاف، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م) ج١، ص٢٠، ج٣، ص١٥١.

[١٣٩] كما في: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م) ج٤، ص٤٦٦. وفي مقدمة كتابه يقول عن منزلة العلم باللغة العربية " ألا ترى أنّ القارئ إذا قرأ إن الله بريء من المشركين ورسوله– بالرفع – فقد سلك طريقاً من الصواب واضحا، وركب منهجاً من الفضل لائحاً، فإن كسر اللام من «رسوله» كان كفراً بحتاً وجهلاً قحّاً؟ وقد روي أن أبا عمرو بن العلاء كان يقول: لعلم العربية: هو الدين بعينه، فبلغ ذلك عبد الله بن المبارك فقال: صدق لأني رأيت النصارى قد عبدوا المسيح لجهلهم بذلك، قال الله تعالى: أنا ولّدتك من مريم وأنت نبيي، فحسبوه يقول: أنا ولدتك وأنت بنيي. فبتخفيف اللام وتقديم الباء وتعويض الضمة بالفتحة كفروا.

وحسبك من شرف هذا العلم أنّ كلّ علم على الإطلاق مفتقر إلى معرفته، محتاج إلى استعماله في محاورته، وصاحبه فغير مفتقر إلى غيره، وغير محتاج إلى الاعتضاد والاعتماد على سواه، فإن العلم إنما هو باللسان، فإذا كان اللسان معوجّا متى يستقيم ما هو به؟ وإن أردت إقامة الدليل على شأن أهل هذا الشأن، وإيضاح فضلهم بالدلائل والبرهان، كنت كمن تكلّف دليلا على ضياء النهار، وإشراق الشمس وإحراق النار، فإن ذلك لا يخفى على الصامت من الحيوان فكيف الناطق" وينظر قول شيخ الإسلام عبد الله بن المبارك بصيغة أخرى في ج١، ص١٩.

وبذل الجهد في نشره لمعالجته كثرة فشو اللحن وشناعته.

والظاهر أن تلك الأسباب وغيرها كانت سبباً للبدء في تدوين علم النحو ومواصلة بيان قواعده وضوابطه، لكن البدء كان من قبل باب مدينة العلم الخليفة الراشد الرابع علي بن أبي طالب – ﷺ – كما نعته بذلك رسول الله – ﷺ – بقوله: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وفي رواية «أنا دار الحكمة وعلي بابها»، والرواية الأولى عن ابن عباس[١٤٠] – ﷺ – والرواية الثانية عن علي[١٤١] – ﷺ – وهاتان الروايتان هما أمثل روايات الحديث الواردة عن عدد من الصحابة الكرام – ﷺ – وقال الإمام الترمذي عقيب الرواية الثانية: هذا حديث غريب، وأشار إلى الرواية الأولى بقوله: وفي الباب عن ابن عباس – ﷺ – وهذا الحكم هو الوارد في أكثر نسخ سنن الإمام الترمذي، وهو الموجود في جميع شروح مصابيح السنة[١٤٢].

وقفة مع الحديث[١٤٣]: هذا وقد تباينت أقوال المحدثين الكبار نحو الحكم على هذا

---

[١٤٠] أخرجه الحاكم في **المستدرك**، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ج٣، ص١٢٦ – ١٢٧. وصححه وذكر له شواهد، ورواه الطبري، وقال: هذا خبر صحيح سنده. **تهذيب الأثار**، في مسند سيدنا علي بن أبي طالب – ﷺ –، ج١، ص ١٠٤ – ١٠٥، وهو في الطبراني، **المعجم الكبير**، ج١١، ص٦٥ – ٦٦. والخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار عواد (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م)، ج٤، ص٣٤٨، ج٧، ص١٧٣، ج١١، ص٤٨ – ٥٠.

[١٤١] رواه الترمذي في **السنن**، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، برقم: ٣٧٢٥، والطبري في **تهذيب الأثار** – مسند علي، ج١، ص١٠٤، وقال: هذا خبر صحيح سنده وقد وافق علياً في رواية هذا الخبر غيره، ثم ذكر رواية ابن عباس. وورد باللفظ المتقدم في: **معرفة الصحابة**، ج١، ص٨٨، برقم: ٣٤٧. وفي الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج١١، ص٢٠٤ من رواية ابن عباس – ﷺ – وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**، ج٨، ص٦٥٧، برقم: ٦٥٠٢.

[١٤٢] أبي المفاخر علي بن عبيد الله المصري، **شرح مصابيح السنة**، ج٧، ص٣٨٣، ومحمد بن عبد اللطيف الكرماني **شرح مصابيح السنة**، ج٦، ص٤٤١. وغيرهما. وفي بعض نسخ سنن الترمذي المطبوعة: هذا حديث غريب منكر. وفي بعضها هذا حديث حسن غريب. كما في الطبري، أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد، **الرياض النضرة في مناقب العشرة** (بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ب ت) ج٢، ص١٥٩. ولعل الحكم الأول أمثلها وهو وسط بينهما، ومن المعلوم أن نسخ سنن الترمذي تختلف أحياناً في مثل ذلك الحكم على الحديث فينبغي التحقق بالأصول المعتمدة كما في، ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو، **علوم الحديث**، ص٣٢.

[١٤٣] من الضرورة الوقوف عند هذا الحديث لبيان الحقيقة بمساعدة سيّدي والدي الكريم – حفظه الله – لما أثير حول هذا الحديث من كلام كثير بين إفراط وتفريط.

الحديث الشريف ما بين مصحح، ومحسن، وحاكم عليه بالوضع والبطلان.

فمن المصححين: الطبري[١٤٤]، والحاكم[١٤٥].

وممن قالوا ببطلانه ووضعه: الإمام العقيلي ونص كلامه: "لا يصح في هذا المتن حديث"[١٤٦]، والإمام ابن الجوزي، كتب في بيان عدم صحته، وأنه لا أصل له ست صفحات[١٤٧]، والإمام النووي، حيث قال عن الحديث إنه باطل[١٤٨]، والإمام ابن تيمية، وكتب في تقرير وضعه سبع صفحات[١٤٩]، وقال: الكذب يعرف من نفس متنه، ووجه قوله بأنه إذا لم يكن لمدينة العلم إلا باب واحد لم يثبت شيء من أمور الدين، وبذلك يعلم أن هذا الحديث إنما افتراه زنديق، أو جاهل ظنه مدحاً وهو مطرق الزنادقة إلى القدح في دين الإسلام، إذ لم يُبلِّغه إلا واحد[١٥٠]، والإمام الذهبي، كرر الحكم على الحديث بالوضع والبطلان في عدد من كتبه، وقال متعقباً الحاكم في تصحيحه للحديث: أنه موضوع والعجب من الحاكم وجرأته في تصحيحه هذا وأمثاله من الأباطيل[١٥١]. وحكم عليه في موضع آخر بأنه موضوع وخبر باطل[١٥٢]. هؤلاء خمسة من جهابذة العلماء حكموا على الحديث بعدم صحته، بل صرحوا ببطلانه ووضعه ووافقهم كثيرون.

---

[١٤٤] كما تقدم قوله في **تهذيب الأثار**.

[١٤٥] كما تقدم قوله في **المستدرك على الصحيحين**.

[١٤٦] العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، **الضعفاء** (بيروت، دار المكتبة العلمية، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م) ج٣، ص١٥٠.

[١٤٧] ابن الحوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، **الموضوعات** (المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ط١، ١٣٨٦ هـ) ج١، ص٣٤٩ – ٣٥٥.

[١٤٨] النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، **تهذيب الأسماء واللغات** (بيروت، دار الكتب العلمية، ب ط، ب ت) ج١/ ١، ص٣٤٨.

[١٤٩] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية** (الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م) ج٧، ص٥١٥ – ٥٢٢.

[١٥٠] وكرر مثل ذلك الكلام ونحوه كما في: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى** (الرياض: دار الرياض الحديثة، ط١، ١٣٩٨هـ) ج٤، ص٤١٠ – ٤١٢، ج١٨، ص١٢٣ – ١٢٤، ٣٧٧. فانظر تعليله وتأمله.

[١٥١] مطبوع مع المستدرك، **تلخيص المستدرك**، ج٣، ص١٢٦ – ١٢٧.

[١٥٢] الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** (بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط١، ١٣٨٢ هـ، ١٩٦٣ م) ج١، ص٤١٥، برقم: ١٥٢٥، ج٤، ص٣٦٦.

ومن المحسنين للحديث الشريف، والمتوسطين بين الفريقين المتقدمين جم غفير من أئمة أهل السنة الكرام سأقتصر على ذكر خمسة منهم وهم:

١. **الإمام العلائي** حيث قرر أن الحديث حسن، وختم كلامه بقوله: إن الحديث ينتهي بمجموع طريقيه – طريق ابن عباس وطريق علي - ﷺ جميعاً – إلى درجة الحسن المحتج به، ولا يكون ضعيفاً، فضلاً عن أن يكون موضوعاً، وقال: لم أجد لمن ذكره في الموضوعات طعناً مؤثراً في هذين السندين[١٥٣].

٢. **والإمام ابن حجر العسقلاني**، حيث رد القول ببطلان الحديث ووضعه في جوابه على ادعاء الإمام سراج الدين القزويني عمر بن علي وضع ثمانية عشر حديثاً في مصابيح السنة[١٥٤]، وختم جوابه بقوله: "وجملة ذلك أنها كلها في بعض كتب السنن الستة المشهورة أخرج كلُّهم بعضَها، فعند أبي داود منها نصفها، وعند الترمذي منها أربعة عشر، وعند النسائي منها اثنان، وعند ابن ماجة منها ستة، وقد ذكرنا من أخرج بعضها من غير الستة من الأئمة، كالإمام أحمد بن حنبل، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم في صحاحهم ولم يتبين أن فيها حديثاً واحداً يتأتى الحكم عليه بالوضع، والعلم عند الله تعالى."[١٥٥] وحديث (علي بابها) هو السابع عشر منها بروايته وقد فصّل الكلام فيه، ثم قال هو ضعيف ويجوز أن يحسن.

وقد نص على تحسينه أعني: الحافظ ابن حجر العسقلاني فيما نقله عنه الإمام السيوطي في كتابه فقال: "وَسُئِلَ شيخ الْإِسْلَام أَبُو الْفضل ابْن حجر عَن هَذَا الحَدِيث فِي فتيا فَقَالَ هَذَا الحَدِيث أَخْرَجَهُ الْحَاكِم فِي الْمُسْتَدْرك وَقَالَ: إِنَّه صَحِيح، وَخَالفهُ أَبُو الْفرج بْن الْجَوْزِيّ فَذكره فِي الموضوعات، وَقَالَ: إِنَّه كذب، وَالصَّوَاب خلاف قولهما مَعًا، وَإِن

---

[١٥٣] العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي، **النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح** (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ص٥٢ – ٥٥.

[١٥٤] التبريزي، محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، **مشكاة المصابيح**، (دمشق، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م) ج٣، ص١٧٩١. مطبوع في آخر الكتاب. ج٣، ص١٣٩١.

[١٥٥] المصدر السابق، التبريزي، **مشكاة المصابيح**، ج٣، ص١٧٩١. مطبوع في آخر الكتاب.

الحَدِيث من قسم الْحَسَن لَا يرتقي إِلَى الصِّحَّة، وَلَا ينحطُّ إِلَى الْكَذِب، وبيانُ ذَلِكَ يَسْتَدْعِي طولا، وَلَكِن هَذَا هُوَ الْمُعْتَمد فِي ذَلِكَ انْتهى. وَمن خطه نقلتُ"[١٥٦]، ومثله للإمام ابن عراق الكناني علي بن محمد[١٥٧].

هذا وقد رد الإمام ابن حجر العسقلاني القول بوضع الحديث وبطلانه رداً جازماً، فقال في ترجمة جعفر بن محمد الفقيه بعد حكم الذهبي على الحديث بالوضع: وهذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرك الحاكم وغيره أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل، فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع[١٥٨].

٣. **وممن حسنه الإمام السخاوي**، حيث قال: أحسن روايات الحديث المتقدم – حديث ابن عباس – ﷺ – بل هو حسن. ورد القول بعدم صحته[١٥٩].

٤. **والإمام السيوطي جلال الدين عبد الرحمن** بن الكمال فقد رد القول بوضع الحديث، ثم حكم بحسنه في كتابه اللآلئ المصنوعة[١٦٠]، وقال في كتابه تاريخ الخلفاء في ترجمة الخليفة الراشد الرابع سيدنا علي بن أبي طالب – ﷺ –: هذا حديث حسن على الصواب لا صحيح كما قال الحاكم، ولا موضوع كما قال جماعة منهم ابن الجوزي والنووي[١٦١]. وقد صرح بمثل ذلك، بل زاد عليه فحكم بصحة الحديث في نهاية قوله، في كتابه الجامع المعروف بجمع

---

[١٥٦] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة** (بيروت، دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م) ج١، ص٣٣٤.

[١٥٧] ابن عراق، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني، في كتابه: **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة** (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٩هـ) ج١، ص٣٧٨.

[١٥٨] ابن حجر، أحمد بن علي، **لسان الميزان**، تحقيق: محمد رشا (الهند، مطبعة حيدر أباد، ب.ط، ١٣٢٩هـ). ج٢، ص١٢٣.

[١٥٩] السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد، **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** (بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م) ص٩٧ – ٩٨.

[١٦٠] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة** (بيروت، دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م) ج١، ص٣٢٩ – ٣٣٦.

[١٦١] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **تاريخ الخلفاء** (مصر، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م) ص٢٨٨.

الجوامع في الحديث الشريف في مسند سيدنا علي – ﷺ – حيث قال بعد تخريجه ونقل أقوال علماء الحديث الشريف في بيان درجته منتهياً إلى قول الإمامين العلائي وابن حجر العسقلاني: وقد كنت أجيب دهراً بهذا الجواب عن هذا الحديث بأنه حسن، إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير الطبري لحديث علي – ﷺ – في تهذيب الأثار، مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس – ﷺ – فاستخرت الله، وجزمت بارتفاع الحديث عن رتبة الحسن إلى مرتبة الصحة[١٦٢].

٥. **وممن حسن الحديث الحافظ ابن حجر الهيتمي**، فقد نص على تحسين الحديث فقال: هو حديث حسن[١٦٣]، بل قال الحاكم: صحيح، وكرر ما يفيد ذلك[١٦٤].

وغيرهم كثير وكثيرون مالوا إلى قبول الحديث وتحسينه من جهة إسناده وثبوته، كما قرروا قبول معناه وصحته، كيف لا، وأهل السنة المهتدون، والشيعة الأولون المنصفون، متفقون على ما هو مقرر ثابت ومعلوم، من تفضيل الشيخين أبي بكر وعمر المباركين – رضي الله عنهما – لأدلة كثيرة واضحة كرأي العين، منها ما بلَّغه وشهد به باب مدينة العلم – ﷺ – كما روى ولد سيدنا علي محمد بن الحنفية قال: «قلتُ لأبي: أيُّ الناس خَيْر بعد رسولِ الله – ﷺ –؟ قال: أبو بكر – ﷺ –، قلتُ: ثُمَّ مَن؟ قال: عمر – ﷺ –، وخشيتُ أن أقول: ثم مَن؟ فيقول: عثمان – ﷺ –، قلتُ: ثم أنتَ؟ قال: ما أنا إلا رَجُل من المسلمين»[١٦٥].

---

[١٦٢] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **جمع الجوامع المعروف بـ (الجامع الكبير)** ج١٣، ص١٤٨، بترتيب كنز العمال، وفي مسند سيدنا علي – ﷺ – ج٢، ص١٩٢.

[١٦٣] ابن حجر، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، **الفتاوى الحديثية**، (مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٥٦هـ، ١٩٣٧م) ص٢٣٠.

[١٦٤] ابن حجر، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، **الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة** (لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م) ص٣٤ – ١٢٢.

[١٦٥] أخرجه البخاري في **صحيح البخاري**: برقم: ٣٦٧١، باب قصة أبي طالب وأبو داود في **السنن**: ٤٦٢٩، وهو

وقد سمع أصحاب سيدنا علي – ﷺ – هذا وبلَّغوه عنه، منهم صحابي وهو أبو جحيفة وهب الخير بن عبد الله السوائي، كان قائد شرطة سيدنا علي – ﷺ – قال: «خطبنا علي – ﷺ – فقال: ألا أخبركم بخير هذه الأمة بعد نبيها؟ أبو بكر الصديق – ﷺ – ثم قال: ألا أخبركم بخير هذه الأمة بعد نبيها وبعد أبي بكر؟، فقال: عمر – ﷺ –»[١٦٦].

ومنهم المخضرم الثقة المأمون عبد خير بن يزيد الهمداني الكوفي عاش مئة وعشرين سنة وهو من أكابر أصحاب سيدنا علي – ﷺ أجمعين – وقيل: له صحبة، ولذلك له ترجمة في كتب تراجم الصحابة – ﷺ – عن علي – ﷺ – قال: «أَلا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا ﷺ؟ أَبُو بَكْرٍ – ﷺ –، ثُمَّ خَيْرُهَا بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ عُمَرُ – ﷺ –، ثُمَّ يَجْعَلُ اللهُ الْخَيْرَ حَيْثُ أَحَبَّ»[١٦٧].

ومنهم علقمة بن قيس النخعي الكوفي ثقة فقيه عابد إمام، قال: «ضَرَبَ عَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسٍ هَذَا الْمِنْبَرَ، وَقَالَ: خَطَبَنَا عَلِيٌّ – ﷺ – عَنْهُ عَلَى هَذَا الْمِنْبَرِ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَذَكَرَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَذْكُرَ، وَقَالَ: "إِنَّ خَيْرَ النَّاسِ كَانَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ – ﷺ – أَبُو بَكْرٍ – ﷺ –، ثُمَّ عُمَرُ – ﷺ –، ثُمَّ أَحْدَثْنَا بَعْدَهُمَا أَحْدَاثًا يَقْضِي اللهُ فِيهَا»[١٦٨].

ومنهم عبد الله بن سلمة المرادي الكوفي صدوق صادق من رواة السنن الأربعة، قال: سَمِعْتُ عَلِيًّا – ﷺ – يَقُولُ: «خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ – ﷺ – أَبُو بَكْرٍ – ﷺ

في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**: رقم: ٦٤٦٤.

[١٦٦] أخرجه الإمام أحمد في **المسند** برقم: ٨٣٣، ٨٢٤، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٧١، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٠٨٠، ١٠٥٤. مسند الخلفاء الراشدين، مسند الخليفة عثمان بن عفان – رضي الله عنه – باب ومن أخبار عثمان بن عفان – رضي الله عنه. وإسناده حسن، وابن أبي عاصم في **كتاب السنة**: ١٢٠١، ١٢٠٢. وابن أبي شيبه في **المصنف**: ٣٢٦١٣، ٣٢٦١٤.

[١٦٧] أخرجه الأمام أحمد في **المسند**، رقم: ٩٠٨، ٩٠٩، ٩٢٢، ٩٢٦، ٢٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ١٠٣٠، ١٠٤٠، ١٠٥٢، ١٠٦٠. مسند الخلفاء الراشدين، مسند الخليفة عثمان بن عفان – رضي الله عنه – باب ومن أخبار عثمان بن عفان – رضي الله عنه. إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد خير، فمن رجال أصحاب السنن.

[١٦٨] أخرجه الإمام أحمد في **المسند**: رقم: ١٠٥١، ١٠٥٢. مسند الخلفاء الراشدين، مسند الخليفة عثمان بن عفان – رضي الله عنه – باب ومن أخبار عثمان بن عفان – رضي الله عنه. وإسناده قوي.

-، وَخَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ عُمَرُ - ﷺ -»[١٦٩].

ولذلك قال الإمام ابن تيمية: "تواترت عن علي – ﷺ – من وجوه كثيرة أنه قال على منبر الكوفة، وقد أسمع من حضر: خير هذه الأمة بعد نبيها أبوبكر – ﷺ – ثم عمر – ﷺ -. وبذلك أجاب ابنه محمد بن الحنفية فيما رواه البخاري في صحيحه وغيره من علماء الملة الحنيفية. ولهذا كانت الشيعة المتقدمون الذين صحبوا علياً – ﷺ – أو كانوا في ذلك الزمان، لم يتنازعوا في تفضيل أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما -، وإنما كان نزاعهم في تفضيل علي وعثمان – رضي الله عنهما -، وهذا مما يعترف به علماء الشيعة الأكابر من الأوائل والأواخر"[١٧٠].

نعم ما فهمه الإمام ابن تيمية من كون سيدنا علي – ﷺ – باباً لمدينة العلم يلزم منه بطلان شريعة الإسلام، ونقضها على التمام، وعدم صحة القرآن؛ لأن مدينة العلم إذا لم يكن لها إلا باب واحد ولم يبلغ العلم عنه إلا واحد، وخبر الواحد لا يفيد العلم إلا بقرائن، وتلك القرائن قد تكون منتفية، أو خفية عن أكثر الناس فلا يحصل لهم العلم بالقرآن الكريم والسنة المتواترة. وإذا ادعي أن ذلك الواحد معصوم ويحصل العلم بخبره. قيل لهم: لا بُدَّ من العلم بعصمته أولا، وعصمته لا تثبت بمجرد خبره قبل أن يعلم عصمته، فإنه دور – وهو توقف الشيء على ما توقف عليه – [١٧١]، ولا تثبت العصمة بالإجماع، فإنه لا إجماع فيها، وعند الشيعة الإمامية إنما يكون الإجماع حجة، لأنَّ فيهم الإمام المعصوم، فيعود الأمر إلى إثبات عصمته بمجرد دعواه، فعلم أن عصمته لو كانت حقاً لا بد أن تعلم بطريق آخر غير خبره، فلو لم يكن لمدينة العلم باب إلا هو، لم يثبت لا عصمته ولا غير ذلك من أمور

---

[١٦٩] أخرجه ابن ماجة في **السنن**: رقم: ١٠٦. باب فضائل الصحابة، فضل عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – صحيح، والإسناد ضعيف، فيه عبد الله بن سلمة -وهو المرادي- ضعفه البخاري وأبو حاتم والنسائي والعمل والدارقطني، لكنه متابع.

[١٧٠] ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم، **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية** (الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م) ج١، ص١١ – ١٣. ج٧، ص٥١١ – ٥١٢.

[١٧١] الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، **التعريفات** (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م) ص١٧٦.

الدين، فعلم أن هذا الحديث إنما افتراه زنديق أو جاهل ظنه مدحاً، وهو مطرق الزنادقة إلى القدح في دين الإسلام، وإذا لم يبلّغه إلا واحد. هذا خلاصة فهم الإمام ابن تيمية للحديث.[١٧٢].

وتبعه على هذا الفهم من قلده من المعاصرين كالمعلمي، وقال: كنت من قبل أميل إلى اعتقاد قوة هذا الخبر حتى تدبرته وختم كلامه بقوله: كل من تأمل منطوق الخبر ثم عرضه على الواقع عرف حقيقة الحال[١٧٣].

وهكذا فعل الألباني في السلسلة الضعيفة، حيث عنون على هذا الحديث بأنه موضوع، ثم ختم الكلام عليه بقوله: فإن قيل هذا لا يكفي للحكم على الحديث بالوضع. قلت نعم، لكن في متنه ما يدل على وضعه كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – في منهاج السنة. ثم ذكر خلاصة قوله في رد الحديث للمحاذير المتقدمة[١٧٤].

وهذه التعليلات العليلة غير مقبولة، وفي حمل الحديث الشريف عليها فتح لباب رد الأحاديث الثابتة الصحيحة بمثل تلك التوهمات الهزيلة، وهذا ما وقع فيه من سلكوا تلك المسالك الخطيرة، مع مالهم من منزلة كبيرة، فالإمام ابن تيمية ردَّ الحديث الثابت لتوهمه من معناه ما ليس بثابت، فقال: "وأما حديث أقضاكم علي، فلم يروه أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْكُتُبِ السِّتَّةِ، وَلَا أَهْلُ الْمَسَانِيدِ الْمَشْهُورَةِ؛ لَا أَحْمَدُ وَلَا غَيْرُهُ بِإِسْنَادِ صَحِيحٍ وَلَا ضَعِيفٍ. وَإِنَّمَا يُرْوَى مِنْ طَرِيقِ مَنْ هُوَ مَعْرُوفٌ بِالْكَذِبِ، وَلَكِنْ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أُبَيٌّ أَقْرَؤُنَا، وَعَلِيٌّ أَقْضَانَا، وَهَذَا قَالَهُ بَعْدَ مَوْتِ أُبَيٍّ بَكْرٍ. وَالَّذِي فِي التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ النَّبِيَّ – ﷺ – قَالَ: «أَعْلَمُ أُمَّتِي بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَعْلَمُهَا بِالْفَرَائِضِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ» وَلَيْسَ فِيهِ ذَكَرَ

---

[١٧٢] ينظر: ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم، **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية** (الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م) ج٧، ص٥١١ – ٥١٢. وابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج٤، ص٤١٠ – ٤١٣، ج١٨، ص١٢٣ – ١٢٤ – ٣٧٧.

[١٧٣] ينظر كلامه في تحقيقه لكتاب: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني (بيروت، دار الكتب العلمية، ب ط، ب ت) ص٣٤٩ – ٣٥٣.

[١٧٤] ينظر: الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة** (الرياض، دار المعارف، ط١، ١٤١٢ هـ، ١٩٩٢ م) برقم: ٢٩٥٥.

عَلِيٍّ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ ذَكَرَ عَلِيٍّ مَعَ ضَعْفِهِ: فِيهِ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ أَعْلَمُ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَعْلَمُ بِالْفَرَائِضِ. فَلَوْ قُدِّرَ صِحَّةُ هَذَا الْحَدِيثِ: لَكَانَ الْأَعْلَمُ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ أَوْسَعُ عِلْمًا مِنْ الْأَعْلَمِ بِالْقَضَاءِ لِأَنَّ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالْقَضَاءِ إنَّمَا هُوَ فَصْل الْخُصُومَاتِ فِي الظَّاهِرِ مَعَ جَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْبَاطِنُ بِخِلَافِهِ"[١٧٥].

وهذا عجب من هذا الإمام العالي الرتب – رحمه الله – فالذي أنكره ورده هو جزء من الحديث الشريف الذي احتج هو به وأورده، نعم لم يرد ذلك في رواية الترمذي، لكن رواه الإمام ابن ماجة في نفس المتن وبنفس الإسناد ورجاله كلهم ثقات أثبات من رواة الصحيحين[١٧٦]، مع أن الإمام ابن الأثير في جامع الأصول[١٧٧] أورد (وأقضاهم علي) ضمن رواية الإمام الترمذي، وهو خطأ لم ينبه عليه محقق الكتاب كما أورد في آخره جملة لم ترد في رواية الإمام الترمذي، ولم ينبه عليها المحقق أيضاً، وهذا نص الحديث الشريف في جامع الأصول عن أنس بن مالك – ﷺ – قال: قال رسولُ الله – ﷺ –: «أَرْحَمُ أُمَّتي بأُمَّتي أبو بكر، وأشدُّهم في أمرِ الله عمرُ، وأشدُّهم حَياء عثمانُ، وأقْضَاهم عليّ، وأعلمهم بالحلال والحرام مُعاذ بن جبل، وأفرضُهم زيدُ بنُ ثابت، وأَقرؤهم أُبيُّ بنُ كعب، ولكلِّ قوم أمين، وأمينُ هذه الأُمَّة أبو عبيدةَ بنُ الجرَّاح، وما أظلّت الخضراءُ، ولا أقلَّت الغبراءُ أصدقَ لهجة من أبي ذرّ، أشبهَ عيسى عليه السلام في وَرَعِه، قال عمر: أَفَنَعْرِفُ له ذلك يا رسول الله؟ قال: نعم، فاعرِفوا له»[١٧٨]، والجملة الأخيرة ثابتة لكن من رواية عبدالله بن عمرو – ﷺ – [١٧٩]، وحديث سيدنا أنس – ﷺ – بحذف الجملتين المتعلقتين بعلي وأبي ذر – رضي الله

---

[١٧٥] ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م) ج٤، ص٤٠٨. ابن تيمية، **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية** (الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م) ج٧، ص٥١٢ – ٥١٥.

[١٧٦] أخرجه ابن ماجة في **السنن**، برقم: ١٥٤.

[١٧٧] ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**، رقم ٦٣٧٧.

[١٧٨] ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –** برقم: ٦٣٧٧.

[١٧٩] الترمذي في **سنن الترمذي**، برقم: ٦٥٩٣. وابن ماجه في **سنن ابن ماجه**: برقم ١٥٦. وأحمد ابن حنبل، **المسند**، ج٢، ص١٦٣، ١٧٥، ٢٢٣. من رواية أبي الدرداء – ﷺ – ج٥، ص١٩٧، ج٦، ص٤٤٢، وهي في **جامع**

عنهما – مروي أيضاً[١٨٠]، وجملة (وأقضاهم علي) رواها عبد الرزاق في مصنفه[١٨١] ضمن الحديث المتقدم لكنه مرسل وهو صحيح صحيح، من رواية قتادة، وأشار إلى روايته الإمام البغوي في مصابيح السنة[١٨٢] في قسم أحاديث الصحاح عقيب حديث أنس المتقدم، فقال: ورواه بعضهم عن قتادة مرسلاً وفيه (وأقضاهم علي) وهو في فتح الباري معزواً إليه[١٨٣]. وروي حديث أنس المرفوع من رواية ابن عمر مرفوعاً وفيه: (وأقضاهم علي)[١٨٤]، ومما ينبغي

الأصول أيضاً على حسب شرطه في كتابه.

[١٨٠] أحمد بن حنبل، **المسند** برقم: ١٢٩٠٤، ١٣٩٩٠. والطيالسي، **مسند الطيالسي**: برقم: ٢٢١٠، والطحاوي، **شرح مشكل الأثار**: ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠. وابن حبان، **صحيح ابن حبان**: ج٦، ص٧٤، ٧١٣١، والحاكم في **المستدرك**: ج٣، ص٤٢٢. وغير ذلك من كتب السنة الشريفة، وهو حديث صحيح.

[١٨١] بن أبي شيبة، **مصنف عبد الرزاق**: ج١١، ص٢٢٥، برقم: ٢٠٣٨٧،

[١٨٢] البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء **مصابيح السنة**: ج٢، ص٢٠١.

[١٨٣] ابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: ج٨، ص١٦٧.

[١٨٤] وروي حديث أنس المرفوع من رواية ابن عمر في الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**: ج٣، ص٥٣٥، لكن في إسناده كوثر بن حكيم وهو ساقط كما في تلخيص المستدرك، وقال الذهبي عنه واه في: **سير أعلام النبلاء**: ج٣، ص٣٣٩، وانظر **ميزان الاعتدال**: ج٣، ص٤١٦ – ٤١٧، **ولسان الميزان**: ج٦، ص٤٢٦ – ٤٢٧، ورواه وكيع في: **أخبار القضاة**: ج١، ص٨٨، وفيه محمد بن عبد الرحمن البيلماني، قال الذهبي في: **الميزان**: ضعفوه، ج٣، ص٦١٧. وقال في **الكاشف**: (واه) ج٣، ص٥٩ – ٥١. ورواه وكيع أيضاً عقيبه من رواية شداد بن أوس – ﷺ – لكن بسند تالف فيه عمر بن الصبح ليس بثقة ولا مأمون كما في الميزان: ج٣، ص٢٠٦، ويغني عن هذين الحديثين حديث أنس، ومرسل قتادة، كما يشهد لصحة الحديث آثار موقوفة كثيرة منها:

١.أثر سيدنا عمر: أقضانا علي، وأقرؤنا أبي – ﷺ أجمعين – في البخاري، **صحيح البخاري** رقم: ٤٤٨١، والنسائي، **السنن الكبرى للنسائي**: رقم ١٠٩٢٨، وأحمد بن حنبل، **المسند** برقم: ٢١٠٨٤، ٢١٠٨٥، ٢١٠٨٦، والحاكم، **المستدرك**: ج٣، ص٣٠٥، وابن سعد، **الطبقات الكبرى**: ج٢، ص٣٣٩- ٣٤٠، والبيهقي، **دلائل النبوة**: ج٧، ص١٥٥، **وأخبار القضاة**: ج١، ص٨٨ – ٨٩، وهو في الأنباري، **كتاب المصاحف**. كما في السيوطي، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: ج١، ص٥٤٣.

٢.أثر عبد الله بن مسعود – ﷺ – قال: أقضى أهل المدينة المنورة علي – ﷺ – وقال: كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة المنورة علي. رواه الحاكم في **المستدرك**، وقال: إسناده صحيح على شرط الشيخين. وهو في ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج٢، ص١٣٨، وأخبار القضاة ج١، ص٨٩، وفيه: في رواية: إن أعلم أهل المدينة المنورة علي. نعم هو كذلك في العلم وفي القضاء، كما في **طبقات ابن سعد** ج٢، ص١٣٨، عن ابن عباس – رضي الله عنها – قال: إذا حدثنا ثقة عن علي بفتيا لا نعدوها.

التنبيه عليه: أن قول الصحابي: كنا نقول أو نفعل أو ما هو في معناهما إذا أضيف إلى زمن النبي – ﷺ – له حكم الرفع، وإلا فلا[١٨٥]، والعبارة المتقدمة تحتمل الأمرين، ولذلك قال الإمام السخاوي معلقاً على قول عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – المتقدم: "ومثل هذه الصيغة حكمها الرفع على الصحيح"[١٨٦]. نعم: إن الأمر كذلك إذا كانت تدل على وقوع ذلك في زمن النبي – ﷺ – وإلا فليس لها حكم الرفع لأنه مما يمكن أن يكون للرأي فيه مجال، ولذلك قال الشيخ علي القاري: "وفيه نظر صريح"[١٨٧].

يضاف إلى ما تقدم من إثبات صحة حديث (أقضاهم) (أقضى أمتي علي)، وتتابع الصحابة الكرام – رضي الله عنهم – على المقولة الصادقة المشهورة: (أقضانا علي) و(أقضى أهل المدينة المنورة علي) و (وعلي أعلم أهل المدينة المنورة)، يضاف إلى تلك المقولات الصادقة المباركة فعل نبينا – عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم – حيث اتخذ سيدنا علياً قاضياً في حياته، بل هو أول قضاته، وأرسله إلى اليمن ليكون نائباً عنه في أمته، ولما اعتذر لحداثة سنه بشَّره بحصول توفيق الله الكريم له، وتثبيت لسانه في قضائه وبيانه، فما زال قاضياً، ولا شك في قضاء قضى به، ولنتأمل ملياً هذا الحديث الشريف لنعلم علم اليقين بأن سيدنا علي – رضي الله عنه – هو أقضى قضاة هذه الأمة المباركة المرحومة بيقين. ثبت في كتب السنة عن سيدنا علي – رضي الله عنه – قال: «بَعَثَني رسولُ الله – ﷺ – إلى اليمن قاضياً، فقلتُ: يا رسولَ الله، تُرْسِلُني وأنا حَدَثُ السّن، ولا عِلْمَ لي بالقضاء؟ فقال: إن الله سَيَهْدِي قلبكَ، ويُثَبِّتُ لسانك، فإذا جلس بين يديك الخصمان، فلا تَقْضِيَنَّ حتى تَسْمَعَ من الآخر، كما سمعتَ من الأول، فإنه أحْرَى أن يتبَّينَ لك القضاءُ، قال: فما زِلْتُ قاضياً، أو ما شككتُ

٣.أثر أبي هريرة: أقضى أهل المدينة المنورة علي – رضي الله عنه – كما في وكيع، **أخبار القضاة**: ج١، ص٩٠.

[١٨٥] كما في السيوطي، **تدريب الراوي**: ج١، ص٢٧٥.

[١٨٦] السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد، **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م) حديث: ١٤٢، ص٧٢ – ٧٣.

[١٨٧] القاري، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا، **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى** (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م) ص٦١ – ٦٢. وانظر **مختصر المقاصد (تمييز الطيب من الخبيث)** (بيروت، دار الكتاب العربي، ب ط، ب ت) ص٢٩. **وكشف الخفا ومزيل الإلباس**، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٥١هـ) ص١٦٢ – ١٦٣.

في قضاء بعدُ»[١٨٨].

ومما ينبغي التنبيه عليه أن الإمام ابن تيمية – رحمه الله – كما رد الجزء الوارد في حديث أنس – ﷺ – (وأقضاهم علي) والحديث صحيح والزيادة واردة أيضاً وهي صحيحة كما تقدم، وهي المطابقة لشهادات الصحابة الكرام في سيدنا علي – ﷺ جميعاً – فقد ردَّ أيضاً جزءاً آخر من الحديث الشريف، وهو (وأفرضهم زيد) مع استشهاده بنفس الحديث الشريف، فقال: "هو حديث ضعيف لا أصل له، ولم يكن زيد على عهد النبي – ﷺ – معروفاً بالفرائض"[١٨٩]، وهذا منه يماثل قوله في حديث (أقضاهم علي) بل يزيد عليه لأنَّ رواية (وأفرضهم زيد) واردة في جميع روايات كتب الحديث الشريف التي روته، أما رواية (وأقضاهم علي) فلم ترو إلا في رواية ابن ماجة ، فكيف يقول عن الحديث الصحيح الوارد في كثير من كتب السنة بسند صحيح إنه ضعيف لا أصل له؟!.

وأما قوله إن زيداً لم يكن معروفاً بالفرائض، يخالف الواقع كما أن الطعن في صحة حديث (وأقضاهم علي) يخالف الواقع، فالصحابة الكرام شهدوا بمنزلته في العلم وتقديمه عليهم في الفرائض – رضي عنهم جميعاً – وهذه بعض الأدلة.

فعن ابن عباس – ﷺ – قال خطب عمر بن الخطاب – ﷺ – الناس بالجابية فقال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْأَلَ عَنِ الْقُرْآنِ فَلْيَأْتِ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْأَلَ عَنِ الْفَرَائِضِ فَلْيَأْتِ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْأَلَ عَنِ الْفِقْهِ فَلْيَأْتِ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْأَلَ عَنِ الْمَالِ فَلْيَأْتِنِي، فَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَنِي لَهُ وَالِيًا وَقَاسِمًا»[١٩٠]، وعن

---

[١٨٨] اخرجه الإمام أحمد في **المسند**: ٦٣٦، ٦٦٦، ٦٩٠، ٧٤٥، ٨٨٢، ١١٤٥. ومن زيادات ولده عبد الله: ١٢٨٠، ١٢٨١. وأبو داود في **السنن**: ٣٥٨٢، والترمذي في **سننه**: ١٣٣١. والنسائي في **السنن الكبرى**: ٨٣٦٣، ٨٣٦٨. ورواه ايضاً في كتاب خصائص سيدنا علي – ﷺ – كما في تهذيبه: ٣١، ٣٦. وابن ماجة في **سننه**: ٢٣١٠. وابن حبان في **صحيحه**: ٥٠٦٥. والحاكم في **المستدرك**: ج٣، ص١٣٥. ووكيع، في: **أخبار القضاة**: ص٨٤ – ٨٨. وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –** برقم: ٧٦٦٧. وهو في غير ذلك من كتب السنة الشريفة.

[١٨٩] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى** (الرياض: دار الرياض الحديثة، ط١، ١٣٩٨هـ). ج٣١، ص٣٤٢.

[١٩٠] الهيثمي، علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** (السعودية: دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٦هـ،

الزهري أيضاً قال: "لو هلك عثمان وزيد – ﷺ – في بعض الزمان لهلك علم الفرائض، لقد أتى على الناس زمان وما يعلمها غيرهما"[١٩١].

فإن قيل إنك أثبت صحة ما تقدم من الأحاديث الصحيحة ووجهتها توجيهات سديدة، ورددت ما وُجِّه إليها في إسنادها ومتنها من تعليلات عليلة، فما معناها؟، وهل يلزم من ثبوتها وصحتها نفي تلك الصفات عمن لم يوصف بها؟ . وهل يلزم عدم مشاركة أحد فيمن وصف بها؟

والجواب: إنَّ السؤال سؤال حاذق وحسن الجواب عليه يزيل كل محذور غير وجيه، وينجي من ظلمات الوهم والتيه، وذلك الجواب السديد الحسن هو المتبع المقرر عند ذوي الرشد واللسن فيما يتوهم تعارضه بين آيات الكتاب المحكم، وهكذا بين الثابت في سنن نبينا الأكرم – ﷺ – وقد ألفوا في الأول كتباً في موهم الاختلاف والتناقض، ومن أشهرها وأجملها، وأنفسها كتاب: دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب، للشيخ المبارك محمد الأمين الشنقيطي – رحمه الله – كما ألفوا في الثاني كتباً في تأويل مشكل الحديث الشريف، ومن أجملها وأنفعها كتاب شرح مشكل الأثار للإمام المبارك أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي – رحمه الله –، وقد أشار جميع علماء علوم القرآن الكريم وعلماء علوم الحديث الشريف إلى هذا النوع من العلم في كتبهم النافعة، مع إفراد من أفرده منهم بمؤلفات خاصة به مفردة فيه، وذكروا جميعُهم الطرقَ الواجبةَ المتبعةَ نحو النصوص المتعارضة في الظاهر، وهي: الجمع بينها أولاً، ثم النَّسخ ثانياً، ثم الترجيح ثالثاً، وقدَّموا عليه النسخ، لأن النسخ لا يكون إلا بنص أو ما يقوم مقامه كالإجماع، ومعرفة تاريخ المتقدم والمتأخر، ورابعها التوقف، وهي صورة فرضية حسبما تقتضيه القسمة العقلية، ولا وجود لذلك في النصوص

٢٠١٥م). ج٣، ص٧٤. ورواه الطبراني في **معجمه الأوسط**: ٣٧٨٣. والبيهقي في **السنن الكبرى**، ج٦، ص٢١٠. وابن سعد في **الطبقات الكبرى**، ج٢، ص٣٥٩. وفي الطبقات أيضاً: ج٢، ص٣٥٩، عن سليمان بن يسار – ثقة فاضل فقيه مات بعد المئة وقيل قبلها. كما في **تقريب التهذيب**: ٢٦١٩. قال: ما كان عمر ولا عثمان – رضي الله عنه – يقدمان على زيد بن ثابت أحداً في القضاء، والفتوى، والفرائض، والقراءة. وفي البيهقي، **السنن الكبرى للبيهقي**، ج٦، ص٢١٠. والمعرفة والتاريخ: ج١، ص٤٨٦. عن الزهري قال: لولا زيد بن ثابت كتب الفرائض لرأيت أنها ستذهب من الناس.

[١٩١] الدارمي، **سنن الدارمي**، أول كتاب الفرائض، ج١، ص٣٤١.

الشرعية، وقد أوصل الإمام الحازمي محمد بن موسى – رحمه الله – طرق الجمع بين النصوص الشرعية إلى خمسين وجهاً[١٩٢]، ثم جاء بعده شيخ الإسلام العراقي زين الدين عبد الرحيم بن الحسين – رحمه الله – فزاد عليها ستين مرجحاً وأوصلها إلى العاشر بعد المئة، بعد أن سرد الخمسين التي أوردها الإمام الحازمي، ثم قال بعد المرجح العاشر بعد المئة: "وثم وجوه أخر للترجيح"[١٩٣].

نعم هكذا فعل أئمتنا الأبرار فالعمل بجميع الأثار خير من إهمال بعضها، والعمل بأحدها خير من إهمال جميعها، وهذا ما فعلوه وقاموا به مشكورين نحو الأثار الصحيحة الحسنة وفيها الأثار الثابتة المتقدمة (علي بابها) وأقضاها، وأعلمها، وزيداً أفرضها – ﷺ جميعاً – فأصغ لما سأنقله عنهم سمعاً، وقل: سمعاً سمعاً، والحمد لله الكريم طوعاً طوعاً.

الجواب الأول: إنَّ التعبير بصيغة التفضيل جار على حسب عرف العرب واستعمالهم في أن من اجتمعت فيه صفة التمام أو الكمال في الخير أو الضلال صح استعمال صيغة التفضيل فيه وإن كان في تلك الصفة الكريمة أو الذميمة ما يساويه أو يزيد عليه فيها فبه قال الإمام الطحاوي موضحاً ذلك ومقرراً له: بعد إيراده الحديث الصحيح عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ – عَلَيْهِ الصلاة والسَّلَامُ – قَالَ: «أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدُّهُمْ فِي أَمْرِ اللهِ عُمَرُ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ، وَأَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا أَلَا وَإِنَّ أَمِينَ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ» قال: فَسَأَلَ سَائِلٌ عَنَ الْمُرَادِ بِمَا ذُكِرَ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أُبَيٍّ، وَزَيْدٍ، وَمُعَاذٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَهَلْ يُوجِبُ ذَلِكَ لَهُ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَاهُ الَّذِي ذُكِرَ بِهِ فَوْقَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ وَمَنْ سِوَاهُمْ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ – ﷺ – أَجْمَعِينَ؟، فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ مَنْ جَلَّتْ رُتْبَتُهُ فِي مَعْنًى مِنَ الْمَعَانِي جَازَ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ أَفْضَلُ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ أَوْ مَنْ هُوَ فَوْقَهُ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَدْ رُوِيَ عَنْ

---

[١٩٢] في كتابه: الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي، **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**. ص١١ – ٢٣.

[١٩٣] العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح** (المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ط١، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م) ص٢٨٥ – ٢٩٠.

رَسُولِ اللهِ – ﷺ – مِمَّا قَالَهُ لِعَلِيٍّ: «إِنَّهُ يَقْتُلُهُ أَشْقَاهَا " يُرِيدُ الْبَرِيَّةَ» ثم أورد مثالين صحيحين لمن وصفوا بصيغة التفضيل في الشقاء والشر[١٩٤].

الأوَّل منها: حديث عمار – رضي الله عنه – عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: «كُنْتُ أَنَا وَعَلِيٌّ، رَفِيقَيْنِ فِي غَزْوَةٍ – ذَكَرَهَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ فِي حَدِيثِهِ وَلَمْ يَذْكُرْهَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ – فَلَمَّا نَزَلَهَا رَسُولُ اللهِ – ﷺ –، وَأَقَامَ بِهَا رَأَيْنَا نَاسًا مِنْ بَنِي مُدْلِجٍ يَعْمَلُونَ فِي عَيْنٍ لَهُمْ أَوْ فِي نَخْلٍ، فَقَالَ لِي عَلِيٌّ: يَا أَبَا الْيَقْظَانِ هَلْ لَكَ أَنْ نَأْتِيَ هَؤُلَاءِ فَنَنْظُرَ كَيْفَ يَعْمَلُونَ؟ قَالَ: قُلْتُ إِنْ شِئْتَ فَجِئْنَاهُمْ، فَنَظَرْنَا إِلَى عَمَلِهِمْ سَاعَةً, ثُمَّ غَشِيَنَا النَّوْمُ فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَعَلِيٌّ حَتَّى اضْطَجَعْنَا فِي ظِلِّ صُورٍ مِنَ النَّخْلِ، وَفِي دَقْعَاءَ مِنَ التُّرَابِ فَنِمْنَا فَوَاللهِ مَا نَبَّهَنَا إِلَّا رَسُولُ اللهِ – ﷺ – يُحَرِّكُنَا بِرِجْلِهِ وَقَدْ تَتَرَّبْنَا مِنْ تِلْكَ الدَّقْعَاءِ الَّتِي نِمْنَا فِيهَا فَيَوْمَئِذٍ، قَالَ رَسُولُ اللهِ – ﷺ – لِعَلِيٍّ: "مَا لَكَ يَا أَبَا تُرَابٍ لِمَا يَرَى عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكُمَا بِأَشْقَى النَّاسِ؟، قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: أُحَيْمِرُ ثَمُودَ الَّذِي عَقَرَ النَّاقَةَ، وَالَّذِي يَضْرِبُكَ يَا عَلِيُّ عَلَى هَذِهِ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى قَرْنِهِ حَتَّى يَبُلَّ مِنْهَا هَذِهِ وَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ»، ثم روى بإسناده عن علي — رضي الله عنه — أنه دَعَا عَلِيٌّ النَّاسَ إِلَى الْبَيْعَةِ، فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُلْجَمٍ فَرَدَّهُ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا يَحْبِسُ أَشْقَاهَا لَيَخْضِبَنَّ أَوْ لَيَضَعَنَّ هَذَا مِنْ هَذِهِ لِلِحْيَتِهِ مِنْ رَأْسِهِ»[١٩٥]

والمثال الثاني: حيث أنس — رضي الله عنه — عن النبي — ﷺ — في وصفه الخوارج عَنِ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ – عَلَيْهِ الصَّلاة والسَّلَامُ – فِي وَصْفِهِ الْخَوَارِجَ بِالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، ثُمَّ قَالَ: «يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ شِرَارُ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ».

وعلَّق الإمام الطحاوي على هذا الأثر بقوله: "وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَنْ نَحَلَ لِلَّهِ وَلَدًا، أَوْ أَشْرَكَ بِهِ، وَقَتَلَ أَنْبِيَاءَهُ، وَكَذَّبَ رُسُلَهُ شَرٌّ مِنْ هَؤُلَاءِ؛ لَمَّا عَظُمَ مَا كَانَ مِنْهُمْ وَجَلَّ جَازَ بِذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ، وَجَازَ لِمَنْ تَفَرَّدَ مِنْهُمْ بِمَا تَفَرَّدَ بِهِ فِي عَلِيٍّ أَنْ يُقَالَ: هُوَ أَشْقَى الْبَرِيَّةِ وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَنْ هُوَ فِي الشِّقْوَةِ مِثْلُهُ أَوْ مَنْ هُوَ فِي الشِّقْوَةِ فَوْقَهُ".

---

[١٩٤] الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، **شرح مشكل الآثار** (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م) ج٢، ص٢٧٩ – ٢٨٨.

[١٩٥] والحديث المرفوع صحيح ثابت في أحمد بن حنبل، **المسند**: ج٤، ص٤٦٣. والحاكم، **المستدرك**: ج٣، ص١٤٠ ١٤١. والبيهقي، **دلائل النبوة**: ج٣، ص١٢ — ١٣. وانظر بقية تخريجه في تحقيق محقق شرح مشكل الأثار.

ثم عاد في نفس الصفحة إلى ما بعدها في توضيح معنى الأثر المتقدم (أرحم أمتي...) فقال: "فَمِثْلُ ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ – ﷺ – فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أُبَيٍّ، وَمِنْ زَيْدٍ، وَمِنْ مُعَاذٍ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ فِي صَدْرِ هَذَا الْبَابِ جَازَ إِطْلَاقُ ذَلِكَ لَهُ عَلَى مَا فِي الْحَدِيثِ؛ لِجَلَالَةِ مِقْدَارِهِ فِي الْمَعْنَى الَّذِي أُضِيفَ إِلَيْهِ فِيهِ؛ وَلِعُلُوِّ رُتْبَتِهِ فِيهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ – ﷺ – مَنْ هُوَ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى مِثْلُهُ، وَمَنْ هُوَ فَوْقَهُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى؛ وَهَذَا لِسَعَةِ اللُّغَةِ وَلِعِلْمِ الْمُخَاطَبِينَ بِذَلِكَ مُرَادَ رَسُولِ اللهِ – ﷺ – بِمَا خَاطَبَهُمْ بِهِ فِيهِ، وَلَوْلَا أَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ مَا جَازَ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ عَظُمَتْ رُتْبَتُهُ فِي الْعِلْمِ وَجَلَّ مِقْدَارُهُ فِيهِ: إِنَّهُ أَعْلَمُ النَّاسِ إِذْ كَانَ الَّذِي يَقُولُ ذَلِكَ لَهُ لَا يَعْرِفُ النَّاسَ جَمِيعًا، وَلَا يَقِفُ عَلَى مَقَادِيرِ عُلُومِهِمْ، وَإِذَا جَازَ لَهُ ذَلِكَ مَعَ تَقْصِيرِهِ عَنْ مَعْرِفَةِ النَّاسِ جَمِيعًا، وَعَنْ مَعْرِفَةِ مِقْدَارِ عُلُومِهِمْ إِذْ كَانَ لَا يَعْرِفُ مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي وَصَفَهُ مِمَّا وَصَفَهُ بِهِ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ عَقَلْنَا بِهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِمِثْلِهِ مَنْ يَعْرِفُهُ قَائِلُ ذَلِكَ الْقَوْلِ، وَأَنَّهُ جَازَ لَهُ جَمْعُ النَّاسِ جَمِيعًا فِي قَوْلِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ عَلَى الْمَجَازِ لَا عَلَى الْحَقِيقَةِ"[١٩٦].

وهذا الجواب المقنع لأولي الألباب، بل هو مطرب لهم بلا ارتياب.

الجواب الثاني: إن تلك الصفات السبعة للموصوفين السبع وما زاد عليها من صفتين اثنتين لموصوفين اثنين وهما (أقضاهم علي) و (أصدقهم لهجة أبو ذر) – رضي الله عنه – كما تقدم، يقدر قبلها محذوف معلوم معهود معروف في كلام العرب، وتقتضيه النصوص الشرعية ضرورة للجمع بينها ورد التعارض عنها، وذلك المحذوف هو حرف (من) وهذا ما ذهب إليه الإمام ابن حبان – رحمه الله –[١٩٧]. نعم هذا هو التوفيق المبين، والمعاملة مع

---

[١٩٦] المرجع السابق، ج٢، ص٢٨٧ – ٢٨٨.

[١٩٧] في كتابه: **الأنواع والتقاسيم**، من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها، ج٤، ص٢٩٩. رقم ٣٤٦٦ وهو في ابن حبان، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، ج١٦، ص٧٤ – ٧٥، رقم ٧١٣١، وبوب ابن حبان على الحديث المتقدم، ذكر البيان بأن معاذ بن جبل كان من أعلم الصحابة – رضي الله عنهم – بالحلال والحرام. وقال: قال: أَبُو حَاتِمٍ: هَذِهِ أَلْفَاظٌ أُطْلِقَتْ بِحَذْفِ الْ "مِنْ" مِنْهَا يُرِيدُ بِقَوْلِهِ – ﷺ –: «أَرْحَمُ أُمَّتِي» أَيْ: مِنْ أَرْحَمِ أُمَّتِي وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ – ﷺ –: «وَأَشَدُّهُمْ فِي أَمْرِ اللَّهِ» يُرِيدُ: مِنْ أَشَدِّهِمْ ومن أصدقهم حياء ومن أقرأهم لِكِتَابِ اللَّهِ وَمِنْ أَفْرَضِهِمْ وَمِنْ أَعْلَمِهِمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ يُرِيدُ أَنَّ هَؤُلَاءِ مِنْ جَمَاعَةٍ فِيهِمْ تِلْكَ الْفَضِيلَةُ وَهَذَا كَقَوْلِهِ – ﷺ – لِلْأَنْصَارِ: «أَنْتُمْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ», يُرِيدُ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ مِنْ جَمَاعَةٍ أُحِبُّهُمْ وَهُمْ فيهم. هذا وقد روى الحديث ابن حبان مرة

الموصوفين بالحكمة والعدل كما يقتضيه العقل الزكي الذكي الصريح السليم.

الجواب الثالث: ويمكن أن توجه صيغة التفضيل بأمر ثالث كما أفادنيه سيدي الوالد وفقه الله الكريم الواحد: وهو أن المزية لا تقتضي تفضيلاً ولا يثبت بها أفضلية، فإن كانت في فاضل ولفاضل زادته فضلاً دون أن يثبت بها على غيره تفضيل، وقد تكون المزية في خبيث شرير فلا تدل على فضل فضلاً عن دلالتها على التفضيل، بل هي مكر واستدراج وإملاء من ربنا الجليل لذلك الشرير الحقير حسبما اقتضته حكمة ربنا العليم الحكيم الخبير، وقد قرر أئمتنا أهل الرشاد في كتب الاعتقاد أن خوارق العادات ستة أقسام، أربعة منها تدل على الإكرام وهي: الإرهاص، والمعجزة، والكرامة، والمعونة، واثنان منها يدلان على الإمهال والمكر والمهانة، وهما: الاستدراج، والإهانة. كما في تحفة المريد على جوهرة التوحيد[١٩٨].

قال الشيخ أحمد زروق: "المزية لا تقتضي التفضيل، والاقتداء لا يصح إلا بذي علم كامل، ودين ولو قيل بالتفضيل بالمزية، للزم تفضيل إبليس على عوام المؤمنين، إذ له مزية خرق الهواء، والمشي على الماء، ونفود الأرض في لحظة، وما أثبته الله تعالى له من أنه يرانا هو وقبيله، من حيث لا نراه. وللزم تفضيل الخضر على موسى – عليهما السلام – وكل ذلك لا يصح"[١٩٩].

وللإمام القرافي كلام جد نفيس في الفرق الحادي والتسعين بين قاعدة الأفضلية وبين قاعدة المزية والخاصية. حول هذه القضية، هذه خلاصة كلامه: اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ

أخرى في صحيحه: ج٤، ص٣٠٦، برقم: ٣٤٧٣. وهو في ترتيب ابن بلبان في: ج٢٦، ص٨٥، برقم: ٣١٣٧. بنفس العنوان مع تغيير اسم الموصوف وصفته حسبما ورد في الحديث الشريف فقال: ذكر البيان بأن زيد بن ثابت كان من أفرض الصحابة – ﷺ – ثم رواه في موضع ثالث بعنوان مناسب: ج٥، ص٢٠٣، برقم: ٤٢٦٥. وترتيب ابن بلبان: ج١٦، ص٢٣٨، برقم: ٧٢٥٢. وهو: ذكر الإخبار عن القصد بالتخصيص في الفضيلة لأقوام بأعيانهم.

[١٩٨] كما في: ابراهيم بن محمد الباجوري، **تحفة المريد على جوهرة التوحيد**، ج٢، ص٣٥ – ٣٦. (مصر، مطبعة محمد علي صبيح، ب ط، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م)، وحاشية الأمير على شرح إرشاد المريد شرح جوهرة التوحيد: ص١١٦ – ١٢٨. (مصر، مطبعة محمد علي صبيح، ط١، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٣م). انظر الكتابين لتقف على تعريف تلك الأنواع الستة، مع نظمها في ستة أبيات.

[١٩٩] زروق، أحمد بن أحمد بن محمد، **قواعد التصوف** (مصر، مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢، ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م) ص٩٢ – ٩٣.

الْعِبَادَةِ لَهَا مَزِيَّةٌ تَخْتَصُّ بِهَا أَنْ تَكُونَ أَرْجَحَ مِمَّا لَيْسَ لَهُ تِلْكَ الْمَزِيَّةُ، وَلَنَا هَاهُنَا قَاعِدَةٌ وَهِيَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَفْضَلِيَّةِ وَالْمَزِيَّةِ وَهِيَ أَنَّ الْمَفْضُولَ يَجُوزُ أَنْ يَخْتَصَّ بِمَا لَيْسَ لِلْفَاضِلِ فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ الْحَاصِلُ لِلْفَاضِلِ لَمْ يَحْصُلْ لِلْمَفْضُولِ، فَقَدْ يَكُونُ فِي الْمَدِينَةِ فَقِيرٌ عِنْدَهُ ابْنَةٌ حَسْنَاءُ أَوْ تُحْفَةٌ غَرِيبَةٌ لَيْسَتْ عِنْدَ مَلِكِهَا.

وَمَجْمُوعُ مَا حَصَلَ لِلْمَلِكِ قَدْرُ مَا حَصَلَ لِذَلِكَ الْفَقِيرِ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً مِنْ ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ النَّبِيِّ – عَلَيْهِ الصَّلاة والسَّلَامُ – أَنَّهُ قَالَ: «أَقْرَؤُكُمْ أُبَيٌّ وَأَفْرَضُكُمْ زَيْدٌ وَأَعْلَمُكُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَقْضَاكُمْ عَلِيٌّ» إلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَ فِي فَضْلِ الصَّحَابَةِ مَعَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ – رضي الله عنه – أَفْضَلُ مِنْ الْجَمِيعِ وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَفْضَلُ مِنْ أُبَيٍّ وَزَيْدٍ.

وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ فَضَلَاهُ فِي الْفَرَائِضِ وَالْقِرَاءَةِ، وَمَا سَبَبُ ذَلِكَ إلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ لِلْمَفْضُولِ مَا لَمْ يَحْصُلْ لِلْفَاضِلِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ – عَلَيْهِ الصَّلاة والسَّلَامُ – لِعُمَرَ «مَا سَلَكَ عُمَرُ وَادِيًا وَلَا فَجًّا إلَّا سَلَكَ الشَّيْطَانُ فَجًّا غَيْرَهُ»، فَأَخْبَرَ – عَلَيْهِ الصَّلاة والسَّلَامُ – أَنَّ الشَّيْطَانَ يَنْفِرُ مِنْ عُمَرَ وَلَا يُلَابِسُهُ، وَأَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ – عَلَيْهِ الصلاة والسَّلَامُ – «أَنَّهُ قَدْ تَفَلَّتَ عَلَيَّ الشَّيْطَانُ الْبَارِحَةَ لِيُفْسِدَ عَلَيَّ صَلَاتِي فَلَوْلَا أَنِّي تَذَكَّرْتُ دَعْوَةَ أَخِي سُلَيْمَانَ لَرَبَطْته بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ حَتَّى يَلْعَبَ بِهِ صِبْيَانُ الْمَدِينَةِ». فَلَمْ يَنْفِرْ الشَّيْطَانُ مِنْ النَّبِيِّ – عَلَيْهِ الصَّلاة والسَّلَامُ –كَمَا نَفَرَ مِنْ عُمَرَ، وَفِي حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ «أَنَّ شَيْطَانًا قَصَدَهُ — عَلَيْهِ الصلاة والسَّلَامُ – بِشُعْلَةٍ مِنْ نَارٍ فَأَمَرَهُ جِبْرِيلُ – عَلَيْهِ السَّلَامُ – بِالتَّعَوُّذِ مِنْهُ» وَأَيْنَ عُمَرُ مِنْ النَّبِيِّ – عَلَيْهِ الصَّلاة والسَّلَامُ –غَيْرَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ لِلْمَفْضُولِ مَا لَا يَحْصُلُ لِلْفَاضِلِ، فَمَنْ اسْتَقْرَى هَذَا وَجَدَهُ كَثِيرًا فِي الْمَخْلُوقَاتِ، فَيَجِدُ فِي الشَّعِيرِ مِنْ الْخَوَاصِّ الطَّيِّبَةِ مَا لَيْسَ فِي الْبُرِّ، وَفِي النُّحَاسِ مَا لَيْسَ فِي الذَّهَبِ مِنْ الْخَوَاصِّ النَّافِعَةِ بِالْإِكْحَالِ وَغَيْرِهَا، وَلَا تَنَاقُضَ فِي ذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّ الْمَفْضُولَ يَجُوزُ أَنْ يَخْتَصَّ بِمَا لَيْسَ لِلْفَاضِلِ فَظَهَرَ بِمَا تَقَدَّمَ الْفَرْقُ بَيْنَ قَاعِدَةِ الْأَفْضَلِيَّةِ وَبَيْنَ قَاعِدَةِ الْمَزِيَّةِ[٢٠٠].

ومما تقدم نعلم أن كل جواب من الأجوبة الثلاثة قويٌّ محكم، فلا إشكال ولا شبهة

---

[٢٠٠] ينظر: القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، **أنوار البروق في أنواء الفروق** (بيروت، عالم الكتب، ب ط، ب ت) ج٢، ص١٤٤ – ١٤٦.

ولا محذور حول ما ثبت عن نبينا – ﷺ –، وكل ما أثير من شبه حول تلك النصوص الصحيحة الحسان محض أوهام لا قيمة لها كأضغاث الأحلام، وهي كسراب بقيعة يتراءى أنه ماء للظمآن، وليس بشيء عند العيان.

نعم، لا تنزل منزلة الإمام ابن تيمية – رحمه الله – بتأويله الذي انفرد به ولم يسبق إليه لتلك النصوص الصحيحة بما لا تحتمله ولا تدل عليه، ومع ذلك لا يحل لنا تقليده في ذلك الأمر الخطير، فقد تعلمنا منه ومن أئمتنا المهتدين هذين الأمرين السديدين، نلتمس الأعذار لأئمتنا الأبرار فيما فيه مخالفة الآثار، والانفراد عن بقية الأخيار، وقد ألَّف ذلك الإمام كتاب: **رفع الملام عن الأئمة الأعلام**، في هذه المسألة العظيمة في الإسلام، وقال في مطلع كتابه: "يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ –بَعْدَ مُوَالَاةِ اللَّهِ تعالى وَرَسُولِهِ – ﷺ – مُوَالَاةُ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ، خُصُوصًا الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ جَعَلَهُمْ اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ النُّجُومِ، يُهْتَدَى بِهِمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ.

إذْ كَلُّ أُمَّةٍ – قَبْلَ مَبْعَثِ نبيّنا محمد – ﷺ – فَعُلَمَاؤُهَا شِرَارُهَا إلَّا الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّ عُلَمَاءَهُمْ خِيَارُهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ خُلَفَاءُ الرَّسُولِ – ﷺ – فِي أُمَّتِهِ، والمحيون لِمَا مَاتَ مِنْ سُنَّتِهِ، بِهِمْ قَامَ الْكِتَابُ، وَبِهِ قَامُوا، وَبِهِمْ نَطَقَ الْكِتَابُ وَبِهِ نَطَقُوا.

وَلِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ الْأَئِمَّةِ –الْمَقْبُولِينَ عِنْدَ الْأُمَّةِ قَبُولًا عَاماً – يَتَعَمَّدُ مُخَالَفَةَ رَسُولِ اللَّهِ – ﷺ – فِي شَيْءٍ مِنْ سُنَّتِهِ؛ دَقِيقٍ وَلَا جَلِيلٍ، فَإِنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ اتِّفَاقًا يَقِينِيًّا عَلَى وُجُوبِ اتِّبَاعِ الرَّسُولِ – ﷺ –. وَعَلَى أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ مِنْ النَّاسِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إلَّا رَسُولَ الله – ﷺ –. وَلَكِنْ إذَا وُجِدَ لِوَاحِدِ مِنْهُمْ قَوْلٌ قَدْ جَاءَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِخِلَافِهِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ عُذْرٍ فِي تَرْكِهِ"[٢٠١].

ومما ينبغي علمه بيقين، أن العصمة منتفية عن غير نبينا الأمين — ﷺ — وكل من عداه مُعرَّض للخطأ والزلل، وإذا صحَّ القصد فلا لوم ولا ضرر، فالخطأ مغفور وصاحبه

---

[٢٠١] ابن تيمية، أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، **رفع الملام عن الأئمة الأعلام** (بيروت، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٣٩٢هـ) ص٩ – ١١.

معذور، وجهده مشكور، وله عليه أجر عند الكريم الغفور[٢٠٢].

وسأختم الكلام على هذه المسألة التي هي بمثابة القوت في العلم بما لا يستغنى عنه مع القوت وهو الملح، وكما كانت المسألة متعلقة بمكانة سيّدنا علي – ﷺ – فالملح الذي لابد للغذاء منه متعلق به أيضاً – ﷺ –، وفي الخبر عنه بذلك بيانٌ لسعة صدره الشريف، ورفعة قدره المنيف، وتواضعه اللطيف، وهو متعلق بخبره مع زوجته الطيِّبَة المباركة أسماء بنت عميس – رضي الله عنها – وقد كان أخوه جعفر زوجاً لها، ولما استشهد يوم مؤته، تزوج بها بعده أبو بكر الصديق – ﷺ – فلما توفي أبو بكر الصديق تزوجها علي – ﷺ – وكان لجعفر منها ثلاثة أولاد: عبدالله، ومحمد، وعون، وكان لأبي بكر منها: محمد. وولدت لعلي: يحي، فتفاخر المحمدان، ابن جعفر، وابن أبي بكر الصديق فقال كل منهما: «أَنَا أَكْرَمُ مِنْكَ، وَأَبِي خَيْرٌ مِنْ أَبِيكَ، فَقَالَ لَهَا عَلِيٌّ: اقْضِي بَيْنَهُمَا، فَقَالَتْ: مَا رَأَيْتُ شَابًّا مِنَ الْعَرَبِ كَانَ خَيْرًا مِنْ جَعْفَرٍ، وَلا رَأَيْتُ كَهْلا خَيْرًا مِنْ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا تركت لنا شيئا. فقالت: وَاللَّهِ إِنَّ ثَلاثَةً أَنْتَ أَخَسُّهُمْ لَخِيَارٌ، فَقَالَ لها: لو قلت غير هذا لمقتك»[٢٠٣]،

---

[٢٠٢] راجع تقرير ذلك في: ابن القيم، **أعلام الموقعين عن رب العالمين**، ج٣، ص٢٠، وابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله**، ج٢، ص١٥٤ – ١٦٣. ولا يغيبن عنك قول الإمام الذهبي في **سير أعلام النبلاء**: ج١٤، ص٤٠. في ترجمة الإمام شيخ الإسلام محمد بن نصر – رحمه الله – معلقاً على هجر بعض علماء وقته له: " وَلَوْ أَنَّا كلَّمَا أَخْطَأَ إِمَامٌ فِي اجْتِهَادِهِ فِي آحَادِ المِسَائِلِ خَطأً مَغْفُوراً لَهُ، قُمْنَا عَلَيْهِ، وَبدَّعْنَاهُ، وَهَجَرْنَاهُ، لَمَا سَلِمَ مَعَنَا لاَ ابْنَ نَصْرٍ، وَلاَ ابْنَ مَنْدَةَ، وَلاَ مَنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمَا، وَاللهُ هُوَ هَادِي الخَلْقِ إِلَى الحَقِّ، وَهُوَ أَرحمُ الرَّاحِمِينَ، فَنَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الهَوَى وَالفظَاظَةِ" ثم ختم ترجمته ببيان منزلته في العلم وإمامته فيه، فقال: " قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بنُ حَزْمٍ فِي بَعْضِ تَوَالِيفِهِ: أَعْلَمُ النَّاسِ مَنْ كَانَ أَجْمَعهُم للسُّنَنِ، وَأَضْبَطهُم لَهَا، وَأَدْكَرهُمُ لِمَعَانِيهَا، وَأَدرَاهُمُ بِصِحَّتِهَا، وَبِمَا أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ مِمَّا اخْتَلفُوا فِيْهِ.

قَالَ: وَمَا نَعْلَمُ هَذِهِ الصِّفَةَ – بَعْد الصَّحَابَةِ – أَتمَّ مِنْهَا فِي مُحَمَّدِ بنِ نَصْرٍ المَرْوَزِيّ، فَلَو قَالَ قَائِل: لَيْسَ لِرَسُوْلِ اللهِ – ﷺ – حَدِيْثٌ وَلاَ لأَصْحَابِهِ إِلاَّ وَهُوَ عِنْدَ مُحَمَّدِ بنِ نَصْرٍ لَمَا أَبْعَدَ عَنِ الصِّدْقِ.

قُلْتُ: هَذِهِ السَّعَةُ وَالإِحَاطَةُ مَا ادَّعَاهَا ابْنُ حَزْمٍ لابْنِ نَصْرٍ إِلاَّ بَعْدَ إِمعَانِ النَّظَرِ فِي جَمَاعَةِ تَصَانِيْفَ لابْنِ نَصْرٍ، وَيَمْكِن ادِّعَاءُ ذَلِكَ لِمِثْلِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ وَنُظَرَائِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ." الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء** (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م) ج١٤، ص٤٠.

[٢٠٣] ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، **الطبقات الكبرى** (بيروت، دار صادر، ب ط، ب ت) ج٨، ص٢٨٥. بسند حسن، وهو في الذهبي، **سير أعلام النبلاء**: ج٢، ص٢٨٦ – ٢٨٧. ورواه الإمام ابن السكن بسند صحيح كما في **الإصابة في تمييز الصحابة** – ﷺ – ج١٣، ص١٣٥، برقم: ١٠٩٣٤. وفي كتاب

– ﷺ جميعاً وأرضاهم – وجمعنا معهم في جنات النعيم مع نبينا الأمين – ﷺ –.

المطلب الثاني: الواجب تجاه النص القرآني

١ ـ **الإيمان به، وبكل ما جاء فيه** وأنه كلام الله المنزل على رسوله – ﷺ –، والإيمان بأنه محفوظ لا يتطرق إليك أدنى شك في ذلك، قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا آَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا**﴾ [النساء: ١٣٦].

والإيمان به من أركان الإيمان كما في حديث جبريل – عليه السلام – الذي رواه البخاري عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: «كان النبي – ﷺ – بارزًا يومًا للناس، فأتاه جبريل فقال: ما الإيمان؟ قال: الإيمان أن تُؤمن بالله، وملائكته، وكتابه، ولقائه، ورُسُلِهِ، وتؤمنَ بالبعث الآخر...»[٢٠٤].

٢ ـ **التحاكم إليه**، قال تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَمَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ**﴾ [الرعد: ٣٧].

فسمى الله سبحانه وتعالى القرآن حكما؛ لأنه للحكم أنزل[٢٠٥].

وقال البيضاوي أي: أنزلناهُ حكماً يحكم في القضايا والوقائع بما تقتضيه الحكمة[٢٠٦]، فهو كلام الله والحكم بين العباد.

معرفة الصحابة – رضي الله عنه – لأبي نعيم: ج٦، ص٣٢٨٦، برقم: ٣٧٧٠.

[٢٠٤] أخرجه البخاري، **صحيح البخاري**، برقم: ٥٠، في كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي – ﷺ – عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة، ومسلم في **صحيحه**، برقم: ج٩، ص١٠، كتاب الإيمان، باب ما هو الإيمان وماهي خصاله، وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –** برقم: ٣، ج١، ص٢١٣.

[٢٠٥] الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود، **تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)** تحقيق: مجدي باسلوم (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م) ج٦، ص٣٥٠.

[٢٠٦] البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٨هـ) ج٣، ص١٩٠.

قال أبو حيان عند هذه الآية: وأراد بالحكم أنه يفصل بين الحق والباطل ويحكم.[٢٠٧]

٣ . عدم هجره: إن رسول الله – ﷺ – قد اشتكى إلى ربه من هجر قومه للقرآن، فقال فيما حكى الله تعالى عنه: ﴿**وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا**﴾ [الفرقان: ٣٠].

وهجر القرآن أنواع كما يقول ابن القيم: منها هجر الإيمان به وتصديق ما فيه، وهجر سماعه والإصغاء إليه، وهجر العمل به والوقوف عند حلاله وحرامه، وهجر تحكيمه والتحاكم إليه في أصول الدين وفروعه، وهجر تدبره وفهمه، وهجر الاستشفاء والتداوي به، وهجر قراءته والعدول عنه إلى غيره من شعر، أو قول أو غناء[٢٠٨].

٤ . الاهتمام بقراءته وحفظه: قال – ﷺ –: «اقرؤوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه»[٢٠٩] وقال أيضاً – عليه الصلاة والسلام –: «يقال لصاحب القرآن: اقرأ وارتق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها»[٢١٠].

وينبغي أن يرتل القارئ القرآن الكريم ويجوده كما أمر الله تعالى بذلك، فقال: ﴿**وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا**﴾ [المزمل: ٤].

وينبغي أن يكون لكل مسلم ورد يومي يتلو فيه كتاب الله تعالى حتى يختمه، ولا يشتغل عن قراءته بما لا ينفع حتى لا يكون هاجراً للقرآن الكريم.

٥ . الحرص على العمل به: قال تعالى: ﴿**وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ**

---

[٢٠٧] أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل (بيروت، دار الفكر، ب ط، ١٤٢٠هـ) ج٦، ص٣٩٦.

[٢٠٨] ينظر: ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، **الفوائد** (بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٣، ١٩٧٣م) ص٨٢.

[٢٠٩] أخرجه مسلم في **صحيحه** برقم: ٤٠٨ باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول** – ﷺ – رقم: ٦٢٤٠.

[٢١٠] أخرجه الترمذي في **سنن الترمذي**، برقم: ٢٩١٥ وقال حسن صحيح، وأبو داود في **سننه**، باب استحباب الترتيل في القراءة، برقم: ١٤٦٤، وأحمد في **المسند**، ج٢، ص١٩٢، وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول** – ﷺ – برقم: ٦٢٩١.

مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الزمر: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿**وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾** [الأنعام: ٥٥].

وقد كان رسول الله – ﷺ – وأصحابه أول من يعمل بالقرآن الكريم، سئلت عائشة – رضي الله عنها – عن خلق رسول الله – ﷺ – فقالت للسائل: ألست تقرأ القرآن؟ قال: بلى، قالت: «فإن خلق نبي الله – ﷺ – كان القرآن»[٢١١].

قال ابن مسعود – رضي الله عنه –: «كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن»[٢١٢].

وقال أبو عبد الرحمن السلمي: «حدثنا الذين كانوا يقرئوننا: أنهم كانوا يقرؤون من النبي – ﷺ – فكانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يخلفوها حتى يعملوا بما فيها من العمل، فتعلمنا القرآن والعمل جميعاً»[٢١٣].

٦ . **العناية بتدبره وتفهمه،** والخشوع والبكاء عند قراءته، قال تعالى: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾** [محمد: ٢٤]، وقال سبحانه: ﴿**وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾** [القمر: ١٧].

فعلى المسلم أن يقرأ بتمهل ليفهم كلام الله، فإنَّ القرآن كتاب هداية، وكيف يهتدي به من لا يفهمه، وإن أشكل عليه شيء رجع لتفسيره، وليجمع همته عند القراءة حتى يستحضر ذلك بقلبه، ويتأمل ما فيه من آيات التهديد والوعيد، والرجاء والرحمة، وأحوال

---

[٢١١] رواه مسلم، **صحيح مسلم**، باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض، برقم: ٧٤٦، وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**، برقم: ٤١٩٩.

[٢١٢] أثر ابن مسعود له حكم الرفع إلى النبي – ﷺ – رواه الطحاوي في **شرح مشكل الأثار، برقم:** ١٤٥٠، والحاكم في **المستدرك**، ج١، ص٥٥٧، وصححه ووافقه الذهبي، وهو في البيهقي، **سنن البيهقي**، ج٣، ص١١٩ – ١٢٠، والطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج١، ص٧٤، ٨٣ وصححه، وهو في ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج١، ص٨.

[٢١٣] أثر أبي عبد الرحمن السلمي رواه الإمام أحمد في **المسند**، ج٥، ص٤١٠، وابن أبي شيبة في **المصنف**، ج١٠، ص٤٦٠ – ٤٦١، والطحاوي في **شرح مشكل الأثار**، ١٤٥١، ١٤٥٢، والطبري في **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج١، ٧٤، وهو في السيوطي، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، ج٣، ص٢٩٢.

الماضين، وغير ذلك مما في القرآن الكريم من الحكم والمواعظ.

فعن ابن مسعود – ﷺ –قال: قال لي النبي – ﷺ –: «اقرأ عليّ، قلت: يا رسول الله، أقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال: نعم، فقرأت سورة النساء حتى أتيت على هذه الآية: ﴿**فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا**﴾ [النساء: ٤١] قال: حسبك الآن، فالتفت فإذا عيناه تذرفان»[٢١٤].

٧ . وجوب الإنصات عند سماعه، والتزام الأدب معه: قال تعالى: ﴿**وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآَنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

والآية تدل بعمومها على مشروعية الاستماع للقرآن الكريم إذا تلي، والإنصات عند تلاوته، وهو: السكوت عند الاستماع.

يقول الإمام النَّووي – رحمه الله –: "ومما يعتنى به ويتأكد الأمر به: احترام القرآن من أمور قد يتساهل فيها بعض الغافلين القارئين مجتمعين، فمن ذلك: اجتناب الضحك، واللغط، والحديث في خلال القراءة إلا كلاماً يضطر إليه وليمتثل قول الله تعالى: ﴿**وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآَنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**﴾ [الأعراف: ٢٠٤]"[٢١٥]

وكذلك ينبغي ألا يمس القرآن إلا طاهر، ولا يقرؤه من عليه حدث أكبر حتى يغتسل، ولا يتهاون في حمله ووضعه، وإذا حمله أو ناوله شخصاً فبيده اليمنى، ولا يرميه، بل يحافظ عليه، فلا يمزقه، أو يكتب عليه ما لا حاجة له به، وإذا تمزق فلا يجوز رميه، بل يحرقه ويدفنه في موضع طيب. ويجعله أعلى من غيره، ولا يتكئ عليه، ولا يجلس على شيء فيه مصحف كالحقيبة، كل ذلك احتراماً لكتاب الله تعالى، والتزاماً للأدب معه وليس ذلك لأي نص أو كتاب بشري.[٢١٦]

---

[٢١٤] رواه البخاري في **صحيحه**، باب قول المقرئ للقارئ حسبك، رقم: ٥٠٥٠، ومسلم في **صحيحه**، باب فضل استماع القرآن وطلب القراءة، رقم: ٨٠٠، وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –** برقم: ٩٢٢.

[٢١٥] النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، **التبيان في آداب حملة القرآن**، تحقيق: محمد الحجاز (بيروت، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م) ص٩٢.

[٢١٦] ينظر: النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، **التبيان في آداب حملة القرآن**، وخاصة الباب السابع منه في آداب الناس كلهم مع القرآن الكريم. والرومي، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان، **خصائص القرآن الكريم** (الرياض،

خلاصة الفصل: في المبحث الأول: تبين مفهوم منهجية فهم النص القرآني الكريم، من حيث التعريف لغة واصطلاحاً، وهي القواعد العامة والقوالب الموضوعية التي تؤدي إلى الوصول للحقيقة عند مراعاتها في أي منهج من مناهج التفسير، ثم ضوابط منهجية فهم النص القرآني الكريم، وأنها تقوم على ثلاث حقائق إجمالاً وأربعة تفصيلاً، وهي حقيقة وضعية لغوية وتنقسم إلى قسمين: أصلية، ومجازية، وحقيقة شرعية دينية، وحقيقة عرفية اصطلاحية.

وفي المبحث الثاني: تناول الباحث تعريف النص لغة واصطلاحاً، وذكر أنواع النص، ليصل إلى تعريف النص القرآني الكريم، وهو كلام الله تعالى المنزل على نبيه محمد – ﷺ – المعجز بلفظه ومعناه، المتعبد بتلاوته، المنقول إلينا بالتواتر، المكتوب في المصاحف من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس.

وفي المبحث الثالث: تناول الباحث خصائص النص القرآني الكريم، والذي هو محور الدراسة في إحدى عشر مزية، مع بيان الواجب تجاهه، وفي نهاية المبحث تعرض الباحث لحديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها»؛ لكون هذا الحديث ذكر في سياق الكلام، وذكره يثري البحث، ولما يثار حوله من إشكال بين فريقين كلاهما على خطأ، فأردت إثبات الصواب وأنه حديث حسن بالاستعانة بإمام في الحديث الشريف في هذا الزمن – حفظه الله ونفع به – كما أشرت إلى ذلك عند ذكر الحديث.

وبعد بيان المصطلحات، وخصائص النص القرآني وما يتميز به، والحقائق التي تقوم عليها المنهجية الصحيحة لفهم النص القرآني الكريم، سيتناول الباحث في الفصل التالي منهجية فهم النص القرآني الكريم بالتفصيل وفق ثلاثة مباحث كما سيأتي.

مكتبة العبيكان، ط٩، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م).

الفصل الثالث

منهجية فهم النص القرآني

كما أسلفت بأنه للنص القرآني منهجية لفهمه فهماً صحيحاً، وهذه المنهجية تقوم على ثلاث حقائق، هي الحقيقة الوضعية اللغوية، والحقيقة العرفية الاصطلاحية، والحقيقة الدينية الشرعية، وقد اتفق أهل العلم على ثبوت هذه الحقائق[٢١٧]. ووجه انحصار الحقيقة في ثلاثة أقسام هي حقيقة وضعية لغوية وعرفية وشرعية؛ لأنَّ الوضع المعتبر للمعنى في النصوص: إمَّا وضع اللغة، وهي الحقيقة اللغوية كالأسد للحيوان المفترس، وإما وضع الشارع وهي الحقيقة الشرعية كالصلاة التي هي أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير، ومختومة بالتسليم، بشرائط مخصوصة، وهي في اللغة للدعاء، أو الحقيقة العرفية وهي المنقولة عن موضعها الأصلي إلى غيره بعرف الاستعمال. فالحقيقة اللغوية هي أصل الكل فالعرف نقلها عن اللغة إلى العرف، والشرع نقلها عن اللغة والعرف،[٢١٨] وهذه الحقائق فيها تفصيلات.

وهذا ما سأتناوله في ثلاثة مباحث معتبرات:

المبحث الأوَّل: الحقيقة الوضعية اللغوية.

المبحث الثَّاني: الحقيقة الدينية الشرعية.

المبحث الثَّالث: الحقيقة العرفية الاصطلاحية.

المبحث الأول: الحقيقة الوضعية اللغوية

اختار الله العظيم أن ينزل القرآن الكريم باللغة العربية؛ وذلك لأنها أفصح لغة وأوضحها وأشملها، قال الطاهر ابن عاشور: "وقد اختار الله تعالى أن يكون اللسان العربي مظهراً

---

[٢١٧] انظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، **إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول**، ج١، ص٦٣.

[٢١٨] الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **البحر المحيط في أصول الفقه** (القاهرة، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م) ج١، ص٥١٤.

لوحيه، ومستودعاً لمراده، وأن يكون العرب هم المتلقون أولاً لشرعه وإبلاغ مراده لحكمة علمها، منها كون لسانهم أفصح الألسن وأسهلها انتشاراً، وأكثرها تحملاً للمعاني مع إيجاز لفظه"[٢١٩].

فاللغة العربية وعاءُ الإسلام، وهي من أسس الدين، لا تنفصل عنه ولا ينفصل عنها ولا يمكن فهم نص القرآن الكريم إلا من خلالها قال الشاطبي: "من أراد تفهمه؛ فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلّب فهمه من غير هذه الجهة"[٢٢٠]، فلا يمكن فهم النص القرآني بغير اللغة العربية وقال الزرقاني: "وأما التزام قواعد اللغة فلأن القرآن نزل بلسان عربي مبين ويقول منزله جل شأنه: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ [يوسف: ٢] وقضية عروبته هذه أن يفهم على قوانين لغة العرب، وإلا فلا يرجى أن يعقل ما فيه ولا أن يفهم ما يحويه وذلك معنى قوله تعالى: ﴿**لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ بعد قوله: ﴿**عَرَبِيًّا**﴾"[٢٢١].

وعقل نصوص القرآن الكريم متضمن فهمها، ومن المعلوم قطعاً أنَّ كل نص وكلام المقصود منه فهم ما يهدف إليه من معانٍ دون مجرّد الألفاظ، والقرآن أولى بذلك[٢٢٢] .

وقد أكَّد القرآن الكريم في أحد عشر موضعاً على عربية نصوص القرآن الكريم وأنَّه نزل باللغة العربية وعلى حسب قواعدها، وعلى وجوب فهمه وفق ذلك.

١ . يقول تبارك وتعالى في الموضع الأول: ﴿**الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ (١) إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ [يوسف: ١ – ٢].

في هذه الآية الكريمة ينص رب العالمين على أنه أنزل القرآن الكريم بلغة عربية؛ ليعقله البشر، وفي هذا دلالة على مكانة اللغة العربية، وأنها أجدر لغة لتوصيل المراد من كلام الله سبحانه وتعالى.

قال الإمام ابن كثير – رحمه الله – في تفسير هذه الآية: "وذلك لأنَّ لغة العرب

---

[٢١٩] ابن عاشور، محمد الطاهر، **التحرير والتنوير**، ج١، ص٣٩.

[٢٢٠] الشاطبي، **الموافقات**، ج٢، ص ٦٤.

[٢٢١] الزرقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن** (مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط٣، ب.ت) ج٢، ص٧٦.

[٢٢٢] ينظر: عبد الكريم بن صالح بن عبد الكريم الحميد، **الفرقان في بيان إعجاز القرآن**، (السعودية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م) ج١، ص٤٤٥.

أفصح اللغات وأبينها وأوسعها، وأكثرها تأدية للمعاني التي تقوم بالنفوس؛ فلهذا أنزل أشرف الكتب بأشرف اللغات، على أشرف الرسل – ﷺ – بسفارة أشرف الملائكة جبريل – عليه السلام –، وكان ذلك في أشرف بقاع الأرض، وابتدئ إنزاله في أشرف شهور السنة وهو رمضان، فكمل من كل الوجوه"[٢٢٣].

وقال الثعالبي نحو ذلك عند هذه الآية إنَّ المراد بالكتاب هنا القرآن، "ووصفه بالمبين من جهة بيان أحكامه وحلاله وحرامه ومواعظه وهداه ونوره، ومن جهة بيان اللسان العربي وجودته، والضمير في (أنزلناه): للكتاب، وقرآناً حال، وعربيًّا: صفة له"[٢٢٤]

٢ ـ بعدما أكد تبارك وتعالى على إنزاله القرآن الكريم باللغة العربية الواضحة ليسهل فهمه، حذر من مخالفته واتباع الهوى بعد أن أنزل القرآن الكريم باللغة الصريحة الواضحة. فقال تعالى في الموضع الثاني مؤكداً على عربيته ومحذراً من مخالفته: ﴿**وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَمَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ**﴾ [الرعد: ٣٧].

فالمراد بالمنزل هنا القرآن الكريم، وأنه باللغة العربة وما تضمنه من معانٍ وأحكامٍ واضحة صريحة يجب اتباعها وفهمها كما أنزلت [٢٢٥].

قال السعدي في تفسير هذه الآية: "ولقد أنزلنا هذا القرآن والكتاب حكماً، عربياً

---

[٢٢٣] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، **تفسير القرآن العظيم**، ج٤، ص٣٦٥ – ٣٦٦.

[٢٢٤] أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، تحقيق: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٨ هـ) ج٣، ص٣١٠.

٢٢٥ ينظر: الالبيري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد، **تفسير القرآن العزيز**، تحقيق: حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز، (مصر، القاهرة، دار الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م) ج٢، ص٣٥٨.
وأحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر، **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل**، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ب ط، ب ت) ج٢، ص٢٨٢.
وابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢ هـ) ج٣، ص٣١٦.
والقرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (القاهرة، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م) ج٣، ص٣٢٦.

أي: محكماً متقناً، بأوضح الألسنة وأفصح اللغات، لئلا يقع فيه شك واشتباه، وليوجب أن يتبع وحده، ولا يداهن فيه، ولا يتبع ما يضاده ويناقضه من أهواء الذين لا يعلمون"[٢٢٦].

وفي هذه الآية دليل على منزلة اللغة العربية ومكانتها، ووجوب فهم القرآن الكريم حسب قواعد اللغة التي أنزل بها، كما قال ذلك الشيخ الشنقيطي: في هذه الآية دلالة على شرف اللغة العربية وعظمتها، دلالة قاطعة لا ينكرها إلا جاهل.[٢٢٧]

٣ . ثم قال تعالى في الموضع الثالث: ﴿**وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ**﴾ [النحل: ١٠٣].

فجعل – سبحانه وتعالى – كون القرآن الكريم باللغة العربية حجة على المعاندين والمنكرين له.

قال الإمام الشافعي – رحمه الله – بعد أن سرد الآيات التي نصَّت على عربية القرآن الكريم تعليقاً على هذه الآية: "فأقام – الله – عزَّ وجلَّ – حجته بأن كتابه عربي – في كل آية ذكرناها –، ثم أكد ذلك بأن نفى عنه – جل ثناؤه – كل لسان غير لسان العرب في آيتين من كتابه الأولى: قال تبارك وتعالى: ﴿**وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ**﴾ [النحل: ١٠٣]، الثانية قال تعالى: ﴿**وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ**﴾ [فصلت: ٤٤][٢٢٨].

ولو كان يمكن فهم القرآن الكريم حسب الهوى ودون تقييد بقواعد اللغة العربية؛ لكان للعرب وقت نزوله الحق في إنكاره؛ لأنَّه مخالف لقواعد فهم الكلام العربي كما قال

---

[٢٢٦] السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، (مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ ،٢٠٠٠ م) ج١، ص٤١٩.

[٢٢٧] ينظر: الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (لبنان، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥ م) ج٦، ص٣٦١.

٢٢٨ الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، **تفسير الإمام الشافعي**، جمع وتحقيق ودراسة: أحمد بن مصطفى الفران، السعودية، دار التدمرية، ط١، ١٤٢٧، ٢٠٠٦ م). ج٢، ص١٠١٥

الماتريدي "فليس هناك فرق بين لسان القرآن ولسان العرب، وإلا لكان حجة للعرب في أن الله خاطبهم بغير لسانهم"[٢٢٩].

وقال القرطبي عند هذه الآية: أي نزل القرآن الكريم بأفصح ما يكون من العربية.[٢٣٠]

٤ ـ ويقول سبحانه وتعالى في الموضع الرابع: ﴿**وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا**﴾ [طه: ١١٣]، أي: أنزلنا هذا الكتاب، باللسان العربي الفصيح، الذي تفقهونه وتفهمونه، ولا يخفى عليكم لفظه، ولا معناه والآية واضحة في نصها على عربية القرآن الكريم وأنه حجة على البشرية وأنه سبب نجاتهم كما قال الخازن "أي بلسان العرب ليفهموا ويقفوا على إعجازه وحسن نظمه وخروجه عن كلام البشر"[٢٣١].

ويقول السمرقندي: "وكذلك أنزلناه قرآناً عربيًا، يعني: هكذا أنزلنا عليك جبريل، ليقرأ عليك القرآن على لغة العرب"[٢٣٢].

وفي سياق هذه الآية دليل على تنوع الأساليب المستخدمة في القرآن الكريم كما في لغة العرب، وقد ذكر البقاعي كلاماً نفيساً حول هذا المعنى عند تفسيره لهذه الآيات من سورة طه فيقول: "لما اشتملت هذه الآية على الذروة من حسن المعاني، فبشرت ويسرت، وأنذرت وحذرت، وبينت الخفايا، وأظهرت الخبايا، مع ما لها من جلالة السبك وبراعة النظم، كان كأنه قيل تنبيهاً على جلالتها: أنزلناها على هذا المنوال العزيز المثال (وكذلك) أي ومثل هذا الإنزال (أنزلناه) أي: هذا الذكر كله بعظمتنا، (قرآناً) جامعاً لجميع المعاني المقصودة، (عربياً) مبيناً لما أودع فيه لكل من له ذوق في أساليب العرب، ولما كان أكثر هذه الآيات محذراً، قال: (وصرفنا) أي: بما لنا من العظمة، (فيه من الوعيد) أي: ذكرناه

---

[٢٢٩] الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود، **تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)**، تحقيق: مجدي باسلوم، (لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م) ج١، ص٢٩١.

[٢٣٠] ينظر: القرطبي، أبوعبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (مصر، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤ م) ج١٠، ص١٧٩.

[٢٣١] الخازن علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي، **لباب التأويل في معاني التنزيل**، (لبنان، بيروت، دار الفكر، ب.ط، ١٣٩٩ هـ) ج٤، ص٢٨١.

[٢٣٢] أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، **بحر العلوم**، ج٢، ص٤١٣.

مكررين له محولاً في أساليب مختلفة، وأفانين متنوعة مؤتلفة. ولما ذكر الوعيد، أتبعه ثمرته فقال: (لعلهم يتقون)"[٢٣٣] .

٥ . ويقول سبحانه وتعالى في الموضع الخامس: ﴿**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (١٩٣) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾ [الشعراء: ١٩٣ – ١٩٥]، "أي: بيّناه بلسان عربي مبين، يعني بحروف المعجم التي بينها الله لكم، بها تعرفون ظاهراً وباطناً".[٢٣٤] أنزله رب العالمين باللغة العربية التي يعلمونها جيداً وهم يعرفون مدى ما يملك البشر أن يقولوا ؛ ويدركون حقاً أن هذا القرآن ليس بقدرة البشر مثل هذا الإحكام والفصاحة، وإن كان بلغتهم، وأنه بنظمه، وبمعانيه، وبمنهجه، وبتناسقه لاشك بأنه آت من مصدر غير بشري بيقين ويقول الغزالي: "إنَّ الله تعالى علمه القرآن وكتب معانيه في قلبه، ثم أوحى إليه بواسطة جبريل وأمره بالبيان عن المسموع المعلوم بلسانه لأمته وأصحابه، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (١٩٣) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾ [الشعراء: ١٩٣ – ١٩٥]. فالوحي: بمنزلة اللوح، والقرآن فيه بمنزل المكتوب المنظوم، والنبي – ﷺ – طالع لوح الوحي، وقرأ المكتوب المنظوم، وبلغه لأمته"[٢٣٥] .

ويفيد قوله تبارك وتعالى: ﴿**عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ**﴾ أن تنزيله للقرآن الكريم باللغة العربية يعتبر تنزيلاً على القلب؛ لأنه بلغة يفهمها النبي الكريم – ﷺ – ويفهمها قومه كما يقول ذلك الزمخشري: وغيره "إن تنزيله بالعربية التي هي لسانك ولسان قومك تنزيل له على قلبك؛ لأنَّك تفهمه ويفهمه قومك. ولو كان أعجميا لكان نازلا على سمعك دون قلبك، لأنَّك تسمع أجراس حروف لا تفهم معانيها ولا تعيها، وقد يكون

---

[٢٣٣] البقاعي، برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، (لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ب.ط، ١٩٩٥ م) ج٥، ص٤٩.

[٢٣٤] التُستري، أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع، **تفسير التستري**، جمعها: أبو بكر محمد البلدي، المحقق: محمد باسل عيون السود، (لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣ هـ) ص١٨

[٢٣٥] الغزالي، أبو حامد، **المعارف العقلية**، تحقيق: عبد الكريم العثمان (دمشق، دار الفكر، ط١، ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م) ص٨٢-٨٣.

الرجل عارفاً بعدة لغات، فإذا كلم بلغته التي لقنها أولا ونشأ عليها وتطبع بها، لم يكن قلبه إلا إلى معاني الكلام يتلقاها بقلبه ولا يكاد يفطن للألفاظ كيف جرت، وإن كلم بغير تلك اللغة وإن كان ماهراً بمعرفتها كان نظره أولا في ألفاظها ثم في معانيها"[٢٣٦] .

ويقول الإمام النسفي في تفسير هذه الآية: "أنزله رب العالمين بلغة قريش وجرهم ﴿**مبين**﴾، فصيح ومصحح عما صحفته العامة. والباء إما أن يتعلق بـ ﴿**المنذرين**﴾ أي: لتكون من الذين أنذروا بهذا اللسان، وهم: هود، وصالح، وشعيب، وإسماعيل – عليهم السلام –، أو بـ ﴿**نزل**﴾ أي: نزله بلسان عربي؛ لتنذر به؛ لأنَّه لو نزله بلسان أعجمي لتجافوا عنه أصلا ولقالوا: ما نصنع بما لا نفهمه فيتعذر الإنذار به. وفي هذا الوجه أن تنزيله بالعربية التي هي لسانك ولسان قومك تنزيل له على قلبك؛ لأنَّك تفهمه وتُفهِمه قومك، ولو كان أعجمياً لكان نازلا على سمعك دون قلبك؛ لأنك تسمع أجراس حروف لا تفهم معانيها ولا تعيها، وقد يكون الرجل عارفا بعدة لغات فإذا كلم بلغته التي نشأ عليها لم يكن قلبه ناظراً إلا إلى معاني الكلام، وإن كلم بغيرها كان نظره أولا في ألفاظها ثم في معانيها، وإن كان ماهراً بمعرفتها فهذا تقرير أنه نزل على قلبه لنزوله بلسان عربي مبين"[٢٣٧] .

وقوله تعالى: ﴿**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾ [الشعراء: ١٩٥] أي: بين في نفسه كاشف لما يراد منه غير تارك لبساً عند من تدبره على ما يتعارفه العرب في مخاطباتها من سائر لغاتها بحقائقها ومجازاتها على اتساع إرادتها وتباعد مراميها في محاوراتها وحسن مقاصدها في كناياتها واستعاراتها ومن يحيط بذلك حق الإحاطة غير العليم الحكيم الخبير البصير"[٢٣٨].

٦ ـ ثم ذكر سبحانه في الموضع السادس ما يؤكد على عربية القرآن الكريم وفصاحته وخلوه من أي اضطراب أو تناقض من ناحية لفظه ومعانيه فقال تبارك وتعالى: ﴿**قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ**﴾ [الزمر: ٢٨].

---

[٢٣٦] الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عادل أحمد عبد الودود وعلي محمد معوض، (الرياض، مكتبة العبيكان، ط.١، ت.١٩٩٨م) ج٣، ص٣٤٠، والرازي، محمد بن عمر بن الحسين، **مفاتيح الغيب**، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ب.ط، ب.ت) ج١، ص٣٤٤٨

[٢٣٧] النسفي، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ج٣، ص٤٢١.

[٢٣٨] الشربيني، محمد بن أحمد، **السراج المنير**، ج٣، ص٣٤

أي: هو قرآن بلسان عربي مبين، لا اعوجاج فيه ولا انحراف ولا لبس، بل هو بيان واضح لا لبس فيه وبرهان على صدق النبي – ﷺ –.[٢٣٩] وقال مقاتل بن سليمان[٢٤٠] في تفسير هذه الآية: وصف ربنا القرآن ﴿**قرءاناً عربياً**﴾ ليفقهوه ﴿**غير ذي عوج**﴾ يعني ليس مختلفاً، ولكنه مستقيم.[٢٤١].

وهذه الآية دلالتها واضحة على أنه تبارك وتعالى أنزله قرآناً ناطقاً باللغة العربية، وسليماً من العوج والنقص، وغاية في البلاغة والفصاحة، في لفظه وفصاحته وبلاغته وجزالة ألفاظه، وجميع معانيه في الدعوة إلى توحيد الله وإقامة العبادات والمعاملات والآداب والأحكام وعلى ذلك فقد سلم مبناه ومعناه وليس فيه عوج ولا اضطراب، ولا نقص أو خلل في ألفاظه، ولا عيوب فيما اشتمل عليه من معان، ليكون القرآن وسيلة إلى الهداية وتقوى الله تعالى، والخوف منه، والهداية وتقوى الله هي غاية المنى من كل تشريع.

٧ ـ وذكر سبحانه في الموضع السابع ما يؤكد على عربية القرآن الكريم بما يدل على سهولة فهمه لمن أراد ذلك وبما يدل على عجز البشر أن يأتوا بمثله رغم أنه من جنس كلامهم فقال جل شأنه: ﴿**كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**﴾ [فصلت: ٣] أي: أنزله بلسان يعلمونه ويفهمونه لا بلسان لا يعلمونه ولا يفهمونه ولو كان بغير لسانهم ما علموه، وهم يعلمون العربية فيعجزون عن مثله[٢٤٢].

---

[٢٣٩] ينظر أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، (السعودية، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م) ج٧، ص٩٦.

[٢٤٠] مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء، البلخي، أبو الحسن، من أعلام المفسرين. أصله من بلخ انتقل إلى البصرة، ودخل بغداد فحدّث بها. وتوفي بالبصرة، ينظر: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، **الأعلام** (بيروت: دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م) ج٧، ص٢٨١. وروي عَن الربيع بْن سُلَيْمان قال: سمعت الشافعي يقول: من أراد التفسير فعليه بمقاتل بْن سُلَيْمان، ينظر: المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م) ج٢٨، ص٤٣٦.

[٢٤١] ينظر: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي، **تفسير مقاتل**، تحقيق: عبد الله محمود شحاته (بيروت، دار إحياء التراث، ط١، ١٤٢٣هـ) ج٣، ص٦٧٦.

[٢٤٢] ينظر: الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور، **تفسير الماتريدي**، تحقيق: مجدي باسلوم، (بيروت،

ونفى مكي في تفسيره عند هذه الآية وجود أي لفظ غير عربي في القرآن الكريم فقال: "إنه ليس بأعجمي، بل هو عربي. وهذا يدل على بطلان قول من قال: إن فيه من لغة العبرانية والنبطية ما لم تعرفه العرب. بل الذي فيه من ذلك قد أعربته العرب وغيرته بلسانها فصار من لغتها. (فصار كل) القرآن عربياً. ويدل أيضاً هذا على بطلان قول من قال: إن فيه معاني باطنة لا تعلمها العرب فكيف ينزل بلغتها وهي لا تفهمه".[٢٤٣] وذكر الإمام البقاعي كلاماً رائعاً عند هذه الآية فقال: "﴿**كِتَابٌ**﴾ أي: جامع قاطع غالب. ولما كان الجمع ربما أدى إلى اللبس قال: ﴿**فصلت**﴾ أي تفصيل الجوهر ﴿**آيَاتُهُ**﴾ أي: بينت بياناً شافياً في اللفظ والمعنى مع كونها مفصلة إلى أنواع من المعاني، وإلى مقاطع وغايات ترقى جلائل المعاني إلى أعلى النهايات، حال كونه ﴿**قُرْآنًا**﴾ أي جامعاً مع التفصيل، وهو مع الجمع محفوظ بما تؤديه مادة "قرأ" من معنى الإمساك، وهو مع جمع اللفظ وضبطه وحفظه وربطه منشور اللواء منتشر المعاني لا إلى حد، ولا نهاية وعد، بل كلما دقق النظر جل المفهوم، ولذلك قال تعالى: ﴿**عربياً**﴾ لأنَّ لسان العرب أوسع الألسن ساحة، وأعمقها عمقاً وأغمرها باحة، وأرفعها بناء وأفصحها لفظاً، وأبينها معنى وأجلها في النفوس وقعاً، قال الحرالي[٢٤٤]: هو قرأنٌ لجمعه، فرقانٌ لتفصيله، ذكر لتنبيهه على ما في الفطر والجبلات،

لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م) ج٩، ص٥٩. والماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري، النكت **والعيون**، تحقيق: ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية – ب.ط، ب.ت) ج٥، ص١٦٨. والفراء، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن البغوي، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٠ هـ) ج٤، ص١٢٤.

[٢٤٣] القرطبي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي المالكي، **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه** (الشارقة، مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م) ج١٠، ص٦٤٧٦ – ٦٤٧٧.

[٢٤٤] هو: العلامَة، أبو الحسن علي بن أحمد بن حسن التجيبي، الأندلسي، ولد بمراكش، وأخذ النحو عن ابن خروف، ولقي العلماء وعمل تفسيراً عجيباً ملأَه باحتمالاتٍ لا يحتمله الخطاب العربي أصلاً، وتكلم في علم الحروف والأعداد، وزعم أنه استخرج منه وقت خروج الدجال ووقت طلوع الشمس من مغربها، ووعظ بحماة، وأقبلوا عليه، وصنف في المنطق، وفي شرحِ الأسماء الحسنى، وكان يضرب المثل بحلمه، مات سنة ٧٣٦هـ. ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٢م) ج٢٣،

وجوده حكيم لإنبائه الاقتضاءات الحكمية، مجيدٌ لإقامته قسطاس العدل، عربي لبيانه عن كل شيء، كما قال تعالى في سوره أحسن القصص، وتفصيل كل شيء مبينٌ لمحوه الكفر بما أبان من إحاطة أمر الله، محفوظٌ لإحاطته حيث لم يختص فيقبل العدول عن سنن.

ولما كان لا يظهر إلا لمن له قابلية ذلك، وأدمن اللزوم ذلاً للأعتاب، والقرع خضوعاً وحباً للأبواب، قال معلقا ب "فصلت" أو "تنزيل" أو "الرحمن الرحيم": ﴿**لقوم**﴾ أي: ناس فيهم قوة الإدراك لما يحاولونه ﴿**يعلمون**﴾ أي فيهم قابلية العلم وتجدد الفهم بما فيهم من سلامة الطبع وسلاسة الانقياد لبراهين العقل والسمع وحدة الأذهان وفصاحة اللسان وصحة الأفكار وبعد الأغوار، وفي هذا تبكيت لهم في كونهم لا ينظرون محاسنه فيهتدوا بها كما يعتنون بالنظر في القصائد حتى يقضوا لبعضها على بعض حتى أنهم ليعلقون بعضها على الكعبة المشرفة تشريفاً له، وفيه حث لهم – وهم أولو العزائم الكبار – على العلم به ليغتنوا عن سؤال اليهود، وفيه بشرى بأنه تعالى يهب العرب بعد هذا الجهل علماً كثيراً، وعن هذا الكفر إيماناً عظيماً كبيراً، وفي الآية إشارة إلى ذم المقترحين المشار إليهم آخر التي قبلها بأنهم قد أتاهم ما أغناهم عنه من آيات هذا الكتاب الذي عجزوا عن مباراته، ومناظرته ومجاراته وذلك في غاية الغرابة، لأنه كلام من جنس كلامهم في كونه عربياً، وقد خالف كلامهم في تخطيه من ذرى البلاغة إلى فنن تضاءلت عنها أشعارهم، وتقاصرت دونها خطبهم وأسجاعهم، مع كونه ليس شعراً ولا سجعاً أصلاً ولا هو من أنواع نثرهم، ولا من ضروب خطبهم، فعجزوا عن الإتيان بشيء من مثله في مر الأحقاب وكر الدهور والأعصار، وكفى بذلك معجزة شديدة الغرابة لمن ينيب".[٢٤٥]

٨ . وفي الموضع الثامن ذكر سبحانه دليلاً على عربية القرآن الكريم فقال: ﴿**وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ**﴾ [فصلت: ٤٤]، أي: لو جعلناه قرآناً

ص٤٧.

[٢٤٥] البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، (لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ب.ط، ١٩٩٥ م) ج١٧، ص١٣٦ – ١٣٧.

أعجمياً بغير لغة العرب، لقالوا لولا فصلت وبينت آياته بلغتنا حتى نفقهها، فإنا قوم عرب، ما لنا وللأعجمية؟، ولقالوا: أكتاب أعجميّ ونبي عربي؟ وهذا استفهام إنكار أي: لو كان كذلك لكان أشدَّ لتكذيبهم[٢٤٦]، وفي هذه الآية دليل على الإعجاز وأنه من عند الله تعالى.

يقول الإمام القرطبي: "ولو جعلناه قرآناً أعجمياً بلغة غير العرب لقالوا لولا فصلت آياته وبينت بلغتنا فإنَّنا عربٌ لا نفهم الأعجمية. فبين أنه أنزله بلسانهم ليتقرر به معنى الإعجاز، إذ هم أعلم الناس بأنواع الكلام نظماً ونثراً. وإذا عجزوا عن معارضته كان من أدل الدليل على أنه من عند الله. ولو كان بلسان العجم لقالوا لا علم لنا بهذا اللسان. وإذا ثبت هذا ففِيه دليل على أن القرآن عربي، وأنه نزل بلغة العرب، وأنه ليس أعجمياً، وأنه إذا نقل عنها إلى غيرها لم يكن قرآناً"[٢٤٧]، وفي الآية دليل على فضل اللغة العربية كما يقول الرازي: "إنما وصف الله القرآن بكونه عربياً في معرض المدح والتعظيم وهذا المطلوب لا يتم إلا إذا ثبت أن لغة العرب أفضل اللغات".[٢٤٨]

٩ ـ بعد ذلك ذكر جل شأنه في الموضع التاسع: ﴿**وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنْذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ**﴾ [الشورى: ٧].

وفي هذه الآية دليل وتأكيد على عربية القرآن الكريم ومنة الله وفضله على العرب بأن أرسل لهم كتاباً بلغتهم عربياً قد بلغ الذروة في الفصاحة والبيان، وقوله تعالى ﴿**وَكَذَلِكَ**﴾

---

[٢٤٦] ينظر: الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، (لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢، هـ – ٢٠٠٢ م) ج٨، ص٢٩٨. وأبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٢٢هـ) ج٤، ص٥٥. والبغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي، **معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٠هـ) ج٧، ص١٧٦.

[٢٤٧] أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، مصر، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤ م) ج١٥، ص٣٦٨.

[٢٤٨] الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير** (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٢٠ هـ) ج٢٧، ص٥٣٩.

أي: ومثل ما ذكرنا فقد أوحينا إليك قرآناً عربياً ليفهموا ما فيه.[٢٤٩] وفي ذلك تأكيدٌ على أنه لا يمكن فهم النص القرآني الكريم، بغير العربية.

١٠ ـ في الموضع العاشر أقسم سبحانه وتعالى بالقرآن على أنه جعله قرآناً عربياً فقال تعالى: ﴿حم (١) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (٢) إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ١ – ٣]، أي: بيّناه بلسان عربي مبين، يعني بحروف المعجم التي بينها الله لكم لكي تعقلوا وتفهموا.[٢٥٠]

ولو كان يمكن فهم نصوص القرآن الكريم بمعاني لا تتوافق مع العربية لفعل ذلك أعداؤه من العرب وقت نزوله.

١١ ـ في الموضع الحادي عشر أكد جل شأنه على عربية القرآن بعد ذكره للتوراة لئلا يلتبس على ضعاف الفهم بأن التوراة والقرآن الكريم نزلا بنفس اللسان أو أن رسوله محمد – ﷺ – أخذ من التوراة أو الكتب التي قبله فقال تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأحقاف: ١٢]، أي: "أنزله بلسان عربي؛ ليعلم أنه لم يأخذه مُحَمَّد – ﷺ – من تلك الكتب؛ لأن تلك الكتب كانت على غير لسان العرب، ولسانه عربي، ولكن جاءه من الله – تعالى – بلسانه"[٢٥١].

ويقول المراغي في تفسير هذه الآية: مؤكداً ما سبق "ومما يدل على صحة القرآن

---

[٢٤٩] ينظر: ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٢٢ هـ) ج٤، ص٦٠.

[٢٥٠] ينظر: التُستري، أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع، **تفسير التستري**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣ هـ) ص١٨. والسمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، **بحر العلوم**، ج٣، ص٢٥١. والماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور، **تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)**، تحقيق: مجدي باسلوم (بيروت، دار الكتب العلمية ط١، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م) ج٣، ص٢٥١.

[٢٥١] الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور، **تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)**، تحقيق: مجدي باسلوم (بيروت، دار الكتب العلمية ط١، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥م) ج٩، ص٢٤٣.

أنكم لا تنازعون في أن الله أنزل التوراة على موسى وجعلها إماماً لبني إسرائيل ورحمة لهم، وهي قد اشتملت على البشارة بمقدم محمد – ﷺ – فلا بد أن يكون محمد صادقاً في رسالته، وأن يكون القرآن الكريم من عند الله، وقد جاء بلسان عربي لينذر الذين ظلموا أنفسهم وهم مشركو مكة وهو بشرى لمن أحسن عملا. والخلاصة: كيف يكون إفكاً قديماً وهو مصدق لكتاب موسى الذين تعترفون بصدقه، وهو بلسان عربي، والتوراة بلسان عبري، فتصديق الأول للثاني دليل على اتحادهما صدقا – فبطل كونه إفكاً قديماً وثبت الصدق القديم"[٢٥٢].

جميع ما سبق من الآيات الكريمة تؤكد على أنَّ نصوص القرآن الكريم باللغة العربية الواضحة المفهومة للعرب ومن يعلم العربية، وعلى هذا: فإنَّ فهم تلك النصوص ينبغي أن يكون في كل زمان ومكان حسب قواعد اللغة العربية، وأي مفاهيم تخالف ذلك الفهم فلا اعتبار لها، ولا تعد من مفاهيم النص القرآني بشيء؛ لأنَّ كلام الله ليس من الأمور التي يسع الخلاف فيها، ولا يتبدل معنى النَّص القرآني من زمن لآخر، ولا من شخص لآخر.

وبعد كل ذلك التأكيد من المتكلم بالقرآن الكريم – جل جلاله – بأنه باللغة العربية البينة الواضحة؛ فتكون منهجية الفهم للنص القرآني حسب اللغة التي نزل بها، وحسب معهودها وأساليبها، وهذه هي الحقيقة الوضعية اللغوية، ثُمَّ إنَّ الحقيقة اللغوية في المعاني عند العرب تنقسم إلى قسمين: إمَّا حقيقية أصلية، أو مجازية، وهذا ما سيتبين بالتفصيل من الخلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الحقيقة اللغوية الأصلية.

المطلب الثاني: الحقيقة اللغوية المجازية.

المطلب الأول: الحقيقة اللغوية الأصلية

لحقيقة اللغوية الأصلية: – وهي الأسبق وجوداً – حقيقة وضعية أصلية.

وهي: استعمال اللفظ فيما وضع له أصالة، كاستعمال الرجل في الإنسان الذكر،

---

[٢٥٢] المراغي، أحمد بن مصطفى، **تفسير المراغي** (القاهرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٦٥هـ، ١٩٤٦م) ج٢٦، ص١٥ – ١٦.

واستعمال المرأة في الإنسان الأنثى. ومثل مذهب أهل السنة الكرام في حمل صفات الله ذي الجلال والإكرام، على ما يليق بذات ربنا الكريم الرحمن، فالصفات تتبع الموصوف، كقوله تعالى عن ذاته بأنه سميع – جل جلاله –: ﴿**قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ**﴾ [المائدة: ٧٦].

فهو سميع سبحانه بدون تمثيل، أو تشبيه، أو تعطيل، بل إقرار وإمرار، وهكذا في جميع صفات الله سبحانه وتعالى، آمنا بالله العظيم، وبما أخبرنا عما يتصف به من وصف عظيم، حسبما يليق بكماله العظيم.

والحقيقة اللغوية لا يعرف حدُّها ومعناها إلا بالرجوع إلى لسان العرب نحو قوله تعالى: ﴿**وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَ (١٥) قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا (١٦) وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا**﴾ [الإنسان: ١٥ – ١٧].

فأسماء: آنية، وفضة، وأكواب، وقوارير، وكأس، وزنجبيل، وأفعال: يطاف، وقدروا، ويسقون، وحروف: على، والباء، ومن، كلها على حقائقها اللغوية لا يختلف منها شيء عن اللغة[٢٥٣].

وهذا دليل على أنَّ هذه الألفاظ والمعاني وأمثالها قد وضعت لمعانٍ ولا شك أنها قد استعملت بعد وضعها فيها ولا معنى للحقيقة إلا ذلك، وهذه حجة جمهور العلماء بأنَّ اللفظ إن استعمل في موضوعه الأصلي فهو الحقيقة.[٢٥٤]

وهذا هو معنى الحقيقة، والذي يدل عليه كلام أهل اللغة.

قال ابن سيده في كتابه المحكم: الحقيقة في اللغة ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه والمجاز بخلاف ذلك.[٢٥٥]

ومعظم نصوص القرآن الكريم باقية على حقيقتها الوضعية اللغوية الأصلية، ولا

---

[٢٥٣] ينظر: الزاهدي، حافظ ثناء الله، **تلخيص الأصول** (الكويت، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م) ص٢٣.

[٢٥٤] ينظر: الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، **المحصول**، تحقيق: طه جابر فياض العلواني (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧) ج١، ص٢٩٥.

[٢٥٥] ينظر: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **البحر المحيط في أصول الفقه** (القاهرة، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م) ج٣، ص٧.

حاجة للتَّكلف في فهمها.

المطلب الثاني: الحقيقة اللغوية المجازية

يمكن تعريف الحقيقة المجازية: بأنها هي اللفظ الذي لا يفيد معنى إلا مع القرينة، ولا يقال للفظة مع القرينة حقيقة فيها؛ لأن دلالة القرينة ليست دلالة وضعية حتى يجعل المجموع لفظًا واحدًا دالًّا على المسمَّى.

وقد أنكر بعض العلماء الحقيقة المجازية خصوصاً في القرآن الكريم وذلك لنفي القول بالمجاز في الأسماء والصفات المتعلقة برب العباد سبحانه وتعالى، وقد وقعوا في الخطأ؛ لأن القول بالمجاز في الأسماء والصفات باطل أصالة، ولا حاجة لرد المجاز من أجل قول باطل.

ووجه بطلان القول بالمجاز في الأسماء والصفات، وهكذا كل ما يتعلق بالغيب من أحوال البرزخ، والآخرة والملائكة – الكرام على نبينا وعليهم الصلاة والسلام – فنؤمن بها من غير تمثيل ولا تعطيل، ونفوض معرفة كنهها وكيفيتها إلى المتصف بها والمخبر عنها، فالله العظيم ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، والإيمان بالغيب هو أول صفة للمتقين المؤمنين بالله العظيم عالم الغيب والشهادة العليم الحكيم، كما في مطلع سورة البقرة: ﴿**الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (٢) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (٣) وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ (٤) أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [البقرة: ١ – ٥]، وإدخال العقل في الغيب هو من المفتونين من أهل الريب، وذلك أشنع عيب.

ولذلك لا ينبغي الاشتغال بدفع هذا القول ولا التطويل في رده فإن وقوع المجاز وكثرته في اللغة العربية أشهر من نار على علم وأوضح من شمس النهار.

قال ابن جني[٢٥٦] : "أكثر اللغة مجاز".[٢٥٧]

إذن فالحقيقة المجازية: هي استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة بينهما، مع قرينة صارفة عن إرادة المعنى الحقيقي. وهي على نوعين:

١- **مجازية لغوية:** وهي التي يكون التجوز فيها باستعمال الألفاظ في غير معانيها اللغوية لعلاقة وقرينة، كقول الشاعر في مدح الرسول - ﷺ -: (طلع البدر علينا من ثنية الوداع)، وكقوله تعالى في وصف نبينا محمد – ﷺ – ﴿**وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا**﴾ [الأحزاب: ٤٦]، فشبَّهه - سبحانه - بالسِّراج المنير؛ لأنَّ الله جلى به ظلمات الكفر واهتدى به الضالون، كما يجلي ظلام الليل بالسراج المنير ويهتدى به[٢٥٨].

٢- **مجازية عقلية:** وهي التي يكون فيها الإسناد بين المسند والمسند إليه حيث يسند الفعل إلى غير فاعله نحو: (بنى الأمير القصر) فإن الذي يبني حقيقةً هو العامل لا الأمير ومنه قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ**﴾ [البقرة: ١٦] فإن الذي يربح حقيقةً هو التاجر، لا التجارة.[٢٥٩]

ولا شك أنَّ المجاز واقع في لغة العرب عند جمهور أهل العلم وخالف في ذلك بعضهم، وكما أنَّ المجاز واقع في لغة العرب، فهو أيضًا واقع في القرآن الكريم العزيز عند الجماهير

---

[٢٥٦] هو عثمان بن جني، أبو الفتح، من أئمة الأدب والنحو، صرفي لغوي، توفي ببغداد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة هجرية، عن نحو خمس وستين عاماً، ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** (بيروت: دار المسيرة، ط٢، ١٩٧٩م). ج٣، ص١٤٠. الزركلي، خير الدين، **الأعلام** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ب.ت). ج٤، ص٢٠٤".

[٢٥٧] الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، تحقيق: أحمد عزو عناية، **إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول** (دمشق، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م) ج١، ص٦٧.

[٢٥٨] ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ب.ط، ب.ت) ج٣، ص٥٤٧.

[٢٥٩] ينظر: ينظر: الزاهدي، حافظ ثناء الله، **تلخيص الأصول** (الكويت، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م) ص٩.

وقوعًا كثيرًا بحيث لا يخفى إلا على من لا يفرِّق بين الحقيقة والمجاز[٢٦٠].

المبحث الثاني: الحقيقة الدينية الشرعية

أنزل الله العظيم القرآن الكريم على رسولنا الأمين – ﷺ – بأفصح لغة وأشملها بياناً وكفى به تشريفاً لها بأن نطق بها خير رسل الله نبينا محمد – ﷺ –، وهي لغة آخر الكتب الإلهية للبشرية كلها، وقد روي أنها لغة أهل الجنة[٢٦١]، ومع ذلك فإنّ القرآن الكريم لم يأت لبيان اللغة العربية، أو تابعاً لها، بل إن اللغة هي التي تتبع القرآن وتفسر معانيه في الكلمات التي لم يختص بها القرآن الكريم، أي ليس له فيها معهود خاص.

قال الإمام ابن القيم – رحمه الله –: "للقرآن عرف خاص ومعان معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه، فإن نسبة معانيه إلى المعاني كنسبة ألفاظه إلى الألفاظ بل أعظم، فكما أنَّ ألفاظه ملوك الألفاظ، وأجلها، وأفصحها، ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التي يعجز عنها قدر العالمين، فكذلك معانيه أجل المعاني وأعظمها، وأفخمها، فلا يجوز تفسيره بغيرها من المعاني التي لا تليق به، فلا يجوز حمله على المعاني القاصرة بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي، فتدبر هذه القاعدة ولتكن منك على بال فإنك تنتفع بها في معرفة ضعف كثير من أقوال المفسرين وزيفها، وتقطع أنها ليست مراد المتكلم تعالى بكلامه... فهذا أصل من أصوله (أي التفسير) بل هو من أهم أصوله"[٢٦٢].

وذلك لأن القرآن الكريم أساس الشريعة وجاء لبيان الأحكام الشرعية التي لا تعرف إلا من جهته، لا لتعريف اللغة المعروفة، كما أن الأحكام الشرعية تتعلق بالحقيقة الشرعية وهي مقصود القرآن الكريم دون اللغوية، ومن هنا ينشأ الخطأ في فهم النص القرآني عند

---

[٢٦٠] ينظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، تحقيق: أحمد عزو عناية، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول** (دمشق، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م) ج١، ص٦٧.

[٢٦١] ذكر الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى عدة آثار تفيد بذلك، وبعض تلك الآثار ضعيف وبعضها صحيح، ينظر: ابن القيم، محمد بن أبي بكر، **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، تحقيق: زائد أحمد النشيري، ص٧٩٩.

[٢٦٢] ابن القيم، محمد بن أبي بكر، **بدائع الفوائد**، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، عادل عبد الحميد العدوي، أشرف أحمد، ج٣، ص٥٣٨.

محاولة فهمه بعيداً عن مقصده، قال الإمام ابن تيمية[٢٦٣] رحمه الله في حديثه عن أسباب الخطأ والاختلاف في التفسير:

"**أحدهما:** قوم اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها.

ثانيها: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه والمخاطب به.

فالأولون راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، والآخرون راعوا مجرد اللفظ وما يجوز عندهم أن يريد به العربي من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به وسياق الكلام، ثم هؤلاء كثيراً ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة، كما يغلط في ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيراً ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن، كما يغلط بذلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق. والأولون صنفان تارة يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به، وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه، وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلا"[٢٦٤].

ولا يتحقق المقصود من القرآن إلا من خلال فهمه وفق مقصده، وذلك لأنه لو تم حمل معاني نصوصه – فيما هو له فيه مقصود شرعي – على المعنى اللغوي المتعارف عليه بين الناس لكان تحريفاً له وتلاعباً به وتغييراً له عن حقيقته، كما هو الحال في الاصطلاحات الشرعية، وهذا ما يحاول أن يصل له بعض أصحاب الأهواء والقراءة المعاصرة للقرآن الكريم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مبيناً طريق أهل الأهواء في فهم النصوص وتفسيرها: "والألفاظ نوعان: نوع يوجد في كلام الله ورسوله – ﷺ – ونوع لا يوجد في كلام الله ورسوله – ﷺ – فيعرف معنى الأول، ويجعل ذلك المعنى هو الأصل، ويعرف ما يعنيه الناس بالثاني، ويرد إلى الأول، هذا طريق أهل الهدى والسنة، وطريق أهل الضلال

---

[٢٦٣] الشيخ العلامة الحافظ الفقيه المجتهد المفسر شيخ الإسلام، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ولد عام ٦٦١ هـ، وتوفي رحمه الله عام ٧٢٨ هـ، كما في: السيوطي، **طبقات الحفاظ**، ص٥٢٠-٥٢١. وفي ترجمته كتاب حافل لتلميذه الإمام محمد بن أحمد عبد الهادي، المتوفى سنة ٧٤٤هـ، رحمهم الله جميعاً – سماه: **العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية**.

[٢٦٤] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: أنور الباز، عامر الجزار، ج١٣، ص٢٥٥-٢٥٦.

والبدع بالعكس، يجعلون الألفاظ التي أحدثوها ومعانيها هي الأصل، ويجعلون ما قاله الله ورسوله تبعاً لهم فيردونها بالتأويل والتحريف إلى معانيهم، ويقولون: نحن نفسر القرآن بالعقل واللغة، يعنون أنهم يعتقدون معنى بعقلهم ورأيهم ثم يتأولون القرآن عليه بما يمكنهم من التأويلات والتفسيرات المتضمنة لتحريف الكلم عن مواضعه"[٢٦٥].

وعلى هذا: فالحقيقة الشرعية أصل في فهم النص القرآني الكريم، وسأتناول ذلك في مطلبين:

المطلب الأول: الحقيقية الدينية الشرعية.

المطلب الثاني: ما يدخل في الحقيقة الشرعية.

المطلب الأول: الحقيقية الدينية الشرعية

هي: اللفظ المستعمل في المعنى الذي أراده الشارع من ذلك اللفظ؛ فلا يعرف حدها إلا بالرجوع إلى الشرع نحو قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [الحج: ٧٧]. فالإيمان، والركوع، والسجود، وعبادة الله، وفعل الخير كلها كلمات شرعية تحتاج لبيان معانيها الشرعية بالرجوع إلى الشرع.[٢٦٦]

فالركوع في اللغة: الخضوع والانحناء وخفض الرأس[٢٦٧]، وفي الشرع هيئة من هيئات الصلاة وركن من أركانها وهي أن يحني المصلي ظهره لله بعد أن ينتهي من القراءة حتى تنال يداه ركبتيه ويطمئن ويستوي ظهره. وهكذا في باقي المصطلحات الشرعية.

فالصحابة الكرام تعلّموا من رسول الله – ﷺ – معاني القرآن كلها، كما تعلموا ألفاظه[٢٦٨]، يقول تبارك وتعالى: ﴿**إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ [الزخرف: ٣]

---

[٢٦٥] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج١٧، ص٣٥٥.

[٢٦٦] ينظر: الزاهدي، حافظ ثناء الله، **تلخيص الأصول** (الكويت، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م) ص٣١٣.

[٢٦٧] ينظر: أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٢، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م) ج٢، ص٤٣٤.

[٢٦٨] ينظر: **موسوعة التفسير قبل عهد التدوين**، المؤلف: محمد عمر الحاجى، الناشر: دار المكتبي – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٧ م ص٥٠. ابن تيمية، **مقدمة التفسير**، شرح: ابن عثيمين (الرياض، دار الوطن للنشر،

وعقل الكلام متضمن لفهمه، ومن المعلوم أن كل كلام يقصد منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه، والقرآن أولى بذلك من غيره[٢٦٩].

ولا يلتفت إلى أي تأويلات للنص القرآني لا تراعي الحقيقة الدينية الشرعية، ومن تلك التأويلات ما يدعيه البعض بأن إقامة الصلاة المقصود منه أخلاق المصلي خارج المسجد، وأنَّ أداء الصلاة غير إقامة الصلاة في قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ**﴾ [البقرة: ٣].

وتشمل الحقيقة الدينية الشرعية: كل لفظة استفيد من الشرع وضعها، سواء كان المعنى واللفظ مجهولين عند أهل اللغة، أو كانا معلومين لكنهم لم يضعوا ذلك الاسم لذلك المعنى، أو كان أحدهما مجهولاً والآخر معلوماً[٢٧٠]

وقسم بعض العلماء كالمعتزلة الحقيقة الدينية الشرعية إلى قسمين، فقالوا: إن ما استعمله الشارع في معان غير لغوية (أي معان شرعية) ينقسم إلى قسمين:

١. **القسم الأول**: الأسماء التي أجريت على الأفعال، وهي الصلاة والصوم والزكاة والجهاد ونحو ذلك.
٢. **والقسم الثاني**: الأسماء التي أجريت على الفاعلين كالمؤمن والكافر والفاسق والصائم والمفطر ونحو ذلك.

فجعلوا القسم الأول: حقيقة شرعية، والقسم الثاني: حقيقة دينية، وإن كان الكل على السواء في أنه عرف شرعي.[٢٧١]

ب ط، ١٤٢٦هـ) ص٢٢ – ٢٥.

[٢٦٩] ينظر: التُستري، أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع، **تفسير التستري**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣ هـ) ص١٨. والسمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، بحر العلوم، ج٣، ص٢٥١. والماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود، **تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)**، تحقيق: مجدي باسلوم، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م)

[٢٧٠] ينظر: الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، **المحصول للرازي**، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م) ج١، ص٢٩٨.

[٢٧١] ينظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، تحقيق: أحمد عزو عناية، **إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول** (دمشق، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م) ج١، ص٦٤.

المطلب الثَّاني: ما يدخل في الحقيقة الشرعية

يدخل في الحقيقة الدينية الشرعية أربع صور، وهي:

الأولى: أن يكون اللفظ والمعنى معلومين لأهل اللغة لكنهم لم يضعوا ذلك الاسم لذلك المعنى، مثل كلمة الجهاد، تعني في اللغة بذل الوسع في طلب الأمر والجَهاد، بِالْفَتْحِ، الأَرض الصُّلْبَةُ، وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي لَا نَبَاتَ بِهَا[٢٧٢]، والجهاد في الشرع: بذل كل ما في الوسع والجهد في قتال الكفار[٢٧٣]. قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ**﴾ [التوبة: ٧٣]، وكذلك الفيء، والجزية، وغيرها من المصطلحات المعروفة عند العرب في غير هذا المعنى الذي وضعه الشرع.

الثانية: أن يكون اللفظ والمعنى غير معلومين لأهل اللغة، ومن ذلك أوائل السور كقوله تعالى: ﴿**كهيعص**﴾ [مريم: ١]، ﴿**حم (١) عسق**﴾ [الشورى: ١ - ٢].

الثالثة: أن يكون اللفظ معلوماً لأهل اللغة، والمعنى غير معلوم، ومن ذلك لفظة الكافر، والكافِر في اللغة: اللَّيْلُ، وَفِي الصِّحَاحِ: اللَّيْلُ الْمُظْلِمُ لأَنه يَسْتُرُ بِظُلْمَتِهِ كُلَّ شَيْءٍ. وَالْكَافِرُ: الْبَحْرُ لسَتْرِه مَا فِيهِ[٢٧٤]. وأما الشرع فقد وضع تلك الكلمة لمصطلح غير ذلك تماماً فالكافر: هو من لم يؤمن بدين الإسلام قال تعالى: ﴿**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآَزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا**﴾ [محمد: ٢٩].

الرابعة: أن يكون اللفظ غير معلوم لأهل اللغة والمعنى معلوم، ومن ذلك بعض الكلمات التي معلومة عند العرب بدون تفصيل كقوله تعالى: ﴿**وَفَاكِهَةً وَأَبًّا**﴾ [عبس:٣١].

---

[٢٧٢] ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج٣، ص١٣٥.

[٢٧٣] ينظر: سعدي أبو حبيب، **القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً** (سوريا، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م) ص٧١.

[٢٧٤] ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج٥، ص١٤٧.

يؤكد تلك القسمة ما قاله الصفي الهندي[٢٧٥]: "وهذه الأقسام الأربعة الأشبه وقوعها.

أمَّا الأول: فكلفظ الرحمن لله، فإن هذا اللفظ كان معلوماً لهم.

والثاني: كأوائل السور.

والثالث: كلفظ الصلاة والصوم.

والرابع: كلفظ الأبِّ؛ ولهذا لما نزل قوله تعالى: ﴿**وَفَاكِهَةً وَأَبًّا**﴾ قال عمر – ﷺ –: ما الأب؟"[٢٧٦].

المبحث الثَّالث: الحقيقة العرفية الاصطلاحية

جاء القرآن الكريم ليخاطب الناس جميعاً منذ نزوله إلى قيام الساعة، لذلك كان نصه واضحاً وصريحاً يفهمه من كان في زمن نزوله ومن يأتي بعدهم، قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ**﴾ [القمر: ١٧]، قال الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى –: "أي: سهلنا لفظه، ويسرنا معناه لمن أراده، ليتذكر الناس"[٢٧٧].

ولا يمكن فهم النص القرآني الكريم وإدراك معانيه إلا وفق عرف اللسان واللغة التي نزل بها فيما ليس للقرآن فيه معهود خاص "لقد نزل القرآن الكريم بلسان العرب، جارياً على معهودهم في الكلام، وعادتهم في الخطاب، فكل من كان من لسان العرب متمكناً كان للقرآن أشد فهماً وأحسن إدراكاً، ولا يعلم أحد أفصح لساناً وأسد بياناً وأقوم خطاباً من أهل القرون الأولى المفضلة، وأولاهم في هذا الفضل والسبق أصحاب رسول الله – ﷺ

---

[٢٧٥] صفي الدين الهندي محمد بن عبد الرحيم الشافعي الأصولي، ولد بالهند، وتوفي بدمشق سنة ٧١٥ هـ رحمه، مترجم في: **طبقات السادة الشافعية:** ج٩، ص١٦٢-١٦٤، والذهبي، **معجم الشيوخ:** ج٢، ص٢١٦، **الدرر الكامنة،** ج٤، ص١٥، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة،** ج٢، ص٥٤٤ وفيه وفاته سنة ٧٥٠ وهو خطأ لعله من الناشرين، ومترجم في ابن كثير، **البداية والنهاية،** ج١٤، ص٧٤، **شذرات الذهب،** ج٦، ص٣٧، **والفتح المبين في طبقات الأصوليين،** مؤلفه: عبد الله المراغي (بيروت، ط٢، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م) ج٢، ص١١٥ – ١١٦.

[٢٧٦] الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **البحر المحيط في أصول الفقه** (القاهرة، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م) ج١، ص٥١٤.

[٢٧٧] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، **تفسير القرآن العظيم،** ج٤، ص٤٧٨.

-، فلا يكون في الأمة من بعد القرون الأولى أحد أفصح منهم لساناً، ومن ثم فلا يقدر أحد أن يفهم القرآن من هذه الجهة – جهة كونه عربياً – أفضل ولا أحسن من أصحاب القرون الأولى، بل كل من جاء بعدهم فهو دونهم في الفصاحة والبيان، والفهم والإدراك"[٢٧٨].

فمن حاول فهم النص القرآني الكريم وهو مفلس من علم اللغة وعرفها فقد أخطأ وضل عن الفهم الصحيح للقرآن الكريم، كما يفعل أهل الأهواء وبعض أصحاب القراءة المعاصرة للنص القرآني الكريم.

قال الإمام الشاطبي – رحمه الله –: "لا أعني بذلك علم النحو وحده، ولا التصريف وحده، ولا اللغة، ولا علم المعاني، ولا غير ذلك من أنواع العلوم المتعلقة باللسان، بل المراد جملة علم اللسان ألفاظ أو معانٍ كيف تصورت"[٢٧٩].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: "ولا بد في تفسير القرآن الكريم والحديث من أن يعرف ما يدل على مراد الله ورسوله – ﷺ – من الألفاظ، وكيف يفهم كلامه، فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يُعين على أن نفقه مراد الله ورسوله – ﷺ – بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب، فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله – ﷺ – على ما يدعون أنه دال عليه، ولا يكون الأمر كذلك ..."[٢٨٠].

فيجب أن تُحمل معاني النص القرآني الكريم على المعاني التي كانت شائعة عند العرب وقت نزوله وليس على النادر والشاذ، أو الحادث متأخراً بعد عصر التنزيل، لا سيما من مفاهيم ومصطلحات العصر الحديث والتي لم تكن معلومة وقت النزول للعرب، وأن يحمل كذلك على الأكثر فصاحة والأغلب بلاغة، لأنه أفصح كتاب وأبلغ كلام ونزل بأتقن لغة وأفصحها، فلا يعدل به عن تلك المكانة العالية إلى ما دونها.

قال الإمام الشاطبي – رحمه الله –: "إنه لا بد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين – وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم – فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر،

---

[٢٧٨] حسن، عثمان بن علي، **منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة**، ج٢، ص٥٠٦.

[٢٧٩] الشاطبي، إبراهيم بن موسى، **الموافقات**، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن، ج٥، ص٥٢.

[٢٨٠] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، ج٧، ص١١٦.

فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة. وإن لم يكن ثم عرف فلا يصح أن يجري في فهمها على ما لا تعرفه. وهذا جار في المعاني والألفاظ والأساليب ... وإذا كان كذلك فلا يستقيم للمتكلم في كتاب الله أو سنة رسول الله – ﷺ – أن يتكلف فيهما فوق ما يسعه لسان العرب"[٢٨١]، ويحرم على الذي لا يعلم اللغة العربية وأساليبها أن يتكلم في كتاب الله تعالى، فقد ورد عن ابن عباس – رضي الله عنهما – أن النبي – ﷺ – قال: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»[٢٨٢]، أي: من قال في القرآن الكريم في لفظه أو معناه برأيه أي بعقله المجرد فأصاب أي اتفاقاً فقد أخطأ. والمقصود من غير تتبع أقوال الأئمة من أهل اللغة والعربية المطابقة للقواعد الشرعية[٢٨٣].

قال الإمام مجاهد – رحمه الله –: "لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب"[٢٨٤].

فلا بد لأي فهم للنص القرآني أن ينطلق من هذا الأصل أي: مراعاة الحقيقة العرفية، لأنَّ الألفاظ قوالب المعاني، وإلغاء دلالاتها حسب ما هو متعارف عليه فيه إبطال للغة التخاطب وفائدتها.

يقول الإمام الشاطبي – رحمه الله –: "فمن أراد تفهم القرآن فمن جهة لسان العرب يفهم. ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة"[٢٨٥].

وقال مؤكداً على فساد كل مفهوم لا يستند لاصطلاح وعرف العرب: "كل معنى مستنبط من القرآن غير جار على اللسان العربي فليس من علوم القرآن في شيء، ولا مما

---

[٢٨١] الشاطبي، إبراهيم بن موسى، **الموافقات**، ج٢، ص١٣٥.

[٢٨٢] أخرجه: ابن حنبل، أحمد، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، (مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م) برقم: ٢٠٦٩، ٢٤٢٩، ج٣، ص٤٩٦، ج٤، ص٢٥٠. ورواه الترمذي، محمد بن عيسى، **سنن الترمذي**، برقم: ٢٩٥٠، وقال حديث حسن. وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –** برقم: ٤٧٠.

[٢٨٣] ينظر: المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي** (بيروت، دار الكتب العلمية، ب ط، ب ت) ج٨، ص٢٢٥ – ٢٢٦.

[٢٨٤] الزركشي، محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج١، ص٢٩٢.

[٢٨٥] الشاطبي، إبراهيم بن موسى، **الموافقات**، ج٢، ص١٠٢.

يستفاد به، ومن ادعى فيه ذلك فهو في دعواه مبطل"[٢٨٦].

وأكد ذلك الإمام ابن حزم – رحمه الله – وبين الخطر الذي ينتظر من يأتي بمفاهيم تخالف عرف واصطلاح العرب حيث قال: "ولا يحل لأحد أن يحيل آية عن ظاهرها، ولا خبراً عن ظاهره، لأن الله يقول: ﴿**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾ [الشعراء: ١٩٥]، وقال تعالى ذاماً لقوم: ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ**﴾ [المائدة: ١٣]، ومن أحال نصاً عن ظاهره في اللغة بغير برهان من آخر، أو إجماع، فقد ادعى أن النص لا بيان فيه، وقد حرف كلام الله تعالى ووحيه إلى نبيه – ﷺ – عن موضعه، وهذا عظيم جداً مع أنه لو سلم من هذه الكبائر لكان مدعياً بلا دليل"[٢٨٧].

ولا يمكن إدراك مراد الله تعالى وفهم النص القرآني الكريم بعيداً عما كان مفهوماً أيام نزوله وفي معزل عن ذلك العصر.

إنَّ معرفة أسباب النزول وظروفها ومكان النزول، وفهم آيات القرآن وفقها أحد أهم أسباب الفهم الصحيح للنص القرآني وكشف الغموض الذي يكتنف بعض الآيات وطريق قوي من طرق إدراك مراد الله الكريم في كتابه الحكيم، ولذلك اهتم علماء التفسير بالتصنيف في المكي والمدني، وخصائص كل منهما، وأسباب النزول، كل ذلك للوصول إلى فهمٍ صحيح لكتاب الله ومعرفة الناسخ من المنسوخ ونحوها، كما قال الواحدي: "لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها"[٢٨٨]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى –: "معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب"[٢٨٩].

ومن الأمور التي توصل للحقيقة العرفية الاصطلاحية دلالات عصر النزول وفهم

---

[٢٨٦] الشاطبي، إبراهيم بن موسى، **الموافقات**، ج٢، ص٢٢٤-٢٢٥.

[٢٨٧] ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، **النبذة الكافية في أحكام أصول الدين**، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، ص٣٦.

[٢٨٨] ينظر: الواحدي، علي بن أحمد النيسابوري، **أسباب النزول**، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، ص٨.

[٢٨٩] ابن تيمية، **مقدمة التفسير**، شرح: ابن عثيمين (الرياض، دار الوطن للنشر، ب ط، ١٤٢٦هـ) ص٤٧.

الصحابة الكرام فقد شهدوا التنزيل وعلموا تأويله، وكانوا أعلم الناس بلغته التي نزل بها، ولذلك لا يوجد بينهم خلاف جوهري يذكر فيما يتعلق بفهم القرآن الكريم، قال الدكتور غوستاف لوبون[٢٩٠] في كتابه (السنن النفسية لتطور الأمم) ما معناه: إن الفنون لا تستحكم في أمة من الأمم إلا في ثلاثة أجيال: جيل التقليد وجيل الخضرمة، وجيل الاستقلال، وشذ العرب وحدهم فاستحكمت فيهم ملكة الفنون في جيل واحد.[٢٩١]، ولا عجب فذلك هو جيل القرآن الذي تلقاه مباشرة ففهمه ووعاه وطبقه عملياً.

قال أبو الفتح القشيري[٢٩٢] – رحمه الله –: "بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز، وهو أمر تحصل للصحابة بقرائن تحتف بالقضايا"[٢٩٣]، وهذا هو الذي من خلاله تعرف الحقيقة العرفية الاصطلاحية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في رده على من يحمل ألفاظ القرآن الكريم على معان حادثة وبعيدة عن فهم الصحابة الكرام وقت نزوله: "الواجب أن تعرف اللغة والعادة والعرف الذي نزل به القرآن والسنة، وما كان الصحابة يفهمون من الرسول – ﷺ – عند سماع تلك الألفاظ، فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهم الله ورسوله – ﷺ – لا بما حدث بعد ذلك"[٢٩٤]، وإن محاولة الفهم بعيداً عن العرف ودلالات عصر النزول توقع في الخطأ والضلال، وتسبب الفرقة والاختلاف في كتاب الله، ومن المهم هنا إيراد كلام

---

[٢٩٠] غوستاف لوبون: هو طبيب ومؤرخ فرنسي، ولد عام١٨٤١م، وتوفي عام١٩٣١م، كان له عدة رحلات وبحوث اجتماعية خلال حياته في العالم الإسلامي، اعتقد بموجبها أن المسلمين هم من نقلوا الحضارة لأوروبا، وقد عبَّر بإنصاف عن آرائه بالمسلمين وحضارتهم في كتاباته، له مؤلفات عديدة، ترجم معظمها للعربية عادل زعيتر منها: كتاب (حضارة العرب)، وكتاب (روح الثورات والثورة الفرنسية)، وكتاب (روح الجماعات)، وكتاب (السنن النفسية لتطور الأمم)، وكتاب (اليهود في تاريخ الحضارات)، وغيرها. ينظر: **الموسوعة العربية الميسرة**: مجموعة من الباحثين والعلماء، ص٢٨٨٥-٢٨٨٦.

[٢٩١] نقلاً عن الزرقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، ص١٠. وينظر: كتاب **السنن النفسية لتطور الأمم**: غوتساف لوبون، ترجمة: عادل زعيتر، ص٥٨ وما بعدها.

[٢٩٢] هو شيخ الإسلام محمد بن علي بن وهب أبو الفتح القشيري تقي الدين ابن دقيق العيد، توفي: ٧٠٢هـ، له ترجمة حافلة في: **طبقات السادة الشافعية**، ج٩، ص٢٠٧ – ٢٤٩.

[٢٩٣] الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، ج١، ص٢٢.

[٢٩٤] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، ج٧، ص١٠٦.

الإمام الشاطبي – رحمه الله – في هذا الموضوع حيث يقول: "معرفة أسباب التنزيل لازمةٌ لمن أراد علم القرآن، والدليل على ذلك أمران:

أحدهما: أن علم المعاني والبيان الذي يُعرَف به إعجاز نظم القرآن، فضلاً عن معرفة مقاصد كلام العرب، إنما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال: حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المخاطِب، أو المخاطَب، أو الجميع؛ إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك؛ كالاستفهام: لفظه واحدٌ ويدخله معانٍ أُخَر؛ من تقرير، وتوبيخ، وغير ذلك، وكالأمر: يدخله معنى الإباحة والتهديد والتعجيز وأشباهها، ولا يدل على معناها المراد إلا الأمور الخارجة، وعُمدتها مُقتَضيات الأحوال، وليس كل حال ينقل، ولا كل قرينة تقترن بنفس الكلام المنقول، وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة، فات فهم الكلام جملة، أو فهم شيءٍ منه، ومعرفة الأسباب رافعة لكل مشكل في هذا النمط؛ فهي من المهمات في فهم الكتاب بلا بد، ومعنى معرفة السبب هو معنى معرفة مُقتَضى الحال، وينشأ عن هذا الوجه: الوجه الثاني.

الوجه الثاني: وهو أن الجهل بأسباب التنزيل مُوقِعٌ في الشُّبَه والإشكالات، ومورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع، ويوضح هذا المعنى ما روى أبو عبيد عن إبراهيم التيمي قال: خلا عمر – رضي الله عنه – ذات يوم، فجعل يحدث نفسه: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها – ﷺ – واحد، وقبلتها واحدة؟ فأرسل إلى ابن عباس فقال: «كيف تختلف هذه الأمة ونبيها – ﷺ – واحد، وقبلتها واحدة؟ فقال ابن عباس – رضي الله عنه –: يا أمير المؤمنين، إنا أُنزِل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيم نزل، وأنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن ولا يدرون فيم نزل، فيكون لهم فيه رأي، فإذا كان لهم فيه رأيٌ اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا، قال: فزجره عمر وانتهره، فانصرف ابن عباس، ونظر عمر فيما قال، فعرفه، فأرسل إليه، فقال أعد علي ما قلت، فأعاده عليه، فعرف عمر قوله وأعجبه»[٢٩٥] انتهى.

---

[٢٩٥] الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي، **الموافقات**، ج٤، ص١٤٦. والأثر أخرجه عبد الرزاق في **مصنفه**، (٢٠٣٦٨). وأبو عبيد، في **فضائل القرآن الكريم**، ص١٠٢ – ١٠٣. والبيهقي في **شعب الإيمان**، رقم (٢٢٨٣) ج٢، ص٤٢٥.

وهذا ما يحصل عند فهم النص القرآني بعيداً عن الحقيقة العرفية الاصطلاحية وبدون منهجية صحيحة، فينتج عن ذلك الاختلاف والتناقض الموهوم في كتاب الله، وتجد تفسيرات حادثة للنص القرآني الكريم لم تكن معهودة في عصر النزول، ولا يعقل أن يخاطب الله العرب الذين شهدوا التنزيل بمصطلحات حادثة بعد عصرهم وبمفاهيم لا يدركونها، وليس لها علاقة أو ارتباط بعصر النزول ولم تكن معروفة في ذلك الوقت.

يقول الدكتور محمد حسن الذهبي منكراً على الذين يتوسعون في فهم النص القرآني الكريم بصورة يخرجونه عن كونه كتاب الله المعجز المعروف للناس كافة في عصر النزول وبعده: "هل يعقل بعد ذلك أن نتوسع هذا التوسع العجيب في فهم ألفاظ القرآن، وجعلها تدل على معان جدت باصطلاح حادث، ولم تعرف للعرب الذين نزل عليهم؟ وهل يعقل أن الله تعالى إنما أراد بهذه الألفاظ القرآنية هذه المعاني التي حدثت بعد نزول القرآن بأجيال، في الوقت الذي نزلت فيه هذه الألفاظ من عند الله، وتليت أول ما تليت على من كان حول النبي – ﷺ –؟ أعتقد أن هذا الأمر لا يعقله إلا من سفه نفسه، وأنكر عقله"[٢٩٦].

ومن خلال ما تقدم سأتناول الحقيقة العرفية الاصطلاحية في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الحقيقة العرفية الاصطلاحية وأقسامها.

المطلب الثاني: تطبيقات على الحقيقة العرفية الاصطلاحية.

المطلب الأول: الحقيقة العرفية الاصطلاحية وأقسامها

الحقيقة العرفية: وهي أن يخصص عرف الاستعمال ما دل عليه لفظ لغة ببعض مسمياته أو هي اللفظة التي انتقلت عن مسماها إلى غيره بعرف الاستعمال[٢٩٧]، مثل تخصيص اسم الدابة بذوات الأربع، مع أنه في وضع اللغة لكل ما يدب على الأرض، أو لفظة الغائط ونحوها كما سيأتي، ويصير اللفظ حقيقة عرفية بأحد أمرين:

---

[٢٩٦] الذهبي، محمد حسين، **التفسير والمفسرون**، ج٢، ص٤٣٠.

[٢٩٧] ينظر: الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، **المحصول**، تحقيق: طه جابر فياض العلواني (بيروت، طه جابر فياض العلواني، ط٣، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧) ج١، ص٢٩٦. القرافي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن، **تنقيح الفصول في اختصار المحصول**، تحقيق: طه عبد الرؤف (القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر، ط١، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م) ص٤٤.

الأمر الأول: التخصيص: بأن يخصص عرف الاستعمال اللفظ ببعض مسمَّياته الوضعية فقط.

مثال ذلك: لما خصصوا لفظ الدَّابة ببعض مسمياته، وذلك أنَّ الدابة في عرف الاستعمال في مصر: يختص بالحمار، وفي العراق: خصصه عرف الاستعمال بالفرس فقط، ولكن لو رجعنا إلى الحقيقة الوضعية نجد أنَّ الدَّابة تطلق على كل ما يدب على الأرض.

الأمر الثاني: الشيوع: بأن يصبح الاسم شائعاً في غير موضوعه الأصلي، بحيث يشيع ويسبق إلى الفهم المعنى العرفي، وينسى ويترك المعنى الأصلي الوضعي.

مثال ذلك: لفظ الغائط معناه الوضعي: المكان المنخفض، ثم تُرك ونُسي هذا المعنى، ونُقل إلى معنى عرفي وهو الخارج النجس، ومن ثم شاع هذا المعنى العرفي وانتشر حتى صار لا يفهم من اللفظ إلا هو.

وكذا حصل في لفظ الراوية، كانت للجمل الذي يجلب الماء، ثم نقل إلى المزادة والقربة.

ثم إن ذلك العرف قد يكون عاماً وقد يكون خاصاً، ولا شك في إمكان القسمين:

أمَّا القسم الأول: العرف العام وهو الذي وضعه أهل العرف العام، كالدَّابة لذوات الأربع، وهي في اللغة: لكل ما دب على وجه الأرض، فلفظ الدابة حقيقة وضعية في استعمالها في كل ما يدب على الأرض، كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ**﴾ [هود: ٦]، وهي حقيقة عُرْفية في تخصيصها بذوات الأربع، أو بالدواب ذوات الحمل، أو ببعضها دون بعض في البيئات المختلفة، فالتغيُّر هنا نتيجة استعمال كتب له الشيوع والشهرة بين جميع الناطقين، أو بين أبناء إقليم معين أو زمن معين، ولذلك وصفت الحقيقة اللغوية هنا بأنها عرفية عامة.

القسم الثاني الحقيقة العرفية الخاصة: وهي الألفاظ التي تغيَّرت دلالاتها بعرف الاستعمال الخاص، أي بسبب استعمالها كمصطلحات علمية لطوائف خاصة من الناس، كالعام والخاص عند الأصوليين، والفاعل والمفعول به عند النحويين، والجوهر والعرض عند الفلاسفة والجمهور.

فالحق أنَّ تصرفات أهل العرف منحصرة في هذين الأمرين.[٢٩٨]

المطلب الثَّاني: تطبيقات على الحقيقة العرفية الاصطلاحية

يقول تبارك وتعالى: ﴿**وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطاً**﴾ [نوح: ١٩] "أي: بسطها ومهدها وقررها وثَبتها بالجبال الراسيات الشم الشامخات"[٢٩٩].

ففي هذه الآية الكريمة سمَّى الله العظيم الأرض بساطاً، ومع ذلك أجمع العلماء أنه لو حلف حالفٌ أنه لا يجلس على بساط وجلس على الأرض فإنَّه لا يحنث؛ لأنَّ الأرض في العرف لا تُسمى بساطاً والأيمان مبنيَّة على العرف.

وفي قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾ [النحل: ١٤] يعني: السمك[٣٠٠]، فقد سمى الله سبحانه وتعالى السَّمك باللحم، وهذا موافق للحقيقة اللغوية كما قال ذلك جميع أئمة التفسير، ومع ذلك عند الفقهاء لو حلف حالف ألا يأكل من اللحم وأكل من السمك فإنه لا يحنث؛ لأن العرف لا يسمي السمك لحماً.

ويوكد سبحانه وتعالى على اعتبار العرف في قوله: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا**﴾ [النساء: ١٩] قال الزجاج: "هو النصفة في المبيت والنفقة، والإجمال في

---

[٢٩٨] ينظر: محمد بن علي الطيب أبو الحسين البَصْري المعتزلي، **المعتمد في أصول الفقه**، تحقيق: خليل الميس (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ) ج١، ص٧ – ٣٢، ج٢، ص٤٠٥.- ٤٠٦. والرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، **المحصول**، تحقيق: طه جابر فياض العلواني (بيروت، طه جابر فياض العلواني، ط٣، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧) ج١، ص٤١١ – ٤١٣، والشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، تحقيق: أحمد عزو عناية، **إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول** (دمشق، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م) ج١، ص٩٥ – ٩٨.

[٢٩٩] أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة (المدينة المنورة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م) ج٨ ص ٢٣٤.

[٣٠٠] ينظر: المرجع السابق، **تفسير القرآن العظيم**، ج٦ ص ٥٤٠.

القول"[٣٠١].

ففي هذه الآية الكريمة أوكل الله – جل جلاله – تفسير المعروف حسب العرف يقول الرازي: "والمعروف في هذا الباب قد يكون محدوداً بشرطٍ وعقد، وقد يكون غير محدود إلا من جهة العرف"[٣٠٢]

فالنَّص القرآني الكريم يراعي الحقيقة العرفية الاصطلاحية ويوكل لها الفهم حسب الضوابط العلمية الصحيحة، وأما افتراءات البعض على النص القرآني ودس أعراف باطلة فيه فهذا مردود كما في قوله تعالى: ﴿**وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [النور: ٣١]، حيث يقسم محمد شحرور عند تفسير هذه الآية الزينة إلى قسمين: الزّينة الظاهرة، وهي ما ظهر من جسد المرأة بالخلق، أي كامل الجسد الظاهر كالرأس والبطن والظهر والرجلين وعلل ذلك بأن الله خلق الرجل والمرأة عراة دون ملابس، وهذا يجوز لكل الرجال رؤيته من المرأة، والقسم الثاني الزينة المخفية، وهي ما أخفاه الله في بنية المرأة وتصميمها، هذا القسم المخفي هو الجيوب، والجيب كما عرفه بأنه فتحة لها طبقتان لا طبقة واحدة وهو الخرق في الشيء، فالجيوب في المرأة لها طبقتان أو طبقتان مع الخرق، وهي ما بين الثديين وما تحتهما، وتحت الإبطين والفرج والإليتين، هذه كلها جيوب يجب على المرأة المسلمة أن تغطيها أمام الرجال الأجانب عنها غير المذكورين في الآية، أما المذكورون في

---

[٣٠١] الرازي، أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي الشافعي المعروف بالفخر الرازي، **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير** (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٢٠هـ) ج١ ص١٣٩٦. وقول الزجاج في: أبو اسحاق بن ابراهيم بن السري، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي (بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م) ج٢، ص٣٠.

[٣٠٢] المرجع السابق، **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، ج٦، ص١٢٨.

الآية فلهم أن يروا حتى ما يُعرِّفه شحرور بالجيوب، وقال: نعم يجوز للرجل أن يشاهد ابنته عارية، وليس له أن يقول لها حرام؛ لأن هذا جائز، ولكن له أن يقول لها: عيب، من باب الحياء والعرف، وأنَّ على المرأة ألا تتحرج من محارمها لأنهم مدرجون في الآية وحكمهم كزوجها[٣٠٣].

ولا شك أنَّ هذا التفسير والفهم للنص القرآني مخالف لجميع الحقائق التي يفهم الكلام من خلالها خصوصاً الحقيقة العرفية، فإن كان ما يدعيه من مسمى الجيوب، فإنَّ المراد به في الآية هو العرف، وهو: شق القميص الذي يسمى جيباً كما في جميع كتب التفسير، يقول ابن عجيبه "أي: وَلْيَضَعْنَ خُمُرَهنَّ، جمع خمار، وهو ما يستر الرأس، ﴿**على جيوبهن**﴾، وهو شَقُّ القميص من ناحية الصدر، وكانت النساء على عادة الجاهلية يَسْدِلْنَ خُمُرَهُنَّ مِنْ خَلْفِهِنَّ، فتبدو نحورُهن وقلائدهُن من جيوبهن، وكانت واسعةً، يبدو منها صدورهن وما حواليها، فأُمِرْنَ بإسدال خُمُرِهن على جيوبهن؛ ستراً لما يبدو منها"[٣٠٤].

وليس المراد كما فهم محمد شحرور، والنَّص القرآني الكريم أقدس وأكرم من مما نسبه له من مفاهيم باطلة.

خلاصة الفصل: تقوم منهجية فهم النص القرآني الكريم، على ثلاث حقائق من خلالها يفهم النص القرآني، كما تبين ذلك بالتفصيل في **ثلاث مباحث**.

ففي **المبحث الأول**: الحقيقة الوضعية اللغوية وهي نوعين أصلية حقيقية، وهي الأسبق وجوداً، وفرعية مجازية، وهي نوعين أيضاً: مجازية لغوية، ومجازية عقلية. والحقيقة اللغوية هي الأصل لكل الحقائق، لأن العرف نقلها عن اللغة إلى العرف، والشرع نقلها عن العرف واللغة، وقد تم بيان أنَّ النص القرآني الكريم باللغة العربية الواضحة كما أكد على ذلك منزله سبحانه وتعالى في أحد عشر موضع من القرآن الكريم.

وفي **المبحث الثاني**: الحقيقة الدينية الشرعية، وهي اللفظ المستعمل في المعنى الذي

---

[٣٠٣] أكتفي بهذا المثال باختصار، وللمزيد ينظر باقي أكاذيبه وتحريفه فيما يتعلق بهذه الآية وما يحل وما يحرم على المرأة في كتابه المليء بمثل هذه الترهات والمسمى: **الكتاب والقرآن قراءة معاصرة**، ص٦٠٤ – ٦١٤.

[٣٠٤] أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي الشاذلي الفاسي، **البحر المديد**. (بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م) ج٥، ص١٠٦.

أراده الشارع من اللفظ، ولا يعرف حدها إلا بالرجوع إلى الشرع. وأن القرآن الكريم لم يأت لبيان اللغة أو تابعاً لها، بل إن اللغة العربية هي تتبع القرآن الكريم وتفسر معانيه. ويدخل فيها أربع صور ذكر كل ذلك بالأدلة، والأمثلة.

وفي **المبحث الثالث**: الحقيقة العرفية الاصطلاحية، وهي أن يخصص عرف الاستعمال ما دل عليه لفظ لغة ببعض مسمياته، وتكمن أهمية الحقيقة العرفية بأنَّه لا يمكن فهم النص القرآني الكريم دون معرفة العرف وقت نزوله. ويصير اللفظ حقيقة عرفية بأمرين: بالتخصيص والشيوع. وذكر الباحث تطبيقات عليها من الفهم الصحيح والخاطئ للنص القرآني الكريم.

وبعد بيان الحقائق التي من خلالها يفهم النص القرآني الكريم بياناً شاملاً في هذا الفصل، سوف يتحدث الباحث في الفصل التالي عن حالات تلك الحقائق في حالة وجود قرينة من عدمه على تعيين حقيقة بذاتها، وكيف طبقت تلك الحقائق في كتب التفسير وما نتج عن عدم تطبيقها، كل ذلك في ثلاثة مباحث كما سيأتي.

الفصل الرابع
مراتب منهجية فهم النص القرآني

منهجية فهم النص القرآني الكريم تنظم الفهم فلا يبقى عشوائياً كل يلقي فيه ما يشاء من مفاهيم باطلة ويدسها في معاني النص القرآني، كما ترقي منهجية فهم النص القرآني الكريم الفكر عموماً بحيث يكون العقل متيقظاً من خلا البحث في المعاني والألفاظ، وللمنهجية دور في فهم النص القرآني على وجه الخصوص.

وقد تبين في الفصل السابق الحقائق التي من خلالها يفهم النص القرآني وتفصيلاتها، ولا شك أنَّ بعضها يقدَّم على بعض، بل يتعين ذلك في بعض النّصوص عند وجود قرينة تدل على إحدى تلك الحقائق، وفي البعض الآخر يمكن الجمع بينها، كما أنَّه في بعض النصوص لا توجد قرينة فما العمل؟، وما هي مراتب الفهم من خلال تلك الحقائق؟، وهل لتلك الحقائق وجود في التفسير في الواقع؟

هذا ما سأتناوله في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الحالة الأولى عند وجود قرينة.

المبحث الثاني: الحالة الثانية عند الإطلاق.

المبحث الثالث: تطبيقات منهجية فهم النص القرآني في التفسير.

المبحث الأوَّل: الحالة الأولى عند وجود قرينة

لا بد لفهم النص القرآني أن يكون وفق المنهجية الصحيحة القائمة على ثلاث حقائق كما سبق بيانها، وهذه الحقائق قد يتعين فهم القرآن الكريم وفق أحدها، وذلك الأولى والواجب عند وجود قرينة، وهذا ما سيتضح من خلال هذا المبحث في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تتعين الحقيقة عند وجود قرينة.

المطلب الثاني: تطبيقات على تعين حقيقة بذاتها.

المطلب الأول: تعين الحقيقة عند وجود قرينة

الحالة الأولى: إذا قامت قرينة معتبرة، ودلَّت الأدلة على تعين حقيقة بذاتها وجب حمل الكلام على تلك الحقيقة التي يفهم من خلالها الكلام، وهي إما الحقيقة الوضعية اللغوية، أو الحقيقة الدينية الشرعية، أو الحقيقة العرفية الاصطلاحية، ويتعين المصير إليها، وحمل الكلام عليها.

وهذا محل اتفاق وإجماع بين العلماء، وقد تجتمع حقيقتان في آن واحد، والقرائن إما أن تكون من خلال السياق أو من خلال دليل آخر.

مثال ذلك: إذا ادعى مدعٍ كالنصارى ومن لف لفهم على أهل الإسلام، بأن الله متعدد في القرآن، لتصريحه بصيغة الجمع في وصف ربنا الرحمن من أمثال قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر: ٩].

فالجواب الذي لا جواب غيره: إن ذلك للتعظيم لربنا العظيم، وذلك وضع لغوي، سليم مجازاً، وحقيقة عند العلماء الراسخين، وهو مقطوع به في الدين، فالله – جلَّ ثناؤه – أحد بيقين، وذلك ينفي الألوهية عن عباده المساكين، بأحكم وأوضح البراهين.

وفي هذا المثال: تعينت الحقيقة الشرعية، وهي: أنَّ المراد بالجمع هنا التعظيم وأن الله واحد أحد بيقين وهذا أسلوب من أساليب العربية الفصحى ولا يقصد به حقيقة الجمع[٣٠٥].

وفي قوله تعالى: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ [التوبة: ١٠٣].

يدل المعنى على أنَّ المراد الحقيقة اللغوية؛ ولذلك يتعين حمل المعنى على الحقيقة اللغوية فالمراد هنا بالصلاة: الدعاء، وليس المراد الصلاة كما هو معناها في الحقيقة الشرعية[٣٠٦].

---

[٣٠٥] ينظر: ابن حزم، **الإحكام في أصول القرآن**، ج١، ص٢٢. وأبو البقاء محب الدين عبدالله بن أبي عبدالله الحسين بن أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، **التبيان في إعراب القرآن** تحقيق: علي محمد البجاوي (مصر، إحياء الكتب العربية، ب ط، ب ت) ج٢ ص١٥٢.

[٣٠٦] الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري، **أحكام القرآن الكريم**، تحقيق: الدكتور سعد الدين أونال (استانبول، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، ط١، ب ت) ج١ ص٢٤٠.

فليس الأمر متروك للهوى والرأي، وإنما يكون فهم النص القرآني الكريم حسب الحقيقة المتعينة بالقرائن.

المطلب الثاني: تطبيقات على تعيين حقيقة بذاتها

إذا قامت قرينة على إحدى الحقائق فإنَّه يتعين المصير إليها، وحمل الكلام عليها، ولا يجوز فهم النص القرآني بغيرها، وهذا محل اتفاق واجماع بين العلماء كما تقدم، وقد تجتمع حقيقتان في آن واحد والتطبيقات على ذلك كثيرة.

تطبيقات على تعين الحقيقة الوضعية اللغوية الأصلية أو الفرعية المجازية: تتعين الحقيقة الوضعية اللغوية الأصلية لمعنى الصلاة في قوله تعالى: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ [التوبة: ١٠٣].

يقول الإمام الطبري: أي: "إن دعاءك واستغفارك طمأنينة لهم، بأن الله قد عفا عنهم وقبل توبتهم"[٣٠٧].

فالمراد بالصلاة في هذه الآية الكريمة الحقيقة اللغوية الأصلية، وهي الدعاء وليس الحقيقة الشرعية للصلاة كما قال ذلك جميع علماء التفسير.

وأمَّا المراد بالصلاة في قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا**﴾ [الأحزاب: ٤٣] فهي الحقيقة اللغوية المجازية؛ لأنَّ الصلاة من الله رحمته للعبد، وثناؤه عليه[٣٠٨].

فالمراد هنا المعنى المجازي كما قال النسفي: "لما كان من شأن المصلي أن ينعطف في ركوعه وسجوده استعير لمن يتعطف على غيره حنواً عليه وترؤفاً كعائد المريض في انعطافه عليه والمرأة في حنوها على ولدها ثم كثر حتى استعمل في الرحمة والترؤف ومنه قولهم – ﷺ – أي: ترحم عليك وترأف، والمراد بصلاة الملائكة: قولهم اللهم صلِّ على المؤمنين؛ جعلوا

---

[٣٠٧] الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج ١٤ ص ٤٥٤

[٣٠٨] ينظر، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** (بيروت، دار الفكر، ب ط، ب ت) ج٦، ص٦٢٢. عن ابي العالية، وعكرمة.

لكونهم مستجابي الدعوة كأنهم فاعلون الرحمة والرأفة، والمعنى هو الذي يترحم عليكم ويترأف حين يدعوكم إلى الخير ويأمركم بإكثار الذكر والتوفر على الصلاة"[٣٠٩]

تطبيقات على تعيين الحقيقة الدينية الشرعية: تتعين الحقيقة الدينية الشرعية دون الحقيقة الوضعية اللغوية في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا**﴾ [النساء: ٤٣]، فالمراد بالغائط هنا: الحقيقة الدِّينية الشَّرعية وليس الحقيقة الوضعية اللغوية، حيث إن الغائط في الحقيقة اللغوية هو المكان المنخفض والواسع من الأرض، وتستعمل هذه الكلمة في ما يخرج من فضلات من الإنسان[٣١٠]، وقد كنى الله سبحانه وتعالى عن قضاء الحاجة مما ينقض الوضوء من بول وريح وغائط بالمكان، فذكر اللفظ وأراد به الحقيقة الشرعية فمجرد الذهاب لمكان قضاء الحاجة لا يوجب الوضوء، قال الطبري: "جاء أحدكم وقد قضى حاجته فيه وهو مسافر. وإنما عنى بذكر مجيئه منه قضاء حاجته فيه"[٣١١].

وكذلك في قوله تبارك وتعالى: ﴿**وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ**﴾ [البقرة: ١٩٣]، فالمراد بالفتنة هنا الحقيقة الدينية الشرعية لها وهي الشرك[٣١٢]، وليس الحقيقة الوضعية اللغوية، لأنَّ الحقيقة اللغوية هي الاختبار والامتحان[٣١٣]، وهي ليست المقصودة بالإجماع.

قال ابن الجوزي: الفتنة "أي شرك. وقال الزجاج: حتى لا يفتن الناس فتنة كفر ويدلّ عليه قوله تعالى: ﴿**وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ**﴾"[٣١٤].

---

[٣٠٩] النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: يوسف علي بديوي (بيروت، دار الكلم الطيب، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م) ج٣ ص٣٥.

[٣١٠] ينظر: **مختار الصحاح**، ص٢٣١، غ و ط.

[٣١١] الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج١٠، ص٨٣.

[٣١٢] النسفي، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ج١، ص١٦٦، ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج١، ص٣٨٨.

[٣١٣] الرازي، **مختار الصحاح**، ٢٣٤، ف ت ن

[٣١٤] ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج٢، ص٢١١.

تطبيقات على تعين الحقيقة العرفية الاصطلاحية: في قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾ [الإخلاص: ٢] المراد الحقيقة العرفية الاصطلاحية التي فهما العرب وقت النزول، وليس الحقيقة اللغوية كما يرى الجابري حيث يفسر كلمة (الصمد) بأنها المصمت الذي لا جوف له كالأصنام[٣١٥]، حيث يقول: "أما نحن فقد فضلنا استقاء المعنى من نفس ما كان يعتقده مشركو مكة زمن النبي من معتقدات أضافوها إلى اعتقادهم في الله.

فالجابري هنا يفترض أن الله تعالى يصف نفسه وصفا مخالفاً لوضع الأصنام التي تعبدها قريش وبما أن هذه الأصنام مجوفة فمقتضى المخالفة أن الله تعالى مصمت غير مجوف.

وهذا خطأ، وإن كان في اللغة مقبولاً حيث إن ابن عباس – ﷺ – هو أعرف منه بمعهود العرب العرفي، وأعلم بمراد الله تعالى في كتابه وهو ترجمان القرآن – ﷺ – وقد فسر الصمد بقوله: الصمد الذي يصمد الخلائق إليه في حوائجهم ومسائلهم.

وهو السيد الذي قد كمل في سؤدده، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحليم الذي قد كمل في حلمه، والعليم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله سبحانه، هذه صفته لا تنبغي إلا له، ليس له كفء، وليس كمثله شيء، سبحان الله الواحد القهار[٣١٦].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿**وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ**﴾ [البقرة: ٢٤١] بالمعروف، أي: بقدر الإمكان، حسب العرف في كل زمان وحسب الاستطاعة، فليس من المعروف إلزام الفقير كالغني[٣١٧].

فالمراد بالمعروف هنا: الحقيقة العرفية الاصطلاحية، وليس الحقيقة الدينية الشرعية،

---

[٣١٥] الجابري، محمد عابد، **فهم القرآن**، ص٨٦.

[٣١٦] الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج٢٤، ص٦١٢.

[٣١٧] ينظر: ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٢٢هـ) ج١، ص١١٢ – ١١٣. والرازي، **التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)**، ج٦، ص٤٧٧.

أو الوضعية اللغوية كما في قوله تعالى: ﴿**وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [آل عمران: ١٠٤]؛ لأنَّ المراد بالمعروف هنا الحقيقة الدينية الشرعية، والحقيقة الوضعية اللغوية، وهي: كل فعل يعرف حسنه بِالْعقلِ أَو الشَّرْع وَهُوَ خلاف الْمُنكر[٣١٨].

فعندما يصرف معنى النص القرآني الكريم إلى الحقيقة العرفية الاصطلاحية: يجب أن يكون ذلك العرف موافقاً لنصوص القرآن الكريم ومقاصده العامة ولا يناقضها، فلا اعتبار للأعراف الفاسدة.

المبحث الثَّاني: الحالة الثانية عند الإطلاق

إذا لم توجد قرينة متعينة لفهم وحمل النص القرآني الكريم على حقيقة بذاتها فهناك ترتيب للحقائق التي من خلالها يفهم النص.

وهذا الترتيب وضعه العلماء حتى يضبط الفهم، ولا يكون هناك مدخل للهوى والآراء الشخصية في فهم الكلام عموماً وكلام رب البرية خصوصاً، وهذا ما سيتناوله المبحث هذا بالأمثلة من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: ترتيب الحقائق عند الإطلاق.

المطلب الثَّاني: تطبيقات على الاطلاق وعدم تحديد حقيقة بعينها.

المطلب الأول: ترتيب الحقائق عند الإطلاق

عند الإطلاق، وعدم وجود قرينة تُعين حقيقة بذاتها، فينبغي حمل الكلام على الترتيب الآتي بين الحقائق بانتظام.

أولاً: تقدم الحقيقة الدينية الشرعية في بيان المراد بالكلام عند أئمة الإسلام عدا فقيه الملة أبا حنيفة النعمان – رحمهم الله جميعاً – فتقدم عنده الحقيقة اللغوية الوضعية لأنها هي الأصل ولها قصب السبق. وحجة الجمهور، أن الحقيقة الشرعية مع الحقيقة اللغوية

---

[٣١٨] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط** (مكتبة الشروق الدولية، ط.٤، ٢٠٠٤) باب العين، ج٢، ص٥٩٥.

كالخاص مع العام فتقدم، ويضاف إلى ذلك أيضاً أن النص القرآني مسوق أصالة لبيان الحقيقة الشرعية، فهو معهود النص القرآني الكريم[٣١٩].

ثانياً: الحقيقة العرفية، يجب حمل النص عليها إن لم يكن في اللفظ استعمال شرعي خاص.

ثالثاً: الحقيقة اللغوية، الحقيقة الأصلية يحمل عليها الخطاب إن لم يوجد في اللفظ اصطلاح شرعي، ولا عرفي. وتقدم عند بيان الأمر الأول بيان الخلاف في ذلك.

رابعاً: الحقيقة اللغوية الفرعية التبعية، وهي المعروفة بالمجاز عند تعذر الحمل على الحقيقة الأصلية.

ثُمَّ إنَّ النص الذي لا يخرج عن الحقائق الأربعة المتقدمة له ثلاثة أحوال ليس غير.

وهي: إما نص، أو ظاهر، أو مجمل.

وبرهان حصره في هذه الأقسام: أنَّ الكلام له ثلاثة أحوال:

أولها: يحتمل معنى واحداً فقط فهو نص. فلا يعدل عن معناه إلا بنسخ.

ثانيها: يحتمل معنيين فأكثر، فإن كان في أحد المعاني أظهر، فهو الظاهر، ومقابله المحتمل المرجوح.

فلا يعدل عن الظاهر إلا بدليل على قصد المحتمل المرجوح. وهذا هو التأويل.

ثالثها: يحتمل معنيين فأكثر، ولا رجحان لأحد المعاني، فهو المجمل أو المتشابه. فيتوقف فيه عن العمل به، إلا بدليل يعين المراد منه[٣٢٠].

المطلب الثَّاني: تطبيقات على الإطلاق وعدم تحديد حقيقة بعينها

قلَّ أن توجد نصوص في القرآني الكريم لم يتم تحديد المراد منها، الحقيقة الوضعية أو الحقيقة الدينية أو الحقيقة العرفية.

---

[٣١٩] ينظر: علاء الدين، عبد العزيز بن أحمد البخاري، **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام** (إسطنبول، مطبعة سنده، ط١، ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م). ج٢، ص٣٩ ــ ٩٣. والسرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل. **أصول السرخسي**. (حيدر آباد، لجنة إحياء المعارف النعمانية، ب ط، ب ت). ج١، ص١٧٠ ــ ١٨٧.

[٣٢٠] تقرير ذلك وتفصيله انظر: الشنقيطي، **مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر**، ص٢٧٢ - ٢٧٤.

ومن تلك النصوص، قوله تبارك وتعالى: ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ**﴾ [البقرة: ٢٢٨] والقرء في اللغة يطلق على الحيض والطهر.

قال ابن منظور في لسان العرب: "القَرْءُ والقُرْءُ: الحَيْضُ، والطُّهرُ ضِدّ. وَذَلِكَ أَنَّ القَرْء الْوَقْتُ، فَقَدْ يَكُونُ للحَيْض والطُهر. قَالَ أَبو عُبَيْدٍ: القَرْءُ يَصْلُحُ لِلْحَيْضِ وَالطُّهْرِ. قَالَ: وَأَظُنُّهُ مِنْ أَقْرَأَتِ النُّجومُ إِذَا غابتْ. وَالْجَمْعُ: أَقْراء"[٣٢١] .

وورد استعمال الشرع لها في الحيض ففي حديث المستحاضة أن النبي – ﷺ – قال: «دعي الصلاة أيام أقرائك»[٣٢٢] اي: أيام الحيض، قال مقاتل في تفسير هذه الآية: يعنى ثلاث حيض[٣٢٣].

وقال الإمام الشافعي – رحمه الله –: "والأقراء عندنا – والله أعلم – الأطْهَار"[٣٢٤].

ولم يرد في هذا النص ما يعين حقيقة بذاتها هل الحقيقة الوضعية اللغوية، أم الحقيقة الشرعية للفظ، ولذلك نجد أن بعض العلماء أخذ بالحقيقة الدينية الشرعية وبعضهم أخذ بالحقيقة الوضعية اللغوية.

وفي قوله تبارك وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا**﴾ [النساء: ٤٣].

فاللمس في الحقيقة اللغوية يعنى: الجس والمس باليد، وتستخدم أيضاً كناية عن الجماع كما في لسان العرب "اللَّمْس: الجَسُّ، وَقِيلَ: اللَّمْسُ المسُّ بِالْيَدِ، لمسَه يَلْمِسُهُ ويَلْمُسُه لَمْساً ولامَسَه. واللَّمْس: كِنَايَةٌ عَنِ الْجِمَاعِ، لَمَسَها يَلْمِسُها ولامَسَها، وَكَذَلِكَ

---

[٣٢١] ابن منظور، **لسان العرب**، باب الهمزة، فصل القاف، ج١، ص١٣٠.

[٣٢٢] اخرجه البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، **السنن الصغير للبيهقي**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي (كراتشي، جامعة الدراسات الإسلامية، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م)، برقم (٢٧٧٣) ج٣، ص١٥١.

[٣٢٣] ينظر: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي، **تفسير مقاتل**، تحقيق: عبد الله محمود شحاته (بيروت، دار إحياء التراث، ط١، ١٤٢٣هـ) ج١، ص١٩٤.

[٣٢٤] الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس، **تفسير الإمام الشافعي**، جمع وتحقيق ودراسة: أحمد بن مصطفى الفرَّان (السعودية، دار التدمرية، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م) ج١، ص٣٥٠.

الملامَسَة"[٣٢٥].

ولم يحدد النص القرآني أي الحقيقتين المرادة هنا؛ ولذلك نجد أن المفسرين اختلفوا في المراد، فمنهم: من أخذ بالحقيقة الوضعية اللغوية الأصلية، وقال: إن المراد باللمس: الجس، ومنهم من قال: بأن المراد هنا الجماع، وهو الحقيقة الوضعية اللغوية المجازية حيث يستخدم اللمس كناية عنه.

قال الرازي: "اختلف المفسرون في اللمس المذكور هاهنا على قولين: أحدهما: أن المراد به الجماع، وهو قول ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة، وقول أبي حنيفة – ﷺ – لأنَّ اللمس باليد لا ينقض الطهارة. والثاني: أن المراد باللمس هاهنا التقاء البشرتين، سواء كان بجماع أو غيره وهو قول ابن مسعود وابن عمر والشعبي والنخعي وقول الشافعي ﷺ)[٣٢٦].

وفي قوله تبارك تعالى: ﴿**الَّذِينَ آَمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ**﴾ [الأنعام: ٨٢].

فالظلم في لغة العرب: وضع الشيء في غير موضعه والميل عن الحق ومجاوزة الحد[٣٢٧]، ولأنَّ البشر من طبيعتهم التقصير وعدم القدرة على عبادة الله كما يستحق سبحانه وتعالى شق ذلك على الصحابة الكرام – رضوان الله عليهم – لأنهم فهموا أنَّ المراد بالظلم هنا: الحقيقة الوضعية اللغوية، والنص القرآني الكريم لم يبين لهم، فبين لهم النبي – ﷺ – أنَّه ليس المراد هنا الحقيقة اللغوية، كما في الحديث عن عبدالله – ﷺ – قَالَ: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿**الَّذِينَ آَمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ**﴾ شقَّ ذلك على أصحاب النبي – ﷺ –، وَقَالُوا: أَيُّنَا لم يلبس إيمانه بظلم؟ فقال رسول الله – ﷺ – : "إنه ليس بذاك، ألا تسمعون إلى قول لقمان: ﴿**وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ**﴾ [لقمان: ١٣]»[٣٢٨].

---

[٣٢٥] ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، باب السين، فصل اللام، ج٦، ص٢٠٩.

[٣٢٦] ينظر: الرازي، **التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)**، ج١٠، ص٨٩.

[٣٢٧] ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، باب الميم، فصل الظاء، ج١٢، ص٣٧٣.

[٣٢٨] البخاري، **صحيح البخاري**، برقم: ٦٩١٨، باب إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا، ج٩، ص١٣. وهو في

فبين لهم أن المراد بالظلم هنا: الحقيقة الدينية الشرعية حيث يعبر الشرع عن الشرك بالظلم، لا الحقيقة الوضعية اللغوية.

المبحث الثالث: تطبيقات منهجية فهم النص القرآني في التفسير

بعد بيان الحقائق التي من خلالها يفهم النص القرآني، وحالات تلك الحقائق مع التطبيقات على ذلك، يتبادر للذهن سؤال: هل تلك الحقائق طبقت في كتب التفسير، أو في أقوال المفسرين لكلام رب العالمين؟ وما هو حال من لم يلتزم بتلك القواعد وخرج عنها؟

هذا ما سأتناوله في هذا المبحث ضمن مطلبين هما:

المطلب الأول: تطبيق تلك الحقائق في كتب التفسير.

المطلب الثاني: أنواع الخطأ الناتج عن إهمال تلك الحقائق.

المطلب الأول: تطبيق تلك الحقائق في كتب التفسير

إن قيل: هل لتلك الحقائق وجود في تفسير الآيات الكريمة؟

فالجواب: نعم بالتأكيد، فقد التزم سلفنا الكرام بتلك الحقائق، وسار على نهجهم أهل الهدى، ففسروا القرآن الكريم بالنقل الصحيح، ولسان العرب الفصيح، وضموا إليهما اجتهاد العقل الصريح، فكانوا حقاً أهل الهدى. وإليك طريقهم:

أولا: فسروا القرآن الكريم بالقرآن، وهذا أجلُّ أنواع التفسير وأشرفُها، إذ لا أحد أعلم بمعنى كلام الله – جل وعلا – من الله – تبارك وتعالى –، فصاحب البيت أدرى بما فيه، فما أُجمل في مكان فقد فسر في مكان آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في مكان آخر، فالأخذ بذلك هو مقتضى البديهية المقررة، وفوق ذلك هو مقتضى المعلوم من الدين بالضرورة، إذ القرآن الكريم هو الأصل الأول، والعماد المتين لهذا الدين، ونصوصه تفسر بعضها، ولا يمكن تحقق الإيمان دون الأخذ بجميع ما فيه جملة وتفصيلاً[٣٢٩].

ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**، رقم: ٦١٩، ج٢، ص١٣٤.

[٣٢٩] انظر تفصيل ذلك وتوضيحه في: ابن تيمية، **دقائق التفسير** ج١، ص٧٦. **ومجموع الفتاوى**، ج١٣، ص٣٦٣. الشنقيطي، **أضواء البيان**، ج١، ص٣.

ثانياً: فسروا القرآن الكريم بالسنة الشريفة.

قال الإمام ابن كثير – رحمه الله –: "فإن أعياك ذلك – أي تفسير القرآن بالقرآن – فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له، بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي – عليه رحمة الله تعالى –: كل ما حكم به رسول الله – ﷺ – فهو مما فهمه من القرآن.

ثم قال: والغرض أنك تطلب تفسير القرآن منه، فإن لم تجده فمن السنة، كما قال رسول الله – ﷺ – لمعاذ – رضي الله عنه – حين بعثه إلى اليمن: «بم تحكم؟ قال بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: بسنة رسول الله، قال فإن لم تجد؟ قال أجتهد رأيي. فضرب رسول الله — ﷺ — في صدره، وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي الله ورسوله ﷺ»"[٣٣٠].

ثالثاً: فسَّروا القرآن الكريم بأقوال الصحابة الكرام – رضي الله عنهم –، فَهُم أخبر الناس بالتنزيل، وأكثرهم عرب خلص حضروا التنزيل، وعلموا المراد منه، ولهم من الفهم والعلم ما ليس لمن سواهم.

هذا فيما ليس لقولهم حكم المرفوع، أما ما له حكم المرفوع فهو ملحق بالرتبة الثانية[٣٣١].

رابعاً: فسَّروا القرآن الكريم بأقوال التابعين.

ولأقوالهم أربعة أحوال، ينبغي أن تكون من المفسر لنصوص القرآن الكريم على بال:

أولها: ما أجمعوا عليه، يجب الأخذ به لمكان الإجماع.

ثانيها: ما كان لقولهم حكم الرفع، وذلك إن لم يدرك بالرأي، فيقبل بأحد شرطين:

---

[٣٣٠] الحديث الشريف أخرجه الإمام أحمد، في **المسند**، ج٥، ص٢٣٦-٢٤٢، وأخرجه الخطيب، في **كتاب الفقيه والمتفقه**، ج٢، ص١٨٨-١٨٩، وفيه يقرر الإمام الخطيب البغدادي — رحمه الله — صحته لتقبل العلماء له وتلقيه بالقبول، كما هو مسلكهم في نظائره من الأحاديث التي تلقاها الكافة عن الكافة، وصححه الإمام ابن القيم — رحمه الله — في **إعلام الموقعين**، ج١، ص٢٠٢ – ٢٠٣، والحديث في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول** — ﷺ —، ج١٠، ص١٧٧، رقم: ٧٦٧٣. وكلام الإمام ابن كثير في مقدمة **تفسيره**، ج١، ص٣ – ٤.

[٣٣١] كما في: ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج١٣، ص٣٦٤، وابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج١، ص٣ – ٤، والزركشي، في **البرهان في علوم القرآن**، ج٢، ص١٥٧، والسيوطي، في **الإتقان في علوم القرآن**، ج٤، ص٢٠٨.

١ ـ أن يكون قائله من أئمة التفسير الذين أخذوا تفسيرهم عن الصحابة الكرام.

٢ ـ أن يتعزز بمرسل آخر (بقول تابعي آخر)[٣٣٢].

ثالثها: إذا كان لقول التابعي في تفسير كلام الله – جل وعلا – حكم المرسل لكن لم يتعزز بمرسل آخر، ولم يكن قائله من أئمة التفسير الذين أخذوا تفسيرهم عن الصحابة الكرام، فهو أيضاً حجة عند جمهور علماء الإسلام، منهم فقيه الملة الإمام أبو حنيفة، وإمام دار الهجرة الإمام مالك، وإمام أهل السنة الإمام أحمد، وأتباعهم وغيرهم — رحمهم الله جميعاً – بل قال الإمام الطبري – رحمه الله –: "أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل، ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين". قال الإمام ابن عبد البر – رحمه الله –: "كأنه يعني أن الإمام الشافعي أول من رده"[٣٣٣].

رابعها: أن يكون قولهم في التفسير على خلاف ما تقدم من الأحوال الثلاثة، فهذا ليس حجة على غيرهم على الصحيح، قال الإمام ابن كثير – رحمه الله –: "إذا لم تجد التفسير في القرآن، ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين، ثم نقل عن سفيان الثوري أنه قال: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به. ثم نقل عن شعبة بن الحجاج أنه قال: أقوال التابعين في الفروع ليست حجة، فكيف تكون حجة في التفسير؟ يعني: أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم، وهذا صحيح، ثم قال: فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض، ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن، أو السنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك[٣٣٤].

خامساً: فسروا القرآن الكريم باللسان العربي المبين، وهو لسانهم بيقين، وبه نزل القرآن الحكيم.

---

[٣٣٢] كما في: السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ج١، ص١١٧، و**تدريب الراوي**، ص١١٦.

[٣٣٣] كما في: السيوطي، **تدريب الراوي**، ص١٢٠. وكلام الإمام الشافعي في شروط قبول المرسل، في: الشافعي، **الرسالة**، ص٤٦١ – ٤٦٤.

[٣٣٤] انظر: ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج١، ص٤ – ٥، وهو مأخوذ من مقدمة شيخه ابن تيمية في التفسير بالحرف، انظر ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج١٣، ص٣٦٨ فما بعدها، و**دقائق التفسير**، ج١، ص٨١ – ٨٢.

ومعرفة اللغة العربية، معنى وإعراباً وأسلوباً، شرط لازم فيمن يريد تفسير كلام الله الكريم. قال مفسر التابعين مجاهد بن جبر – رحمه الله –: "لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الأخر أن يتكلم في كتاب الله – جل وعلا – إذا لم يكن عالماً بلغات العرب"[٣٣٥]، وقال الأصمعي: "تعلموا النحو، فإن بني إسرائيل كفروا بكلمة واحدة، كانت مشددة فخففوها، قال الله – جل وعلا –: (يا عيسى إني ولّدْتك) فقرأوا: (يا عيسى إني ولدتك) مخففاً فكفروا"[٣٣٦].

نعم وهذا ما حصل فيمن ضل في هذه الأمة، جهلوا اللغة العربية والآثار الشرعية، وطالبوا بتطبيق المناهج الغربية، فكفروا برب البرية.

قال الإمام الشافعي – رحمه الله –: "إن عامة من تزندق بالعراق لجهلهم بالعربية ولغات العرب"[٣٣٧].

ولذلك قال الإمام مالك – رحمه الله –: "لا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب يفسر كلام الله – جل وعلا – إلا جعلته نكالاً"[٣٣٨].

وعلق الإمام الواحدي – رحمه الله – في مقدمة تفسيره البسيط على الآثار المتقدمة بقوله: "وكيف يتأتى لمن جهل لسان العرب أن يعرف تفسير كتاب جعل معجزة في فصاحة ألفاظه، وبعد أغراضه لخاتم النبيين وسيد المرسلين – ﷺ وعلى آله الطيبين – في زمان أهله يتحلون بالفصاحة، ويتحدون بحسن الخطاب وشرف العبارة، وإن مثل من طلب ذلك مثل من شهد الهيجاء بلا سلاح، ورام أن يصعد الهواء بلا جناح"[٣٣٩].

سادساً: فسروا كلام الله المجيد بالاجتهاد السديد، فكشفوا عن وجوه هدايته، كما وضحوا أنواع إعجازه، واستنبطوا منه أحكام ما جدّ لهم من وقائع في حياتهم، ولن تزال كذلك بركات كتاب الله الجليل، على كل جيل، ولا يحيط بأسرار التنزيل إلا اللطيف الخبير،

---

[٣٣٥] الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج١، ص٢٩٢.

[٣٣٦] ابن حبان، **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء**، ص٢٢١.

[٣٣٧] الواحدي، **التفسير البسيط**، ج١، ص٤٠٨ – ٤٠٩.

[٣٣٨] المرجع السابق، ج١، ص٤١١.

[٣٣٩] المرجع السابق، ج١، ص٤١١.

فعلم التفسير لم يحترق، بل لم ينضج بيقين، وسيبقى كذلك إلى يوم الدين[٣٤٠].

وهذا النوع من التفسير متفق على جوازه وحسنه بشرط المحافظة على ما تقدم من الأمور الخمسة، فهو نتيجة التدبر لكتاب الله، المأمورين به في كتاب الله – جل وعلا – من أمثال قول الله – عز وجل –: ﴿**كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ [ص: ٢٩]، وقوله – جل وعلا –: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾ [النساء: ٨٢]، وهو نتيجة الاستنباط الذي اختص الله به أهل العلم، وأمرنا برد ما أشكل علينا إليهم، قال – جل وعلا –: ﴿**وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ [النساء: ٨٣] ، وقد دعا النبي – ﷺ – لابن عباس – رضي الله عنهما – بقوله: «اللهم فقه في الدين، وعلمه التأويل»[٣٤١].

ولا يتعارض هذا مع ما ثبت عن نبينا – ﷺ – أنه قال: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»، وفي رواية «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار»[٣٤٢]، لأنَّ ذلك فيمن تكلم برأيه وهواه من غير علم، أما من استنبط معناه بحمله على الأصول المتفق عليها فهو ممدوح[٣٤٣].

فمن أجاز التفسير بالرأي واستحسنه: أراد ذلك، ومن منعه واستقبحه: أراد القول بغير علم، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً كما هو معلوم.

---

[٣٤٠] كما في: ابن عابدين، **رد المحتار على الدر المختار شرح متن تنوير الأبصار**، ج١، ص٤٩.

[٣٤١] الحديث الشريف من رواية ابن عباس – رضي الله عنهما – أخرجه الإمام أحمد في **المسند**، ج١، ص٢٦٦، ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٥، وابن حبان في **صحيحه**، ج١٥، ص٥٣٠، برقم: ٧٠٥٥. وأخرجه الحاكم في **المستدرك**، كتاب معرفة الصحابة، ج٣، ص٥٣٤، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

[٣٤٢] أخرجه: ابن حنبل، أحمد، **مسند الإمام أحمد**، (مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م) برقم: ٢٠٦٩، ٢٤٢٩، ج٣، ص٤٩٦، ج٤، ص٢٥٠. ورواه الترمذي، محمد بن عيسى، **سنن الترمذي**، برقم: ٢٩٥٠، وقال حديث حسن. وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**، برقم: ٤٧٠.

[٣٤٣] كما في مقدمة ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج١، ص٢٩. والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج١، ص٣٢. وغيرهما من كتب التفسير وعلوم القرآن.

المطلب الثاني: أنواع الخطأ الناتج عن إهمال تلك الحقائق

إنَّ جهد البشر لا يخلو من خطأ، لكن من أخلص لله وصدق، وأعد العدة المطلوبة للوصول إلى الحق، ثم بذل ما في وسعه للوصول إلى مراد ربه، فهو بين حسنيين، إن أصاب فسعيه مشكور، وله أجران عند العزيز الغفور، وإن أخطأ فخطؤه مغفور، وهو على جهده مأجور، والله كريم غفور، كما ثبت في المسند والصحيحين وغيرهما من رواية عمرو بن العاص – ﷺ – عن نبينا – ﷺ – أنه قال: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر»[٣٤٤]، لكن الخطأ له حالتان:

الحالة الأولى: إذا احتمله الدليل وقال به إمام جليل: فليس من الأباطيل، وينبغي أن يرتفع عنه القال والقيل، لكن لا مانع من المناقشة بالدليل، والله الجليل هو وحده العالم بالمصيب والمخطئ وإليه المصير، كما هو الحال في المذاهب الأربعة المتبعة وفيها ما يتقابل سلباً وإيجاباً نفياً وإثباتاً، "وقد أجمعت الأمة على أن كلاً منها يجوز العمل به، وانحصر الحق في أقاويلهم". كما هو نص الإمام ابن هبيرة[٣٤٥] – رحمه الله –.

ومستند هذا: إقرار النبي – ﷺ – لما يشبه هذا، ففي الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر – رضي الله عنهما – أن النبي – ﷺ – لما رجع من الأحزاب قال: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة. فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يُرد ذلك منا، فذُكر ذلك للنبي – ﷺ – فلم يعنِّف أحداً منهم»[٣٤٦].

وفي مثل هذا يقول شيخ الإسلام الإمام ابن قدامة – رحمه الله – في مقدمة كتابه (المغني): "جعل الله هذه الأمة مع علمائها كالأمم الخالية مع أنبيائها، وأظهر في كل طبقة

---

[٣٤٤] أخرجه الإمام أحمد في **المسند**، ج٤، ص١٩٨، ٢٠٤. والإمام البخاري في **صحيح البخاري**، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم: ٧٣٥٢. والإمام مسلم في **صحيح مسلم**، رقم: ١٧١٦. وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**، ج١٠، ص١٧١، رقم: ٧٦٦٢.

[٣٤٥] ابن هبيرة، **الإفصاح عن معاني الصحاح**، ج٢، ص٣٤٣.

[٣٤٦] أخرجه الإمام البخاري في **صحيح البخاري**، باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء، رقم: ٩٤٦، ٤١١٩. والإمام مسلم في **صحيح مسلم**، رقم: ١٧٧٠، وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –** ، ج٨، ص٢٧٦، رقم: ٦٠٩٦.

من فقهائها أئمة يقتدى بها، وينتهى إلى رأيها، وجعل في سلف هذه الأمة أئمة من الأعلام مهد بهم قواعد الإسلام، وأوضح بهم مشكلات الأحكام، اتفاقهم حجة قاطعة، واختلافهم رحمة واسعة، تحيا القلوب بأخبارهم، وتحصل السعادة باقتفاء آثارهم، ثم اختص منهم نفراً أعلى قدرهم ومناصبهم، وأبقى ذكرهم ومذاهبهم فعلى أقوالهم مدار الأحكام وبمذاهبهم يفتي فقهاء الإسلام"[٣٤٧].

وقال بعده شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: "ولهذا كان بعض العلماء يقول: إجماعهم حجة قاطعة. واختلافهم رحمة واسعة. وكان عمر بن عبد العزيز يقول: ما يسرني أن أصحاب رسول الله – ﷺ – لم يختلفوا، لأنهم إذا اجتمعوا على قول فخالفهم رجل كان ضالاً. وإذا اختلفوا فأخذ رجل بقول هذا، ورجل بقول هذا كان في الأمر سعة.

ولهذا قال العلماء المصنفون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أصحاب الشافعي وغيره: إن مثل هذه المسائل الاجتهادية لا تنكر باليد، وليس لأحد أن يلزم الناس باتباعه فيها، ولكن يتكلم فيها بالحجج العلمية، فمن تبين له صحةُ أحد القولين تبعه، ومن قلد أهل القول الآخر، فلا إنكار عليه"[٣٤٨]، وللإمام الخطابي – رحمه الله – كلام جد نفيس في وجوب سعة الصدر نحو الاختلاف المحمود وتقرير كونه رحمة عظيمة من ربنا المعبود قال – رحمه لله –: "وقد روي عنه – ﷺ – أنه قال: «اختلاف أمتي رحمة»[٣٤٩].

فإن قيل: كيف يجوز أن يكون الاختلاف خيرا من الاتفاق؟ ولو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق عذابا، وليس إسناد الحديث الذي رويتموه بذاك.

قيل: أما وجه ما ذكرناه من أن الله تعالى لو نص على كل حادثة من الحوادث وكفى

---

[٣٤٧] ابن قدامه، **المغني**، ج١، ص٤ – ٥.

[٣٤٨] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج٣٠، ص٨٠.

[٣٤٩] الأثر لا يثبت لفظة، لكن صحيح: ثابت معناه وقصده، أما لفظه فلم يرد في حديث صحيح ولا حسن، بل ولا ضعيف، ولا يعلم من رواه من الصحابة الكرام – ﷺ – حيث روي من غير سند، وأول من ذكره ونوه به، ووجه معناه ونصره، الإمام الخطابي في كتابه " **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري** " ج١، ص٢١٨ – ٢٢١. ولعل فعله ذلك من باب رواية الحديث بالمعنى لا بالمبنى، لان الآثار الأثرية تشهد له، والأدلة الشرعية تقرره وتدل عليه، والقواعد الفقهية تنصره وترشيد إليه، ولذلك تبع أئمة الإسلام الإمام الخطابي في رواية الأثر واستشهدوا بمعناه، وردوا على من خالف فحواه ومغزاه.

الناس مؤونة الاجتهاد والاستنباط لماتت الخواطر وتبلدت الأفهام وسقطت فضيلة العلماء، فالأمر بين غير خاف.

وأيضا فلو جاء التوقيف في كل حادثة تحدث إلى آخر الدهر؛ لاشتد حفظه؛ ولامتنع على الناس ضبطه؛ ولأدَّى ذلك إلى الضيق والحرج؛ ولكان غايته العجز عما أمروا به؛ لتعذر حصره، والعجز عن حفظه وضبطه.

فأما قول القائل: لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق عذابا؛ لأنه ضده، فهذا قول لم يصدر عن نظر وروية، وقد وجدت هذا الكلام لرجلين اعترضا به على الحديث: أحدهما:- مغموص عليه في دينه وهو عمرو بن بحر الذي يعرف بالجاحظ والآخر: معروف بالسخف والخلاعة في مذهبه وهو (إسحاق بن إبراهيم الموصلي)، فإنه لما وضع كتابه في الأغاني وأمعن في تلك الأباطيل لم يرض بما تزوده من إثمها حتى صدَّر كتابه بذم أصحاب الحديث والحط عليهم وزعم أنهم يروون ما لا يدرون، وذكر بأنهم رووا هذا الحديث، ثم قال: ولو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق عذاباً، ثم تكايس وتعاقل فأدخل نفسه في جملة العلماء وشاركهم في تفسيره وتأويله فقال: وإنما كان الاختلاف رحمة ما دام رسول الله - ﷺ - حياً بين ظهرانيهم فإنهم إذا اختلفوا سألوه فأجابهم وبين لهم ما اختلفوا فيه، ليس فيما يختلفون بعده، وزعم أنهم لا يعرفون وجوه الأحاديث ومعانيها فيتأولونها على غير جهاتها.

والجواب عما ألزمانا من ذلك يقال لهما: إن الشيء وضده قد يجتمعان في الحكمة، ويتفقان في المصلحة. ألا ترى أن الموت لم يكن فساداً، وإن كانت الحياة صلاحاً، ولم يكن السقم سفهاً، وإن كانت الصحة حكمة، ولا الفقر خطأ، إذا كان الغنى صوابا. وكذلك الحركة والسكون، الليل والنهار وما أشبَهَهَا من الأضداد. وقد قال سبحانه: ﴿**وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾ [القصص: ٧٣]، فسمى الليل رحمة، فهل أوجب أن يكون النهار عذابا من قبل أنه ضده، وفي هذا بيان خطأ ما ادعاه هؤلاء ولله الحمد.

وأما وجه الحديث ومعناه فإن قوله: «اختلاف أمتي رحمة» كلام عام اللفظ، خاص المراد، وإنما هو اختلاف في إثبات الصانع ووحدانيته وهو كفر، واختلاف في صفاته ومشيئته

وهو بدعة، وكذلك ما كان من نحو اختلاف الخوارج والروافض في إسلام بعض الصحابة، واختلاف في الحوادث من أحكام العبادات المحتملة الوجوه، جعله الله تعالى يسراً ورحمة وكرامة للعلماء منهم."[٣٥٠].

الحالة الثانية: إذا جانب المجتهد الصواب: فهو من قبيل الزلل بلا ارتياب، فيرد على قائله مع الاستغفار له، ولا يجوز اتباعه في ذلك.

قال شيخ الإسلام الإمام سليمان التميمي- رحمه الله -: "لو أخذت برخصة كل عالم، أو زلة كل عالم، اجتمع فيك الشر كله"[٣٥١]، وقال الإمام إبراهيم بن أدهم – رحمه الله -: "من حمل شاذ العلم حمل شراً كبيراً"، ومثله نقل عن الإمام إبراهيم بن أبي عبلة[٣٥٢]، وعقب الإمام ابن القيم – رحمه الله – على ما تقدم بقوله: "من أخذ بالرخص من أقاويلهم تزندق أو كاد"[٣٥٣]، وهذا محل إجماع بلا نزاع، كما قال شيخ الإسلام الإمام ابن عبد البر – رحمه الله -: "هذا إجماع لا أعلم فيه خلافاً"[٣٥٤].

ومن ذلك الزلل الذي يجب أن يُحذَر منه ويُحذَّر، ويتعلق بالنص القرآني الكريم تضعيف بعض القراءات العشرة المتواترة وردها والطعن فيها كما وقع في هذه الهوة السحيقة بعض المفسرين، يغفر الله لنا ولهم أجمعين. مثال ذلك القراءة التي قرأ بها الإمام حمزة بن حبيب الزيات – وقراءته متواترة بالإجماع – قرأ بجر والأرحام، في الآية الأولى من سورة النساء. فاعترض عليها بعض العلماء، منهم النحوي المفسر الفراء[٣٥٥]، والمفسر الطبري[٣٥٦]،

---

[٣٥٠] قرر ذلك في كتابه النفيس **أعلام الحديث**، ج١، ص٢١٨ – ٢٢١.

[٣٥١] الخلال، **كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**، ص١٥٩. وابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، ٢ج، ص٩٢.

[٣٥٢] الخلال، **كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**، ص١٥٩، ومنقول عن إبراهيم بن أبي عبلة في **سير أعلام النبلاء**، ج٦، ص٣٢٤.

[٣٥٣] ابن القيم، **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان**، ج١، ص٢٢٨.

[٣٥٤] ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، ج٢، ص٩٢.

[٣٥٥] ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج١، ص٢٥٢-٢٥٣.

٣٥٦ ينظر: الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ج٤، ص١٥٢.

والنحوي المفسر الزجاج[٣٥٧]، والمفسر النحوي الزمخشري[٣٥٨]، والمفسر الشوكاني[٣٥٩]وغيرهم.

فالشوكاني بعد أن حكى في تفسيره أقوال الطاعنين في قراءة الجر وختمها بأشنع قول، فقال: حكى أبو علي الفارسي أن المبرد قال: لو صليت خلف إمام يقرأ (الأرحامِ) بالجر لأخذت نعلي ومضيت. وأتبع أقوالَ الطاعنين بقول الإمام أبي نصر القشيري: ومِثْلُ هذا الكلام مردود عند أئمة الدين، لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي – ﷺ – تواتراً. فعلق الشوكاني على هذا القول الحق بما يشبه قول ابن الحاجب قبله[٣٦٠]، فقال: ولا يخفى عليك أن دعوى التواتر باطلة، يعرف ذلك ممن يعرف الأسانيد التي رووها بها. ولكن ينبغي أن يحتج للجواز بورود ذلك في أشعار العرب[٣٦١].وغيرهم.

وهل القراءات إلا القرآن العظيم، وهل يتوجه طعن على أي جهة في أصح كلام، وأفصح بيان، وأقوم نظام، وفيه هداية الأنام؟! وقد ردَّ عليهم أهل العلم والتحقيق بما لا مزيد عليه، وصدق القائل: "إن لنا شريعة لو رام سيدنا أبو بكر الصديق – ﷺ وأرضاه – أن يخرج عنها إلى العمل برأيه لم يقبل منه"[٣٦٢]، وحاشاه من ذلك.

ومن أبرز من تصدَّى للرد على من طعن في قراءة الإمام حمزة – رحمه الله – المتواترة، المفسر الإمام فخر الدين الرازي[٣٦٣]، وإمام النحاة ابن مالك[٣٦٤]، والمفسر النحوي أبو

---

[٣٥٧] ينظر: الزجاج، **معاني القرآن**، ج٢، ص٦.

[٣٥٨] ينظر: الزمخشري، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ج١، ص٤٩٣.

[٣٥٩] ينظر: الشوكاني، **فتح القدير**، ج١، ص٤١٨.

[٣٦٠] قال النحوي ابن الحاجب (ت: ٦٤٦) "والظاهر أن حمزة جوَّز ذلك بناء على مذهب الكوفيين، لأنه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات السبع"!!؟ ينظر: ابن الحاجب، **الكافية في النحو لابن الحاجب النحوي المالكي**: ج١، ص٣٢٠.

[٣٦١] الشوكاني، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**: ج١، ص٤١٨.

[٣٦٢] هذا نص كلام شيخ الإسلام الإمام ابن الجوزي، في **تلبيس إبليس**، ص٣٥٥.

[٣٦٣] ينظر: الرازي، **التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)**، ج٩، ص١٦٤.

[٣٦٤] ينظر: ابن عقيل، **الألفية ومعها الشرح**، ج٢، ص٢٣٩-٢٤٠.

حيان[٣٦٥]، والمفسر شهاب الدين الخفاجي[٣٦٦]، والمفسر الألوسي[٣٦٧].

قال المفسر النحوي أبو حيان – رحمه الله – في الرد على الطاعنين بقراءة حمزة بكلام قاسٍ متين، يتناسب مع شناعة تلك الزلة المنكرة في الدين، بعد أن قرر صحة القراءة وفصاحتها في اللغة سماعاً وقياساً، "ومن ادعى اللحن في القراءة أو الغلط على حمزة فقد كذب، وأما قول ابن عطية: "وَيَرُدُّ عِنْدِي هَذِهِ الْقِرَاءَةَ مِنَ الْمَعْنَى وَجْهَانِ، فَجَسَارَةٌ قَبِيحَةٌ مِنْهُ لَا تَلِيقُ بِحَالِهِ، وَلَا بِطَهَارَةِ لِسَانِهِ. إِذْ عَمَدَ إِلَى قِرَاءَةٍ مُتَوَاتِرَةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – ﷺ – قَرَأَ بِهَا سَلَفُ الْأُمَّةِ، وَاتَّصَلَتْ بِأَكَابِرِ قُرَّاءِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ تَلَقَّوُا الْقُرْآنَ مِنْ فِي رسول الله – ﷺ – بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ: عُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وزيد بن ثابت – ﷺ –. وَأَقْرَأُ الصَّحَابَةِ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ. عَمَدَ إِلَى رَدِّهَا بِشَيْءٍ خَطَرَ لَهُ فِي ذِهْنِهِ، وَجَسَارَتُهُ هَذِهِ لَا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يَطْعَنُ فِي نَقْلِ الْقُرَّاءِ وَقِرَاءَتِهِمْ، وحمزةُ – ﷺ –: أَخَذَ الْقُرْآنَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مِهران الأعمش، وحمدان بن أَعْين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وجعفر بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ، وَلَمْ يَقْرَأْ حَمْزَةُ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا بِأَثَرٍ. وَكَانَ حَمْزَةُ صَالِحًا وَرِعًا ثِقَةً فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّالِثَةِ، وُلِدَ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَأَحْكَمَ الْقِرَاءَةَ وَلَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَأَمَّ النَّاسَ سَنَةَ مِائَةٍ، وَعَرَضَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ مِنْ نُظَرَائِهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ. وَمِنْ تَلَامِيذِهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِمَامُ الْكُوفَةِ فِي الْقِرَاءَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ أَبُو الْحَسَنِ الْكِسَائِيُّ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ: غَلَبَ حَمْزَةُ النَّاسَ عَلَى الْقُرْآنِ وَالْفَرَائِضِ. وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا وَأَطَلْتُ فِيهِ لِئَلَّا يَطَّلِعَ غُمْرٌ عَلَى كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ وَابْنِ عَطِيَّةَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ فَيُسِيءَ ظَنًّا بِهَا وَبِقَارِئِهَا، فَيُقَارِبَ أَنْ يَقَعَ فِي الْكُفْرِ بِالطَّعْنِ فِي ذَلِكَ. وَلَسْنَا مُتَعَبَّدِينَ بِقَوْلِ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ وَلَا غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خَالَفَهُمْ، فَكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بِنَقْلِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لَمْ يَنْقُلْهُ الْبَصْرِيُّونَ، وَكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بِنَقْلِ الْبَصْرِيِّينَ لَمْ يَنْقُلْهُ الْكُوفِيُّونَ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ اسْتِبْحَارٌ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، لَا أَصْحَابُ الْكَنَانِيسِ الْمُشْتَغِلُونَ بِضُرُوبٍ مِنَ الْعُلُومِ، الْآخِذُونَ عَنِ الصُّحُفِ دُونَ

---

[٣٦٥] ينظر: ابو حيان، **البحر المحيط**، ج٢، ص١٤٧-١٤٨، ج٣، ص١٥٨- ١٥٩.

[٣٦٦] ينظر: الخفاجي، **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي**، ج٣، ص٩٧.

[٣٦٧] ينظر: الألوسي، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ج٤، ص١٨٤ - ١٨٥.

الشُّيُوخِ"[٣٦٨].

قال سيد القراء وإمام مشايخ الإقراء أبو الخير ابن الجزري – رحمه الله –: "انظر يا أخي إلى قلة حياء هؤلاء من الله تعالى، يجعلون ما عرفوه من القياس أصلاً، والقرآن العظيم فرعاً، حاشا العلماء المقتدى بهم من أئمة اللغة والإعراب من ذلك، بل يجيئون إلى كل حرف مما تقدم ونحوه ويبالغون في توجيهه والإنكار على من أنكره. ليت شعري أكان الدين قد هان على أهله حتى يجيء شخص في ذلك الصدر يدخل في القراءة بقلة ضبطه ما ليس منها، فيسمع منه، ويؤخذ عنه، ويقرأ به في الصلوات وغيرها، ويذكره الأئمة في كتبهم، ويقرأون به ولم يزل كذلك إلى زماننا هذا، لا يمنع أحدٌ من أئمة الدين القراءة به، مع أن الإجماع منعقد على أن من زاد حركةً أو حرفاً في القرآن أو نقص من تلقاء نفسه مصراً على ذلك فقد كفر"[٣٦٩].

فليست القراءات التي قرأ بها القراء العشرة الكرام إلا القرآن الذي طريقه السماع المتواتر عن نبينا – ﷺ – فالقراءات تتبع النزول لا القياس، وهي سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقرؤا كما علمتموه، كما ثبت ذلك عن الخليفة الراشد الثاني عمر ابن الخطاب، وكاتب الوحي زيد بن ثابت، وعن ابن المنكدر، وعروة بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، وعامر الشعبي من التابعين – رضي الله عنهم أجمعين[٣٧٠].

ولذلك لا يجوز الترجيح بين القراءات، ولا تفضيل قراءة على قراءة، ومن باب أولى لا يجوز بينها التصحيح والتضعيف، ولا القبول والرد، فالكل كلام الله تعالى. قال الإمامان الزركشي في البرهان والسيوطي في الإتقان: حكى أبو عمر الزاهد عن الإمام المحدث إمام النحو ثعلب[٣٧١] قال: إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى. وعن الإمام النحاس قال: الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي

---

[٣٦٨] ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**: ج٢، ص١٤٧– ١٤٨، ج٣، ص١٥٨ – ١٥٩.

[٣٦٩] ابن الجزري، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، ص٦٣ – ٦٧.

[٣٧٠] كما في ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج١، ص١٧. وفي الباقلاني، **نكت الانتصار لنقل القرآن**، ص٤١٥ فما بعدها.

[٣٧١] انظر ترجمته العطرة في: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٥، ص٢٠٤ – ٢١٢.

– ﷺ. فهما قراءتان حسنتان لا يجوز أن تقدم إحداهما على الأخرى. وقال أيضاً: السلامة عند أهل الدين أنه إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال أحدهما أجود لأنهما جميعاً من النبي – ﷺ – فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا – ﷺ[٣٧٢].

وأما فيما يتعلق بتوجيه قراءة الإمام حمزة من حيث المعنى وبيان الصلة بينها وبين بقية قراءة القراء العشر الكرام فمبسوط في كتب التفسير[٣٧٣].

وقد تقدم الكلام عن الحقائق التي ينبغي فهم النص القرآني الكريم بموجبها، وقد تمثلت في سلفنا الطيبين بحق، كما وجدت فيمن تبعهم بصدق مع سلامة القصد، ولكن جهد البشر معرض للنقصان، مهما تحققت فيه الأهلية على التمام، نعم لذلك النقصان حالتان:

الأولى: حالة يعذر فيها الإنسان حيث احتمل النصُّ قوله صراحة أو إشارة.

الثانية: حالة يزل فيها الإنسان، فَنُحذِّره ونحذر زلله، ونحذر منه قياماً بواجب النصح.

وهذا كله فيمن وجدت فيه عُدة الفهم وتحققت فيه الأهلية، ثم التزم في تفسيره بالطرق السوية، وتقدم الكلام عن ذلك النوعين، فخرج عن هذا صنفان اثنان:

أولهما: من اكتملت فيه الأهلية لكنه سيء الطوية فاسد النية: فلا يقترب من النصوص إلا كما يفعل اللصوص، يحرف مفاهيم النصوص، ويغير دين الله العظيم عن عمد، ويكتم الحق عن سوء قصد، فهو كأحبار اليهود، الذين قال الله فيهم: ﴿**وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ**﴾ [البقرة: ٨٩]، ﴿**الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ١٤٦].

---

[٣٧٢] الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج١، ص٢٣٩-٢٤٠. والسيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ج١، ص٢٨١.

[٣٧٣] ينظر: الرازي، **التفسير الكبير**، ج٩، ص١٦٤ – ١٦٥. والقرطبي، **جامع البيان**، ج٥، ص٤ – ٥، والألوسي، **روح المعاني**، ج٤، ص١٨٤– ١٨٥.

ومن ذلك: استدلال البعض[٣٧٤]، بقول ذي العزة والجلال: ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ [البقرة: ٢٥٦]، على عدم مشروعية قتال الكفار لإخراجهم من كفرهم، وليسعدوا بهدي ربهم. بزعم أنه لا غرض في القتال ولا دافع إليه إلا توسعة الملك، وتثبيت سلطان القهر. وهذا الكلام يردده كثير هذه الأيام. وهذا افتراء على دين الإسلام[٣٧٥].

---

[٣٧٤] كما يقول: عبد الرازق، علي، في: **الإسلام وأصول الحكم**، وكتابه كله تحريف وتلاعب بالنص القرآني الكريم. وأسوأ ما في الكتاب قوله في: ص٦٤ الباب الثالث. الإسلام رسالة لا حكم، ودين لا دولة. هذا بعد أن قرر – بل زور – أن الجهاد لا يكون دعوة إلى الدين، ولا لحمل الناس على الإيمان بالله العظيم وبرسوله الأمين – ﷺ – وإنما يكون لتثبيت السلطان وتوسيع الملك. وليست مهمة النبي – ﷺ – إلا تبليغ الدعوة، وليس له الحكم بها، ولا تنفيذ أحكامها، ولذلك لم يتحدث النبي – ﷺ – إلى أمته في نظام الملك، وقواعد الشورى، لأن رسالته قاصرة على الأمور الدينية. ثم حكى في: ص٩٢ على بيعة أبي بكر الصديق – رضي الله عنه وأرضاه – بأنها سياسية ملكية عليها طابع الدولة المحدثة المدنية، لا صلة لها بدين رب البرية وإنما قامت على أساس القوة والقهر بالسيف كما تقوم الحكومات. ثم رتب على تلك الفرية في: ص٩٩ أن حروب الردة كانت سياسية صرفة حسبها العامة ديناً.

[٣٧٥] آخر كتاب **الإسلام وأصول الحكم**: ص١٠٣، ومهد الشيخ محمد بخيت المطيعي لحكاية هذا القول الشنيع بما يدل على أنه ثمرة مرة لما سبقه في كتابه الفظيع، ثم علق على كلامه بما يبين شناعة ضلاله وأوهامه، فقال في آخر كتابه **حقيقة الإسلام وأصول الحكم**: ٤٤٥ – ٤٤٦، "ولما كان كل من أوله إلى آخره يرمي إلى إنكار الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على أنه عليه السلام كان حاكماً وكان له حكومة ودولة اسسها على قواعد القرآن والأحاديث، وإنكار أنه – ﷺ – كان يجاهد لإعلاء كلمة الله تعالى وتبليغ الدعوة الدينية وحمل الناس على العمل بشريعته بل إنما جاهد لتثبيت سلطانه وسعة ملكه إلى قوانين سياسية، وإنكار أنه – ﷺ – كان له ملك سياسي، ويزعم أن أبي بكر – رضي الله عنه – أنشأ ملكاً جديداً وحكومة جديدة، وكان كل ذلك إنكاراً صريحاً لشريعة الإسلام وقولاً بأن الحكومات الإسلامية من عهد أبي بكر الصديق – رضي الله عنه – إلى يومنا هذا حكومات لا دينية، قال بناء على ذلك كله وقد بلغ فيما قاله غاية البهتان والمكابرة، ثم ذكر كلامه السابق وعلق عليه بقوله: فالمؤلف يقول صريحاً أن النظام الذي كانت عليه حكومة أبي بكر ومن بعده من الخلفاء الراشدين هي حكومات لا دينية ونظام عتيق غير صالح لأن يكون نظام حكومة لخلوه من علوم الاجتماع السياسية وأن ما انتجته العقول البشرية خير منه وأكمل. وهذا من المؤلف إنكار لأصول الحكم الإسلامي وأنها من وضع أبي بكر ومن معه من أصحاب رسول الله – ﷺ – وأنها مغايرة لما كان عليه النبي – ﷺ – مع أن أصول الحكم ومأخذ الشريعة الإسلامية عند كافة المسلمين في عهد رسول الله – ﷺ – وفي عهد خلفائه ومن بعدهم إلى أن تنقضي دار التكليف كتاب الله وسنة رسول الله – ﷺ – وإجماع المسلمين والقياس الصحيح على ما ثبت بنص الكتاب أو السنة أو الإجماع وليس هناك خير منها ولا أكمل

نعم، إنَّ كل قتال لا يراد منه إعلاء كلمة الله، وهداية العباد إلى نور الله فليس جهاداً مشروعاً، كما هو حال الواقع في القتال الحاصل بين البشر لأغراض مادية خسيسة إشباعاً للشره الحيواني المعيب. والواجب شرعاً وعقلاً تركه لما يترتب عليه من مفاسد في الأنفس والأعراض والأموال.

وإنما شرع وجوباً وفرضاً لازماً في الإسلام – مع وجود تلك المحاذير – دفعاً لما هو شر منها، ألا وهو الكفر بالله، وما يترتب عليه من انحطاط الإنسان إلى ما هو أحط دركة من بهيم الحيوان. فلا يراد من الجهاد في الإسلام إلا إسعاد البشر بدفع ما يضرهم وجلب ما ينفعهم، والعباد خلق الله الكريم، فينبغي أن ينعموا بهداه المبين وشرعه القويم، كما أحب رب العالمين، وأعظم الناس أجراً في ذلك وأعلاهم رتبة، وأنفعهم لخلقه وأشرفهم منزلة، من جاهد تعظيماً لله، وحرصاً وشفقة على خلق الله، كما ثبت بيان ذلك عن سيدنا رسول الله – ﷺ – ففي المسند والصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة – رضي الله عنه – «أن رجلاً قال: يا رسول الله دلني على عمل يعدل الجهاد، قال: لا أجده، ثم قال: هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تدخل مسجدك، فتقوم ولا تفتر، وتصوم ولا تفطر؟ فقال: ومن يستطيع ذلك؟»، ولفظ رواية الإمام مسلم: قيل يا رسول الله، ما يعدل الجهاد في سبيل الله؟ قال: لا تستطيعونه، فأعادوا عليه مرتين، أو ثلاثاً، كل ذلك يقول: لا تستطيعونه، ثم قال: «مثل المجاهد في سبيل الله، كمثل الصائم القانت بآيات الله، لا يفتر من صيام ولا صلاة، حتى يرجع المجاهد في سبيل الله»[٣٧٦]، وهذا البيان هو حاله أيضاً – عليه الصلاة والسلام – كما أمره بذلك ذو الجلال والإكرام: ﴿**فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا**﴾ [النساء: ٨٤] فخاض بنفسه الشريفة – ﷺ – ستاً وعشرين غزوة مباركة، وبلغت سراياه ستاً وخمسين سرية، بحيث وصل المعدل في السنة الواحدة أكثر من عشر غزوة وسرية[٣٧٧]، وما

منها لأنها مستمدة من نور الله ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور كما قدمناه كيف والله تعالى يقول في كتابه ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم**.....﴾ أبعد هذا يقول المؤلف ما قاله مما هو كفر وإلحاد.؟!

[٣٧٦] أخرجه أحمد، **المسند**: ج٢، ص٣٤٤، والبخاري، **صحيح البخاري**: برقم: ٢٧٨٥، ومسلم، **صحيح مسلم**: برقم: ١٨٧٨، وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**: ج٩، ص٤٨٠، رقم: ٧١٨٢.

[٣٧٧] كما في المطيعي، **حقيقة الإسلام وأصول الحكم**: ص١٦٠– ١٦٢.

حمله على التخلف عن السرايا التي عقدها إلا رفقه بأصحاب الأعذار من أصحابه – ﷺ – كما في المسند والصحيحين عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: سمعت النبي – ﷺ – يقول: «والذي نفسي بيده، لولا أنَّ رجالاً من المؤمنين لا تطيب أنفسُهم بأن يتخلفوا عني، ولا أجدُ ما أحملهم عليه، ما تخلفتُ عن سريةٍ تغزو في سبيل الله، ولَوَدِدتُ أني أُقتَلُ في سبيل الله، ثم أُحيا، ثم أُقتل، ثم أُحيا، ثم أقتل، ثم أحيا، ثم أقتل»[٣٧٨]، قال الإمام شمس الأئمة السرخسي في المبسوط: ففي هذا دليل على أن الجهاد وصفة الشهادة في الفضيلة بأعلى النهاية، حتى تمنى ذلك رسول الله – ﷺ – مع درجة الرسالة[٣٧٩]. والأدلة من الكتاب والسنة الشريفة في مشروعية الجهاد ووجوبه وفضله كثيرة معلومة، وذلك مقطوع به في الدين ولا يعارض في ذلك إلا خارج من الدين.

فتلك شبهة تافهة منكرة، وردها بأدلة مقررة. رغم لهج كثير من المعاصرين بها، على الاستدلال بعدم مشروعية قتال الكافرين، لإخراجهم من كفرهم اللعين، ليسعدوا بهدي ربهم الكريم، بقول الله العظيم: ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ [البقرة: ٢٥٦] فحرية الاعتقاد مضمونة للعباد، فمن شاء فليعبد الرحمن، ومن شاء فليعبد الشيطان، وما يزينه من أوثان.

وقد تولى كبر تقرير ذلك والاستماتة في الدفاع عنه بالباطل: (علي عبد الرازق) في كتابه: (الإسلام وأصول الحكم) أو بالأحرى الكتاب الذي كتب له[٣٨٠]، والكتاب كله تحريف، وتلاعب بنصوص القرآن الكريم.

فإن قيل: ما توجيه قول الله الكريم ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾، وبم ندفع وساوس

---

[٣٧٨] أحمد، **المسند**: ج٢، ص٣٨٤، والبخاري، **صحيح البخاري**: رقم: ٢٧٩٧، ومسلم، **صحيح مسلم**: رقم: ١٨٧٦، وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**: ج٩، ص٤٧٨، رقم: ٧١٧٩.

[٣٧٩] السرخسي، **المبسوط**: ج١٠، ص٤.

[٣٨٠] هذا ما قاله الشيخ محمد بخيت المطيعي مفتي مصر سابقاً – رحمه الله – في كتابه **حقيقة الإسلام وأصول الحكم**: ص٢٣٧. علمنا من كثيرين ممن يترددون على المؤلف أن الكتاب ليس له فيه إلا وضع اسمه عليه فقط. فهو منسوب إليه فقط ليجعله واضعوه من غير المسلمين ضحية هذا الكتاب وألبسوه ثوب الخزي والعار إلى يوم القيامة وشهروا باسمه عند العقلاء تشهيراً لا يرضاه لنفسه من عنده أدنى مسكة عقل.

المعترضين، حتى يكون الناس على يقين؟

والجواب المبين أن لفظ الآية خبر، فإن أريد به النهي[٣٨١]، ففي ذلك ثلاث توجيهات لمعنى الآية الكريمة عند أئمة التفسير المهتدين، وإن كان الخبر باقياً على حقيقته ففي ذلك أربع توجيهات لمعنى الآية عند العلماء الراسخين، وليس في هذه المعاني السبعة التي تحتملها هذه الآية الكريمة ما يوافق ما عليه المؤلف المتعثر ومن على شاكلته من الزائغين.

وهذا بيان معنى الآية الكريم وبيان بطلان ما ذهبوا إليه من مفاهيم مردودة.

توجيه الآية الكريمة: ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾: هو أن لفظ الآية خبر ويراد منه النهي.

وإيضاح ذلك بثلاثة توجيهات تحتملها الآية الكريمة:

أولها: الخبر باق على عمومه ويراد منه النهي، والمعنى: لا تقولوا لمن أسلم بعد قتال وحرب، إنه أسلم مكرهاً، ولا يصح إسلامه؛ لأنه إذا رضي وصح إسلامه فليس بمكره[٣٨٢].

ثانيها: يراد من الخبر النهي وهو عام لكنه مخصوص باليهود والنصارى ومن في حكمهم، كما يدل على ذلك سبب النزول.

ثبت بسند صحيح في سنن أبي داود والنسائي وتفسير ابن المنذر والطبري وابن أبي حاتم وصحيح ابن حبان وغير ذلك من دواوين السنة الشريفة عن ابن عباس — ﷺ — قال: نزل قوله تعالى: ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾ في الأنصار، كانت تكونُ المرأةُ مقلاة، فتَجْعَل

---

[٣٨١] قد يأتي الخبر ويراد منه النهي كما في قوله — جل وعلا —: ﴿**لا يمسه إلا المطهرون**﴾ الواقعة: ٧٩، (لا) نافية. والمراد النهي أي: لا تمسوه إلا على طهارة. كما أن الخبر قد يراد منه الأمر، كقوله — عز وجل —: ﴿**ومن دخله كان أمنا**﴾ (سورة ال عمران: ٩٧) أي: آمنّوا من دخله. وإذا أريد من الخبر النهي أو الأمر فهو أبلغ مما لو ورد بصيغة النهي والأمر.

[٣٨٢] حكاه الإمام الجصاص في **أحكام القرآن**: ج١، ص٤٥٢. وهذا المعنى جد سديد، وفيه التحذير الشديد من قتل المشرك إذ علوناه بالسيف في ساحة الحرب بعد أن نطق بكلمة التوحيد. كما جرى من حب رسول الله — ﷺ — وابن حبه كما في الصحيحين وغيرهما وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول — ﷺ —**: ج٨، ص٣٥٥، رقم: ٦١٤٠. عن أسامة بن زيد — رضي الله عنهما — قال: «بعثنا رسولُ الله — ﷺ — في سرَّية، فَصبَّحْنا الحُرَقَات من جُهينة، فأدركتُ رجلاً، فقال: لا إله إلا الله، فطعنتُه، فوقع في نفسي من ذلك، فذكرتُه للنبيّ — ﷺ، فقال رسولُ الله — ﷺ —: أقال: لا إله إلا الله وقتلتَهُ؟ قال: قلتُ: يا رسولَ الله، إنما قالها خوفاً من السِّلاح، قال: أَفلا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ، حتى تعلم أقالها، أم لا؟ فما زال يكرِّرُها عليَّ، حتى تمنيتُ أني أسلمتُ يومئذ...».

على نفسها إن عاشَ لهَا ولدٌ أن تُهَوِّدَهُ، فلما أُجْلِيَتْ بنو النَّضِير، كان فيهم كثير من أبناء الأنصار، فقالوا: لا نَدَعُ أبناءنا، فأنزل الله تعالى: ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾)[٣٨٣].

وأخرج ابن إسحاق في المغازي وابن جرير الطبري في التفسير عن ابن عباس – ﷺ – في قوله تعالى ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾. قال: نزلت في رجل من الأنصار من بني سالم بن عوف، يقال له: الحصينُ. كان له ابنان نصرانيان، وكان هو رجلاً مسلماً، فقال للنبي – ﷺ –: ألا أستكرهما، فإنهما قد أبيا إلا النصرانية؟ فأنزل الله فيه ذلك[٣٨٤]. وفي الدر المنثور آثار كثيرة بمعنى الأثرين المتقدمين.

ثالثها: يراد من الخبر النهي وهو عام وباق على عمومه، ولكنه منسوخ بآيات قتال الكفار قال العزيز الجبار: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ**﴾ [التوبة: ١٢٣].

وقال جل وعلا –: ﴿**فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ [التوبة: ٥]، وسورة التوبة من أواخر ما نزل على نبينا – ﷺ – في آخر حياته. والآيات في ذلك كثيرة. وظاهرها يعارض الآيات الكريمات والقول بالنسخ متعين بين آيات قتال الكفار وبين الآيات التي عدها المؤلف المتعثر إذا لم يندفع التعارض بين الطائفتين المذكورتين في كتاب الله الحكيم عن طريق تأويل آيات الاكتفاء بالوعظ والإرشاد لا في آيات المحاربة التي لا تقبل التأويل ويلزم عند مصيرنا إلى القول بالنسخ أن يكون الناسخ آيات الجهاد، والمنسوخ آيات الاكتفاء بالوعظ والإرشاد، ولا احتمال للعكس، إذ لا يتصور بعد الحرب للدين، النهي عنها بناء على أن الدين لا يؤيد بالحرب وإنما يستند إلى الإقناع كما ادعى الأستاذ، وإلا كان هذا النهي تخطئة للحرب الماضية الواقعة بأمر من الله"، كما أفاد ذلك شيخ الإسلام مصطفى صبري – رحمه

---

[٣٨٣] كما في السيوطي، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: ج٣، ص١٩٤ – ١٩٥، والحديث في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**: ج٢، ص٥٣، رقم: ٥٢٤.

[٣٨٤] كما في السيوطي، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: ج٣، ص١٩٧.

الله[٣٨٥].

نعم يستثنى من ذلك أهل الكتاب ومن في حكمهم إذا أذعنوا بأداء الجزية صاغرين، ودخلوا في حكم المسلمين، كما قال رب العالمين: ﴿**قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ**﴾ [التوبة: ٢٩].

والقولان الأخيران قال بهما كثير من علماء الإسلام كما في تفسير الإمام ابن كثير، والمحلى للإمام ابن حزم وغيرهما[٣٨٦].

قال الإمام ابن حزم في المحلى: وأما بعد نزول قول الله – جل وعلا –: ﴿**فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ**﴾ [التوبة: ٥] فلا يحل ترك مشرك أصلاً إلا بأن يقتل، أو يسلم، أو ينبذ إليه عهده بعد التمكن من قتله حيث وجد إلا أن يكون من أبناء الذين أوتوا الكتاب فيقر على الجزية والصغار كما أمر الله تعالى، أو يكون مستجيراً فيجار حتى يقرأ عليه القرآن، ثم يرد إلى مأمنه، ولا بد إلى أن يسلم ولا يترك أكثر من ذلك، أو رسولاً فيترك مدة أداء رسالته وأخذ جوابه، ثم يرد إلى بلده، وما عدا هؤلاء فالقتل ولا بد، أو الإسلام كما أمر الله تعالى في نص القرآن وما صح عن رسول الله – ﷺ "[٣٨٧]

هذه ثلاثة أقوال في توجيه الآية الكريمة إذا كانت خبراً بمعنى النهي عند أئمتنا الأخيار.

ثانياً: توجيه الآية إذا كانت خبراً باقياً على حقيقته.

ففي ذلك أربع احتمالات معتبرات عند أهل العقول الزاكيات.

أولها: لا يتصور الإكراه في الدين؛ لأنه في الحقيقة إلزام الغير فعلاً لا يرى فيه خيراً يحمله عليه والدين خير كله. والجملة على هذا خبر باعتبار الحقيقة ونفس الأمر، وأما ما يظهر بخلافه فليس إكراهاً حقيقياً. كما في روح المعاني[٣٨٨]، وزاد هذا التوجيه إيضاحاً الشيخ

---

[٣٨٥] صبري، مصطفى، **موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين**: ج٤، ص٣٦٩.

[٣٨٦] ابن حزم، **المحلى**: ج١١، ص١٩٦. وابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج١، ص٣١١.

[٣٨٧] ابن حزم، **المحلى**: ج١١، ص١٩٦.

[٣٨٨] الألوسي، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ج٣، ص١٢.

بخيت المطيعي – رحمه الله – فقال: "والجهاد حمل الكفار على ما هو خير لهم في الواقع ونفس الأمر والله يعلم وهم لا يعلمون ﴿أَلَا **يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾ [الملك: ١٤]. فليس الإكراه على الدين إكراهاً في الحقيقة؛ لأن الدين خير كله، وخلق الثقلان لذلك كما قال تعالى: ﴿وَمَا **خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾ [الذاريات: ٥٦]. ولذلك قال تعالى: ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾. أي: أن الإكراه لا يتحقق ولا يمكن ولا يقع في الدين؛ لأن الإكراه حمل الغير على ما لا يرضاه وفيه ضرر عليه، وأما إذا كان لا يرضاه وفيه منفعة ظاهرة له فليس بإكراه أصلاً كحمل المريض على تعاطي الدواء وهو يكرهه ولا يرضاه، ولكن الطبيب أو من يعنيه شأن المريض يُكرهه على تعاطي الدواء، ولا يُعد ذلك إكراهاً ممقوتاً بل هو ممدوح؛ لما يترتب عليه من شفاء المريض، كذلك الجهاد إذا كان لإعلاء كلمة الله تعالى والدعوة إلى دين الإسلام فهو حسن وممدوح لما يترتب عليه من نعيم الدنيا والآخرة وعدم دخوله النار أو عدم خلوده فيها، ولهذا عرَّف الفقهاء الجهاد شرعاً: بأنَّه الدُّعاء إلى دين الحق وقتال من لم يقبله"[٣٨٩].

وقال عن هذا الاحتمال السديد: هو الذي يرشد إليه بقوله تعالى: ﴿**قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ**﴾ [البقرة: ٢٥٦] فإنَّ معناه قد وضح الهدى من الضلال بالأدلة التي نصبها الله تعالى في الأنفس وفي الآفاق والأرض والسموات على الإيمان به تعالى وتوحيده وحينئذ لا عذر لمن كفر بعد ذلك، فكان حمله على الإيمان والتوحيد ليس إكراهاً، بل حمل على ما فيه المصلحة والمنفعة دنيا وأخرى"[٣٩٠].

ثانيها: المراد بالدين، أصل الإيمان وهو التَّصديق الكامل التَّام بالجنان وذلك أمر خفي لا يتأتى الإكراه عليه، فإنَّ الإكراه إنما يتأتى على ما يظهر وهو التكليف بكلمة التوحيد ويشهد له قوله عليه الصلاة والسلام «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله فإذا قالوها فقد عصموا منى دمائهم وأموالهم إلا بحقها»[٣٩١]، ولذلك ما

---

[٣٨٩] المطيعي، **حقيقة الإسلام وأصول الحكم**: ص٢٢٧.

[٣٩٠] المطيعي، **حقيقة الإسلام وأصول الحكم**: ص٢٢٨.

[٣٩١] الحديث ثابت في **الصحيحين** وغيرهما من رواية ابن عمر وأبي هريرة – رضي الله عنهم جميعاً – كما في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**: ج١، ص٢٤٤ – ٢٤٥، رقم: ٣٥– ٣٦.

كان عليه الصلاة والسلام يقتل المنافقين الذين حكى الله قولهم في كتابه: ﴿**إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**﴾ [المنافقون: ١]. وذلك لأنه - ﷺ - مأمور أن يعمل بالظاهر والله يتولى السرائر[٣٩٢].

وقد وضح الإمام الجصاص – رحمه الله – هذا الأمر بجلاء مبيناً ما يترتب عليه من حكم جلية غراء فقال: "فإن قال قائل: فمشركو العرب الذين أمر النبي - ﷺ - بقتالهم وألا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف قد كانوا مكرهين على الدين، ومعلوم أن من دخل في الدين مكرها فليس بمسلم فما وجه إكراههم عليه؟ قيل له إنما أكرهوا على إظهار الإسلام لا على اعتقاده؛ لأن الاعتقاد لا يصح منا الإكراه عليه ولذلك قال النبي:- ﷺ - «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» فأخبر - ﷺ - أنَّ القتال إنما كان على إظهار الإسلام، وأما الاعتقادات فكانت موكولة إلى الله تعالى ولم يقتصر بهم النبي - ﷺ - على القتال دون أن أقام عليهم الحجة والبرهان في صحة نبوته فكانت الدلائل منصوبة للاعتقاد وإظهار الإسلام معا لأن تلك الدلائل من حيث ألزمتهم اعتقاد الإسلام فقد اقتضت منهم إظهاره، والقتال لإظهار الإسلام، وكان في ذلك أعظم المصالح، منها: أنه إذا أظهر الإسلام وإن كان غير معتقد له فإن مجالسته للمسلمين وسماعه القرآن ومشاهدته لدلائل الرسول - ﷺ - مع ترادفها عليه تدعوه إلى الإسلام وتوضح عنده فساد اعتقاده، ومنها: أن يعلم الله أن في نسلهم من يوقن ويعتقد التوحيد فلم يجز أن يقتلوا مع العلم بأنه سيكون في أولادهم من يعتقد الإيمان"[٣٩٣].

---

[٣٩٢] ينظر: المطيعي، **حقيقة الإسلام وأصول الحكم**: ص٢٢٧ – ٢٢٨، وتقدم قريباً حديث أسامة بن زيد – رضي الله عنهما – وفيه «أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا» قال الإمام النووي في **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: ج٢، ص١٠٤، أقالها: القلب.

[٣٩٣] الجصاص، **أحكام القرآن**: ج١، ص٤٥٣.

ثالثها: المراد من نفي الإكراه في الدين. نفي الحاجة إليه أي لا حاجة فيه إلى الإكراه لأنَّ الرشد قد تبين من الغي وظهرت حجة الإسلام بشكل واضح جلي[٣٩٤].

ويشبه هذا التوجيه السديد ما جاء في ظاهر التركيب مفيداً لنفي القسم، والمراد الحقيقي هو القسم لأن الكلام جرى مجرى نفي القسم لادعاء أن الأمر المراد إثباته ليس في حاجة إلى قسم لشدة ثبوته، ووضوح أمره كما يقول الرجل لصاحبه: أنا لا أحلف لك على كذا. يقصد لأنه لظهور أمره ليس في حاجة إلى قسم. فيكون الكلام في ظاهره شكاً في وقوع النسبة وحقيقة القسم عليه، لكنه في باطنه منتهى الثقة في وقوع النسبة وحقيقة المقسم عليه"[٣٩٥].

نعم لا حاجة إلى الإكراه في الدين لمن له عقل سليم، أمَّا من انحط إلى درجة البهائم فلا بد من ردعه بما ينفعه ويسعده أو يقضي عليه ويطرده، ومن أعرض عن كتاب الله المجيد وتكبر على كل ناصح رشيد فلا يقومه إلا الحديد قال الحكيم الحميد: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ**﴾ [الحديد: ٢٥] .

رابعها: وهو سابعها وآخرها: حكاه الإمام ابن الجوزي عن الإمام ابن الأنباري – رحمهم الله جميعاً – فقال معنى الآية الكريمة: ليس الدِّين ما تدين به في الظاهر على جهة الإكراه عليه ولم يشهد به القلب وتنطوي عليه الضمائر إنما الدين هو المنعقد بالقلب[٣٩٦]، إذ لا اعتبار لإيمان المكره والمنافق والمرائي والمخادع كما قال الله – عز وجل –: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آَمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ (٨) يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ (٩) فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ (١٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا**

---

[٣٩٤] كما في: صبري، مصطفى، **موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين**: ج٤، ص٣٦٩ – ٣٧٠.

[٣٩٥] كما في: الراجحي، عبد الغني، **النهج القويم في علوم القرآن الكريم**: ص٨٧.

[٣٩٦] ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**: ج٤، ص٤٧٦.

نَحْنُ مُصْلِحُونَ (١١) أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ (١٢) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آَمِنُوا كَمَا آَمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آَمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ (١٣) وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آَمَنُوا قَالُوا آَمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ (١٤) اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ (١٥) أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٠ – ١٦]، اللهم ارزقنا إيماناً كاملاً، ويقيناً صادقاً، أنت ولينا وحسبنا.

هذه سبعة وجوه معتبرة قررها أئمتنا الكرام البررة في توجيه نفي الإكراه في نصوص شريعتنا المطهرة، فاجتمعت الآيات مع بعضها، وكمل بعضها بعضاً في دلالتها، وتبين من خلالها أن مدعي تلك الشبه على باطل، وأنَّ مؤلف كتاب الإسلام وأصول الحكم، ما هو إلا كاتب دعاية، وبطل رواية، لا يمثل أمثالها إلا المبشرون أعداء الإسلام، وأعداء مفاخره[٣٩٧].

ثانيهما: من لم تكتمل فيه أهلية فهم النص القرآني الكريم: وليس عنده عدة لتفسير القرآن، ولا يتقن الطرق الستة، والحقائق التي يفهم بها النص القرآني الكريم، بل ليس عنده خبر عنها ولا علم بها وهؤلاء صنفان:

أولهما: من ضم إلى ذلك سوء القصد: فهو يظاهر أعداء الدِّين على الإسلام والكيد لأهل الإيمان، وفي مثل هؤلاء يقول ذو الجلال والإكرام: **﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾** [الأنعام: ١١٢].

ومن ذلك: تفاسير الشيعة حيث حملوا الآيات التي نزلت في شر خلق الله – عز وجل – على الصحابة الكرام، بل وعلى خيارهم وأفضلهم، وهم أطيب وأطهر خلق الله جل وعلا، بل فسروا الآيات النازلة في مدح الصحابة الكرام بما يدل على كفرهم ونفاقهم.

وهذان المسلكان يدلان على تمام الخبث والكفر في الإنسان؛ لأنه في الظاهر أنهم مفسرون، ويبيّنون مراد الحي القيوم، فيخدعون ويخادعون. ومن المعلوم أن التلاعب بالنص

---

[٣٩٧] نعته بتلك النعوت المطابقة لحاله، شيخ الإسلام الإمام مصطفى صبري في آخر كتاب **موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين**: ج٤، ص٤٧٦.

نوعان. تلاعب بلفظه، وتلاعب بمعناه. والكل تلاعب وكفر، إن المتأول فيما لا يحتمله النص القرآني لا يعذر ويقام عليه الحدّ، ويقتل إن أصرَّ، كما هو الحال فيمن وقع بنوع تأويل في شرب الخمر، تعلقاً بقول الله – عز وجل – ﴿**لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآَمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾ [المائدة: ٩٣] والآية الكريمة فيها عذر لمن عبر، وحجة على من تأخر، ومن أصر يقتل، كما فهم ذلك الصحابة الكرام وفيهم ابن عباس وعلي وعمر – ﷺ – [٣٩٨]، فكيف سيكون حال من تلاعب بالنص وكفر؟!.

أمثلة على تحريف الشيعة لمعنى النص القرآني: وهذه أمثلة على تحريف الشيعة لمعنى النص القرآني الكريم، قال الله – جل ثناؤه –: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آَمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا**﴾ [النساء: ١٣٧] والآية ظاهر معناها في الكفار سواء كانت فيمن آمن من اليهود بنبي الله موسى – على نبينا وعليه الصلاة والسلام – ثم كفروا بعبادتهم العجل، ثم آمنوا بنبي الله موسى – على نبينا وعليه الصلاة والسلام – ثم كفروا بنبي الله عيسى – على نبينا وعليه الصلاة والسلام – ثم ازدادوا كفراً بكفرهم بنبينا – ﷺ –، أو كانت في المنافقين، الذين أظهروا الإيمان وكفروا في السر، مرة بعد أخرى، فازدادوا كفراً بثباتهم عليه إلى الموت[٣٩٩].

وأمَّا الشِّيعة الضالون فقالوا، كما يروي الكليني في الكافي بسنده إلى أبي عبد الله الإمام جعفر الصادق – رحمه الله – قال: "نزلت في فلان وفلان، آمنوا بالنبي – ﷺ – في أول الأمر وكفروا حيث عرضت عليهم الولاية، حين قال النبي – ﷺ –: من كنت مولاه فهذا علي مولاه، ثم آمنوا بالبيعة لأمير المؤمنين، ثم كفروا حيث مضى رسول الله – ﷺ – فلم يقروا بالبيعة، ثم ازدادوا كفراً بأخذهم من بايعه بالبيعة لهم فهؤلاء لم يبق فيهم من الإيمان شيء).

---

[٣٩٨] إيضاح ذلك في: ابن العربي، **أحكام القرآن**: ج٢، ص٦٥٨ – ٦٦١، والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**: ج٦، ص٢٩٦ – ٢٩٩.

[٣٩٩] كما في: النسفي، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ج١، ص٣٦٩ – ٣٧٠، والخطيب الشربيني، **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض كلام ربنا الحكيم الخبير**: ج١، ص٣٣٩.

وبهذا الإسناد عنه في قول الله – جل وعلا – في قول الله – جل وعلا –: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ**﴾ [محمد: ٢٥] فلان وفلان وفلان، ارتدوا عن الإيمان في ترك ولاية أمير المؤمنين[٤٠٠].

ومثل هذا وزيادة عليه في الروايات في تقرير ذلك الفهم الباطل في تفسير الصافي[٤٠١]، وهل الردة قاصرة على هؤلاء الثلاثة الأخيار عند الشيعة، لا ثم لا، إنها شاملة لجميع الصحابة الكرام الأبرار إلا ثلاثة فقط.

ففي الكافي عن الإمام الباقر – ﷺ – قال: كان الناس أهل ردة بعد النبي – ﷺ – إلا ثلاثة، فقلت: من الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي.[٤٠٢]

ومثل هذه النقول لا شك في براءة أئمة أهل البيت الطيبين الطاهرين منها، ولا حاجة لردها، فلو صار الشيطان الرجيم من المفسرين لاستحى من هذا الكلام الذميم.

وفي تفسير الصافي، في تفسير قول الله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا (٢٧) يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا (٢٨) لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا**﴾ [الفرقان: ٢٧ – ٢٩] نقلاً عن القمي: الظالم: الأول، والخليل: الثاني، والذكر: يعني الولاية. وكان الشيطان الثاني ثم روى خطبة طويلة عن أمير المؤمنين سيدنا علي – ﷺ – وفيها: تبرؤ الأول والثاني من بعضهما، وعلي هو الذكر الذي كفرا به[٤٠٣]، وللإمام ابن قتيبة، والإمام أبي بكر الباقلاني رد على ذلك البهتان[٤٠٤].

---

[٤٠٠] الكليني، **الأصول من الكافي**، ج١، ص٤٢٠، وفيه تكرار فلان وفلان وفلان، وأحياناً الأول وصاحبه والثالث، وأحياناً يضم إليهم أبا عبيدة – ﷺ – في كل ما هو قبيح، كما في: ج١، ص١٩٥، ٤٢١، ج٨، ص٣٣٤.

[٤٠١] الفيض الكاشاني، المولى محسن الملقب، **تفسير الصافي**، تحقيق: حسين الأعلمي (طهران: مكتبه الصدر، د.ط، د.ت) **تفسير الصافي**: ج١، ص٥١١، ج٥، ص٢٨.

[٤٠٢] الكليني، **الأصول من الكافي**، ج٨، ص٢٤٥.

[٤٠٣] الفيض الكاشاني، **التفسير الصافي**: ج٤، ص١١.

[٤٠٤] ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: ص٢٦٠ – ٢٦٣. الباقلاني، محمد بن الطيب، **الانتصار للقرآن**، تحقيق: د. محمد عصام القضاة (بيروت: دار ابن حزم، عَمَّان: دار الفتح، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م) ج٢، ص٥٢١.

وأما تفسيرهم للآيات التي نزلت في مدح الصَّحابة الكرام بما يدل على ذمهم فكثير كثير. ومن ذلك قول ربنا الجليل: ﴿**إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ [التوبة: ٤٠] وفيها من المدح والثناء ما لم يمدح بمثلها بشر على الإطلاق خلا السادة الأنبياء – على نبينا وعليهم جميعاً صلوات الله وسلامه – وهي نازلة في سيّد الصدّيقين بالإجماع – ﷺ وعنهم جميعاً – وهذا يغيظ الشيعة، كما أخبر رب الأرض والسماء: ﴿**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا**﴾ [محمد: ٢٩]، نعم سيغيظ الله الشيعة وأشياعهم بالصحابة الكرام في الدُّنيا حيث شَبَّه حالهم بحال الزرع في النماء والترقي، ولا زالت ألسنة المسلمين الصَّادِقين تلهج بفضلهم والثناء عليهم، وسيغيظ الله الشيعة الأشرار بالصحابة الأبرار في دار القرار عندما يفوزون بالمغفرة والأجر العظيم من ربهم الكريم، ويتم غيظ أولئك الأشرار عندما يلقون في النار وبئس القرار.

أمَّا آية التوبة التي مدح الله فيها صدّيق هذه الأمَّة – ﷺ – فمن وجوه كثيرة، أقتصر على خمسة منها باختصار، حسب منهجية فهم النَّص القرآني الصَّحيحة، ثم أعرض بهتان الشيعة وعدم اتّباعهم للمنهجية الصَّحيحة عن عمد للطَّعن في الصَّحابة الكرام.

أولاً: صحبة نبينا – ﷺ – لسيّدنا أبي بكر المكرم – ﷺ – في وقت الشدة دليل واضح بيّن على مقدار ما بينهما من أُلفة ومودة، فهنيئاً لصدّيق الإسلام بذلك الوسام: ﴿**ثَانِيَ اثْنَيْنِ**﴾.

ثانياً: ضمير ﴿**مَعَنَا**﴾ يعود على سيد النبيّن وسيّد الصدّيقين. على نبينا وآله وصحبه

والباقلاني، محمد بن الطيب، **نكت الانتصار** (مصر: دار منشأة المعارف، د.ط، ١٩٧١م). ص١٢٤ – ١٢٥.

صلوات الله وسلامه – وما جمع الله بين النبي وغيره في ضمير إلا بينه وبين أقرب الخلق إليه وأحبهم له في حياته وموته – ﷺ.

ثالثاً: حزن أبي بكر الصديق وقلقه وخوفه على نبينا – ﷺ – وشفقته عليه، كما يدل على ذلك حاله في مسير الهجرة أمامه وخلفه ويمينه وشماله، وكما يدل على ذلك جميع مراحل حياته، نعم هو دون نبينا الكريم – ﷺ –، فالله الكريم يثبت نبيه الأمين – ﷺ – والحبيب الحميم لنبينا الأمين – ﷺ – يثبت حبيبه الحميم – على نبينا وصاحبه صلاة وسلام رب العالمين.

رابعاً: ضمير ﴿**عَلَيْهِ**﴾ في إنزال السكينة يعود على صديق هذه الأمة في أرجح الاحتمالين فهو الذي حزن على النبي – ﷺ – وقلق من أجله، وثبته نبينا – ﷺ – فاطمئن قلبه وسكن روعه بإنزال السكينة عليه من ربه. ويكون قوله – جل وعلا –: ﴿**وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا**﴾ معطوفاً على قوله – جل وعلا –: ﴿**فَقَدْ نَصَرَهُ**﴾. ولو قيل يعود الضمير على نبينا الجليل – ﷺ – فدلالة ذلك على المدح أظهر عند النبيل، لأنَّ التابع له حكم المتبوع وهما بمنزلة شخص واحد.

وفي ذلك من الدلالة على تمام الصلة بينهما، كما هو حالهما – صلى الله وسلم وبارك على نبينا وصاحبه.

خامساً: العتاب في قول الكريم الوهاب ﴿**إِلَّا تَنْصُرُوهُ**﴾ لجميع أهل الأرض، وما سلم منه إلا هذا الصديق الفرد.

وقد بسط الإمام الألوسي توضيح هذه الأمور الخمسة، ثم ختمها بقوله: وبالجملة إنَّ الشيعة قد اجتمعت كلمتهم على الكفر بدلالة الآية على فضل الصديق – رضي الله عنه – ويأبى الله إلا أن تكون كلمة الذين كفروا السفلى، وكلمة الله هي العليا[٤٠٥].

هذا الفضل العظيم، والمدح الكريم لسيد الصديقين – رضي الله عنه – بماذا قابله أهل الفهم السقيم والخلق الذميم الذي يهمل عن عمد منهجية فهم النص القرآني للطعن في الصحابة الكرام.

---

[٤٠٥] الألوسي، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: ج١٠، ص٩٦ – ١٠٤.

يقول عبد الله بن محمد رضا شبّر الكاظمي النجفي الهالك سنة ١٢٤٢هـ[٤٠٦]، في تفسيره المختصر في مجلد واحد: قوله عز وجل ﴿**لِصَاحِبِهِ**﴾ لا مدح فيه، إذ قد يصحب المؤلف الكافر، كما قال الله عز وجل –: ﴿**قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا**﴾ [الكهف: ٣٧]، ﴿**لَا تَحْزَنْ**﴾ فإنَّه خاف على نفسه واضطرب حتى كاد أن يدل عليهما، فنهاه – ﷺ – عن ذلك ﴿**فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ**﴾ على الرسول – ﷺ – وفي إفراده بها ههنا مع اشتراك المؤمنين معه حيث ذكرت ما لا يخفى وجعل الهاء لصاحبه ينفيه كونها للرسول – ﷺ – قبل وبعد[٤٠٧].

يُعرِّض كل هذا التعريض الفاحش البذيء وتفسيره مختصر جداً، فهو مجلد واحد فقط، لكن هذا ديدن هذه الفرقة الطعن بالصحابة بكل ما يُحسنون، ومن انطماس بصيرته لم يشر إلى ضمير ﴿**مَعَنَا**﴾ وما فيه من دلالة الرعاية والعناية والنَّصر والتأييد؛ لأنَّ التلاعب بمدلوله يكشف ضلاله البعيد.

هذا حال الشيعة الشنيع في مختصراتهم، فلننتقل إلى متوسطات كتبهم، وأما المطولات ففيها من البليات ما يستحي من ذكره من كان في قلبه ذرة من حياء.

يقول الكاشاني في التفسير الصافي – وهو متوسط في خمس مجلدات –: في الكافي عن الباقر – رحمه الله – أن رسول الله – ﷺ – أقبل يقول لأبي بكر في الغار: اسكن فإن الله معنا وقد أخذته الرعدة وهو لا يسكن، فلما رأى رسول الله – ﷺ – حاله قال له: تريد أن أريك أصحابي من الأنصار في مجالسهم يتحدثون، وأريك جعفراً وأصحابه في البحر يغوصون؟ قال: نعم. فمسح رسول الله – ﷺ – بيده على وجهه، فنظر إلى الأنصار يتحدثون، ونظر إلى جعفر وأصحابه في البحر يغوصون، فأضمر تلك الساعة أنه ساحر، فأنزل الله سكينته أمنته التي تسكن إليها القلوب.

وروى العياشي عنه: أنهم يحتجون علينا بقول الله ﴿**ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ**﴾. ومالهم في ذلك حجة، فوالله لقد قال الله (فأنزل سكينته على رسوله) وما ذكره فيها بخير.

---

[٤٠٦] الزركلي، **الأعلام**: ج٤، ص١٣١ وفيه: مجتهد شيعي إمامي.

[٤٠٧] تفسير القرآن الكريم، ويسمى (**بالوجيز في تفسير القرآن**).

قيل: هكذا تقرؤنها؟ قال: هكذا قرأنها.[٤٠٨]

هذا ما نقله فيلسوف الفقهاء، وفقيه الفلاسفة، حجة عصره، ووحيد دهره كما ينعتونه بتلك النعوت المزخرفة ستراً لجهله وكذبه، ولا حاجة لمناقشة ذلك الهراء، فهو محض بهتان وافتراء، ومخالف لمنهجية فهم النص القرآني من كل الوجوه، هذا عدا عن كونه كفراً بالله وطعناً بصحابة رسول الله – ﷺ – ولا يسع القائل إذا سمعه إلا أن يقول: ﴿**وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ**﴾ [النور: ١٦].

وبالختام: فإنَّ للشيعة انحرافاً كثيراً في التفسير، لا يراعون فيه حقيقة وضعية لغوية، أو دينية شرعية، أو عرفية اصطلاحية، ولا يتقيدون بالطرق السَّوية في تفسير كلام رب البرية، وإنما يتبعون أهواءهم بغير علم، والشيء من معدنه لا يستغرب، فهم أجهل النَّاس في العقليات، وأكذبهم في النقليات.

قال الكاشي في تفسيره الصافي في تفسير سورة الرحمن: وروي عن الصادق أن المشرقين رسول الله وأمير المؤمنين – صلوات الله عليهما –، والمغربين الحسن والحسين، وروى القمي عن الصادق – عليه السلام – قال: علي وفاطمة – صلوات الله عليهما – بحران عميقان لا يبغي أحدهما على صاحبه، يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان قال: الحسن والحسين – عليهما السلام –، وفي المجمع عن سلمان الفارسي وسعيد بن جبير وسفيان الثوري أن البحرين علي وفاطمة – عليهما السلام – والبرزخ محمد – ﷺ – واللؤلؤ والمرجان الحسن والحسين – عليهما السلام –[٤٠٩] .

وفي الكافي للكليني: عن جعفر الصادق – عليه السلام – أجاب من سأله عن ﴿**والشمس**﴾ قال: الشمس رسول الله صلى الله عليه وآله به أوضح الله عزو جل للناس دينهم، قال: قلت: ﴿**والقمر إذا تليها**﴾؟ قال: ذاك أمير المؤمنين تلا رسول الله صلى الله عليه وآله ونفثه بالعلم نفثا، قال: قلت: ﴿**والليل إذا يغشاها**﴾؟ قال: ذاك أئمة الجور الذين استبدوا بالأمر دون آل الرسول صلى الله عليه وآله وجلسوا مجلساً كان آل الرسول أولى به منهم فغشوا دين الله بالظلم والجور فحكى الله فعلهم فقال: ﴿**والليل إذا يغشاها**﴾

---

[٤٠٨] الفيض الكاشاني، **التفسير الصافي**: ج٢، ص٣٤٥.

[٤٠٩] الفيض الكاشاني، **التفسير الصافي**: ج٥، ص١٠٨ – ١٠٩.

قال: قلت: ﴿**والنهار إذا جليها**﴾؟ قال: ذلك الإمام من ذرية فاطمة (عليها السلام) يسأل عن دين رسول الله صلى الله عليه وآله فيجليه لمن سأله فحكى الله عز وجل قوله فقال: ﴿**والنهار إذا جلاها**﴾. قال: قلت: ﴿**هل أتيك حديث الغاشية**﴾؟ قال: يغشاهم القائم بالسيف، قال: قلت: ﴿**وجوه يومئذ خاشعة**﴾؟ قال: خاضعة لا تطيق الامتناع، قال: قلت: ﴿**عاملة**﴾؟ قال: عملت بغير ما أنزل الله، قال: قلت: ﴿**ناصبة**﴾؟ قال: نصبت غير ولاة الأمر، قال: قلت: ﴿**تصلى ناراً حامية**﴾؟ قال: تصلى نار الحرب في الدنيا على عهد القائم وفي الآخرة نار جهنم.[٤١٠]

ومسلك هذه الفرقة الزائغة نموذج واضح لمن لم تكتمل فيه أهلية التفسير، أهمل الحقائق التي من خلالها يفهم النص القرآني وجمع إلى ذلك سوء القصد في التأويل، فاكتمل فيه الضلال عن سواء السبيل، وبقية أنواع الزائغين لا يخرجون عن هذا المسلك، ممن لم تكتمل فيهم أهلية التفسير، وجمعوا إلى ذلك سوء القصد في التأويل، ولا انتساب لهم إلى شرع الله الجليل، وهؤلاء فرق كثيرة، من يهود ونصارى، ومستشرقين، وعلمانيين ملحدين، وفلاسفة لا يدينون بدين، ويجمعهم ذلك الوصف: عدم الأهلية، وعدم مراعاة الحقائق التي يفهم من خلالها النص القرآني، مع سوء النية، والكفر بالشريعة الإسلامية. أسرهم الهوى باسم التحرر، وضلوا عن الهدى بزعم التعقل، وسقطوا بخدعة بريق التطور، فكلهم يستقون من مستنقع وخيم، وألسنتهم متشابهة في التلاعب بكلام رب العالمين، كما تشابهت قلوبهم في الكيد للإسلام ومقت المسلمين، فاللهم ثبتنا على دينك القويم، واجعل هوانا تبعاً لشرع نبيك الكريم – ﷺ.

ثانيهما: من خلا من سوء القصد: ولكنه أهمل المنهجية الصحيحة التي من خلالها يفهم النص القرآني القرني الكريم فهو حيران يخبط في دين الله بأنواع الزور والبهتان، ويحسب أنه من أهل الحق والإحسان وفي مثل هؤلاء يقول ربنا الرحمن: ﴿**قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا (١٠٤) أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**

---

[٤١٠] الكليني **الأصول من الكافي**: ج٨، ص٥٠.

وَزْنًا (١٠٥) ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا﴾ [الكهف:١٠٣ - ١٠٦].

قال الإمام ابن كثير – رحمه الله –: "هي عامة في كل من عبد الله على غير طريقة مرضية، يحسب أنه مصيب فيها، وأن عمله مقبول، وهو مخطئ وعمله مردود"[٤١١].

ومثال ذلك الواعظون والقصاص ومدعو العلم، ممن لم توجد عندهم العدة اللازمة لتفسير النص القرآني الكريم لكن ليس عندهم سوء قصد، ولا يريدون تحريف الكلم عن مواضعه بقصد، ولكنهم، وضعوا أنفسهم فيما لا يحسنون، وتكلموا فيما لا يتقنون، فضررهم يزيد على الطبيب الجاهل الملوم؛ لأنَّ ضرر الطبيب الجاهل مقصور على الأبدان، وضرر المفسر للنص القرآني الكريم الجاهل شامل للأديان والأبدان.

ومن ذلك استدلال كثير من الوعاظ الجاهلين، بقول الله الكريم: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ [المائدة: ١٠٥] على أنه لا ضير على المرء ولا حرج من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا قام بإصلاح نفسه وتهذيبها، وأن يترك المرء الدعوة إلى الله، وقد وقع هذا الفهم الخاطئ للآية الكريمة في الصدر الأول، وردَّه سيدنا أبو بكر – رضي الله عنه – ، ومع ذلك يتمسكون بذلك الفهم الخاطئ للنص القرآني الكريم.

ففي المسند والسنن عن قيس بن حازم قال: قام فينا أبو بكر الصديق – رضي الله عنه – فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس: إنكم تقرؤون هذه الآية ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ**﴾، وإني سمعت رسول الله – ﷺ – يقول: «إنَّ الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه، أوشك أن يعمهم الله بعقاب»[٤١٢].

فالآية الكريمة تحتمل أمرين:

الأول: أن يأمر الإنسان بالمعروف، وينهى عن المنكر، فإذا لم يقبل المنصوح فليس

---

[٤١١] ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج٣، ص١٠٧.

[٤١٢] الحديث صحيح وهو في ابن حنبل، أحمد، **المسند**: برقم: ١، ٢، ٥، ٧، ٩، وهو أول حديث فيه. وهو في الترمذي، **سنن الترمذي**: برقم: ٢١٦٩، ٣٠٥٩، وغيره، وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول** – ﷺ –: ج١، ص٣٣٠، رقم: ١١١.

على الآمر حرج ولا تبعة، حيث أدَّى ما عليه. وهذا هو المعنى الصحيح[٤١٣].

الثاني: أنها تحتمل في بادئ النظر أنَّ من قام بإصلاح نفسه فليس عليه إثم ومؤاخذة في ترك الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر فيميل إلى ذلك أهل البطالة والعجز والجبن والضعف إلى هذا التأويل جهلاً منهم؛ لأنه وافق هواهم فيكونون قد فسروا القرآن الكريم برأيهم؛ لأنه هو الذي حملهم على ذلك.

خلاصة الفصل: تناول طريقة الفهم وفق الحقائق حسب حالات النص، بعد بيان الحقائق التي من خلالها يفهم النص القرآني في الفصل السابق، وذلك في ثلاث مباحث.

المبحث الأول: اذا دلت قرينة معتبرة على تعيين حقيقة بذاتها وجب حمل النص القرآني عليها، وليس الأمر متروك للهوى والرأي، وتم توضيح ذلك من خلال التطبيقات.

والمبحث الثاني: عند الاطلاق وعدم وجود قرينة تعين حقيقة بذاتها فيجب الفهم حسب ترتيب الحقائق الذي وضعه العلماء، حتى ينضبط الفهم ولا يكون مدخل للرأي والهوى، فتقدم الحقيقة الدينية الشرعية على غيرها ثم العرفية ثم اللغوية. وقد وضح كل ذلك بالأمثلة والتطبيقات.

والمبحث الثالث: كيف طبقت تلك الحقائق في كتب التفسير، والخطأ المترتب على إهمال تلك الحقائق سواء: كان بغير قصد، أو عن عمد، أو جهل، مع الأمثلة.

وقد طبقت تلك الحقائق في كتب التفسير من خلال تفسير القرآن الكريم بالقرآن، وبالسنة الشريفة، ثم أقوال الصحابة الكرام والتابعين ثم باللسان العربي ثم بالاجتهاد السديد.

ولا يخلو جهد بشري من الخطأ، فمن كان أهل للاجتهاد وصدر منه زلل فلذلك الخطاء حالتان: أن يكون الدليل يحتمله فلا لوم على قائله ويناقش بالحجة والدليل، والحالة الثانية أن يكون من قبيل الزلل ولا يحتمله دليل، فيرد القول مع الاستغفار لقائله ولا يجوز

---

[٤١٣] قال الإمام ابن جرير الطبري في **جامع البيان في تأويل القرآن**: ج٧، ص٦٤ – ٦٥، وأولى هذه الأقوال وأصح التأويلات عندنا بتأويل هذه الآية ما روي عن أبي بكر الصديق – ﷺ – فيها وهو يا أيها الذين آمنوا ألزموا أنفسكم العمل بطاعة الله، وبما أمركم به، وانتهوا عما نهاكم الله تعالى عنه، ﴿**لا يضركم من ضل إذا اهتديتم**﴾ يقول: فإنه لا يضركم ضلال من ضل إذا أنتم رمتم العمل بطاعته وأديتم فيمن ضل ما ألزمكم الله به فيه من فرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يركبه، أو يحاول ركوبه، والأخذ على يديه إذا رام ظلماً لمسلم، أو معاهد، ومنعه منه، فأبى النزوع عن ذلك ولا ضير عليكم في تماديه في غيه وضلاله، إذا أنتم اهتديتم وأديتم حق الله تعالى فيه.

اتباعه في ذلك. أما إن صدر الخطأ من غير أهل للاجتهاد أو من له أهلية، ولكنه فاسد الطوية فلذلك تفصيل اخر ولا اعتبار لذلك لأنه من قبيل الشذوذ والأهواء الباطلة.

وبعد بيان المنهجية التي يفهم من خلالها النص القرآني الكريم، وحالات تطبيقها، وما يترتب على إهمال تلك الحقائق، سيتناول الفصل الأخير من الدراسة أثر تلك الحقائق في علم التفسير وفق ثلاثة مباحث كما سيأتي.

الفصل الخامس
أثر منهجية فهم النص القرآني في علم التفسير

بعد أن وضحت الدارسة المنهجية الصحيحة لفهم النص القرآني، وما يترتب على إهمال تلك المنهجية الصحيحة، سأبين في هذا الفصل أثر تلك المنهجية في علم التفسير بنوعيه اللذين لا يخرج عنهما وهما التفسير بالمأثور، والتفسير بالرأي، بعد تعريف كل منهما تعريفاً علمياً شاملاً مع ذكر ما يدخل في كل نوع وصوره. ومن ثم بيان أنه خلال تلك المنهجية يعرف المقبول والصحيح من مفاهيم النص القرآني الكريم من المردود، فلا قداسة لأي مفاهيم لا تخضع لمنهجية صحيحة، حتى لو كانت مما تناقلته الكتب بالتسليم، سيتضح ذلك أكثر بالتطبيقات من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أثر منهجية فهم النص القرآني في التفسير بالمأثور.

المبحث الثاني: أثر منهجية فهم النص القرآني في التفسير بالرأي.

المبحث الثالث: أثر منهجية فهم النص القرآني في التفسير المقاصدي.

المبحث الأول: أثر منهجية فهم النص القرآني في التفسير بالمأثور

بداية التفسير بالمأثور هو ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل والتوضيح لبعض آياته، وما روي عن النبي – ﷺ –، وما كان موقوفًا على الصحابة – رضوان الله عليهم[٤١٤].

قال مناع القطان هو "الذي يعتمد على صحيح المنقول بالمراتب التي ذُكِرت سابقًا في شروط المفسر، من تفسير القرآن بالقرآن، أو بالسُّنَّة؛ لأنها جاءت مبيِّنة لكتاب الله، أو بما رُوِي عن الصحابة؛ لأنهم أعلم الناس بكتاب الله، أو بما قاله كبار التابعين؛ لأنهم تلقوا ذلك غالبًا عن الصحابة"[٤١٥].

وقال غيره هو "ما جاء في القرآن، أو السنة، أو كلام الصحابة، بيانا لمراد الله–

---

[٤١٤] ينظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج١، ص١١٢

[٤١٥] مناع القطان، **مباحث في علوم القرآن**، ص٣٥٨

تعالى– من كتابه"[٤١٦].

وخلاصة الأقوال في تعريف التفسير بالمأثور: هو أن ينقل المفسر تفسير الآيات المحكمة من كتاب الله، ومن سنة رسول الله – ﷺ – ومن أقوال الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، ومن أقوال التابعين الطيبين عليهم رحمة رب العالمين، فإذا التزم المفسِّر بذلك يكون قد فسر كلام الله بكلام الله، أو فسَّر كلام الله بكلام رسول الله – ﷺ –، أو فسَّر كلام الله – جل وعلا – بكلام الصحابة رضوان الله عليهم، أو فسَّر كلام الله جل وعلا بكلام التابعين الطيبين عليهم رحمة الله، هذه الطريقة بأقسامها الأربعة يقال لها تفسير بالمأثور.

والأخذ بالقول الذي جعل الطريقين الآخرين من التفسير بالمأثور، وهما ما نقل عن الصحابة، وما نقل عن التابعين لثلاثة أمور معتبرة:

الأمر الأول: أنَّ بعض ما نقل عن الصحابة والتابعين – رضوان الله عليهم جميعاً – له حكم المرفوع إلى رسول الله – ﷺ – كما تقدم[٤١٧].

الأمر الثاني: ما نقل عن الصحابة والتابعين – رضوان الله عليهم جميعاً – مما ليس له حكم المرفوع إلى نبينا – ﷺ – فالنَّفس تطمئن إليه، والقلب يسكن لقبوله ويميل إلى ذلك ويقدِّمه على ما سواه.

الأمر الثالث: عمل المفسرين وأئمة الإسلام حيث جعلوا ما نقل عن الصحابة والتابعين – رضي الله عنهم – جميعاً من قبيل التفسير بالمأثور.

فالإمام السيوطي – عليه رحمة الله – عندما ألَّف كتابه العظيم النافع في التَّفسير بالمأثور وهو المسمى بـ: (الدر المنثور في التفسير بالمأثور)، ولم يورد فيه تفسيراً بالرأي على الإطلاق، فقصر هذا الكتاب على تفسير كلام الله جل وعلا بما نقل عن النبي – ﷺ –، وبما نقل عن الصحابة الطيبين، وبما نقل عن التابعين الطاهرين رضوان الله عليهم أجمعين، هذا عمله في تفسيره الدر المنثور في التفسير بالمأثور.

---

[٤١٦] حسن محمد أيوب، **الحديث في علوم القرآن والحديث**، ص١٣٧.

[٤١٧] تقدم في الفصل الرابع من البحث الثالث عند المطلب الأول (تطبيقات تلك الحقائق في كتب التفسير).

وعلى هذا سار بعد ذلك من كتب في التفسير بالمأثور من المفسرين فالذهبي[٤١٨] اعتبر ما نقل عن الصحابة الطيبين وما نقل عن التابعين الطاهرين من طرق التفسير بالمأثور وهكذا أحمد أمين[٤١٩].

وعليه فالتفسير بالمأثور هو: نقل المفسر تفسير كلام الله جل وعلا من كلام الله ومن سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام ومن أقوال الصحابة الكرام رضى الله عنهم ومن أقوال التابعين عليهم رحمة الله جل وعلا.

فليس للمفسر في هذه الطريقة إلا النقل من هذه المصادر الأربع.

ولذلك قيل له تفسير بالمأثور من قولك أثرت الحديث آثره إذا ذكرته ورويته عن غيرى، ومنه قول أبى سفيان والحديث في صحيح البخاري «عندما أرسل النبي – ﷺ – كتابه إلى هرقل عظيم الروم يدعوه إلى الإسلام فجمع هرقل من هم من مكة في بلاد الشام جاؤوا تجاراً إلى بلاد الشَّام ليسألهم عن النبي – عليه الصلاة والسلام – فلما اجتمعوا قال: لهم أيكم أقرب نسباً بهذا الرجل الذى يزعم أنه نبي فقال: أبو سفيان: أنا، فقال هرقل: قدموه وجعلوا أصحابه وراء ظهره ثم قال: هرقل لقوم أبي سفيان إني سائل هذا أي أبو سفيان عن هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي فإن كذبني فكذبوه فقال: أبو سفيان والله لولا أن يأثروا عني كذباً لكذبت عليه، أي: لافتريت وقلت فيه ما ليس فيه»[٤٢٠] .

يأثروا: أي ينقلوا عنى كذباً وتتناقله الأجيال بأن أبا سفيان كذَّاب، فالكذب منقصة في بني الإنسان، فلذلك لن يتكلم إلا بحقيقة الأمر.

فإذن التفسير المأثور أي: المنقول من كتاب الله ومن سنة رسول الله – ﷺ – ومن أقوال الصحابة رضوان الله عليهم ومن أقوال التابعين عليهم رحمة الله أجمعين.

وكما يظهر فإن التعاريف كلها بنفس المعنى وإن اختلفت العبارات، والخلاف الوحيد فيما بينها هو فيما روي من أقوال التابعين، هل يعد من التفسير بالمأثور أم لا؟

فمن عدَّه من التفسير بالرأي حجته أن التابعين من القرون الثلاثة المفضلة الذين

---

[٤١٨] الذهبي، **التفسير والمفسرون**، ج١، ص٥٢

[٤١٩] أحمد أمين، **ظهر الإسلام**، ج٢، ص٣٧.

[٤٢٠] البخاري، **صحيح البخاري**، باب كيف كان بدء الوحي إلى النبي – ﷺ – رقم (٧) ج١، ص٨.

قال النبي – ﷺ – في شأنهم «خير أمتي القرن الذين يلوني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته»[٤٢١]، ولا شك أنهم أعلم من غيرهم لأنهم تلقوا من الصحابة الكرام رضوان الله عليهم مباشرة، وممن قال بذلك الإمام أحمد، قال البهوتي: "روى أبو داود عن الإمام أحمد قوله: ما أجبت في مسألة إلا بحديث عن رسول الله – ﷺ – إذا وجدت في ذلك السبيل إليه، أو عن الصحابة أو عن التابعين. فإذا وجدت عن رسول الله – ﷺ – لم أعدل إلى غيره، فإذا لم أجد عن رسول الله – ﷺ – فعن الخلفاء الأربعة الراشدين المهديين، فإذا لم أجد عن الخلفاء فعن أصحاب رسول الله – ﷺ – الأكابر فالأكابر، وإذا لم أجد فعن التابعين وعن تابعي التابعين"[٤٢٢].

ومن رأى أن قول التابعين ليس من التفسير بالمأثور حجته أنهم مجتهدون وكلامهم ليس له حكم الرفع إلى النبي – ﷺ –؛ لأنَّه ليس لهم سماع من الرسول – ﷺ –، فلا يمكن الحمل عليه كما قيل في تفسير الصحابي: إنه محمول على سماعه من النبي – ﷺ؛ ولأنهم لم يشاهدوا القرائن والأحوال التي نزل عليها القرآن، فيجوز عليهم الخطأ في فهم المراد وظن ما ليس بدليل دليلاً، –.

واختار هذا الرأي ابن عقيل، كما نُقِل عن أبي حنيفة – رضي الله عنه – أنه قال: "ما جاء عن رسول الله – ﷺ – فعلى الرأس والعين، وما جاء عن الصحابة تخيرنا، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال"[٤٢٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية " قال شعبة بن الحجاج وغيره: أقوال التابعين ليست حُجَّة، فكيف تكون حُجَّة في التفسير؟"[٤٢٤].

أي: أن أقوال التابعين لا تكون حُجَّة على غيرهم ممن خالفهم، وهذا صحيح، أما

---

[٤٢١] مسلم، **صحيح مسلم**، باب فضل الصحابة، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ٢٥٣٣، ج٤، ص١٩٦٢

[٤٢٢] آل تيمية، بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية، وأضاف إليها الأب، عبد الحليم بن تيمية، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية، **المسودة في أصول الفقه**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت، دار الكتاب العربي، ب ط، ب ت) ص٣٣٦.

[٤٢٣] القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي، **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة** رضي الله عنهم، (بيروت، دار الكتب العلمية، ب ط، ب ت) ص١٤٤.

[٤٢٤] ابن تيمية، **مقدمة التفسير**، شرح: ابن عثيمين، ص١٤١.

إذا أجمعوا على الشيء فلا يُرتاب في كونه حُجَّة؛ لأنَّ الإجماع حجة، وإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حُجَّة على بعض ولا على مَن بعدهم.

ولتطبيق منهجية فهم النص القرآني على التفسير بالمأثور أثر سيتضح أكثر من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: بيان أثر تطبيق منهجية فهم النص القرآني على التفسير بالمأثور.

المطلب الثاني: تطبيقات منهجية فهم النص القرآني في التفسير بالمأثور.

المطلب الأول: بيان أثر تطبيق منهجية فهم النص القرآني على التفسير بالمأثور

اشتمل التفسير بالمأثور على شرح غريب القرآن، ومبناه على تتبع لغة العرب أو على فهم سياق الآية ومعرفة مناسبة اللفظ بأجزاء الجملة التي وقع فيها.

وهذا فيه مدخل الاجتهاد وفيه للعقل مدخل وللاختلاف مجال، إذ إن الكلمة الواحدة تأتي في لغة العرب لمعان شتى، وتختلف العقول والمدارك في تتبع استعمالات العرب، والتفطن إلى السابق واللاحق.

ولذلك اختلفت أقوال الصحابة - ﷺ - في هذا الباب - وسلك كل منهم رأياً ومذهباً.

والطريقة في معرفة المقبول من الأقوال هي من خلال الحقائق التي من خلالها يفهم النص القرآني.

ولا شك أنَّ التفسير بالمأثور كما هو في تعريفه نقل بالأسانيد، وعليه فلا يمكن رد شيء منه صح سنده ولم يخالف المنهجية الصحيحة لفهم النص القرآني الكريم، أمَّا غير الصحيح فيخضع للمعايير التي وضعت لفهم النص القرآني، والإنصاف في هذا الموضوع أن التفسير بالمأثور نوعان:

أحدهما: ما توافرت الأدلة على صحته وقبوله وهذا لا يليق بأحد رده ولا يجوز إهماله وإغفاله.

ثانيهما: ما لم يصح سنده لسبب من الأسباب، وهذا يجب رده وإخضاعه للقواعد، ولا يجوز قبوله بشكل عام بدون تمحيص حتى لا يغتر به أحد، وقد فعل ذلك بعض

المفسرين كابن كثير حيث كانوا يتحرون الصحة فيما ينقلون.

وقد رد وأنكر بعض العلماء وجود التفسير بالمأثور، ولعل الذين أطلقوا القول في رد التفسير بالمأثور إنما أرادوا المبالغة كما في كلمة الإمام أحمد بن حنبل " ثلاثة ليس لها أصل التفسير والملاحم والمغازي"[٤٢٥] .

وعذرهم: أنَّ الصحيح منه قليل نادر ونزر يسير؛ ولذلك قال الإمام الشافعي – رضي الله عنه – "لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيه بمائة حديث"[٤٢٦] أي مع كثرة ما روي عنه لم يصح إلا القليل منها.

ويجب أن يفرق الباحث بين ما يصح وما لا يصح فيما يُنقل، فأما ما يصح أن يقال في الصحابة الكرام فهم أهل ومحل الثقة والتقدير، وأما الذي ينقل عنهم فمنه الصحيح وغير الصحيح لكن عدم صحة ما لم يصح لا يعلل باتهامهم وجرحهم وإنما يعلل بأحد أمرين:

أولهما: رجال السند الذين ينقلون عنهم فقد يكون بينهم متهم في عدالته أو ضبطه؛ ولهذا يجب النظر في سلسلة الرواة عنهم رجلاً رجلاً، ولدينا من كتب الجرح والتعديل ما يفي بهذه الغاية.

الأمر الثاني: أن يكونوا قد رووا ما رووه على أنه مما كان في الإسرائيليات فتقبلها الآخذون على أنها من الإسلاميات ولهذا يجب النظر في هذه المرويات فإن كانت مما يقرره الإسلام قبلت وإن كانت مما يرده ردت وإن كانت مما سكت عنه يسكت عنها عملا بقوله ﷺ –: «لا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا: ﴿**قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ**﴾ [البقرة: ١٣٦]»[٤٢٧].

وفي رواية أخرى من حديث جابر بلفظ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا وإنكم إما أن تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل والله لو كان موسى بين

---

[٤٢٥] ابن تيمية، **مقدمة التفسير**، شرح: ابن عثيمين (الرياض، دار الوطن للنشر، ب ط، ١٤٢٦هـ) ص٦٨ – ٦٩.

[٤٢٦] الذهبي، محمد حسين، **التفسير والمفسرون**، ١، ص١١٥.

[٤٢٧] البخاري، **صحيح البخاري**، باب قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا، رقم: ٤٤٨٥، ج٦، ص٢٠.

أظهركم ما حل له إلا اتباعي»[٤٢٨].

يقول صاحب البرهان: "بعد عصر الأولين الذين ألفوا في التفسير بالمأثور والتزموا ذكر السند بجملته، جاء قوم صنفوا في التفسير، واختصروا الأسانيد، ولم ينسبوا الأقوال لقائليها، فالتبس بذلك الصحيح وغيره، وصار الناظر في تلك الكتب يظنها كلها صحيحة، بينما هي مفعمة بالقصص وبالإسرائيليات على وجه لا تمييز فيه كأنها كلها حقائق، ومن هنا استهدفت رواياتهم للتجريح والطعن، ولولا ما يقوم به المحققون في كل عصر من إحقاق الحق ودحض الباطل؛ لانطمست المعالم واختلط الحابل بالنابل؛ ولكان ذلك مثار مطاعن توجه بلا حساب إلى الإسلام والمسلمين فقد ذكروا في قصص الأنبياء – على نبينا وعليهم الصلاة والسلام –، وفي بدء الخليقة، والزلازل، ويأجوج ومأجوج، وبرودة الماء الذي في الآبار زمن الصيف وحرارته في الشتاء، ذكروا في ذلك كله ما يندى له الجبين خجلاً وما لا يتفق والحقائق العلمية أبداً، ويا ليتهم نبهوا على وضعه لو أنهم فعلوا؛ لكان الأمر هينا، ولكنهم لم يذكروا السند كما ذكر الأولون ليستطيع المطلع عليه نقده بالرجوع إلى كتب الجرح والتعديل، ثم لم يكلفوا أنفسهم الحكم على السند بعد محاكمته إلى كتب العدل والتجريح وتلك ثالثة الأثافي.

وقد عني بعض المفسرين بأن يسرد شتات الأقوال حتى أنه ذكر في تفسير قوله سبحانه: ﴿**غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ**﴾ [الفاتحة: ٧] نحو عشرة أقوال مع أن الوارد الصحيح تفسير المغضوب عليهم: باليهود، وتفسير الضالين: بالنصارى، ولكن الولوع بكثرة النقول نأى بهم عن الاقتصار على التفسير المقبول."[٤٢٩]

فتطبيق الحقائق التي من خلالها يفهم النص القرآني الكريم على التفسير بالمأثور يكون بالتأكد والتحقق من صحة سند التفسير، ثم بعد ذلك مراعاة الحقائق.

قال الطبري: "فأحق المفسرين بإصابة الحق في تأويل القرآن – الذي إلى علم تأويله للعباد سبيل– أوضحهم حجة فيما تأوَّل وفسَّر مما كان تأويله إلى رسول الله – ﷺ – دون سائر أمته، من أخبار رسول الله – ﷺ – الثابتة عنه، إمَّا من جهة النقل المستفيض فيما

---

[٤٢٨] ابن حنبل، أحمد، **مسند الإمام أحمد**، باب مسند جابر بن عبدالله رضي الله عنه، رقم: ١٤٦٣١، ج٢٢، ص٤٦٨.

[٤٢٩] الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٢، ص٣٢.

وجد فيه من ذلك عنه النقل المستفيض، وإما من جهة نقل العدول الأثبات، فيما لم يكن فيه عنه النقل المستفيض، أو من جهة الدلالة المنصوبة على صحته، وأصحهم برهانًا – فيما ترجم وبيَّن من ذلك – مما كان مدركًا علمه من جهة اللسان، إمَّا بالشواهد من أشعارهم السائرة، وإما من منطقهم ولغاتهم المستفيضة المعروفة، كائنًا من كان ذلك المتأوِّل والمفسِّر، بعد أن لا يكون خارجًا تأويله وتفسيره ما تأول وفسَّر من ذلك، عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة، والخَلَف من التابعين وعلماء الأمة[٤٣٠].

المطلب الثَّاني: تطبيقات منهجية فهم النص القرآني في التفسير بالمأثور

كما هو معلوم فإن للتفسير بالمأثور أربعة طرق وهي:

أولها: تفسير النص القرآني بالقرآن

وثانيها: تفسير النص القرآني الكريم بالسنة المشرفة

وثالثها: تفسير النص القرآني بأقوال الصحابة الكرام

ورابعها: تفسير النص القرآني بأقوال التابعين

ولمنهجية فهمة النص القرآني أثر في كل طريقة من تلك الطرق ومن خلال التطبيقات يتضح ذلك.

أولها: تفسير النص القرآني بالقرآن: ثبت في المسند والصحيحين وغير ذلك من دواوين السنة الشريفة عن عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – قال: «لمَّا نزلت ﴿**الَّذِينَ آَمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ**﴾ [الأنعام: ٨٢] شَقَّ ذلك على المسلمين، وقالوا: أَيُّنَا لا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ فقال رسول الله ﷺ: ليس ذلك، إنَّما هو الشِّركُ، أَلم تَسمَعُوا قولَ لقمان لابنه: ﴿**وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ**﴾ [لقمان: ١٣]»[٤٣١]، وفي رواية أخرى: «لما نزلت: ﴿**الَّذِينَ آَمَنُوا**

---

[٤٣٠] الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج١ ص٩٣

[٤٣١] الحديث في: ابن حنبل، أحمد، **المسند:** ج١، ص٣٧٨، رقم: ٤، ٤، ٤٤٤، وكرره البخاري في: **صحيح البخاري**، في خمسة أماكن بالأرقام التالية: ٣٣٦٠، ٣٤٢٩، ٤٧٧٦، ٦٩١٨، ٦٩٣٧ ومسلم، **صحيح مسلم**: رقم: ١٢٤، ج٢، ص٤٣ بشرح الإمام النووي، والترمذي، **سنن الترمذي**: رقم: ٣٠٦٩. والنسائي، **السنن الكبرى**،

وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ قال أصحابه: وأينا لم يظلم؟ فنزلت: ﴿**إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾**»[٤٣٢].

ومن المعلوم أنَّ فهم الصَّحابة الطاهرين – ﷺ أجمعين – عقلي مظنون؛ لأنَّ لفظ الظلم، الوارد في الآية الكريمة عام يشمل عموم المعاصي؛ لأنه نكره في سياق نفي، والنكرة في سياق النفي تعم، وهذا ما فهمه الصحابة –رضوان الله عليهم – من الآية الكريمة لكن النبي –ﷺ – قصر ذلك العام على فرد من الأفراد، وهو الشرك، ومن أجل ذلك طرح المعقول الظني للثابت من المنقول لأنَّه إذا قام تعارض بين المنقول الثابت، وبين المنقول المظنون وكان هذا التعارض في الحقيقة ونفس الأمر بحيث لا يمكن الجمع بينهما بحال يقدم المنقول الثابت ويرد المعقول المظنون.[٤٣٣]

وهناك جوانب في الحديث تحتاج لإيضاح، هذه خلاصتها.

١ ـ أنَّ الرواية الأولى للحديث يفيد ظاهرها: أنَّ الآية التي في سورة لقمان كانت معلومة للصحابة الكرام – ﷺ – ولذلك ذكَّرهم النبي – ﷺ – بها ونبههم عليها، أما الرواية الثانية فيدل ظاهرها على أن سؤال الصحابة الكرام كان سبباً لنزولها.

ولدفع التعارض قال الإمام النَّووي –عليه رحمة الله تعالى–: "هاتان الروايتان إحداهما تبين الأخرى، فيكون لما شق عليهم أنزل الله تعالى: ﴿**إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾** وأعلم النبي – ﷺ – أن الظلم المطلق هناك المراد به هذا المقيد، وهو الشرك. فقال لهم النبي – ﷺ – بعد ذلك: ليس الظلم على إطلاقه وعمومه كما ظننتم. إنما هو الشرك كما قال لقمان لابنه"[٤٣٤].

رقم: ١١١٠١، ١١٣٢٦ والبيهقي، **السنن الكبرى للبيهقي**: ج١٠، ص١٨٥، وهو في الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، في آية الأنعام: ٨٣، ج٧، ص١٨٦، وابن منده، **كتاب الإيمان**: ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، وغير ذلك من كتب السنة الشريفة وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**: برقم: ٦١٩.

[٤٣٢] الرواية الثانية أخرجها البخاري في: **صحيح البخاري**، في ثلاثة مواضع برقم: ٣٢ – ٣٤٢٨ – ٤٦٢٩. وهو في: ابن حبان، **صحيح ابن حبان، برقم**: ٢٥٣، وابن منده، **كتاب الإيمان**، ٢٦٦.

[٤٣٣] مستفاد من مذكرة الدكتور إبراهيم خليفة في **مناهج المفسرين**، ص٩.

[٤٣٤] انظر النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: ج٢، ص١٤٣

وقال الإمام ابن حجر – رحمه الله تعالى –: "يحتمل أن يكون نزولها – أي آية لقمان– وقع في الحال، فتلاها عليهم، ثم نبههم، فتلتئم الروايتان".[٤٣٥]

٢ ـ إن قيل: يلزم أن من لبس إيمانه بظلم لا يكون آمنا ولا مهتدياً، والسياق يقتضي أن من لم يوجد منه الظلم فهو آمن مهتد، فما الذي دل على نفي ذلك عمن وجد منه الظلم؟ فالجواب: أن ذلك يستفاد من المفهوم، وهو مفهوم الصفة أو مستفاد من الاختصاص المستفاد من تقديم: (لهم الأمن) أي لهم لا لغيرهم.[٤٣٦]

٣ ـ قال الإمام ابن حجر: وفي المتن من الفوائد: الحمل على العموم حتى يرد دليل التخصيص، وأن اللفظ يحمل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض، وأن من لم يشرك بالله تعالى شيئاً فله الأمن، وهو مهتد، فإن قيل: فالعاصي قد يعذب فما الأمن والاهتداء الذي حصل له؟ فالجواب: أنه آمن من التخليد في النار، مهتد إلى طريق الجنة والله تعالى أعلم.[٤٣٧]

ومن التفسير بالمأثور تفسير القرآن بالقرآن: وهذا أحسن طرق التفسير؛ لأن هذا جار على البديهة المقررة بأنَّ صاحب الكلام أدرى بمراد كلامه، وكلام الله جل وعلا أول من يعلم ماذا يراد به المتكلم وهو الله جل وعلا؛ ولذا إذا وجدنا تفسيراً للقرآن بالقرآن فيعض على ذلك بالنواجذ، فهذا تفسير لكلام الله بكلام الله.

ولهذا أمثلة كثيرة: من ذلك: قول الله جل وعلا في سورة الدخان: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ**﴾ [الدخان: ٣]، هذه الليلة التي هي كثيرة الخيرات عظيمة البركات نزلت فيها هذه الآيات المحكمات نزل فيها القرآن العظيم ما هي؟، وفي أي شهر من أشهر السنة هي؟

نقل في ذلك قولان:

قول مردود، وهو: أنها ليلة النصف من شعبان ولم ينقل هذا إلا عن عكرمة من

---

[٤٣٥] انظر ابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: ج١، ص٨٨.

[٤٣٦] ابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: ج١، ص٨٨ – ٨٩.

[٤٣٧] المصدر السابق

التابعين وهذا ثابت عنه بإسناد صحيح[٤٣٨] عليه رحمة الله، لكن القول مردود ولم يرد في ليلة النصف من شعبان حديث يسوى سماعه كما قال أئمتنا الكرام.

إذن إذا أردنا أن نبين هذه الليلة نأتي لكلام الله، هل وضح الله هذه الليلة؟، فلنستعرض آيات القرآن الكريم في بيان هذه الليلة، ومتى هي يقول الله تعالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ (١) وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ (٢) لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ**﴾ [القدر:١ – ٣] هذه هي الليلة المباركة التي نزل فيها القرآن الكريم فهي أفضل من ألف شهر ليس فيها ليلة القدر فهي أفضل من بضع وثمانين سنة يتعبد فيها الرجل من الأمم السابقة لقصر أعمار هذه الأمة. كما ثبت هذا عن مجاهد رضى الله عنه في موطأ مالك وغيره [٤٣٩].

إذن هذه الليلة المباركة هي ليلة القدر ليلة القدر التي لها هذا الشأن في أي شهر، شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن، هذا تفسير للقرآن بالقرآن، فالليلة المباركة التي لم تحدد في أي شهر هي ولم تبين متى تكون في سورة الدخان: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ**﴾ بين الله في سورة القدر أنَّ هذه الليلة المباركة هي ليلة القدر، وليلة القدر التي نزل فيها القرآن هي في شهر رمضان كما قال ربنا الرحمن: ﴿**شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ**﴾ [البقرة: ١٨٥].

---

[٤٣٨] **تفسير بن أبي حاتم**، ج١٠، ص٣٢٨٧، رقم: ١٥٨٣١، **وتفسير الطبري**، ج٢١، ص٩ – ١٠. والأثر في **تفسير ابن المنذر**، كما في السيوطي، **الدر المنثور** ج١٣، ص٢٥٢ – ٢٥٣.

[٤٣٩] رواية الإمام مالك في مالك، **الموطأ**: ج١، ص٣٢١، ومن طريقه رواها عنه الثعلبي في تفسيره، في: الثعلبي، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، ج٣٠، ص١٠٢ – ١٠٣، رقم: ٣٥٨٤، وكذلك في البيهقي، **شعب الإيمان**، ج٣، ص٣٢٣، رقم: ٣٦٦٧. والأثر في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –** لأنه من شرطه: ج٩، ص٢٤١، برقم: ٦٨٣٧، ولفظه: عن الإمام مالك أنه سمع من يثق به من أهل العلم يقول: «أن رسول الله – ﷺ – أُرِيَ أعمار الناس قبله – أو ما شاء الله من ذلك – فكأنَّهُ تَقَاصَرَ أعْمارَ أمَّتِه: أن لا يَبْلُغُوا من العمل مثل الذي بلغ غيرُهم في طُول العُمُرِ، فأعطاه الله ليلةَ القدر، خير من ألف شهر» قال ابن عبد البر في: **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: ج٢٤، ص٣٧٣. "لا أعلم هذا الحديث يروى مسنداً من وجه من الوجوه، ولا أعرفه في غير الموطأ مرسلاً ولا مسنداً، وهذا أحد الأحاديث التي انفرد بها مالك، ولكنها رغائب وفضائل وليست أحكاماً، ولا بنى عليها أحكاماً، ولا بنى عليها في كتابه ولا في موطئه حكماً وليس منها حديث منكر، ولا ما يدفعه أصل".

هذا تفسير للنص القرآني بالقرآن ضمن الحقيقة الدينية الشرعية، وهذا ما قرره أئمة التفسير الكرام.

قال الشيخ محمد الأمين – رحمه الله – "قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ**﴾ أبهم تعالى هذه الليلة المباركة هنا، ولكنَّه بيَّن أنها هي ليلة القدر في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ**﴾، وبين كونها مباركة المذكورة هنا في قوله تعالى: ﴿**لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ**﴾ إلى آخر سورة القدر، فقوله: ﴿**فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ**﴾ أي: كثيرة البركات والخيرات، ولا شك أن ليلة هي خير من ألف شهر، إلى آخر الصفات التي وصفت بها في سورة القدر كثيرة البركات، والخيرات جداً.

وقد بين تعالى أن هذه الليلة المباركة هي ليلة القدر التي أنزل فيها القرآن من شهر رمضان، في قوله تعالى: ﴿**شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ**﴾ فدعوى أنها ليلة النصف من شعبان كما روي عن عكرمة وغيره. لا شك في أنها دعوى باطلة لمخالفتها نص القرآن الصريح. ولا شك كل ما خالف الحق فهو باطل. والأحاديث التي يوردها بعضهم في أنها من شعبان المخالفة لصريح القرآن لا أساس لها، ولا يصح سند شيء منها، كما جزم به ابن العربي وغير واحد من المحققين[٤٤٠].

فالعجب كل العجب من مسلم يخالف نصَّ القرآن الصريح بلا مستند كتاب ولا سنة صحيحة"[٤٤١]

---

[٤٤٠] انظر قول ابن العربي في كتابه: **أحكام القرآن** ج٤، ص١٦٩٠، وفيه "وليس في ليلة النصف من شعبان حديث يعول عليه، لا في فضلها، ولا في نسخ الآجال فيها، فلا تلتفتوا إليها". وفي: أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، **الباعث على انكار البدع والحوادث**: ص٣٦. نقلاً عن كتاب ما جاء في شهر شعبان للطرطوشي قال أهل التعديل والتجريح: ليس في حديث ليلة النصف من شعبان حديث يصح، فتحفظوا عباد الله من مفتر يروي لكم حديثاً موضوعاً يسوقه في معرض الخير، فاستعمال الخير ينبغي أن يكون مشروعاً.

[٤٤١] الشنقيطي، **أضواء البيان**: ج٧، ص٣١٩، ورجح هذا ابن جرير في **جامع البيان في تأويل القرآن**: ج٢٥، ص٦٤، فقال: "والصواب من القول في ذلك قول من قال: عني بها ليلة القدر .... إلخ وابن العربي في **أحكام القرآن**: ج٤، ص١٦٩٠، وقال عن قول عكرمة: إنه باطل. فمن زعم أنه في غيره – غير رمضان – فقد أعظم الفرية على الله تعالى. وصحح القرطبي القول الأول في: **الجامع لأحكام القرآن**: ج١٦، ص١٢٦. وقال ابن الجوزي في: **زاد المسير في علم التفسير**، ج٧، ص٣٣٧. وهو قول الأكثرين. ومال إليه أبو حيان في: **البحر المحيط**: ج٨، ص٣١. حكى قول ابن العربي المتقدم وأقره.

ومن ذلك أيضاً: قول الله جل وعلا في سورة الإسراء: ﴿**قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا**﴾ [الإسراء: ٤٢]، أي: لطلب تلك الآلهة طريقاً إلى الله، والطريق معلوم حسب اللغة، ولكن هذا الطريق الذي تطلبه تلك الآلهة إلى الله ما هو؟

آيات القرآن دلَّت على أنَّ ذلك الطريق محصور في أمرين اثنين كل منهما حق.

الأمر الأول: لطلبوا طريقاً لمنازعة الله، ولمخاصمته، ولقتاله، ومغالبته كما قال جل وعلا: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾ [الأنبياء: ٢٢] أي: لحصل النزاع بين تلك الآلهة التي تزعمونها مع الله ولنازعت تلك الآلهة هذا الإله، وبالتالي يختل نظام هذا الكون، والإحكام الذي فيه دل على أنه إله واحد يسيره ويتصرف فيه.

الأمر الثاني: لابتغوا إلى ذي العرش سبيلاً، وطريقاً للتقرب إليه والسعي في خدمته وعبادته لينالوا المنزلة عنده، ولو كان هناك آلهة كما تزعمون لعبدت تلك الآلهة هذا الإله الحق، الذى هو الإله العظيم، وهذا أشار إليه ربنا جل وعلا في سورة الإسراء فقال: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا**﴾ [الإسراء: ٥٧]، أي: هؤلاء الذين تعبدونهم من دون الله وتزعمون أنهم آلهة مع الله من الملائكة والمسيح ابن مريم – على نبينا وعليه صلوات الله وسلامه – هم يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا.

والآية كما ثبت في صحيح البخاري عن عبد الله ابن مسعود – ﷺ – قال: «نزلت في أناس من العرب من الإنس كانوا يعبدون ناساً من الجن فأسلم الجن وعبدوا الله وبقي المشركون من العرب على عبادتهم فأنزل الله هذه الآية يعيرهم بها، فقال: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا**﴾ [الإسراء: ٥٧]»[٤٤٢].

---

[٤٤٢] البخاري، **صحيح البخاري**، بَابُ ﴿**قُلْ: ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلاَ يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلاَ**

إذن السبيل في قول الله جل وعلا: ﴿**قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آَلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا**﴾ [الإسراء: ٤٢]، مفسَّر في نص القرآن الكريم بأمرين لابتغوا سبيلاً لمنازعته وبالتالي يفسد هذا الكون، أو لابتغوا سبيلاً إلى عبادته والتقرب إليه فكيف تعبدونهم من دون الإله الحق فاعبدوا من يعبده من تعبدونهم، فمن تعبدونه يعبدون الله فاعبدوا الله جل وعلا ولا تشركوا به أحداً.

ومن الأمثلة قول الله جل وعلا: ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآَنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾ [النحل: ٩٨] المراد من هذه الآية، أي: إذا أردت أن تقرأ، وإذا أردت الشروع في القراءة فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم، ولا يقال: إن الفعل هنا فعل ماض، ورتب الله جل وعلا الجزاء على الشرط فإذا قرأت القرآن وانتهيت استعذ بالله من الشيطان الرجيم كما وهم في ذلك بعض المفسرين، ونسبوا هذا القول إلى بعض الصحابة كأبي هريرة وغيره – ﷺ – بأن الاستعاذة تكون في آخر القراءة لأن الله يقول: ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآَنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾ إذا انتهيت فاستعذ، وهذا يخالف الحقيقة الشرعية واللغوية، ومنزلة هذا الكلام كما قال الإمام أبو بكر ابن العربي في أحكام القرآن: "انتهى العي بقوم إلى أن قالوا إن الاستعاذة بعد القراءة ونسب بعضهم ذلك إلى الإمام مالك. والله أعلم بسر هذه الرواية، وفقه الإمام مالك وذكاؤه أعلى من أن ينسب إليه ذلك"[٤٤٣].

فالمراد من قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآَنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾ أي: إذا أردت أن تقرأ؛ ولهذا نظائر في كلام الله تعالى وهذا بينته آيات القرآن الكريم يقول الله جل وعلا: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾ [المائدة: ٦] أي: إذا

تَحْوِيلًا﴾ (سورة الإسراء: ٥٦) ج٦، ص٨٥، برقم: ٤٧١٤، ٤٧١٥، وهو في: الصنعاني عبد الرزاق، **تفسير عبد الرزاق**: ج١، ص٣٧٩ – ٣٨٠. والطبري، **جامع البيان في تأول القرآن**: ج١٤، ص٦٢٧ – ٦٢٩.

[٤٤٣] ابن العربي، **أحكام القرآن**، ج٣، ص١١٧٥ – ١١٧٦.

أردتم القيام إلى الصلاة وأنتم محدثون فتطهروا وليس وهو يصلي يتوضأ، هذا بينته آيات القرآن ووضحته، وهو قول جميع المفسرين.

ومن ذلك قول الله جل وعلا: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ [المجادلة: ١٢] أي إذا أردتم مناجاة الرسول عليه الصلاة والسلام فقدوا صدقة.

ومن ذلك قول الله: ﴿**وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ**﴾ [الأحزاب: ٥٣] أي إذا أردتم سؤالهن لمتاع من أمتعة الدنيا ومتاع البيوت فاسألوهن من وراء حجاب.

وهنا في هذه الآية المراد: إذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم، وهذا هو تطبيق الحقائق في فهم القرآن الكريم بالتفسير بالمأثور.

ومن الأمثلة على التفسير بالمأثور الذي لم يراعَ فيه منهجية فهم النص القرآني الكريم: ما قاله الغزالي في الإحياء وتبعه عليه بعض المفسرين: "قال في كتاب النكاح في آفاته وفوائده، في الفائدة الثانية: التحصن عن الشيطان، وكسر التوقان، ودفع غوائل الشهوة، وحفظ الفرج، وفي نوادر التفسير عن ابن عباس - ﷺ - ﴿**وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ**﴾ [الفلق: ٣]، قال: قيام الذَّكَرِ.

وكرَّر هذا في كتاب كسر الشهوتين. القول في شهوة الفرج. "وعن ابن عباس — ﷺ - في قوله - جل وعلا: - ﴿**وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ**﴾ قال: هو قيام الذَّكَرِ، وقد أسنده بعض الرواة إلى رسول الله — ﷺ - إلا أنَّه قال في تفسيره: الذَّكَرُ إذا دخل".[٤٤٤]

وفي هذا التفسير العليل وقفات ينبغي أن ينتبه لها:

أوَّلها: كلام الغزالي برمته منقول من قوت القلوب بلفظه، وقد استبطن في إحيائه كتاب القوت بكامله، وينقل من دون إشارة منه. ومن بركة العلم إضافته إلى قائله[٤٤٥] مع أن الإضافة لا تقدم ولا تؤخر من جهة الوثوق، فكتاب قوت القلوب فيه ما في كتاب

---

[٤٤٤] الغزالي، **إحياء علوم الدين**: ج٢، ص٢٩، ج٣، ص٩٦.

[٤٤٥] كما في ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**: ج٢، ص٨٩، ونحوه في القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**: ج١، ص٣. والنووي، **بستان العارفين**: ص١٣.

الإحياء من العيوب، قال الإمام الخطيب البغدادي: "صنف أبو طالب المكيُّ كتاباً سماه قوتَ القلوب على لسان الصوفية، ذكر فيه أشياء منكرة مستشنعة في الصفات، وقدم بغداد فاجتمع الناس عليه في مجلس الوعظ، فخلط في كلامه، وحفظ عنه أنه قَالَ: ليس على المخلوقين أضر من الخالق. فَبَدَّعه الناس وهجروه".[٤٤٦]

والإحالةُ ينبغي أن تكون على مليء؛ لئلا تكون كتعلق الغريق بالغريق.

ومن اللطائف المحزنة إحالة الإمام الرازي الأحاديث الشريفة التي يذكرها في تفسيره

---

[٤٤٦] الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**: ج٣، ص٨٩. واسم أبي طالب: محمد بن علي. ت: ٣٨٦هـ – رحمه الله – وانظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**: ج١٦، ص٥٣٦ – ٥٣٧، وقال ابن الجوزي في: **تلبيس إبليس**: ١٦٤ – ١٦٥، وصنف لهم أبو طالب المكي قوت القلوب فذكر فيه الأحاديث الباطلة وما لا يستند فيه إلَى أصل، من صلوات الأيام والليالي، وغير ذلك من الموضوع، وذكر فيه الاعتقاد الفاسد، وردد فيه قول: قَالَ بعض المكاشفين. وهذا كلام فارغ وذكر فيه عَنْ بعض الصوفية إن الله عز وجل يتجلى في الدنيا لأوليائه".

وللإنصاف وبيان الحقيقة: إن كان المراد من التجلي، ما يقع لأهل الإيمان، وأولياء الرحمن من أنواع المعرفة بالله، ويقين القلوب ومشاهدتها، وحلاوة تجلياتها، فهذا واقع وهو على مراتب، كما في: ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**: ج٣، ص٣٨٩، ومن هذا الباب رؤية ذي الجلال والإكرام في المنام، فذلك جائز وواقع لعباد الرحمن باتفاق أهل السنة الكرام، وتكون الرؤيا على قدر إيمان الرائي، فهي من عالم المثال، ولها تأويل يدل على حسن أو سوء الحال. كما في **مجموع الفتاوى**: ج٣، ص٣٩٠، **وإكمال المُعلِم بفوائد صحيح الإمام مسلم**: ج٧، ص٢٢٠، وابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: ج١٢، ص٣٨٧، وانظر: الدارمي، **سنن الإمام الدارمي**: ج٢، ص١٢٦– كتاب الرؤيا– باب في رؤية الرب– عز وجل– في المنام–، **وكتاب السنة** للإمام ابن أبي عاصم: ج١، ص٢١٣ باب ما ذكر عن النبي– ﷺ – أن الله يكلم عبده المؤمن في منامه–، ووقوع هذا للصالحين متواتر.

أما الرؤية بعيني الرأس– بالأبصار– فهي جائزة عقلاً في الدنيا والآخرة، وجائزة شرعاً وواقعة فعلاً يوم القيامة، وممتنعة شرعاً في الدنيا. كما في: الشنقيطي، **أضواء البيان**، ج٣، ص٤٠٠ – ٤٠١ وبسط هذا في محله، والعلم عند الله– جل جلاله–

وفي متن المنظومة الشيبانية في توحيد رب البرية لأبي عبد الله محمد الشيباني الشافعي، ت: ٧٧٧هـ – رحمه الله– وهي ضمن **مجموع المتون في مختلف الفنون**: ص٦٢٠

وَمَنْ قَالَ في الدنيا يراهُ بِعَيْنِهِ ... فذلكَ زنديقٌ طغى وَتَمَرَّدَا
وخالفَ كُتْبَ اللهِ وَالرُّسْلَ كُلَّهُمْ ... وَزَاغَ عَنِ الشرعِ الشريفِ وأَبعدا
وذلكَ ممنْ قَالَ فيهِ إِلهُنا ... يُرَى وَجْهُهُ يومَ القيامةِ أسودا
ولكنْ يراهُ في الجِنَانِ عبادُهُ ... كما صَحَّ في الأخبارِ نَرويهِ مُسْنَدَا

على الإمام الزمخشري نظيره.[٤٤٧]

ثانيها: أول من نقل ذلك الأثر موقوفاً على سيدنا عبد الله بن عباس – ﷺ – أو مرفوعاً إلى نبينا – ﷺ –: النقاش في تفسيره (شفاء الصدور) الذي قال عنه الإمام اللالكائي: إنه إِشْفَى الصدور لا شفاء الصدور[٤٤٨] يعني: مخرز مخيط يثقب القلب.

والنقاش: محمد بن الحسن، ت: ٣٥١هـ، وهو علامة مفسر لكن في أحاديثه مناكير كما قال الخطيب، وذكر أن عدالة المحدث تسقط وَيُترك الاحتجاجُ به، بأقل مما كان عليه، ونقل عن الإمام البَرْقاني: كل حديثه منكر، وليس في تفسيره حديث صحيح، ونقل عن طلحة بن محمد أنه كان يكذب في الحديث، والغالب عليه القصص. نعم قال الإمام الذهبي في السير: لو تثبت في النقل لصار شيخ الإسلام. وختم ترجمته بقوله: "إن قلبي لا يسكن إليه، وهو عندي متهم، عفا الله عنه". وقال في كتابه المغني في الضعفاء: "اتهم بالكذب، وقد أتى في تفسيره بطامات وفضائح".[٤٤٩]

وبعده قال هذا القول أبو طالب المكي في قوت القلوب، ثم الغزالي في إحياء علوم الدين، ثم ابن عطية في المحرر الوجيز، ت: ٤٥١هـ، لكن المحقق حذف كلامه وقال: "تركنا هنا سطرين من الأصول، لأن ما فيهما لا يتفق مع جلالة هذا الكتاب". – وهذا لا ينبغي

---

[٤٤٧] انظر مثلاً: ج١٦، ص١٠ آية (١٨) من سورة التوبة ((براءة))، وفيه: وهذه الأحاديث نقلها صاحب الكشاف. وفي: ج٢٧، ص٢٣٨، عند تفسير الآية الثالثة من سورة الدخان، –وفيه أربعة أحاديث–: هذا الفصل نقلته من الكشاف.

والزمخشري عدا عن استشهاده بما لا يصح، فإنه يرد الصحيح الثابت، بل المتواتر، كما فعل في تفسير الآية: ٢٦ من سورة نبي الله يونس– على نبينا وعليه صلوات الله وسلامه– متهماً أهل السنة الكرام بوضعه، وواصفاً لهم التشبيه والجبر، فقال: حديث مرقوع. ورد عليه الإمام الألوسي في تفسيره **روح المعاني**: ج١١، ص١٠٣ بما يناسب اتهامه بقوله: وقول الزمخشري – عامله الله بعدله –: إن الحديث مرقوع — بالقاف– أي: مفترى، لا يصدر إلا عن رقيع، فإنه متفق على صحته.

[٤٤٨] والإشفى هي: الإبرة، والمثقب الذي يستعمله الإسكاف لغرز الدلاء والأساقي المزواد وأشباهها، أما المخصف فيكون للنعال ونحوها. كما في **مختار الصحاح**: ص٣٤٢ (شفى) أي تفسيره: يثقب القلوب ويجرحها ويمزقها.

[٤٤٩] الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**: ج٢، ص٢٠١. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**: ج١٥، ص٥٧٤ – ٥٧٦، **والمغني في الضعفاء**: ج٢، ص٥٧٠، رقم: ٥٤٢٨، وهكذا رواه في **الميزان**، وتبعه الحافظ في **اللسان**: ج٥، ص١٣٢، واتهمه الإمام ابن الجوزي في **الموضوعات**: ج٢، ص١٤٠.

فعله، فليكتب ما في الكتاب، ثم يعلق عليه بما يشاء.

ثم القاضي ابن العربي في أحكام القرآن، ت: ٤٥٣هـ، وقال: "ووجه أنه الذَّكَر لا يخفى".! ثم الفيروز آبادي صاحب القاموس، ت: ٨١٧هـ. ذكر ذلك في مادة (وقب)، و(غسق): ونقله في المكان الأول عن الغزالي، فقال: "أو معناه: أيْرٍ إذا قام. حكاه الغزاليُّ وغيرهُ عن ابن عباس". وقال في الموضع الثاني: (غسق) ابن عباس وجماعة. من شر الذَّكَرِ إذا قام.[٤٥٠] ثم ابن جزى الكلبي في التسهيل لعلوم التنزيل، ت: ٧٤١هـ، الذكر إذا قام. حكى هذا القول النقاش عن ابن عباس.[٤٥١]

ثم السيوطي، ت: ٩١١هـ، حكاه في النوع التاسع والسبعين في غرائب التفسير. ولم ينسبه إلى أحد.[٤٥٢]

ثم الزبيدي، ت: ١٢٠٥هـ، في شرح الإحياء: وشرح القاموس، قال في الموضع الأول من شرح الإحياء: نقله صاحب القوت، ونقله النقاش في تفسيره، وفى القاموس في مادة (غسق) عن ابن عباس وجماعةٍ من شر غاسق إذا وقب. أي: من شر الذَّكَرِ إذا قام. وقال في مادة (وقب) أي: أيرٍ إذا قام. حكاه الغزالي وغيرهُ عن ابن عباس. وهو من غرائب التفسير ونوادره، والمشهور عن ابن عباس فيه خلاف هذا كما أوضحته في شرح القاموس، وانما عزاه الى الغزالي، لأنه ما رآه إلا في كتابه وإلا فالغزالي ناقل عن القوت".[٤٥٣]

وقال في الموضع الثاني من شرح الإحياء: قال صاحب القوت: "رُوِّيناه عن ابن عباس. قلت والمشهور عن ابن عباس في تفسيره قال: الليل إذا أقبل. هكذا أخرجه ابنُ جرير، وابنُ المنذر ورُوي عنه أيضاً: الغاسق. الظلمة، والوقب: شدة سواده إذا دخل في كل شيء. أخرجه الطَّسْتي في فوائده. وَرُوي عن مجاهد قال: يعنى الليل إذا دخل هكذا رواه ابنُ جرير وابنُ المنذر. وإن صح ما قاله المصنف: فهو نقل غريب عن ابن عباس. وقوله:

---

[٤٥٠] الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**: فصل (حرب) الحاء من حرف الباء ج١، ص١٣٧، ج٣، ص٢٧٢.

[٤٥١] ابن جزي الكلبي، **التسهيل لعلوم**: ج٤، ص٢٢٥.

[٤٥٢] السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**: ج٤، ص٢٣٢.

[٤٥٣] الزبيدي، **اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**: ج٥، ص٣٠٣، ج٧، ص٤٢٨، **وشرح القاموس**: ج١، ص٥٠٦، ج٧، ص٣٦.

هي قيام الذَّكَرِ، كأنه تفسير للوقوب، والغاسق: هو الذَّكَرُ وهو في غريب اللغة".[٤٥٤]

وقال في الموضع الأول من شرح القاموس: حكاه الإمام أبو حامد الغزالي وغيره كالنقاش في تفسيره، وجماعة عن الإمام الحبر عبد الله بن عباس – ﷺ – وهذا من غرائب التفسير، وسيأتي للمصنف في (غ س ق) أيضاً.

وقال في الموضع الثاني من شرح القاموس: "وهو غريب، وتقدم للمصنف في: (و ق ب) نقله عن الإمام أبي حامد الغزالي وغيره، كالإمام النقاش وجماعة عن ابن عباس – ﷺ –"هؤلاء تسعة وعاشرهم الإمام الأمام الألوسي في روح المعاني، ت: ١٢٧٠هـ، فقال: "وذكر المجد الفيروز آبادي في القاموس مادة (وقب) قولاً في معنى الآية، زعم أنه حكاه الغزالي وغيره عن ابن عباس – ﷺ – ولا أظن صحة نسبته إليه، لظهور أنه عورة في الأقوال". اهـ.

وصدق الإمام الألوسي في قوله، نعم، إنه لم يثبت مرفوعاً ولا موقوفاً، فلا أصل له كما قال ذلك شيخ الإسلام الإمام العراقي في تخريج أحاديث الإحياء، وتبعه على ذلك الإمام السبكي في طبقات السادة الشافعية الكبرى، فعد هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجد لها أصلاً في كتاب الإحياء[٤٥٥]، وأول من روى ذلك الأثرَ المنكرَ النقاشُ الذي ليس في كتابه حديث صحيح وهو متهم بالكذب في الحديث الشريف.

والعجب من بعض علماء اللغة الذين أثبتوا كلمة في اللغة العربية، لم ترد في كتاب ولا سنة، ولا شعر ولا نثر من كلام العرب، حتى ولو كان القائل مجهولاً.

فهذا تفسير حسب زعم ناقليه بالمأثور غير أنه مردود وغير مقبول ويخالف منهجية فهم النص القرآني الكريم من كل الوجوه.

المبحث الثاني: أثر منهجية فهم النص القرآني في التفسير بالرأي

يراد بالتفسير في الرأي، تفسير القرآن بالاجتهاد وإعمال الفكر في تفسير كلام الله – جل وعلا – بحيث يكون ذلك التفسير الذي توصل إليه المجتهد عن طريق الاجتهاد وإعمال

---

[٤٥٤] الزبيدي، **اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**: ج٧، ص٤٢٨.

[٤٥٥] السبكي، **الطبقات الكبرى للسادة الشافعية**: ج٦، ص٣٣٦.

الفكر وبحيث يكون ذلك التفسير موافقاً لنصوص الشريعة المطهرة ولقواعد اللغة العربية فيشهد له سياق القرآن الكريم ويدل عليه السباق واللحاق ويدل عليه ما تقدم من كلام الله وما تأخر بداية الآية ونهايتها وما قبلها وما بعدها، هذا التفسير يقال له: تفسير بالرأي.

وهذا النوع من التفسير لا بد أن يكون وفق منهجية فهم النص القرآني؛ ليكون مقبولاً.

فما أثر تلك المنهجية على التفسير بالرأي؟، هذا ما سيتضح مع الأمثلة من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: بيان أثر تطبيق منهجية فهم النص القرآني على التفسير بالرأي.

المطلب الثاني: تطبيقات منهجية فهم النص القرآني في التفسير بالرأي.

المطلب الأول: بيان أثر تطبيق منهجية فهم النص القرآني على التفسير بالرأي

التفسير بالرأي متفق على جوازه بين علماء هذه الأمة المباركة، ولا خلاف بين علماء الإسلام في أن التفسير بالرأي إذا كان وفق المنهجية الصحيحة لفهم النص القرآني في جواز التفسير بهذه الطريقة، دلَّ على ذلك كتاب الله جل وعلا وسنة نبيه – ﷺ – وقرر العقل لزوم التفسير بهذه الطريقة وضرورة المصير إليه لثلاثة أمور.

أمَّا كتاب الله جل وعلا فدل على جواز هذا النوع من التفسير حيث أمرنا ربنا جل وعلا أن نتدبر كلامه في آيات كثيرة فقال جل وعلا: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا**﴾ [محمد: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾ [النساء: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿**أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ**﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وقال تعالى: ﴿**كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ [ص: ٢٩]، والتدبر لا يكون إلا بعد الاجتهاد وإعمال الفكر في الوصول إلى معنى الآية إذا لم يرد في معناها أثر في التفسير بالمأثور من الطرق المتقدمة، فإذن لا بد من إعمال الرأي والاجتهاد للوصول إلى مراد الله جل وعلا حسب الطاقة البشرية.

فالتدبر لا يكون إلا بعد فهم كلام الله جل وعلا وتفسيره، وإذا عدم التفسير بالمأثور

لا بد من إعمال الرأي والعقل للوصول إلى مراد الله جل وعلا من كلامه، والله أمرنا بأن نرد ما يشكل علينا إلى الذين يستنبطون أحكام الشريعة من كتاب الله جل وعلا، والاستنباط لا يمكن أن يتم إلا بعد تفسير كلام الله وفهم المراد يقول جل وعلا: ﴿**وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ [النساء: ٨٣]، فالاستنباط الذى يتصف به أولوا الأمر من علماء هذه الأمة هو تفسير كلام الله جل وعلا فما حصل الاستنباط ومعرفة الأحكام إلا بعد معرفة تفسير كلام الرحمن جل وعلا ﴿**لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ**﴾ فالاستنباط لا يمكن أن يتم إلا بعد فهم المعنى، وإذا لم يكن في معنى الآية أثر فلا بد إذاً من إعمال العقل وإجهاد الفكر للوصول إلى مراد الله جل وعلا حسب طاقة الإنسان وقدرته هذه دلالة القرآن على جواز التفسير بالرأي.

وأما السُّنة المطهرة فقد ثبت أن النبي عليه الصلاة والسلام دعا لابن عباس رضي الله عنهما فقال: «اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل»[٤٥٦] والجملة الأولى: اللهم فقه في الدين ثابتة في الصحيحين عن نبينا الأمين – عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم – لكن «وعلمه التأويل» هذه في المسند والمستدرك «اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل»[٤٥٧].

وفى رواية أيضا أن النبي – ﷺ – قال: «اللهم فقه في الدين وعلمه تأويل القرآن»[٤٥٨]، ووجه الاستشهاد من الحديث أن تأويل القرآن لو كان مسموعاً كالتنزيل ولا

---

[٤٥٦] البخاري، **صحيح البخاري**، باب مناقب الزبير بن العوام، رقم: ٣٧٥٦، وفي رواية: «اللهم علمه الكتاب» رقم: ٧٥، وفي رواية: «اللهم علمه الحكمة» رقم: ٣٧٥٦. واقتصر مسلم على رواية: «اللهم فقه» رقم: ٢٤٧٧. وفي الترمذي، **سنن الترمذي** عدة روايات: رقم: ٣٨٢٣، ٣٨٢٤. وفي النسائي، **سنن النسائي الكبرى**: ج٢٢، ص٨.

[٤٥٧] سبق تخريجه

[٤٥٨] كما في ابن حنبل، أحمد، **المسند**، من طريقين، رجالهما رجال الصحيح، ومسند البزار ومعجم الطبراني الكبير بسند صحيح كما في: ابن الهيثمي، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، ج٩، ص٢٧٦. قال الإمام ابن عبد البر في **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** – مطبوع على هامش الإصابة: ج٢، ص٣٥٢، وروي عن النبي – ﷺ – من وجوه أنه قال لعبد الله بن عباس – رضي الله عنه – «اللهم علمه الحكمة وتأويل القرآن»، وفي حديث آخر: «اللهم زده علماً وفقهاً» وكلها أحاديث صحاح. وانظر: العراقي، **تخريج أحاديث الإحياء**: ج١، ص٤٤. وابن الحجر، **فتح**

يمكن عن طريق الاجتهاد وإعمال الفكر لما كان لابن عباس – رضي الله عنهما – خصوصية في هذا الدعاء فجميع أفراد الأمة بإمكانهم أن يحفظوا كلام الله جل وعلا لكن ليس بإمكانهم أن يفهموا مراد الله من كلامه إلا إذا صاحبتهم عناية إلهية عظيمة منَّ الله عليهم بذلك فالذين يصلون إلى تفسير كلام الله وفهم المراد منه هم أولوا الأمر من العلماء الصالحين كما قال الله تعالى: ﴿**لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ**﴾ ومنهم حبر الأمة وبحرها وترجمان القرآن وعالمها الصحابي الجليل ابن عم نبينا – عليه الصلاة والسلام – عبد الله ابن عباس — رضي الله عنهما – وحقيقة ما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما من الفقه واستنباط الأحكام وما نقل عنه من التفسير لم ينقل عن صحابي آخر ببركة هذه الدعوة النبوية على نبينا صلوات الله وسلامه.

إذاً «اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل»: علمه تأويل القرآن، فلو كان التأويل مسموعا كالتنزيل لما كان في هذا الدعاء خصوصية لابن عباس – ﷺ – وعن سائر الصحابة الكرام.

هذه دلالة السنة على جواز تفسير القرآن بالرأي الذي يوافق نصوص الشرع وقواعد اللغة فيدل عليه سياق القرآن ويشهد له السباق واللحاق.

وأما العقل: فيحتم العقل ضرورة القول بجواز تفسير القرآن بالرأي على الصفة المتقدمة لثلاثة أمور:

أولها: لو لم نقل بجواز تفسير القرآن بالرأي للزم تعطيل كثير من الآيات عن معانيها فليست جميع آيات القرآن نقل فيها تفسير عن الله، وعن رسوله عليه الصلاة والسلام، وعن الصحابة، وعن التابعين، فنحن أمام آيات إمَّا أن نفسرها على حسب منهجية فهم النص القرآني الكريم وحسب لسان العرب الذي نزل القرآن بلغتهم بلسان عربي مبين ﴿**قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ**﴾ [فصلت: ٢٨]، وبشرط أن يكون ذلك التفسير يتوافق مع نصوص الشرع، فيدل عليه السياق، ويشهد له السباق واللحاق، فإن لم نقل بجواز ذلك ستبقى تلك الآيات مهملة بلا فهم وبلا معنى نعلمه منها، وكلام الله جل

الباري بشرح صحيح البخاري: ج١، ص١٧٠، وابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –** برقم: ٦٦٠٢.

وعلا يتنزه عن ذلك، وكثيراً من آيات القرآن الكريم لا يوجد لها تفسير في القرآن ذاته، ولا في السنة الشريفة، ولا عن الصحابة الكرام، ولا عن التابعين.

وتقدَّم أنَّ أقوال التابعين التي ليس لها حكم الرفع أقوالهم كغيرهم وليست حجة على من بعدهم، إذاً ليست جميع آيات القرآن فيها تفسير عن الله وعن رسوله – ﷺ – وعن الصحابة الكرام وإذا كان الأمر كذلك فماذا نفعل ببقية الآيات التي لم تفسر؟

فمثلا قول الله: ﴿**تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ**﴾ [المسد: ١] لا يحتاج إلى أن ينقل فيها أثر في بيان معنى (تبت)، تبت أي: هلكت وخسرت وشقيت، وإن قيل كيف فسرت هذه؟ نقول: هذا بلسان العرب، وبلغتهم، وهذا تفسير بالرأي وافق الحقائق التي من خلالها يفهم النص القرآني، وقواعد اللغة، ونصوص الشرع، وشهد له السياق، فدل عليه السباق، واللحاق، وعليه فهذا تفسير بالرأي المحمود الجائز، وعلماء الأمة الإسلامية اتفقوا على جوازه.

فالعقل يحتم القول بجواز تفسير القرآن بالرأي بهذه الصفات؛ لأننا لو لم نلجأ إلى تفسير القرآن بالرأي بهذه الصفات؛ للزم تعطيل كثير من الآيات عن معانيها، وكلام الله جل وعلا يتنزه عن ذلك.

الأمر الثاني: الذى يستنبط منه العقل جواز تفسير القرآن بالرأي؛ لئلا نقع في محذور، نقول: إنَّ الصحابة الكرام رضوان الله عليهم خير هذه الأمة بشهادة نبينا عليه الصلاة والسلام كلهم عدول بتعديل الله ورسوله – ﷺ – لهم، والصَّحابة الكرام تكلَّموا في تفسير القرآن، وليس لجميع أقوالهم حكم الرفع إلى نبينا عليه الصلاة والسلام كما تقدم، وهذا يدل على أنَّ الأقوال الموقوفة عليهم وليس لها حكم الرفع وحصل بينها اختلاف يدل دلالة قاطعة على جواز تفسير القرآن بالرأي، وهذا يعد إجماعاً من الصحابة على هذا الأمر، فلو كان تفسير القرآن بالرأي ممنوعاً لما عوَّل على ذلك خير هذه الأمة وأطهرها وأبرها وهم الصحابة الكرام – رضوان الله عليهم –، وقد ورد ما يشير إلى هذا صراحة عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – وعن سائر الصحابة الكرام.

عن أبي جحيفة – رضي الله عنه – قال قلت لعلي – رضي الله عنه – أجمعين «هل خصكم رسول الله – ﷺ – بشيء دون الناس» وفي رواية: قال له: «هل عندكم شيء غير كتاب الله»،

فقال: «لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا كتاب الله، وما في قراب سيفي هذا ورقة مكتوبة عندنا عن النبي عليه – ﷺ – فأخذت هذه الورقة من قراب سيفه ففيها العقل أي الديات ومقاديرها وفكاك الأسير وألا يقتل مسلم بكافر. ثم قال علي: «إلا فهماً يؤتيه الله رجلاً مسلماً في كتابه»[٤٥٩].

أي: ما خصنا نبينا – عليه الصلاة والسلام – بشيء دون الناس القرآن عندنا وعندكم سواء لكن أنا كتبت عنه هذه الصحيفة وهي في قراب سيفي فيها العقل وفكاك الأسير وألا يقتل مسلم بكافر والعقل هذا الذى كتبته عن النبي – عليه الصلاة والسلام – وهذا عندنا وعند الناس سواء لكن هناك شيء انتبه يا أبا جحيفة والكلام لجميع المسلمين إلا فهماً يؤتيه الله رجلاً مسلماً في كتابه، هذا إذا من الله على عبد من عباده بالفهم فاستنبط من كلام الله ما لا يصل إليه غيره فهذه منة من الله، لكن ما خصنا بها نبينا عليه الصلاة والسلام دون الناس وما بث إلينا شيئا كتمه عن الناس عليه صلوات الله وسلامه.

الشاهد: «إلا فهما يؤتيه الله رجلا مسلماً» في كتابه وفي رواية: «إلا فهما يعطاه رجل مسلم في كتاب الله» فهم يؤتيه الله ويحصل له من قبل الله فيتميز به على غيره من الناس كما حصل لابن عباس – رضي الله عنه – «اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل»، هذا الأمر الثاني الذي يستنبط منه العقل جواز التفسير بالرأي.

والأمر الثالث: الذي يستنبط منه العقل جواز تفسير القرآن بالرأي، ويحتم ذلك أنَّ الحوادث تجد وتتجدد، وهذه الحوادث لا بد من أن تخضع لكلِّيات، وقواعد عامة في شريعة الله المحكمة، والقرآن الكريم شامل؛ لذلك فما حدث ويحدث لا بد من أخذ أحكامه من كلام ربنا جل وعلا، وسنة نبينا عليه الصلاة والسلام، ولا يمكن هذا إلا عن طريق تفسير القرآن بالرأي.

---

[٤٥٩] ابن حنبل، أحمد، **المسند**، برقم: ٥٩٩، والبخاري، **صحيح البخاري** برقم: ١١١، ٣٠٤٧، ٦٩٠٣، ٦٩١٥، والترمذي، **سنن الترمذي** برقم: ١٤١٢. والنسائي، **سنن النسائي** برقم: ٤٧٤٤. وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –** برقم: ٧٧٧٩، وقال ابن الأثير: وقد أخرج مسلم، وأبو داود هذا المعنى عن علي – رضي الله عنه – من غير رواية أبي جحيفة، وقد ذكرنا ذلك في كتاب العلم: ج٨، ص٢٦، برقم: ٥٨٦٣، من حرف العين، وفي فضل المدينة المنورة، ومن كتاب الفضائل: ج٩، ص٣٠٥، برقم: ٦٩١٤.

فهذه الحوادث التي تجد وتتجدد وتحدث، ولا يوجد لها نظير سابق: لا بد من التماس حكم لها في شريعة الله المطهرة، فلا بد من إدخالها في هذه العموميات، وهذا لا يكون إلا عن طريق تفسير القرآن بالرأي بحيث يحتمل القرآن ذلك.

ويدخل في التفسير بالرأي جملة من أنواع التفسير والتي تعتمد على الرأي والاجتهاد البشري: كالتفسير الفقهي وهو التفسير الذي يقتصر المفسر فيه على ذكر الآيات التي تشتمل على الأحكام الفقهية، لاستخراج دلالاتها الفقهية وإبراز الحكم الشرعي منها. ومن أشهر ما ألف في هذا النوع من التفسير: أحكام القرآن للجصاص، وأحكام القرآن للكيا الهراسي، وأحكام القرآن لابن العربي، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي. ومما يدخل بالتفسير بالرأي التفسير العلمي وهو "التفسير الذي يُحكّم الاصطلاحات العلمية في عبارات القرآن، ويجتهد في استخراج مختلف العلوم والآراء الفلسفية منه"[٤٦٠]. ومن المؤلفات في هذا النوع من التفسير ومن أهم المؤلفات في التفسير العلمي: كشف الأسرار النورانية القرآنية، فيما يتعلق بالأجرام السماوية، والأرضية، والحيوانات والنباتات والجواهر المعدنية، لمحمد بن أحمد الإسكندراني من علماء القرن الثالث عشر الهجري، والجواهر في تفسير القرآن الكريم، لطنطاوي جوهري. ومما يدخل في التفسير بالرأي التفسير الموضوعي وهو: بد الستار فتح الله يعرف التفسير الموضوعي عنده بأنه: "علم يبحث في قضايا القرآن الكريم المتحدة معنى أو غاية عن طريق جمع آياتها المتفرقة، والنظر فيها، على هيئة مخصوصة، بشروط مخصوصة لبيان معناها، واستخراج عناصرها، وربطها برباط جامع"[٤٦١]. فهذه الأنواع من التفاسير وغيرها تدخل في التفسير بالرأي، وما يقال في التفسير بالرأي يقال فيها من حيث تطبيق منهجية فهم النص القرآني الكريم لبيان ما يقبل منها وما يرد.

---

[٤٦٠] الذهبي، **التفسير والمفسرون**، ج٢، ص٣٤٩.

[٤٦١] سعيد، عبد الستار فتح الله، **المدخل إلى التفسير الموضوعي** (القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط٢، ١٤١١هـ – ١٩٩١م) ص٢٠.

المطلب الثاني: تطبيقات منهجية فهم النص القرآني في التفسير بالرأي

مثال على تطبيق منهجية فهم النص القرآني في التفسير بالرأي في قوله تعالى: ﴿**وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [النحل: ٨]. فقد ذكر بعض المفسرين بالرأي أنه يدخل في هذه الآية وسائل النقل الحديثة، حيث أبهم الله ما سيخلقه، لأنَّه ذكره بالاسم الموصول (ما)، وهذا المبهم بقرينة ذكره مع المركوبات يفيد أنه يخلق ما لا تعلمون من المركوبات التي هي غير الخيل والبغال والحمير التي نركبها ﴿**وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ ويخلق ما لا تعلمون، أي: من المركوبات الأخرى كالطائرات والسيارات والغواصات والباخرات وما شاكل هذا.

يقول محمد الأمين[٤٦٢] – رحمه الله – "يخلق ما لا يعلم الْمُخَاطَبُونَ وقت نزولها، وأبهم ذلك الذي يخلقه لتعبيره عنه بالموصول، ولم يصرح هنا بشيء منه، ولكن قرينة ذكر ذلك في معرض الامتنان بالمركوبات تدل على أن منه ما هو من المركوبات، وقد شوهد ذلك في إنعام الله على عباده بمركوبات لم تكن معلومة وقت نزول الآية كالطائرات والقطارات والسيارات.

ويؤيد ذلك إشارة النبي – ﷺ – إلى ذلك في الحديث الصحيح. قال مسلم بن الحجاج – رحمه الله – في صحيحه: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، عن سعيد بن أبي سعيد، عن عطاء بن ميناء، عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – ﷺ –: «وَاللَّهِ لَيَنْزِلَنَّ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَادِلًا فَلَيَكْسِرَنَّ الصَّلِيبَ، وَلَيَقْتُلَنَّ الْخِنْزِيرَ، وَلَيَضَعَنَّ الْجِزْيَةَ، وَلَتُتْرَكَنَّ الْقِلَاصُ فَلَا يُسْعَى عَلَيْهَا، وَلَتَذْهَبَنَّ الشَّحْنَاءُ وَالتَّبَاغُضُ وَالتَّحَاسُدُ، وَلَيَدْعُوَنَّ إِلَى الْمَالِ فَلَا يَقْبَلُهُ أَحَدٌ»[٤٦٣].

ومحل الشاهد من هذا الحديث الصحيح قوله – ﷺ –: «وَلَتُتْرَكَنَّ الْقِلَاصُ فَلَا يُسْعَى عَلَيْهَا»، فإنه قسم من النبي – ﷺ – أنه ستترك الإبل فلا يسعى عليها، وهذا

---

[٤٦٢] المتوفي في: ١٣٩٣/١٢/١٧هـ – رحمه الله تعالى– له ترجمة مباركة في أول تفسيره (**أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**)، من عمل تلميذه الشيخ عطية سالم، – رحمه الله–: ج١، ص٣ – ٦٤.

[٤٦٣] مسلم، **صحيح مسلم**، باب نزول عيسى ابن مريم حاكماً بشريعة نبينا – ﷺ – رقم ٢٤٣، وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**، برقم: ٧٨٣١.

مشاهدٌ الآن للاستغناء عن ركوبها بالمراكب المذكورة.

وفي هذا الحديث معجزة عظمى، تدل على صحة نبوته – ﷺ – وإن كانت معجزاته – صلوات الله عليه وسلامه – أكثر من أن تحصر"[٤٦٤]

ويقول – رحمه الله –: ويخلق ما لا تعلمون هذا المبهم بقرينة ذكره مع المركوبات تدخل المركوبات التي ستجد وتوجد دخولا أوليا في هذا اللفظ مع أن الله سيخلق أشياء أخرى أيضا على مر الأيام والليالي ما نعلمها وعندما توجد يعلمها الناس كما قال الله – جل وعلا –: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ**﴾ [يس: ٣٦].

فهذا التفسير بالرأي مقبول لأنه يراعي منهجية فهم النص القرآني الكريم، ولا يتعارض معها.

ومن ذلك أيضاً قال ربنا العظيم: ﴿**وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ**﴾ [يونس: ٤٢].

قال محمد الأمين الشنقيطي – رحمه الله – في تفسير قول الله علام الغيوب: ﴿**إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ (٨٠) وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنْ تُسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ**﴾ [النمل: ٨٠ – ٨١].

اعلم أن التحقيق الذي دلت عليه القرائن القرآنية واستقراء القرآن الكريم أن معنى قوله: إنك لا تسمع الموتى، لا يصح فيه من أقوال العلماء، إلا تفسيران.

الأول: أن المعنى: إنك لا تسمع الموتى، أي: لا تسمع الكفار الذين أمات الله قلوبهم، وكتب عليهم الشقاء في سابق علمه إسماع هدى وانتفاع؛ لأن الله كتب عليهم الشقاء، فختم على قلوبهم، وعلى سمعهم، وجعل على قلوبهم الأكنة، وفي أذانهم الوقر، وعلى أبصارهم الغشاوة، فلا يسمعون الحق سماع اهتداء وانتفاع. ومن القرائن القرآنية الدالة على ما ذكرنا، أنه – جل وعلا – قال بعده: ﴿**وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنْ تُسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ**﴾.

---

[٤٦٤] الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** (بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ب ط، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م) ج٢ ص٣٣٥.

فاتضح بهذه القرينة أن المعنى: إنك لا تسمع الموتى، أي: الكفار الذين هم أشقياء في علم الله إسماع هدى وقبول للحق، ما تسمع ذلك الإسماع، إلا من يؤمن بآياتنا فهم مسلمون، فَمُقَابَلَتُهُ جل وعلا بالإسماع المنفي في الآية عن الموتى بالإسماع المثبت فيها، لمن يؤمن بآياته، فهو مسلم، دليل واضح على أن المراد بالموت في الآية: موت الكفر والشقاءِ، لا موت مفارقة الروح للبدن، ولو كان المراد بالموت في قوله: إنك لا تُسْمِعُ الموتى، مفارقة الروح للبدن لما قابل قوله: ﴿**إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى**﴾ بقوله: ﴿**إِنْ تُسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا**﴾ بل لقابله بما يناسبه، كأن يقال: إن تسمع إلا من لم يمت، أي: يفارق روحه بدنه، كما هو واضح.

وإذا علمت أن هذه القرينة القرآنية دلت على أن المراد بالموتى هنا الأشقياء، الذين لا يسمعون الحق سماع هدى وقبول.

فاعلم أن استقراء القرآن العظيم يدل على هذا المعنى كقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ**﴾ [الأنعام: ٣٦].

وقد أجمع من يعتد به من أهل العلم أن المراد بالموتى في قوله تعالى: ﴿**وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ**﴾: الكفار، ويدل له مقابلة الموتى في قوله تعالى: ﴿**وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ**﴾ بالذين يسمعون في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ**﴾، ويوضح ذلك قوله تعالى قبله: ﴿**وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ**﴾ [الأنعام: ٣٥] أي: فافعل، ثم قال: ﴿**وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ (٣٥) إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ**﴾ وهذا واضح فيما ذكرنا. ولو كان يراد بالموتى من فارقت أرواحهم أبدانهم لقابل الموتى بما يناسبهم، كأن يقال: إنما يستجيب الأحياء، أي الذين لم تفارق أرواحهم أبدانهم، وكقوله تعالى: ﴿**أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [الأنعام: ١٢٢].

فقوله تعالى في هذه الآية الكريمة: ﴿**أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا**﴾، أي: كافرًا ﴿**فَأَحْيَيْنَاهُ**﴾، أي: بالإيمان والهدى، وهذا لا نزاع فيه، وفيه إطلاق الموت وإرادة الكفر بلا خلاف، وكقوله

تعالى: ﴿لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [يس: ٧٠]، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢] أي: لا يستوي المؤمنون والكافرون.

ومن أوضح الأدلة على هذا المعنى، أن قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ الآية، وما في معناها من الآيات كلها، تسلية له – ﷺ –؛ لأنه يحزنه عدم إيمانهم، كما بينه تعالى في آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ [الحجر: ٩٧]، وقوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٨].

وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر: ٨]، وقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦]، وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٣]، إلى غير ذلك من الآيات، كما تقدم إيضاحه.

ولما كان يحزنه كفرهم وعدم إيمانهم، أنزل الله آيات كثيرة تسلية له – ﷺ – بين له فيها أنه لا قدرة له – ﷺ – على هُدَى من أضله الله، فإن الهدى والإضلال بيده جل وعلا وحده، وأوضح له أنه نذير، وقد أتى بما عليه فأنذرهم على أكمل الوجوه وأبلغها، وأن هداهم وإضلالهم بيد من خلقهم.

ومن الآيات النازلة تسلية له – ﷺ –، قوله هنا: إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى، أَي: لا تسمع من أضله الله إسماع هدى وقبول، إن تُسْمِعُ إلا من يؤمن بآياتنا، يعني: ما تسمع إسماع هدى وقبول إلا من هديناهم للإيمان بآياتنا فهم مسلمون.

والآيات الدالة على هذا المعنى كثيرة، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ [النحل: ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٤١].

وقوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**﴾ [القصص: ٥٦].

وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ (٩٩) وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ**﴾ [يونس: ٩٩ - ١٠٠] إلى غير ذلك من الآيات.

ولو كان معنى الآية وما شابهها: ﴿**إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى**﴾، أي: الذين فارقت أرواحهم أبدانهم لما كان في ذلك تسلية له - ﷺ - كما ترى.

واعلم: أن آية (النمل) هذه جاءت آيتان أخريان بمعناها: الأولى منهما: وقوله تعالى في سورة (الروم): ﴿**فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ (٥٢) وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنْ تُسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ**﴾ [الروم: ٥٢ - ٥٣]. ولفظ آية (الروم) هذه كلفظ آية (النمل) التي نحن بصددها، فيكفي في بيان آية (الروم)، ما ذكرنا في آية (النمل).

والثانية منهما: وقوله تعالى في سورة (فاطر): ﴿**وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ**﴾ [فاطر: ٢٢] وآية (فاطر) هذه كآية (النمل) و (الروم) المتقدمتين، لأن المراد بقوله فيها: من في القبور الموتى، فلا فرق بين قوله تعالى: إنك لا تسمع الموتى، وبين قوله: وما أنت بمسمع من في القبور، لأن المراد بالموتى ومن في القبور واحدٌ، كقوله تعالى: ﴿**وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ**﴾ [الحج: ٧] أي: يبعث جميع الموتى مَنْ قُبِرَ مِنْهُمْ ومن لم يُقْبَرْ، وقد دلت قرائن قرآنية أيضاً على أن معنى آية (فاطر) هذه كمعنى آية (الروم)، منها قوله تعالى قبلها: ﴿**إِنَّمَا تُنْذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَمَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ**﴾ [فاطر: ١٨]؛ لأن معناها: لا ينفع إنذارك إلا من هداه الله ووفقه فصار ممن يخشى ربه بالغيب ويقيم الصلاة، وما أنت بمسمع من في القبور، أي: الموتى، أي: الكفار الذين سبق لهم الشقاء كما تقدم. ومنها قوله تعالى أيضاً: ﴿**وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ**﴾ [فاطر: ١٩]، أي: المؤمن والكافر. وقوله تعالى بعدها: ﴿**وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ**﴾ [فاطر: ٢٢] أي: المؤمنون والكفار. ومنها

قوله تعالى بعده: ﴿**إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ**﴾ [فاطر: ٢٣]، أي: ليس الإضلال والهدى بيدك ما أنت إلا نذير، أي: وقد بَلَّغْتَ.

التفسير الثاني: هو أن المراد بالموتى الذين ماتوا بالفعل، ولكن المراد بالسماع المنفي في قوله: إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى خصوص السماع المعتاد الذي ينتفع صاحبه به، وأن هذا مثل ضُرب للكفار، والكفار يسمعون الصوت، لكن لا يسمعون سماع قبول بفقه واتباع، كما قال تعالى: ﴿**وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ**﴾ [البقرة: ١٧١] فهكذا الموتى الذين ضُرب بهم المثل لا يجب أن يُنفى عنهم جميع أنواع السماع، كما لم يُنف ذلك عن الكفار، بل قد انتفى عنهم السماع المعتاد الذين ينتفعون به، وأما سماعٌ آخر فلا، وهذا التفسير الثاني جزم به واقتصر عليه أبو العباس ابن تيمية.

وهذا التفسير الأخير دلت عليه أيضاً آيات من كتاب الله، جاء فيها التصريح بالبكم والصمم والعمى مستنداً إلى قوم يتكلمون ويسمعون ويبصرون، والمراد بصممهم صممهم عن سماع ما ينفعهم دون غيره. فهم يسمعون غيره، وكذلك في البصر والكلام، وذلك كقوله تعالى في المنافقين: ﴿**صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ**﴾ [البقرة: ١٨] فقد قال فيهم: صُمٌّ بُكْمٌ مع شدة فصاحتهم وحلاوة ألسنتهم، كما صرح به في وقوله تعالى فيهم: ﴿**وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ**﴾ [المنافقون: ٤] أي: لفصاحتهم، وقوله تعالى: ﴿**أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْرِ أُولَئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا**﴾ [الأحزاب: ١٩] فهؤلاء الذين إن يقولوا تسمع لقولهم، وإذا ذهب الخوف سلقوا المسلمين بألسنة حداد، هم الذين قال الله فيهم: صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ، وما ذلك إلا أن صممهم وبكمهم وعماهم بالنسبة إلى شيء خاص، وهو ما ينتفع به من الحق، فهذا وحده هو الذي صموا عنه فلم يسمعوه، وبكموا عنه فلم ينطقوا به، وعموا عنه فلم يروه مع أنهم يسمعون غيره ويبصرونه، وينطقون به، كما قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا**

وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٦] وهذا واضح كما ترى.

وقد أوضح الشيخ هذا غاية الإيضاح مع شواهده العربية في كتابه (دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب) في سورة (البقرة) في الكلام على وجه الجمع بين قوله تعالى في المنافقين: **﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾** [البقرة: ١٨] مع قوله تعالى فيهم: **﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾** [البقرة: ٢٠]، وقوله تعالى فيهم: **﴿سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾** [الأحزاب: ١٩]، وقوله تعالى فيهم أيضاً: **﴿وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾** [المنافقون: ٤]، وقد أوضح هناك أن العرب تطلق الصمم وعدم السماع على السماع، الذي لا فائدة فيه، وذكر بعض الشواهد العربية على ذلك.

ثم بعد هذا البيان السديد والتفسير الموفق الرشيد وفق منهجية فهم النص القرآني الكريم لآي الذكر المجيد، حسبما يقتضيه الجمع بين الآيات القرآنية، وعلى حسب دلالة اللغة العربية، انتقل الشيخ إلى تقرير ما أفادته الآياتُ الكريماتُ ودلت عليه بأمرين معتبرين، ليجمع بين الحسنيين، وهذا الأمران هما: دلالة السنة الصحيحة – وهي الوحي غير المتلو – على ما دلت عليه الآيات الكريمات –وهي الوحي المتلو – دلالة صريحة حسب اللغة الفصيحة. فقد اتفق نوعا الوحي الحق، على تقرير ذلك التفسير الحق.

والدلالة الثانية: دلالة العقول الصريحة، على ما دلت عليه النصوص الصحيحة. فكل ما ورد به السمع الصحيح، ولا يحيله العقل الصريح، وجب الإيمان به[٤٦٥] وهذا ما فعله الشيخ في تفسيره المبارك لتلك الآيات الكريمات وغيرها، فجمع بين الأدلة كلها، وهذا من توفيق الله الكريم.

ومن الأمثلة على التفسير بالرأي التي لم تراع المنهجية الصحيحة لفهم النص القرآني: قول بعضهم إن المراد بفرعون هي النفس في قوله تعالى: **﴿اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾** [طه: ٤٣]، ومنهم من يستدل على عدم الاشتغال بالنفس والعيال، والتلهي بهما

---

[٤٦٥] ولا يعارض في ذلك ذو عقل رشيد، فكل ما أثبته الدليل السالم عن المعارض المقاوم: إثباته لازم. وقد وضح ذلك الإمام ابن تيمية في **الرسالة التدمرية**: ص٢٢ – ٢٣.

عن ذي العزة والجلال، بقول الكبير المتعال: ﴿**إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى**﴾ [طه: ١٢]، ويفسر النعلين بالنفس والأهل.

ومن العجيب الغريب ما جاء عن الشيخ الرفاعي – رحمه الله – في قوله تعالى: ﴿**فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ**﴾ أي: نفسك وزوجتك. ﴿**إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ**﴾ أي: عن رؤية الزوجة والنفس[٤٦٦].

وحقيقة هذا استدلال على شيء بما لا يدل عليه، فالنَّعل معروف، ليس معناها في اللغة: الزوجة، وليس النعل معناها في اللغة: النفس، وهذا استدلال بما لا يدل على المطلوب وهذا من التفسير بالرأي المحرم، وهو شبيه بتفسير الباطنية وإن اختلفت الدواعي القلبية، وكل منهما تلاعب بالآيات القرآنية ولا يراعي المنهجية الصحيحة لفهم النص القرآني الكريم.[٤٦٧]

ومن الأمثلة ايضاً عند قوله تعالى: ﴿**وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الأَصْنَام**﴾ [إبراهيم: ٣٥] يقول الغزالي: "واستعاذ – خليل الرحمن نبي الله – إبراهيم – ﷺ – فقال: ﴿**وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الأَصْنَام**﴾ [إبراهيم: ٣٥] وعنى بها هذين الحجرين الذهب والفضة، إذ رتبة النبوة أجل من أن يخشى عليها أن تعتقد الإلهية في شيء من هذه الحجارة، إذ قد كُفِي قبل النبوة مع الصغر، وإنما معنى عبادتهما حبهما والاغترار بهما والركون إليهما قال نبيا – ﷺ – «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، وتعس عبد الدرهم تعس، ولا انتعش وإذا شيك فلا انتفش» فبين أَنَّ مُحِبَّهُمَا عَابِدٌ لَهُمَا، وَمَنْ عَبَدَ حَجَرًا فهو عابد صنم، بل كان من كان عبداً لغير الله فهو عابد صنم، أي: قَطَعَهُ ذَلِكَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَنْ أَدَاءِ حَقِّهِ فَهُوَ كَعَابِدِ صَنَمٍ وَهُوَ شِرْكٌ إِلَّا أن الشرك شركان: شرك خفي، لا يوجب الخلود في النار، وقلما ينفك عنه المؤمنون فإنه أخفى من دبيب النمل. وشرك جلي يوجب الخلود في النار نعوذ بالله من الجميع"[٤٦٨].

---

[٤٦٦] الرفاعي، أحمد، **البرهان المؤيد** (حلب: مكتبة ربيع، ط٢، ١٣٨٢هـ). ص٨٧

[٤٦٧] لعل هذا مما وضع على الشيخ الرفاعي (فقد كان شافعياً يعرف الفقه، إماماً قدوة عابداً زاهداً، كثير الاستغفار، عالي المقدار، رقيق القلب، غزير الإخلاص، لا يقوم للرؤساء. توفي سنة ثمان وسبعين وخمس مئة – رحمه الله) ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج٢١، ص٧٧ – ٨٠.

[٤٦٨] الغزالي، **إحياء علوم الدين**: ج٣، ص٢٢٩ – ٢٣٠، والحديث الشريف أخرجه الإمام العراقي في (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار) مطبوع في حاشية الإحياء، وفيه: "حديث تعس عبد الدينار تعس عبد الدرهم الحديث

وما أدري ما الداعي الذي دعا الغزالي لصرف اللفظ إلى ما صار إليه، ويلزم منه ما يلزم فيما فرَّ منه، فالأمر فيهما سيان، والصنم: كل ما عبد من دون الله، أو تقرباً لله، أو شَغَلَ عن الله، من حجر أو بشر، أو نحاس أو خشب، أو فضة، أو ذهب، "كُل ما تجاوز به العبدُ حدَّه من معبود أو متبوع أو مُطَاعٍ، فطاغوتُ كل قوم وصنمهم مَنْ يتحاكمون إليه غير الله ورسوله، أو يعبدونه من دون الله، أو يتبعونه على غير بصيرة من الله، أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنه طاعة لله، فهذه طواغيت العالم وأصنامها إذا تأملتَهَا وتأملت أحوالَ الناس معها، رأيت أكثرهم عدلوا إلى عبادة الطاغوت والأصنام، وعن التحاكم إلى الله ورسوله، إلى التحاكم إلى الطاغوت والأصنام، وعن طاعته ومتابعة رسوله، إلى طاعة الطاغوت والأصنام ومتابعته".[٤٦٩]

وهي كلها سواء، فما يلزم من واحد يلزم في نظيره، وهل يليق بخليل الرحمن – على نبينا وعليه الصلاة والسلام – أن يتعلق قلبه بِعَرَضٍ زائل من ذهب، أو فضة. ومحبها عبد لها وهو عابد صنم، كما هو حال كل من عبد غير الله – جل وعلا – أياً كان معبوده، بل اعتبر الزبيدي شارحُ الإحياء: أن حال المسلم أخبث من حال المشرك إذا جعل دينه وسيلة لتقربه إلى الدنيا زلفى.[٤٧٠]

إن التفرقة بين النظيرين جهد بلا طائل، فما يلزم في أحدهما يلزم في نظيره تماماً، وهكذا حال سيدنا ونبي الله إبراهيم الخليل – على نبينا وعليه صلوات الله وسلامه – تحيلُ رتبةُ نبوته عبادة غير ربه، مهما كان نوع ذلك الصنم. إذاً كيف سأل ربه أن يجنبه عبادة الأصنام المختلفة في الأشكال والألوان.؟! وما هو الرد على كلام الإمام الغزالي؟

أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة ولم يقل "انتفش" وإنما علَّق آخِرَه بلفظ تعس وانتكس. ووصل ذلك ابن ماجه والحاكم" وهو في **صحيح الإمام البخاري**: في كتاب الجهاد: ٢٨٨٦، ٢٨٨٧، وكتاب الرقاق: ٦٤٣٥، **وسنن الإمام ابن ماجه**: ٤١٣٥. والحديث في ابن الأثير: **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ** -: برقم: ٧٢٠٧.

[٤٦٩] كما في: الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد، **المفردات في غريب القرآن**: ص٢٨٧، والسمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف، **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**: ص٣٠١، وابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**: ج١، ص٥٠.

[٤٧٠] الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزاق الحسيني، **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**، ج٨، ص١٥٢.

والجواب أن ذلك السؤال عبادة، وتعليم لأتباعه لتتم لهم السعادة، وقد كان رسولنا – ﷺ – يستعيذ بالله من الضلال والكفر، كما يستعيذ من النفاق، وسوء الأخلاق، ويسأل مقلوب القلوب أن يثبت قلبه الطاهر الشريف على دينه، والأحاديث في ذلك متواترة، سأقتصر على ذكر حديثين منها:

الأول: ثبت في المسند وسنن الإمام النسائي، وصحيح الإمام ابن حبان، والمستدرك وغير ذلك من كتب السنة الشريفة والحديث صحيح ثابت عن أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – قال سمعت رسولَ الله – ﷺ – يقول: «أَعوذ بالله من الكُفْر والدَّيْنِ، فقال رجلٌ: يا رسول الله، أَتعدِلُ الكُفْرَ بالدَّيْنِ؟ قال: نعم» وفي روايةٍ: «اللَّهمَّ إِني أعوذُ بك من الكفْرِ والفقر، قال رجل: ويُعدَلان؟ قال: نعم».[٤٧١]

وورد الحديث من رواية أبي بَكْرَة – رضي الله عنه – أن النبي– ﷺ – كان يقول: «اللهم إني أعوذ بك من الكفر، والفقر، وعذاب القبر» في المسند وسنن الإمام أبي داود، وسنن الإمام النسائي، وصحيح الإمام ابن حبان، والمستدرك، وغير ذلك من كتب السنة الشريفة.[٤٧٢]

الحديث الثاني: ثبت في المسند، وصحيح الإمام مسلم، وسنن الإمام النسائي، وصحيح الإمام ابن حبان، وغير ذلك من كتب السنة الشريفة عن ترجمان القرآن عبد الله ابن عباس– رضي الله عنهما – أن رسول – ﷺ – كان يقول: «أَعوذ بعزَّتِكَ أَن تُضِلَّني، لا إِله إلا أَنْتَ الحيُّ الذي لا يَمُوتُ، والجنُّ والإنس يموتون».[٤٧٣]

---

[٤٧١] أخرجه: ابن حنبل، أحمد، **المسند:** ج٣، ص٣٨، والنسائي، **سنن الإمام النسائي:** برقم: ٥٤٧٣، ٤٤٧٤، ٥٤٨٥، **والسنن الكبرى:** برقم: ٧٨٥٥، ٧٨٦٧، وابن حبان، **صحيح الإمام ابن حبان:** برقم: ١٠٢٥، ١٠٢٦، والحاكم، **المستدرك على الصحيحين:** ج١، ص٥٣٢، وقال صحيح الإسناد، ووافقه الإمام الذهبي.

[٤٧٢] أخرجه: ابن حنبل، أحمد، **المسند:** ج٥، ص٣٦، ٣٩، ٤٢، ٤٤، وأبي داود، **سنن الإمام أبي داود:** برقم: ٥٠٩٠، والنسائي: **سنن الإمام النسائي:** برقم: ١٣٤٧، ٥٤٦٥، **والسنن الكبرى:** برقم: ١٢٧١، ٧٨٤٩، واعبد الرزاق، **المصنف:** ج٣، ص٣٧٤، ج١٠، ص١٩٠، وابن حبان، **صحيح الإمام ابن حبان:** برقم: ١٠٢٧، والحاكم، **المستدرك على الصحيحين:** ج١، ص٣٥، وقال صحيح على شرط الإمام مسلم، وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –:** برقم: ٢٢٩٩.

[٤٧٣] أخرجه: ابن حنبل، أحمد، **المسند:** ج١، ص٣٠٢، ومسلم، **صحيح الإمام مسلم:** برقم: ٢٧١٧، والنسائي: **السنن الكبرى:** برقم: ٧٦٣٧، وابن حبان، **صحيح الإمام ابن حبان:** رقم: ٨٩٨، وهو في: ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –:** برقم: ٢٣٥٦، ٢٣٩٧.

هذا ما ظهر للباحث في توجيه دعاء الخليل إبراهيم – عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام –، وسأذكر تعليق أئمتنا الكرام على كلام الإمام الغزالي، وتوجيههم لدعاء نبي الله الخليل إبراهيم – على نبينا وعليه صلات الله وسلامه –.

قال الإمام ابن الجوزي: "وهذا شيء لم يقله أحد من المفسرين، وَقَدْ قَالَ نبي الله شعيب – على نبينا وعليه الصلاة والسلام – ﴿**وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا إِلاَّ أَن يَشَاء اللّهُ رَبُّنَا**﴾ [الأعراف: ٨٩] ومعلوم أن ميل الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – إلى الشرك أمر ممتنع لأجل العصمة لا أنه مستحيل، ثم قد ذكر مع نفسه من يتصور فِي حقه الإشراك والكفر فجاز أن يدخل نفسه معهم فقال: ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الأَصْنَام**﴾ [إبراهيم:٣٥] ومعلوم أن العرب أولاده وَقَدْ عَبْد أكثرهم الأصنام".[٤٧٤]

المبحث الثَّالث: أثر منهجية فهم النص القرآني في التفسير المقاصدي

يعتبر التفسير المقاصدي من أنواع التفسير بالرأي حيث أنه اجتهادي وليس منقولاً بما أثر عن النبي – ﷺ – والصحابة الكرام أو التابعين، ولم يدون مع التفسير؛ لأنهم كانوا يهتمون بتدوين المأثور لا المعقول، حيث كانوا يعلمون ويعقلون بعقولهم الزكية مقاصد القرآن الكريم الأساسية، وهي أنه كتاب هداية وإعجاز، وكل المقاصد الأخرى تندرج تحت هذين المقصدين العظيمين، ولم يُدَوَّن في هذا النوع من التفسير إلا في العصور المتأخرة، كمعظم العلوم حسب الحاجة إليها، وبسبب بعد الناس عن الفهم السليم فيأتي أهل الاختصاص

---

[٤٧٤] ابن الجوزي، **تلبيس ابليس**: ص٣٣٣. وقال في **زاد المسير**: ج٤، ص٣٦٥، "ثَبِّتني على اجتناب عبادتها". وهذا هو قول الزجاج كما في **مفاتيح الغيب**: ج١٩، ص١٣٢. والألوسي، **روح المعاني**: ج١٣، ص٢٣٤. لكن الذي ارتضاه الرازي في الأول أن ذلك إما من باب هضم النفس، أو من باب طلب انقطاع نظره عن الوسائط لئلا يرى متصرفاً سوى الله – سبحانه وتعالى – والذى حطَّ عليه كلامُ الألوسي في الثاني: أن عصمة الأنبياء عليهم صلوات الله تعالى وسلامه – ليست لأمر طبيعي فيهم، بل بمحض توفيق الله تعالى إياهم وتفضله عليهم، ولذلك صح طلبها، وعلى هذا يتنزل سؤال المبشرين بالجنة، مع أنه مقطوع لهم بها. والله تعالى أعلم. والتفسير الذي ذكره الغزالي نقل الألوسي ما يشبهه في **روح المعاني**: ج١٣، ص١٥٩. معتبراً ذلك من باب الإشارة، لا من باب التفسير. والله أعلم.

لتدوين تلك العلوم لتنضبط ولا تضيع وتحرف، ومن تلك العلوم التفسير المقاصدي؛ وهذا ما جعلني أتناوله في مبحث مستقل عن التفسير بالرأي، بالإضافة إلى أنَّ المشرف على هذه الأطروحة أستاذي الفاضل الدكتور: نشوان عبده ممن لهم باع في التفسير المقاصدي[٤٧٥]، وقد استفدت من جهوده المباركة وسيتبين المزيد مما يتعلق بالتفسير المقاصدي في هذا الفصل ضمن المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: بيان أثر تطبيق منهجية فهم النص القرآني على التفسير المقاصدي.

المطلب الثاني: تطبيقات منهجية فهم النص القرآني في التفسير المقاصدي.

المطلب الأوَّل: بيان أثر تطبيق منهجية فهم النص القرآني على التفسير المقاصدي

التفسير المقاصدي نوع جديد من أنواع التفسير وليس له تعريف مكتمل متفق عليه ولعل أفضل التعريفات كما عرَّفه الدكتور نشوان، بعد استقراء وبحث بأنه: "هو ذلك النوع من التَّفسير الذي يبحث في معاني القرآن الكريم، وتوسيع دلالاتها اللغوية، مع بيان الحكم والغايات التي أنزل من أجلها القرآن وشرعت من أجلها الأحكام"[٤٧٦].

ولا يعني ذلك أن هذا النوع من التفسير مستقل، ويحق للمفسر أو المشتغل بالتفسير المقاصدي أن يترك أنواع التفسير الأخرى، لا سيما المأثور، فإنه مهما تعددت طرق التفسير وأنواعه، فلا تخرج عن نوعين: أساس، وفرع، فالعلم بالمأثور أو المنقول: أساس، لا سيما فيما يتعلق بأسباب النزول، إذ هي أولى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تصرف العناية إليها، لا متناع معرفة تفسير الآية الكريمة وقصد سبيلها دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها[٤٧٧]، قال الإمام ابن تيمية: "ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم

---

[٤٧٥] ينظر: نشوان بن عبده، **معالم التفسير المقاصدي للقرآن الكريم، آيات الخمر نموذجاً**، (رسالة ماجستير في علوم الوحي والتراث، قسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠١٠م). ونشوان عبده، **أسس التفسير المقاصدي للقرآن الكريم وتطبيقاته على الكليات الخمس في تفسير التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور**، (رسالة دكتوراه في معارف الوحي والتراث، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠١٢م).

[٤٧٦] نشوان بن عبده، **معالم التفسير المقاصدي للقرآن الكريم، آيات الخمر نموذجاً**، (رسالة ماجستير في علوم الوحي والتراث، قسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠١٠م) ص٢٣

[٤٧٧] كما نص على ذلك الواحدي، ينظر: الواحدي، علي بن أحمد، **أسباب النزول**، تحقيق: عصام بن عبد المحسن

بالسبب يورث العلم بالمسبب"[٤٧٨]، وقد عد الإمام الزركشي في البرهان معرفة أسباب النزول أول نوع من أنواع علوم القرآن الكريم، وقال: أخطأ من زعم أنه لا طائل تحته، لجريانه مجرى التاريخ، وليس كذلك بل له فوائد، منها الوقوف على المعنى. قال أبو الفتح القشيري: بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز[٤٧٩]، وذكره السيوطي في الإتقان في النوع التاسع من علوم القرآن الكريم، وقال: ألفت فيه كتاباً حافلاً موجزاً محرراً، لم يؤلف مثله في هذا النوع، سميته: (لباب النقول في أسباب النزول)[٤٨٠].

والعلم باستنباط الحكم والأحكام، والفوائد والمقاصد فروع يقوم على الأصول ويستند عليها، والأول سوي قويم يحتج به في ديننا القويم، والثاني مقبول سليم لكن يحتج له لا به عند المهتدين. والأول شريعة منزلة، والثاني شريعة مؤولة. وهناك طريق ثالث لكنه ردي لا يقول به ويعول عليه إلا شقي، وهو اتباع الأهواء من زيغ الأفئدة الهواء، المعبر عنه بالشريعة المبدلة الهباء[٤٨١].

وعليه: فطرق التفسير لا تخرج عن ثلاث طرق: طريقة ربانية يحتج بها، ويعول عليها، وهي المهيمنة على ما عداها. وطريقة شرعية يحتج لها، ويؤخذ بها، وهي متكافئة فيما بينها. وطريقة مبدلة لا يجوز الأخذ بها، بل ويجب الحذر منها.

ومما ينبغي أن يعلم أن أساس الدين، والعلامة الفارقة بين المهتدين والضالين: مسألة تحديد العلاقة بين الوحي الرباني، والعقل الإنساني، فأهل السنة المهتدون أسسوا دينهم على المنقول المأثور، وجعلوا الرأي المعقول تبعاً، وعكس أهل الزيغ على اختلاف أهوائهم، فأسسوا دينهم على هوى عقولهم، وجعلوا وحي ربهم الحكيم العليم تبعاً لأوهامهم.

إن تأليه العقل، وتقديس الرأي، والورود إليهما، والصدر عنهما، صرف ذلك عن

الحميدان، (الدمام: دار الاصلاح، ط٢، ١٤١٢هـ) ص٤ – ٥.

[٤٧٨] ابن تيمية، **مقدمة التفسير**، شرح: ابن عثيمين، ص٤٧. و: ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج١٣، ص٣٣٩.

[٤٧٩] ينظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج١، ص٢٢.

[٤٨٠] ينظر: السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ١٤، ص١٠٧. والسيوطي، **لباب النقول في أسباب النزول** (بيروت، دار إحياء العلوم، ط٢، ١٩٧٩م) قال في مطلعه: "ومن فوائده: الوقوف على المعنى، أو إزلة الإشكال".

[٤٨١] ينظر: انقسام دلالة لفظ الشريعة إلى ثلاثة أقسام: منزلة، ومؤولة، ومبدلة، مع بسط الكلام عليها في: ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج٢، ص٢٩٨، ج١٩، ص٣٠٨، ج٣٥، ص٣٩٥ – ٣٩٦.

المأثور الصحيح إليهما هو جنون، والاتصاف بذلك هو الكفر المذموم، قال الحي القيوم: ﴿**أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا (٤٣) أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا**﴾ [الفرقان: ٤٣ – ٤٤]، وتأمل بلاغة الآية الكريمة من وجهين معتبرين:

أولهما: فعل (اتخذ) يتعدى لمفعولين أولهما (هواه) وثانيهما (إلهه) وقدم المفعول الأول للاعتناء به لأن التعجب المستفاد من (أرأيت) يدور عليه ويتعلق به حيث جعل هواه إلهاً له، ومعبوداً لنفسه، وأسس عليه أمر دينه، فله سامع مطيع، عابد خاشع.

ثانيهما: أصل الكلام قبل دخول (أرأيت، اتخذ) هو: هواه إلهه. على أن (هواه) مبتدأ، وخبره (إلهه) فتقدم الخبر على المبتدأ ليفيد الحصر، والمعنى: لم يتخذ معبوده إلا هواه. وذلك أبلغ في ذم ذلك المخذول وتوبيخه[٤٨٢]، ونظيرها في سورة الجاثية يقول تبارك وتعالى: ﴿**أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ**﴾ [الجاثية: ٢٣]، وقوله – جل وعلا – (عَلَى عِلْمٍ) في محل نصب حال إما من الفاعل (لفظ الجلالة) أي: عالماً بأن المخذول أهل لذلك وحقيق به. أو من ضمير المفعول أي: عالماً بطريق الهداية، فالضلال مقصود متعمد، وجحود الحق مع اليقين به هو السند والمتن – أجارنا الله من جحود الحق الواضح[٤٨٣]

والتفسير المقاصدي نوع من التفسير بالرأي الذي لا يخرج عن حالتين:

الأولى: تفسير مقبول محمود، وهو: ما وافق التفسير بالمأثور وبني عليه، وشهدت له قواعد اللغة العربية ودلت عليه.

الثانية: تفسير محرم مذموم، وهو ما خالف نصوص الشرع الشريف وقواعده، وعارض قواعد اللغة العربية وخالفها.

---

[٤٨٢] كما في: الألوسي، محمود بن عبد الله الحسيني، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ب.ط، ب.ت) ج١٩، ص٢٣. والنسفي، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، (بيروت، دار الكلم الطيب، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م) ج٣، ص٣٧٩.

[٤٨٣] ينظر: النسفي، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ج٣، ص٣٧٩. وصافي، محمود بن عبد الرحيم، **الجدول في إعراب القرآن الكريم** (دمشق، دار الرشيد، ط٤، ١٤١٨هـ) ج٢٥، ص٣٩٤.

وهذا محل اتفاق بين علماء الإسلام، ومن حكى عنهم خلافاً في ذلك فهو واهم، نعم من أطلق القول بتحريم التفسير بالرأي، فمراده: الرأي المذموم والهوى المحرم. ومن أطلق القول بجواز التفسير بالرأي، فمراده: الرأي السديد الرشيد القائم على قواعد الشرع الموافق لقواعد اللغة العربية، فالخلاف في العبارات لاختلاف الاعتبارات، والاتفاق حاصل في المقاصد والمآلات.

وهذا له نظائر، منها: معرفة الراسخين في العلم لتأويل المتشابه، فمن أطلق القول بمعرفتهم له، أراد التفسير الظاهري حسب لغة العرب التي نزل بها القرآن الكريم، ومن قال لا يعلم الراسخون في العلم تأويل المتشابه، وهو مما استأثر الله العليم بعلمه، أراد: الحقيقة التي يؤول إليها المتشابه، وهي غيب لا يعلمه إلا الرب – جل جلاله[٤٨٤].

والتفسير المقاصدي لا بد أن ينبني على المأثور المنقول في الشريعة الشريفة المطهرة، وفي اللغة العربية الفصيحة العطرة، ثم يوضح بالبرهان المبين مقاصد القرآن الكريم، والتي يمكن أن تجتمع في مقصدين اثنين.

أولهما: بيان إعجاز القرآن الكريم، ووجوه إعجازه كثيرة وفيرة فيما مضى، وفيما هو حاضر، وفيما سيأتي، قال سبحانه وتعالى: ﴿**سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾ [فصلت: ٥٣] وفي ذلك ترسيخ للإيمان بأن مصدره من الكريم العليم، وأن مبلغه هو رسول الله حقاً – ﷺ – بلَّغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، وقد ظهر أثر القرآن الكريم في الصحابة الصادقين المفلحين، فصاروا به أعزة في الدنيا، سعداء في الآخرة، وسيبقى ذلك الأثر الكريم فيمن سلكوا مسلكهم مع القرآن الكريم إلى يوم الدين، يصدقون خبره، وعده ووعيده، ويلتزمون بأمره ونهيه، ويراقبون الله الكريم ويخلصون له الدين في جميع شؤون حياتهم،

---

[٤٨٤] طالع في تقرير ذلك وتوضيحه: مقدمة تفسير ابن عطية مطبوعة ضمن (مقدمتان في علوم القرآن): ٢٦٢ باب ما قيل في تفسير القرآن والجرأة عليه، و**الجامع لأحكام القرآن**، ج١، ص٣٢، و**مجموع الفتاوى**، ج١٣، ص١٧١، وتفسير ابن كثير، ج١، ص٥. و**الموافقات** للشاطبي، ج٣، ص٤٢١ – ٤٢٤. وفيه: إعمال الرأي في القرآن جاء ذمه، وجاء أيضاً ما يقتضي إعماله، والقول فيه: أن الرأي ضربان. أحدهما: جاء على موافقة كلام العرب، وموافقة الكتاب والسنة، فهذا لا يمكن إهمال مثله لعالم بهما لأمور، ونقله عنه القاسمي في محاسن التأويل، ج١، ص١٦٤ – ١٦٧. ووافقه.

وفي سرائهم وضرائهم، مع أوليائهم وأعدائهم، قال تعالى: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾ [النور: ٥٥].

ثانيهما: كتاب هداية وإرشاد يهدي للتي هي أقوم في جميع شؤون العباد، ومن أقبل عليه وأخذ به، واهتدى بهديه، هدي في الدنيا إلى صراط مستقيم، وسعد في الآخرة في جنات النعيم.

على هذين المقصدين العظيمين يدور كتاب رب الثقلين، فينبغي أن يكونا على بال المفسر عند تفسيره لكلام ربه – جل وعلا – ليربط العباد بربهم الذي رباهم بنعمة الخلق والإيجاد، ونعمة الهداية والإرشاد، والثانية أعظم من الأولى عند أهل الرشاد.

ومن عظيم منَّة السَّلام ولطفه بسائر الأنام
أن أرشد الخلق إلى الوصول مبيناً للحق بالرسول[٤٨٥]

وسأبذل ما في وسعي، مستعيناً بالله ربي، في تفسير الآية الكريمة: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [البقرة: ١٨٩] تفسيراً مقاصدياً، صحيحاً يتوافق مع منهجية فهم النص القرآني؛ ليتبين الفرق بين التفسير المقاصدي الذي يراعي منهجية الفهم الصحيحة والذي لا يراعي بالأمثلة الواضحة، والله الموفق.

المطلب الثَّاني: تطبيقات منهجية فهم النص القرآني في التفسير المقاصدي

قال ربنا العظيم في كتابه الكريم: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [البقرة: ١٨٩].

---

[٤٨٥] من **الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية**، ج٢، ص٢٥٧ مع شرحها لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، أحمد السفاريني.

أولاً: لا بُدَّ من جمع ما ورد في أسباب نزول أولها وأخرها، ثم الجمع الواجب اتباعه نحو تلك الروايات، وهذه المحاولة مني هي بضاعة مبتدئ، تقبلها ربنا الكريم بقبول حسن، وجعلها نواة خير، وفاتحة بركة لما هو أحسن، إنَّه هو الجواد الأكرم وسأستعرض تفسير الآية الكريمة وفق ما ينبغي على المفسِّر فعله والالتزام به، مع الالتزام ببيان مقاصد القرآن الكريم في تفسير تلك الآية الكريمة. فقد روي عدة روايات في سبب نزولها:

السَّبب الأول: ورد عن ابن عباس – رضي الله عنهما – وعن ثلاثة من التابعين – رحمهم الله –، وأثر ابن عباس ﷺ – روي بسندين، الأول منهما أوهى طرق التفسير عن ابن عباس – رضي الله عنهما –: محمد بن مروان السدي الصغير، عن الكلبي محمد السائب، عن أبي صالح، عن حبر الأمة وبحرها ترجمان القرآن الكريم، وهي سلسلة الكذب[٤٨٦].

محمد بن مروان السدي الصغير ليس له رواية في الكتب الستة، وهو مُتَّهم بالكذب[٤٨٧]، والكلبي هو محمد بن السائب مُتَّهم بالكذب أيضاً، ورُمي بالرفض [٤٨٨]، وأبو صالح مولى أم هانئ – رضي الله عنها – اسمه باذام ضعيف يرسل[٤٨٩]، وروايتهم في معرفة الصحابة – ﷺ – لأبي نعيم، وتاريخ دمشق لابن عساكر، وهذا لفظها: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ**﴾ [البقرة: ١٨٩] قَالَ: نَزَلَتْ فِي مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَثَعْلَبَةَ بْنِ عَنَمَةَ، وَهُمَا رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَا: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا بَالُ الْهِلَالِ يَبْدُو – أَوْ يَطْلُعُ – دَقِيقًا مِثْلَ الْخَيْطِ، ثُمَّ يَزِيدُ حَتَّى يَعْظُمَ وَيَسْتَوِيَ وَيَسْتَدِيرَ، ثُمَّ لَا يَزَالُ يَنْقُصُ وَيَدِقُّ حَتَّى يَعُودَ كَمَا كَانَ، لَا يَكُونُ عَلَى حَالٍ وَاحِدٍ؟. فَنَزَلَتْ: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ**﴾ فِي حِلِّ دِينِهِمْ، وَلِصَوْمِهِمْ، وَلِفِطْرِهِمْ، وَعِدَّةِ نِسَائِهِمْ، وَالشُّرُوطِ الَّتِي بَيْنَهُمْ إِلَى أَجَلٍ

---

[٤٨٦] كما في السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الاتقان في علوم القرآن** (مصر: الهيئة المصرية للكتاب، ب.ط، ب.ت) ج٤، ص٢٣٩

[٤٨٧] كما في ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة (حلب، دار الرشيد، ط٣، ١٤١١هـ، ١٩٩١م) ٦٢٨٤.

[٤٨٨] كما في ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **تقريب التهذيب**: ٥٩٠١.

[٤٨٩] كما في ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **تقريب التهذيب**: ٦٣٤.

مَعْلُومٍ»[٤٩٠].

والإسناد الثاني في تفسير الطبري وابن أبي حاتم، قال الطبري: حدثني، وقال ابن أبي حاتم: أخبرنا محمد بن سعد العوفي[٤٩١] فيما كتب إلي، قال: حدثنا أَبِي، قال حدثنا عَمّي الْحُسَيْنُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عن ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «سَأَلَ النَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ الأهلة، فنزلت هذه الآية يسئلونك، عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ يَعْلَمُونَ بِهَا حِلَّ دِينِهِمْ، وَعِدَّةَ نِسَائِهِمْ، وَوَقْتَ حجهم»[٤٩٢]، فالإسناد ضعيف، وضعفه أخف مما قبله، ولعل الأثر يتقوى بأثار التابعين الثلاثة الآتية، وهي:

---

[٤٩٠] الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، **معرفة الصحابة** تحقيق: عادل بن يوسف العزازي (الرياض، دار الوطن للنشر، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م) ج١، ص٤٩٣، ترجمة ٤١٢، ثعلبة بن غنمه – رضي الله عنه – رقم: ١٣٩٩، وابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف، **تاريخ دمشق** (بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م) ج١، ص٢٥. وذكرها: ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا (مصر، مكتبة الشعب، ب ط، ١٩٧٠م) ج١، ص٢٩٢، رقم: ٦١١، وابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: عبد الله التركي (القاهرة: ط١، ١٤٣٩هـ، ٢٠٠٨م) القسم الأول: ج٢، ص٧٥، رقم: ٩٥٥. كل منهما في ترجمة ثعلبة بن غنمه الأنصاري الخزرجي البدري – رضي الله عنه – والأثر أيضاً في: الواحدي، علي بن أحمد، **أسباب النزول**، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، (الدمام: دار الاصلاح، ط٢، ١٤١٢هـ). ص٤٩، رقم:١٨٩. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **لباب النقول في أسباب النزول** (بيروت، دار إحياء العلوم، ط٢، ١٩٧٩م) ص٣٥، وعزاها إلى المصدرين المتقدمين وذكرها في **الدر المنثور**: ج٢، ص٣٠٤، وعزاها لابن عساكر بسند ضعيف.

[٤٩١] قال الخطيب: كان ليناً في الحديث. وقال الدار القطني: لا بأس به، وأبوه سعد بن محمد العوفي، قال عنه الإمام أحمد: جهمي، ولم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه. كما في **ميزان الاعتدال**: ج٣، ص٥٦٠، رقم: ٧٥٨٣. ورمز لترجمته الحافظ في اللسان (ذ) للإشارة إلى أنه لم يذكره الإمام الذهبي في الميزان، وإنما هو من زيادات حافظ الوقت الإمام العراقي شيخ الإمام ابن حجر – رحمهم الله جميعاً –كما في **لسان الميزان**: ج٣، ص١٨ – ١٩. ومقدمته: ج١، ص٤. وعمه الحسين بن عطية العوفي ضعفه ابن معين، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به. **ميزان الاعتدال**: ج١، ص٥٣٢ – ٥٣٣. و**اللسان**: ج٢، ٢٧٨. وأبوه الحسن بن عطية العوفي ضعيف، كما في **تقريب التهذيب**: ١٢٥٦. وجده عطية بن سعد العوفي صدوق يخطئ كثيراً شيعي مدلس، كما في **تقريب التهذيب**: ٤٦١٦.

[٤٩٢] وهذا سند ضعيف قريب من السند الأول، الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ج٣، ص٢٨٢، ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: أسعد محمد الطيب (دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ب ط، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م) ج١، ٣٢٢، رقم: ١٧٠٧.

أولها: أثر أبي العالية رفيع بن مهران الرياحي ثقة من رجال الكتب الستة[٤٩٣]، روى أثره الإمام أبو حاتم في تفسيره، عن الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، قَالَ: «بَلَغَنَا أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: لم خلقت الأهلة؟ فأنزل الله: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاس**﴾ يَقُولُ: جَعَلَهَا اللَّهُ مَوَاقِيتَ لِصَوْمِ الْمُسْلِمِينَ وَإِفْطَارِهِمْ وَعِدَّةَ نِسَائِهِمْ وَمَحَلِّ دِينِهِمْ»[٤٩٤].

ثانيها: أثر قتادة بن دعامة السدوسي ثقة ثبت روى له أهل الكتب الستة[٤٩٥]، روى أثره الإمام الطبري في تفسيره، وعبد بن حميد كما في الدر المنثور ولفظه عن قتادة قال: «سألوا النَّبِي – ﷺ –: لم جعلت الْأَهِلّة فَأنْزل الله ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ**﴾ الْآيَة فَجعلهَا لصوم الْمُسلمين ولإفطارهم ولمناسكهم وحجهم ولعدة نِسَائِهِم وَمحل دينهم فِي أَشْيَاء وَالله أعلم بِمَا يصلح خلقه»[٤٩٦].

ثالثها: عن الربيع بن أنس البصري سمع سيدنا أنس بن مالك، وأبا العالية وأكثر عنه. صدوق له أوهام[٤٩٧]. وروى أثره الإمام الطبري في تفسيره، عن الربيع قال: «ذكر لنا أنهم قالوا للنبي – ﷺ –: لم خُلقت الأهلة؟ فأنزل الله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ**﴾ جعلها الله مواقيتَ لصوم المسلمين وإفطارهم ولحجهم ومناسكهم وعدّة نسائهم وَحلّ ديونهم»[٤٩٨].

---

[٤٩٣] ترجمته العطرة في الذهبي، **سير أعلام النبلاء**: ج٥، ٢٠٧، وفيه أدرك زمان النبي – ﷺ – وهو شاب، وأسلم في خلافة سيدنا أبي بكر – رضي الله عنه.

[٤٩٤] ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: أسعد محمد الطيب (دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ب ط، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م) ج١، ٢٨٠، ١٧٠٨. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، الدر المنثور في **التفسير بالمأثور** (بيروت، دار الفكر، ب ط، ب ت) ج٢، ص٣٠٥.

[٤٩٥] كما في **التقريب**: ٥٥١٨، ونعته الذهبي في **السير**: ج٥، ص٢٦٩، بالإمام المقرئ الحافظ المفسر.

[٤٩٦] الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ج٣، ص٢٨٠. والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، ج٢، ص٣٠٥.

[٤٩٧] كما في **التقريب**: ١٨٨٢، **والسير**، ج٦، ص١٦٩ – ١٧٠.

[٤٩٨] الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ج٣، ص٢٨٠ – ٢٨١. وأشار إلى روايته ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، في: **تفسير القرآن العظيم**، ج١، ص٣٢٢. وقال عقيبه: وروي عن عطاء والضحاك وقتادة.

وقد استشهد بتلك الآثار المفسرون الأبرار، واعتبروها سبباً لنزول أول الآية الكريمة، ويشهد لها في الجملة قول نبينا – ﷺ – «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ هَذِهِ الْأَهِلَّةَ مَوَاقِيتَ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فعُدُّوا ثَلَاثِينَ. وفي رواية: فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ، فَأَتِمُّوا الْعِدَّةَ»[٤٩٩].

سبب نزول القسم الثاني من الآية الكريمة: ورد في ذلك ثلاثة آثار عن الصحابة الأبرار – رضي الله عنهم –:

أولها: عن البراء بن عازب – رضي الله عنه – قال: «نزلت هذه الآية فينا، كانت الأنصار إذا حجُّوا فجاءوا لم يدخُلوا من قِبَلِ أبوابِ البُيوتِ، فجاء رجلٌ من الأنصارِ فدخل من قِبَلِ بابِهِ، فكأنَّهُ عُيِّرَ بذلِك فنزلت: ﴿**وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾، وفي رواية قال: كانوا إذا أحرموا في الجاهلية أتوا البيت من ظهره، فأنزل الله: ﴿**وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا**﴾»[٥٠٠].

ثانيها: حديث صحيح عن سيدنا جابر بن الله – رضي الله عنه – قال: «كَانَتْ قُرَيْشٌ تُدْعَى الْحُمْسَ، فَكَانُوا يَدْخُلُونَ مِنَ الأَبْوَابِ فِي الإِحْرَامِ وَكَانَتِ الأَنْصَارُ وَسَائِرُ الْعَرَبِ لَا يَدْخُلُونَ مِنْ بَابٍ فِي الإِحْرَامِ، فَبَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ – ﷺ – فِي بُسْتَانٍ، إِذْ خَرَجَ مِنْ بَابِهِ وَخَرَجَ

---

[٤٩٩] ورد الحديث من رواية طلق بن علي – رضي الله عنه – في: أحمد، **المسند:** برقم: ١٦٢٩٤. والطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير الشامي، **المعجم الكبير** (العراق، شركة معمل ومطبعة الزهراء، ط٢، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م) ج٨، ص٣٣١، برقم: ٨٢٣٧. والدار قطني، **سنن الدار قطني:** ج٢، ص١٦٣. وورد من رواية ابن عمر – رضي الله عنه – في: الحاكم، **المستدرك على الصحيحين،** ج١، ص٤٢٣. والبيهقي، **السنن الكبرى،** ج٤، ص٢٠٥. والحديث صحيح بنفسه وبشواهده، صححه الإمام الحاكم ووافقه الذهبي.

[٥٠٠] أخرجه البخاري في **صحيح البخاري،** في الحج، باب قول الله تعالى ﴿**وأتوا البيوت من أبوابها**﴾ برقم: ١٨٠٣، وفي التفسير، باب قوله ﴿**وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها**﴾ برقم: ٤٥١٢. والإمام مسلم في **صحيحه،** برقم: ٣٠٢٦. **ومسند الطيالسي:** برقم:٧٥٢. والطبري، **جامع البيان:** ج٣، ص٢٨٣. وابن ابي حاتم، **تفسير ابن أبي حاتم:** ١٧٠٩، ورواه ابن خزيمة كما في **ذيل صحيحه:** ج٦، ص١١٤، برقم: ٩٠/٣١٦٩. وابن حبان في **صحيحه:** ج٦، ص٥٣٣، برقم: ٥٧٦٢. وهو في ترتيبه (الإحسان) ج٩، ص٢٦٣، برقم: ٣٩٤٧. والنسائي، **السنن الكبرى:** ٤٢٣٧، ١٠٩٥٧، ١٠٩٥٨. والبيهقي، **السنن الكبرى:** ج٥، ص٢٦١. والواحدي، **أسباب النزول:** ١٨٩. وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –،** ج٢، ص٣٠، رقم: ٤٩٤.

مَعَهُ قُطْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ قُطْبَةَ بْنَ عَامِرٍ رَجُلٌ فَاجِرٌ، وَإِنَّهُ خَرَجَ مَعَكَ مِنَ الْبَابِ، فَقَالُوا لَهُ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟، قَالَ: رَأَيْتُكَ فَعَلْتَهُ فَفَعَلْتُهُ كَمَا فَعَلْتَ. قَالَ: إِنِّي أَحْمَسُ. قَالَ لَهُ: فَإِنَّ دِينِي دِينُكَ، فَأَنْزَلَ الله تعالى: ﴿**وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا**﴾ [البقرة: ١٨٩]»[٥٠١].

ثالثها: حديث روي بسند تالف عن ابن عباس – ﷺ – قال: «أَن رجَالًا من أهل الْمَدِينَة كَانُوا إِذا خَافَ أحدهم من عدوّه شَيْئا أحرم فأمن، فَإِذا أحرم لم يلج من بَاب بَيته وَاتخذ نقباً من ظهر بَيته، فَلَمَّا قدم رَسُول الله – ﷺ – الْمَدِينَة كَانَ بهَا رجل محرم كَذَلِك، وَأَن رَسُول الله – ﷺ – دخل بستاناً فدخله من بَابه وَدخل مَعَه ذَلِك الْمحرم فناداه رجل من وَرَائه: يَا فلَان إِنَّك محرم وَقد دخلت مَعَ النَّاس، فَقَالَ: يَا رَسُول الله إِن كنت محرماً فَأَنا محرم وَإِن كنت أحمس فَأَنا أحمس، فَأنْزل الله: ﴿**وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا**﴾ إِلَى آخر الْآيَة، فأحل للْمُؤْمِنين أَن يدخلُوا من أَبْوَابهَا»[٥٠٢]، ويغني عنه كما يشهد له الحديثان المتقدمان فهو بمعناهما.

وورد عن عشرة من التابعين الأخيار في سبب نزول القسم الثاني من الآية الكريمة، وهذا ذكرهم باختصار مع بيان من أخرج عنهم تلك الآثار، مع ترتيبهم حسب وفاتهم – رحمهم الله ورضي عنهم –:

---

[٥٠١] أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الرازي ابن أبي حاتم، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: أسعد محمد الطيب، (السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط٣، ١٤١٩هـ)، ج١، ص٣٢٣. وذيل **صحيح ابن خزيمة**، ج١، ص٩١ – ١١٥. والحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد، **المستدرك على الصحيحين** (الهند: مطبعة حيدر أباد، ب.ط، ١٣٣٤هـ) ج١، ص٤٨٣. والواحدي، علي بن أحمد، **أسباب النزول**، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، (الدمام: دار الاصلاح، ط٢، ١٤١٢هـ) ص٤٨، ١٨٩.

[٥٠٢] الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ) ج٣، ص٢٨٧. وأبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الرازي ابن أبي حاتم، **تفسير القرآن العظيم**، ج١، ص٣٢٣. وحال رجال إسناده كما تقدم في أثر ابن عباس الثاني في السبب الأول في نزول أولها. فهم تماماً بدءاً من شيخ الطبري وابن أبي حاتم إلى نهاية الإسناد وتقدم التعريف بهم وبيان حالهم، وأن السند ضعيف جداً.

الأول: إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي، فقيه، ثقة، مخرَّج له في الكتب الستة[٥٠٣]، توفي ٩٦ –رحمه الله–.

روى أثره الإمام سعيد بن منصور في سننه –كتاب التفسير، تفسير سورة البقرة– مطولاً، وهو في تفسير الطبري مختصراً، وهذا لفظه: عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «كَانَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ إِذَا أَحْرَمُوا لَمْ يَدْخُلُوا مِنْ أَبْوَابِ بُيُوتِهِمْ وَدَخَلُوا مِنْ ظُهُورِهَا، فَنَزَلَتْ: ﴿**وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى**﴾ [البقرة: ١٨٩] الْآيَةَ»[٥٠٤].

ومراسيل النخعي مقبولة، وإن كانت بعد مراسيل سعيد بن المسيب[٥٠٥]. وهذا إذا صح الإسناد إليه، وجميع رواة الأثر أئمة ثقات لكن الراوي عنه مغيرة بن مقسم الضبي الكوفي، وإن كان ثقة متقناً وحديثه في الكتب الستة إلا أنَّه يدلِّس لا سيما عن شيخه النخعي[٥٠٦]، ومع ذلك فشواهد الأثر ترفعه إلى درجة القبول.

الثاني: الإمام مجاهد بن جبر، ثقة إمام في التفسير وفي العلم[٥٠٧]، روى له أهل الكتب الستة. روى أثره الطبري، قال: «كان المشركون إذا أحرم الرجل منهم نَقب كُوَّة في ظهر بيته فجعل سُلَّمًا، فجعل يدخل منها. قال: فجاء رسول الله – ﷺ – ذات يوم ومعه

---

[٥٠٣] كما في: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **تقريب التهذيب**، رقم: ٢٧٠. والذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٢م). ج٤، ص٥٢٠ – ٥٢٩.

[٥٠٤] أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، **سنن سعيد بن منصور**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي (الهند، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م) ج٢، ص٧٠٧، رقم: ٢٨٣. والطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج٣، ص٢٨٥.

[٥٠٥] كما في: العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل** (بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م) ص٩٩. والذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م) ج٤، ص٤٦٢، ٥٢٢.

[٥٠٦] كما في ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **تقريب التهذيب**، رقم: ٦٨٥١.

[٥٠٧] كما في ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ٦٤٨١. والذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م) ج٤، ص٤٤٩ – ٤٥٧.

رجل من المشركين، قال: فأتى الباب ليدخل، فدخل منه. قال: فانطلق الرجل ليدخل من الكوة. قال: فقال رسول الله – ﷺ –: ما شأنك؟ فقال: إنّي أحمس! فقال رسول الله ﷺ: وأنا أحمس»[٥٠٨]

الثالث: الحسن بن يسار البصري، ثقة فقيه فاضل مشهور مخرج له في الكتب الستة[٥٠٩]، روى أثره عبد بن حميد كما في الدر المنثور، وإسناده صحيح[٥١٠]، قال: «كان الرجل إذا اعتكف لم يدْخل منزله من بَاب الْبَيْت فَأنْزل الله ﴿**وَلَيْسَ الْبِرُّ**﴾ الْآيَة» وعلق الحافظ في الفتح على الأثر بقوله "فجعل ذلك من باب الطيرة"[٥١١]، وورد الأثر مطولاً بنفس المعنى في تفسير ابن أبي حاتم[٥١٢].

الرابع: عطاء بن أبي رباح واسمه: أسلم، ثقة فقيه فاضل، مخرج له في الكتب الستة[٥١٣]، روى أثره ابن أبي حاتم في تفسيره، قال: «كان أهل يثرب إذا رَجَعُوا مِنْ عِيدِهِمْ، دَخَلُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَيَرَوْنَ أَنَّ ذَلِكَ أَدْنَى إِلَى الْبِرِّ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿**وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا**﴾ [البقرة: ١٨٩] الآية»[٥١٤].

الخامس: قتادة بن دعامة السدوسي، ثقة ثبت تقدم[٥١٥]، أخرج أثره الطبري في تفسيره، قال: «كان هذا الحي من الأنصار في الجاهلية، إذا أهلَّ أحدُهم بحجّ أو عمرة لا

---

[٥٠٨] كما في: الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج٣، ص٢٨٥.

[٥٠٩] كما في ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ١٢٢٧. والذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، ج٤، ص٥٦٣ – ٥٨٨.

[٥١٠] كما في ابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ج٣، ص٦٢٢.

[٥١١] ينظر، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** (بيروت، دار الفكر، ب ط، ب ت) ج٢، ص٣١١. وعلي بن أحمد، ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج٣، ص٦٢٢.

[٥١٢] ينظر: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الرازي ابن أبي حاتم، **تفسير القرآن العظيم**، ج١، ص٣٢٣، رقم: ١٧١٢.

[٥١٣] كما في ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ٦٥٩١. والذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، ج٥، ص٧٨.

[٥١٤] ينظر: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الرازي ابن أبي حاتم، **تفسير القرآن العظيم**، ج١، ص٣٢٤، رقم: ١٧١٤.

[٥١٥] تقدم.

يدخلُ دارا من بابها، إلا أن يتسور حائطا تسوُّرًا، وأسلموا وهم كذلك. فأنزل الله تعالى ذكره: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [البقرة: ١٨٩] في ذلك ما تسمعون، ونهاهم عن صنيعهم ذلك، وأخبرهم أنه ليس من البر صنيعهم ذلك، وأمرهم أن يأتوا البيوت من أبوابها»[٥١٦].

السادس: محمد بن كعب القرظي، أبو حمزة المدني ثقة عالم، مخرج حديثه في الكتب الستة[٥١٧]، روى أثره ابن أبي حاتم في تفسيره: «كان الرجل اعْتَكَفَ، لَمْ يَدْخُلْ مَنْزِلَهُ مِنْ بَابِ الْبَيْتِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿**وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا**﴾ الآية»[٥١٨].

السابع: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه. مخرج حديثه في الكتب الستة[٥١٩]، أخرج أثره الطبري في تفسيره: «كان ناسٌ من الأنصار إذا أهلُّوا بالعمرة لم يَحل بينهم وبين السماء شيء يتحرَّجون من ذلك، وكان الرجل يخرج مُهلا بالعمرة فتبدو له الحاجة بعد ما يخرج من بيته فيرجع ولا يدخل من باب الحجرة من أجل سَقف الباب أن يحول بينه وبين السماء، فيفتح الجدار من وَرَائه، ثم يقوم في حجرته فيأمر بحاجته. فتخرج إليه من بيته، حتى بلغنا أن رسول الله – ﷺ – أهلَّ زمنَ الحديبية بالعمرة، فدخل حجرة، فدخل رجل على أثره، من الأنصار من بني سَلِمة، فقال له النبي – ﷺ –: إنّي أحمس! قال الزهري: وكانت الحُمس لا يبالون ذلك. فقال الأنصاري: وأنا

---

[٥١٦] كما في: الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج٣، ص٢٨٦. وقال الحافظ في الفتح، ج٣، ص٦٢١، ورواه عبد بن حميد من مرسل قتادة، ويريد الحافظ بذلك الأثر الأول الذي له حكم الرفع من آثار الصحابة الثلاثة – رضي الله عنهم.

[٥١٧] كما في ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ٦٢٥٧. والذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، ج٥، ص٦٥.

[٥١٨] ينظر: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الرازي ابن أبي حاتم، **تفسير القرآن العظيم**، ج١، ص٣٢٤، رقم: ١٧١٣. والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، ج٢، ص٣١١

[٥١٩] كما في ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ٦٥٩٢. والذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، ج٥، ص٢٢٦ – ٣٥٠، وقال عنه: الإمام العليم حافظ الأمة.

أحمس! يقول: وأنا على دينك، فأنزل الله تعالى ذكره: ﴿**وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا**﴾ الآية»[٥٢٠].

الثَّامن: السدي الكبير إسماعيل بن عبد الرحمن، صدوق يهم، رمي بالتشيع، مخرج له في صحيح مسلم، والسنن الأربعة[٥٢١]، روى أثره الطبري في تفسيره بلفظ: «إن ناساً من العرب كانوا إذا حجُّوا لم يدخلوا بيوتهم من أبوابها كانوا يَنقبون في أدبارِها، فلما حجّ رسول الله – ﷺ – حجة الوداع، أقبل يمشي ومعه رجل من أولئك وهو مسلم. فلما بلغ رسول الله – ﷺ – باب البيت احتبس الرجل خلفه وأبى أن يدخل، قال: يا رسول الله، إني أحمس! – يقول: إنّي محرم – وكان أولئك الذين يفعلون ذلك يسمون "الحُمس"، قال رسول الله – ﷺ –: وأنا أيضاً أحمس! فادخل. فدخل الرجل، فأنزل الله تعالى ذكره: ﴿**وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا**﴾»[٥٢٢].

التَّاسع: قيس بن حبتر التميمي الكوفي، ثقة[٥٢٣]، لم تحدد وفاته في الكتب التي ترجمت له، وعده الحافظ في التقريب من الطبقة الرابعة، أي ممن توفي بعد المئة، كما هو الحال في الطبقات من الثالثة إلى الثامنة، والسدي المتقدم قبله من الطبقة الرابعة مثله، وتوفي: ١٢٧هـ، والآتي بعده وهو العاشر عده الحافظ من الطبقة الخامسة، وتوفي: ١٣٩هـ، وستكون وفاة قيس بن حبتر قريباً من وفاتي الثامن الذي قبله، والعاشر الذي بعده – رحمهم الله جميعاً.

أخرج أثره الطبري وغيره، ولفظه: «أن ناساً كانوا إذا أحرموا لم يدخلوا حائطاً من بابه، ولا داراً من بابها أو بيتاً، فدخل رسول الله – ﷺ – وأصحابه داراً، وكان رجل من

---

[٥٢٠] كما في: الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج٣، ص٢٨٦. والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، ج٢، ص٣٠٩.

[٥٢١] كما في ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ٤٦٣. والذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، ج٥، ص٢٦٤ – ٢٦٥.

[٥٢٢] كما في: الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج٣، ص٢٨٦. والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، ج٢، ص٣١٠.

[٥٢٣] كما في ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ٥٥٦٧. والذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، ج١٨، ص٥٦٩ – ٥٧٨.

الأنصار يقال له: "رفاعة بن تابوت" فجاء فتسوَّر الحائط، ثم دخل على رسول الله – ﷺ – فلما خرَج من باب الدار – أو قال: من باب البيت – خرج معه رفاعة، قال: فقال رسول الله – ﷺ –: ما حملك على ذلك؟ قال: يا رسول الله، رأيتُك خرجتَ منه، فخرجت منه! فقال رسول الله – ﷺ –: إنّي رجلٌ أحْمس!، فقال: إن تكن رَجلا أحْمس، فإنّ ديننا واحد! فأنزل الله تعالى ذكره: ﴿**وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا**﴾ الآية»[٥٢٤].

العاشر: الربيع بن أنس البصري، تقدمت ترجمته عند الأثر الثالث من آثار التابعين الواردة في سبب نزول أول الآية الكريمة وصدرها[٥٢٥]، أخرج أثره الطبري في تفسيره، ولفظه: «كان أهل المدينة وغيرُهم إذا أحرمُوا لم يدخلوا البيوت إلا من ظهورها، وذلك أن يتسوَّرُوها، فكان إذا أحرم أحدُهم لا يدخل البيت إلا أن يتسوّره من قِبَل ظَهره. وأن النبي – ﷺ – دخل ذات يوم بيتا لبعض الأنصار، فدخل رجلٌ على أثره ممن قد أحرم، فأنكروا ذلك عليه، وقالوا: هذا رجل فاجرٌ! فقال له النبي – ﷺ –: لم دخلت من الباب وقد أحرمت؟ فقال: رأيتك يا رسول الله دخلتَ فدخلتُ على أثرك! فقال النبي – ﷺ –: إنّي أحمس! – وقريش يومئذ تُدعى الحُمس – فلما أن قال ذلك النبي – ﷺ – قال الأنصاري: إن ديني دينك! فأنزل الله تعالى ذكره: ﴿**وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا**﴾ الآية»[٥٢٦].

هذه سبع عشرة رواية للسببين في نزول الآية الكريمة، أربع منها في صدرها وأولها، وثلاث عشرة منها في آخرها وختامها، منها أربع روايات عن الصحابة الطيبين، والباقي ثلاث عشرة منها عن التابعين المهتدين – رضي الله عنهم أجمعين – وكلها لها حكم الرفع إلى نبينا المبارك الأمين – ﷺ –، وتقدَّم معنا أنَّ رواية الصحابة الكرام لها حكم المرفوع المتصل، ورواية التابعين لها حكم الرفع المرسل، وتقبل بأحد شرطين: إذا كان قائلها ممن أخذوا

---

[٥٢٤] كما في: الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج٣، ص٢٨٤. والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، ج٢، ص٣٠٩، عن عبد بن حميد، وابن المنذر.

[٥٢٥] تقدم ذكره.

[٥٢٦] كما في: الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج٣، ص٢٨٨.

التفسير عن الصحابة الكرام، أو تعزز مرسل الواحد منهم بمرسل آخر[٥٢٧]. وسردتها مع طولها لثلاثة أمور معتبرة:

أولها: ليتضح بها معنى الآية الكريمة على التمام حسبما وقع وكان.

ثانيها: لأجمع بين تلك الروايات الحسان، كما هو متبع مقرر في مثل ذلك عند أئمتنا الكرام.

ثالثها: لتكون مثالاً ومقدمة للتفسير المقاصدي للآية الكريمة.

أولى أئمتنا الهداة عناية عظيمة بتعدد الروايات، قال شيخ الإسلام السخاوي[٥٢٨] في شرحه لنظم ألفية الحديث للعراقي[٥٢٩] في شرح الأبيات المتعلقة بآداب طالب الحديث: "وكم في جمع طرق الحديث من فائدة".

قال أبو حاتم الرازي:[٥٣٠] "لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه".

وعن ابن معين[٥٣١] مثله لكنه بلفظ ثلاثين.

وقال ابن دقيق العيد في ثالث أحاديث العمدة من شرحها: "إذا اجتمعت طرق الحديث يستدل ببعضها على بعض، ويجمع بين ما يمكن جمعه، ويظهر به المراد[٥٣٢]. إلى

---

[٥٢٧] تقدم الكلام عن ذلك بالتفصيل عند الحديث عن أقوال الصحابة الكرام والتابعين وحجيتها.

[٥٢٨] أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، توفي: ٩٠٢ هـ، -رحمه الله – مترجم له في: أبو الفلاح، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط (دمشق، دار ابن كثير، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م) ج٨، ص١٥ – ١٧. وترجم لنفسه بنفسه في كتابه، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، ج٨، ص٢ – ٣٢.

[٥٢٩] أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الأثري، توفي: ٨٠٦ هـ، – رحمه الله – ترجم له تلميذه أبو الفضل – أحمد بن حجر العسقلاني – في كتابه: **إنباء الغمر بأبناء العمر**، ج٥، ص١٧٠ – ١٧٩. وقد لازمه عشر سنين.

[٥٣٠] هو محمد بن إدريس الإمام الحافظ شيخ المحدثين، توفي: ٢٧٧ هـ، – رحمه الله –كما في: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، ج٣، ص٢٠٧ – ٢٤٩.

[٥٣١] أبو زكريا البغدادي، ثقة حافظ مشهور، إمام في الجرح والتعديل، توفي: ٢٣٣ هـ، بالمدينة المنورة، – رحمه الله – مخرج له في الكتب الستة كما في: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ٧٦٥١.

[٥٣٢] أبو الفتح محمد بن علي الإمام شيخ الإسلام، توفي: ٧٠٢ هـ، – رحمه الله –كما في: السبكي، عبد الوهاب بن علي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: محمود محمد، عبد الفتاح الحلو (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٩٦٤م) ج٩، ص٢٠٧.

غير ذلك مما أسلفت شيئاً منه في أواخر الحديث المعلل"[٥٣٣]. وقال في المكان المشار إليه: "كان بعض الحفاظ يقول: إن لم يكن للحديث عندي مئة طريق فأنا فيه يتيم"[٥٣٤].

وإذا تعددت النصوص وفي ظاهرها نوع تعارض، لا بد من الجمع بينها أو النسخ أو الترجيح، وإلا وجب التوقف فيها، كما تقدم. والآثار الواردة في سبب نزول صدر الآية الكريمة وأولها يدور معناها على أمرين اثنين:

أولهما: السؤال عن الغاية منها، والحكمة من خلقها، وما الفائدة من وجودها؟ ولماذا جعلها الله الحكيم بالصفة التي هي عليها؟ وهذا ما أفاده القول الثاني عن ترجمان القرآن في سبب نزول أول الآية الكريمة، وهو الذي يفهم من آثار التابعين الثلاثة – ﷺ – ويمكن أن يفهم أيضاً من القول الأول لترجمان القرآن الكريم – ﷺ – في سبب نزول صدر الآية وأولها، على معنى بيان الحكمة في اختلاف أحوال الأهلة حيث تبدو صغيرة في أول أمرها، ثم تزداد حتى يكتمل نورها، ثم ترجع فتصغر وتتضاءل حتى يختفي نورها، وتحجب الأعين عن رؤيتها ومشاهدتها، وهكذا حالها في كل شهر مخالفة للشمس في هذا الأمر.

وعلى هذا المعنى فقد وقع الجواب مطابقاً للسؤال، حيث بين ربنا الحكيم العليم، الحكمة المعتبرة عند أولي الأبصار من اختلاف أحوال الهلال، وهي: ﴿**مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ**﴾ [البقرة: ١٨٩] ففي اختلاف أحوال الهلال معالم يؤقت بها الناس في حياتهم أمور دنياهم ودينهم، فيما يتعلق بمزارعهم ومتاجرهم، وأجل ديونهم ووعودهم، وفيما يتعلق بأوقات صلاتهم وزكاتهم، وعدد نسائهم، ومعالم لحجهم يعرفون بها وقت نسكهم. وخص الحج بالذكر مع دخوله في عموم لفظ المواقيت؛ لأنَّ للوقت فيه اعتبار ظاهر أداء وقضاء، ولما له من المزية على غيره من شعائر الدين، فهو عبادة بدنية مالية، وفيه تظهر أخلاق المسلمين ووحدتهم بصورة جلية، وفيه التذلل التام الكامل لرب البرية.

---

[٥٣٣] ينظر: السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، تحقيق: علي حسين علي (مصر، مكتبة السنة، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) ج٣، ص٢٩٩ – ٣٠٠.

[٥٣٤] ينظر: السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، ج١، ص٢٧١.

ولو كان الهلال مدوراً دائماً كالشمس، أو ثابتاً على صفة دائمة لفاتت تلك الحكم المعتبرة من تغير أحواله، واختلاف أشكاله، فسبحان الخالق الحكيم – جل جلاله –.

ثانيهما: يحتمل أن سؤالهم كان عن سبب وجودها، وعن العلة المعتبرة من اختلافها، وعن ماهية النظام الذي جعلها مختلفة في أحوالها ومغايرة لغيرها، وذلك السؤال مرتبط بمسألة من مسائل علم الفلك ومتعلق به، والجواب عليه محتاج في فهمه إلى الإحاطة الدقيقة الواسعة بذلك العلم، ويضاف إلى ذلك أيضاً وهو مهم جداً أن العلم بالفلك وغيره من العلوم التجريبية وهو من وظيفة العقل ليبذل جهده في الوصول إلى آيات ربه الحكيم في الآفاق وفي نفسه وهو مأجور فيما يتوصل إليه وإن أخطأ، وبذلك يسلم الذكي الزكي من نسبة الخطأ إلى كتاب ربه الكريم الحكيم، وسيأتي بسط ذلك في تفسير الآية المقاصدي.

وعليه – حسب هذا المقصد من سؤالهم وهو: بيان سبب اختلاف الأهلة في أحوالها، وبيان العلة في تفاوتها في مراحلها – فقد وقع الجواب في كلام ربنا الحكيم بما ينبغي أن يقع السؤال عنه لمعرفة الحكمة البالغة في خلق الله العظيم، وما يترتب على ذلك التقدير والتدبير من منافع لهم في أمور الدنيا والدين، وهذا ما يسمى بأسلوب الحكيم في جواب السائلين كما هو مقرر في علم البديع من علوم البلاغة[٥٣٥].

وأمَّا الجمع بين النصوص الواردة في سبب نزول القسم الأخير من الآية الكريمة فكالآتي:

ورد في سبب نزول آخر الآية الكريمة ثلاث عشرة رواية، ثلاث منها عن الصحابة الأبرار، وعشر منها عن التابعين الأخيار – ﷺ جميعاً – وقد أفادت أسباباً مختلفة، ولا بد من الجمع بينها، فقد يتعدد السبب والنازل واحد، كما قرر أئمتنا قاطبة ذلك في علوم القرآن الكريم، قال الحافظ في الفتح: "لا مانع من أن تتعدد القصص ويتحد النزول" وفيه أيضاً: "الجنوح إلى الترجيح مرجوح، لأن الجمع مع إمكانه أولى من الترجيح"[٥٣٦].

---

[٥٣٥] تعريف أسلوب الحكيم هو: تلقِّي المخاطبِ بغيرِ ما يترقبه، إما بترك سؤاله والإجابة عن سؤال لم يسأله، وإما بحمل كلامه على غير ما كان يقصد، إشارة إلى أنه كان ينبغي له أن يسأل هذا السؤال أو يقصد هذا المعنى. كما في: الجارم، علي، وأمين، مصطفى، **كتاب البلاغة** (مصر، دار المعارف، ب ط، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م) ص٢٩٥ – ٢٩٦.

[٥٣٦] ينظر: العسقلاني، ابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ج٨، ص٤٥٠ – ٤٥١، في شرح حديث

لابد من حصر الخلاف بين الروايات أولاً ثم الجمع بينها. فقد اختلفت الآثار الواردة في سبب نزول القسم الثاني من الآية الكريمة في ثلاثة أمور، وهذا بيانها وطريق الجمع بينها:

أولها: تعيين من كان يقوم بذلك الفعل، فلا يدخل بيته من بابه بعد إحرامه لحج أو لعمرة، ففي رواية الصحابة الثلاثة: البراء بن عازب، وجابر بن عبد الله، وابن عباس – ﷺ – أنهم جميع العرب من أهل المدينة المنورة وغيرهم، وهذا هو الوارد عن ستة من التابعين أيضاً، وهم: إبراهيم النخعي، وقتادة، والزهري، والسدي الكبير، وقيس بن حبتر، والربيع بن أنس – رحمهم الله – أما قريش وهم الحمس، فكانوا يدخلون البيوت من أبوابها في حال إحرامهم.

وقد عارض تلك الروايات التسعة رواية مجاهد، وظاهرها يفيد عكس ذلك، فالحمس لا يدخلون البيوت من أبوابها بعد تلبسهم بنسك الإحرام، راجع أثره المتقدم ليظهر لك ذلك جلياً.

قال الحافظ في الفتح: واتفقت الروايات على أن الحمس كانوا لا يفعلون ذلك بخلاف غيرهم، وعكس ذلك مجاهد، ثم أورد الحافظ أثر مجاهد المتقدم في أسباب نزول الآية الكريمة[٥٣٧].

وهذا خلاف الروايات التسعة الواردة عن ثلاثة من الصحابة الكرام، وستة من التابعين – ﷺ أجمعين – والجمع بين القولين: لعل ذلك أيضاً لفريق من قريش وهم الحمس لا لجميعهم، قال الزجاج: "قال الأكثر من أهل التفسير: إنهم الحُمْسُ، وهم قوم من قريش، وبنُو عامر بن صعصعة وثَقيف وخزاعة، كانوا إذا أحرموا لا يأقطُون الأقط، ولا ينْفُونَ الوَبَرَ ولا يسْلون السَّمْنَ، وإذا خَرجَ أحدهم من الإحرام لم يدخل من باب بيته، وإنما سُمُّوا الحُمْسَ لأنهم تَحمَّسوا في دينهم أي تشددوا. وقال أهل اللغة الحماسة الشدة في الغضب والشدة في القتال، والحماسة على الحقيقة الشدة في كل شيءٍ"[٥٣٨]، نعم ذلك القول معتبر لكن ليس

رقم: ٤٧٤٧. والزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن** (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ب.ط، ١٣٩١هـ) ج١، ص٣١. والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، ج١، ص١٢١ – ١٢٢. والزرقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ج١، ص١١٨.

[٥٣٧] العسقلاني، ابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ج٣، ص٦٢٢.

[٥٣٨] الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي (بيروت: عالم

عليه الأكثر، والتوجيه الذي ذكرته متعين؛ لأن الجمع بين الأثار، يقدم على النسخ، وعلى الترجيح، وإعمال الأدلة جميعها خير من إهمال بعضها.

ثانيها: اختلف في وقت نزول الآية الكريمة للاختلاف في وقت وقوع سبب نزولها، مع الاتفاق على أنها مدنية نزلت بعد هجرة نبينا – ﷺ – إلى المدينة المنورة، وسبعة آثار من العشرة المتقدمة في الاختلاف الأول ليس فيها تحديد زمن وقوع السبب، وثلاثة منها حددت زمن النزول وبينته، وهي:

أثر ابن عباس – رضي الله عنه – قال الحافظ في الفتح: "وقع في حديث ابن عباس – رضي الله عنه – أن القصة وقعت أول مقدم النبي – ﷺ – المدينة المنورة"[٥٣٩].

أثر الزهري – رحمه الله – فيه التصريح بأن سبب النزول كان في العام السادس في صلح الحديبية.

أثر السدي الكبير – رحمه الله – فيه التصريح بأن سبب النزول كان في حجة الوداع في العام العاشر من الهجرة الشريفة المباركة.

وطرق الجمع بينهما يدور حول أمرين اثنين:

أولهما: تأويلها بنوع من التكلف عن طريق الجمع بينهما، وحاصله: نزلت الآية الكريمة في المدينة المنورة أول مقدم رسولنا خير البرية – ﷺ – ثم لما حصل في العام السادس صلح الحديبية نظير ما حدث من سبب نزولها أول مقدم النبي – ﷺ – إلى المدينة المنورة، تلا النبي – ﷺ – الآية الكريمة فعبر عن ذلك بسبب النزول تجوزاً وتسامحاً، لكن لفظ الأثر يأبى ذلك، وهذا هو التكلف الذي في هذا التوجيه.

وأمَّا أثر السدي الكبير بشأن نزولها في حجة الوداع، فلا إشكال فيه من حيث تأويله بالتأويل الذي سبقه، لأن القائل إني أحمس هو الذي امتنع من دخول البيت من بابه، فقال رسولنا الأمين – ﷺ –: «وأنا أيضاً أحمس فادخل» فدخل الرجل، فليس في لفظ الأثر إشكال مع التأويل المتقدم، والتكلف فيه يسير ويقبل من أجل الجمع بين الآثار.

ثانيهما: تأويل لا كلفة فيه وقواعد علوم القرآن الكريم ترتضيه، وهو تكرر نزول الآية

الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ج١، ص٢٦٢ – ٢٦٣.

[٥٣٩] العسقلاني، ابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ج٨، ص٤٠١.

الكريمة لتكرار أسباب نزولها، لما لذلك من أهمية في القضاء على عادات الجاهلية، ولذلك أمثلة كتكرار نزول آية الروح ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ [الإسراء: ٨٥] ففي الصحيحين وغيرهما من رواية عبد الله بن مسعود – ﷺ – أن السائل هم اليهود وكان ذلك في المدينة المنورة كما صرح ابن مسعود بذلك[٥٤٠]، وفي المسند وسنن الترمذي من رواية ابن عباس – ﷺ – أن السؤال كان بمكة المكرمة من قبل قريش[٥٤١]، وسورة الإسراء أيضاً مكية باتفاق.

قال الحافظ في الفتح: "يمكن الجمع بأن يتعدد النزول بحمل سكوته – ﷺ – في المرة الثانية على توقع مزيد بيان في ذلك، وإن ساغ هذا، وإلا فما في الصحيح أصح"[٥٤٢].

إن ذلك سائغ أيها الإمام، وقد قررته أنت في كتابك الفتح، وقلت: لا مانع أن تتعدد القصص ويتحد النزول، وقلت: إن من جنح إلى الترجيح مرجوح؛ لأن الجمع مع إمكانه أولى من الترجيح[٥٤٣].

قال الإمام ابن كثير في تفسيره – عقيب أثر ابن مسعود – ﷺ –: "وهذا السياق يقتضي فِيمَا يَظْهَرُ بَادِيَ الرأي أن هذه الآية مدنية، وأنها نزلت حين سأله الْيَهُودُ عَنْ ذَلِكَ بِالْمَدِينَةِ، مَعَ أَنَّ السُّورَةَ كُلَّهَا مَكِّيَّةٌ. وَقَدْ يُجَابُ عَنْ هَذَا بِأَنَّهُ قد تكون نَزَلَتْ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ مَرَّةً ثَانِيَةً، كَمَا نَزَلَتْ عليه بمكة قبل ذلك، أو نزل عليه الوحي بأن يجيبهم عما سألوه بِالْآيَةِ الْمُتَقَدِّمِ إِنْزَالُهَا عَلَيْهِ، وَهِيَ هَذِهِ الْآيَةُ ويسألونك عَنِ الرُّوحِ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ بِمَكَّةَ" ثم ذكر حديث ابن عباس – ﷺ –[٥٤٤].

---

[٥٤٠] ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، ج٩، ص٤٣١. والأثر رواه البخاري في **صحيحه**، برقم: ٤٧٢١، ٧٢٩٧، ٧٤٥٦، ٧٤٦٢. ومسلم، **صحيح مسلم**، برقم: ٢٧٩٤. والترمذي، **سنن الترمذي**، برقم: ٣١٤٠. وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**، برقم: ٧٠١.

[٥٤١] ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، ج٩، ص٤٣٢١. والأثر رواه الإمام أحمد في **المسند**، برقم: ٢٣٠٩. والترمذي في **السنن**، برقم: ٣١٤٠، وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**، برقم: ٧٠٢.

[٥٤٢] العسقلاني، ابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ج٨، ص٤٠١.

[٥٤٣] ينظر: العسقلاني، ابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ج٨، ص٤٥٠ – ٤٥١.

[٥٤٤] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، **تفسير القرآن العظيم**، ج٥، ص١١٤.

بعدما يسر لي ربنا الكريم جمع ما ورد في أسباب نزول أولها وأخرها، كما وفقني بفضله وكرمه للجمع الواجب اتباعه نحوها، وهذه المحاولة مني هي بضاعة مبتدئ، تقبلها ربنا الكريم بقبول حسن، وجعلها نواة خير، وفاتحة بركة لما هو أحسن، إنه هو الجواد الأكرم، سأشرع في تفسير الآية الكريمة تفسيراً مقاصدياً.

تفسير قول ربنا العظيم: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [البقرة: ١٨٩] تفسيراً مقاصدياً.

تشتمل الآية الكريمة على ثلاث جمل:

ورد في الجملة الأولى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ**﴾ أسباب لنزولها.

وورد في الجملة الثانية: ﴿**وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى**﴾ أيضاً أسباب لنزولها.

والجملة الثالثة: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ ختام الآية الكريمة، وهي وصية جامعة نافعة، وهي آكد الوصايا وأهمها، وأولاها، وآخرها وهذا تفصيل الكلام عليها حسب مقاصد القرآن الكريم.

أولها: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ**﴾ من أبرز مقاصد القرآن الكريم حصول الهداية للكافة، وطريق ذلك نشر العلم النافع، ويكفي في بيان فضل العلم وشرفه أمران:

أولهما: كل من نسب إليه ولو في شيء حقير فرح، ومن رفع عنه حزن، كما قال الإمام الشافعي – رحمه الله –[٥٤٥].

ثانيهما: العلم حياة، والجهل موت، قال ربنا العظيم: ﴿**أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [الأنعام: ١٢٢] وما أحسن قول القائل:

---

[٥٤٥] كما في: الغزالي، محمد بن محمد، **إحياء علوم الدين** (مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ب.ط، ١٩٣٩م) ج١، ص١٥. وإسناد القول إليه حسن ثابت كما في شرح الإحياء، ج١، ص٩٢.

وَفِي الْجَهْلِ قَبْلَ الْمَوْتِ مَوْتٌ لِأَهْلِهِ ... فَأَجْسَامُهُمْ قَبْلَ الْقُبُورِ قُبُورُ

وَإِنْ امْرَأً لَمْ يَحْيَ بِالْعِلْمِ مَيِّتٌ ... فَلَيْسَ لَهُ حَتَّى النُّشُورِ نُشُورُ[٥٤٦]

ومن المعلوم أنَّ العلم النافع خزائن خير، وكنوز بر، ومفتاحها السؤال الوجيه، كما روي ذلك في أثر لا يثبت إسناده[٥٤٧]، ومعناه صحيح ثابت قال به أئمة أثبات، منهم الإمام الزهري: "إن هذا العلم خزائن وتفتحها المسألة"[٥٤٨].

وقد نُهي الصحابة الكرام – ﷺ – في أول الأمر عن السؤال[٥٤٩]، لئلا يحصل تعنت في الأسئلة، ولئلا يتعجلوا الأمر قبل وقته، وليتركوا توجيههم، إلى من خلقهم، وأرسل إليهم من هو أحرص عليهم منهم – ﷺ – ثم رخص لهم في السؤال، ومع ذلك ما سألوا إلا بمقدار، قال عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما –: «ما رأيت قوماً خيراً من أصحاب محمد – ﷺ – ما سألوه إلا عن ثلاث عشرة مسألة، حتى قبض رسول الله – ﷺ – كلهن في القرآن، ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم»[٥٥٠].

---

[٥٤٦] البيتان أنشدهما الماوردي، علي بن محمد، توفي: ٤٥٠هـ، – رحمه الله – لبعض أهل عصره كما في: الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، **أدب الدنيا والدين** (دار مكتبة الحياة، ب ط، ١٩٨٦م) ص٤٣.

[٥٤٧] الأثر المرفوع إلى رسولنا – ﷺ – من رواية أمير المؤمنين علي – رضي الله عنه – كما في: أبو نعيم، **حلية الأولياء**، ج٣، ص١٩٢. والخطيب البغدادي، **الفقيه والمتفقه**، ج٢، ص٦١. ولفظه: «العلم خزائن، ومفتاحه السؤال، فسألوا يرحمكم الله، فإنه يؤجر فيه أربعة: السائل، والمعلم، والمستمع، والمحب لهم» وسنده ضعيف كما في: العراقي، **تخريج أحاديث الإحياء**، ج١، ص١٦. والسخاوي، **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**: ٧٠٤.

[٥٤٨] أبو نعيم، **حلية الأولياء**، ج٣، ص٣٦٣. ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، ج١، ص٨٩. الخطيب البغدادي، **الفقيه والمتفقه**، ج٢، ص٦٢.

[٥٤٩] كما في: أحمد، **المسند**: باب، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، ج٢، ص٩٢، ١٤٢، برقم: ١٢٤٥٧، ١٣٠١١. ومسلم، **صحيح مسلم**: باب السؤال عن أركان الإسلام، برقم ١٢. «عن أنس – رضي الله عنه – قال: نهينا في القرآن أن نسأل رسول الله – ﷺ – عن شيء ...» الحديث. وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**، ج١، ص٢١٨، برقم: ٤.

[٥٥٠] رواه الدارمي في **سنن الدارمي** – المقدمة – كراهية الفتيا، ج١، ص٥١. والأثر في: ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، ج٢، ص١٤١. وراجع تعداد أسئلتهم في: **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**: ٣٣٧ – باب السين، يسألونك.

ولنتأمل أول أسئلتهم في ترتيب المصحف الشريف: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ**﴾ دار سؤالهم عن أمرين متعلقين بالأهلة، عن الغاية منها والحكمة في وجودها. وعن السبب في اختلافها، والعلة في تغاير أحوالها، كما تقدم، وأجيبوا بما يطابق سؤالهم الأول، ووجهوا في جواب سؤالهم الثاني إلى ما هو المهم، بل والأهم الذي ينبغي معرفته من اختلاف أحوال الأهلة، إذ تتجلى فيه حكمة الله الحكيم، ورعايته لعباده الذي هو بهم رؤوف رحيم، حيث جعل الأهلة مواقيت يوقتون بها فيما يتعلق بأمور دينهم ودنياهم، وأما سبب اختلاف الأهلة فهي مسألة تابعة لعلم الفلك، وهي من مسائل العلم التجريبي المتوقفة على البحث العقلي والنشاط العلمي ليكشف الخلق أسرار خلق خالقهم وحكمته في ملكه وملكوته.

وهنا بحث مقاصدي يتعلق بالجزء الأول من الآية الكريمة قدمت أن أعظم مقاصد القرآن الكريم أمران، إثبات الإعجاز التام للقرآن، وجمعه على هداية الأنام على التمام. وحديثه عن العلوم الكونية دار حول ذينك المقصدين الشريفين، وإيضاح ذلك بالآتي:

أولا: هي خلق من خلقه تعالى، وأثر من آثار بديع صنعه يقول تعالى: ﴿**اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ (٦٢) لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ**﴾ [الزمر: ٦٢ – ٦٣].

ثانياً: هي مربوبة لربها الذي خلقها وقدرها، مطيعة له فهو الذي يسيرها، يقول تعالى: ﴿**قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٩) وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ (١٠) ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ (١١) فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ**﴾ [فصلت: ٩ – ١٢].

ثالثاً: محكمة متقنة منظمه متناسبة مع خلق الله العظيم الذي يحيط بها، يقول تعالى: ﴿**قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ (٥٩) أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا**

كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَءِلَهٌ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ (٦٠) أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَءِلَهٌ مَعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (٦١) أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَءِلَهٌ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ (٦٢) أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ أَءِلَهٌ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ (٦٣) أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَءِلَهٌ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل:٥٩ - ٦٤].

رابعاً: إخبار الله عنها إخبار عالم بجزئياتها وجميع أحوالها، يقول تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ (٥) ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٦) وَأَنَّ السَّاعَةَ آَتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ [الحج: ٥ - ٧].

ومثلها في السورة التي بعدها: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ (١٢) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ (١٣) ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آَخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ (١٤) ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ (١٥) ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ (١٦) وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ (١٧) وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ (١٨) فَأَنْشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ لَكُمْ فِيهَا فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (١٩) وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلْآَكِلِينَ (٢٠) وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (٢١) وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون:١٢ - ٢٢].

خامساً: جعلها ربنا مسخرة لنا لرأفته ورحمته بنا قال تعالى: ﴿**خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (٣) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ (٤) وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (٥) وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ (٦) وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ (٧) وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٨) وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ (٩) هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ (١٠) يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (١١) وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (١٢) وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ (١٣) وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (١٤) وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (١٥) وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ (١٦) أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (١٧) وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ [النحل:٣ – ١٨] وهي سورة النعم أيضاً كما ثبت ذلك عن قتادة؛ لأنَّ الله الكريم ذكر فيها أصول النعم وفروعها[٥٥١].

سادساً: حث على التفكر فيها، لأن جميع أحوالها تدل على عظم موجدها ومدبرها، يقول تبارك وتعالى: ﴿**أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ (٦) وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ (٧) تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ (٨) وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ (٩) وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ (١٠) رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ**﴾ [ق: ٦ – ١١].

سابعاً: أخبر سبحانه عن عجز الخلق بأسرهم نحوها، فلا يستطيعون تغيير سنة الله

---

[٥٥١] ينظر: السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ج٢، ص١٩٢، في النوع السابع عشر، معرفة أسمائه وأسماء سوره.

فيها ولا في أنفسهم، يقول سبحانه: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وفي سورة فاطر: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا**﴾ [فاطر: ٤١].

إنَّ العاقل لا يستطيع أمام ما في الأنفس والآفاق من آيات بينات إلا إثبات مشاهدات، نعم مشاهدات، ثم هو بعد ذلك عاجز عن معرفة حقيقة أي شيء، إن علماء الفلك والطبيعة التي خلقها العليم القدير من عدم يمكنهم أن يصفوا كيف تعمل الأشياء، ولكنهم لا يعرفون، بل ولا يحتاجون أن يعرفوا حقيقة هذه الأشياء[٥٥٢].

قال شيخ الإسلام مصطفى صبري – رحمه الله –: "كان الحري بالعاقل إذا رأى في العالم ما يدل على إحكام الصنعة وإتقانها أن يحمله على فعل العليم الحكيم القدير، وذلك ما هو المشهود في معظم الكائنات. فالعالَم الذي يكاد يكون ما يحتويه غير متناه قد ركبت أجزاؤه كأنها غير غافل بعضها عن بعض، فلو لم يكن فيه إلا ما يلزمه من وحدة الإدارة المحيطة به على سعته التي تقف العقول دون تصورها، بل مساحتها، لكفى في إثبات وجود الله الواحد، فهل العالم الذي لو كان البحر مداداً لما كفى في تسجيل ما تحتويه تفاصيله، مجموعة أشتات لا صلة لبعضها ببعض ولا يجمعها ملك مالك ولا هيمنة مهيمن على الرغم من اجتماعها واشتراكها في الوجود؟ فلو كان الأمر كذلك لخرت على رؤوسنا هذه القبة الزرقاء بجميع أجرامها التي ليست أرضنا إلا واحدة من أصغرها وكانت نتيجة هذه الفوضى العامة أشد مما لو كان فيهما آلهة إلا الله وأفسد. فمن جمع إذاً كل هؤلاء في الوجود ومن جمع كل هؤلاء في البقاء إلى أجل مسمى؟ ثم من فرق بين كل موجود وموجود فجعل الموجودات أعيان متمايزة بدل أن تكون مغمورة في خضم المادة؟ ومن عين موضع كل جزء من هذه الأجزاء وموقفه من الكل؟ فهذا الجمع وهذا التفريق والتعيين لا يمكن أن تكون

---

[٥٥٢] ينظر: حسين، محمد محمد، **حصوننا مهددة من داخلها** (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م) ص٥٠ – ٥٣.

بطبيعة الأشياء الغافلة بعضها عن بعض فتحتاج إلى من جمعها وفرقها وخصصها على حسب مشيئته، وإلا فهل يدري كل موجود معين كيفية تعيينه وتميزه من عامة الموجودات إن كان ذلك باقتضاء من نفسه؟ ثم هل يدري أحد من نحن الساكنين في الأرض أن له صلة – لا أقول بمن في المريخ على تقدير كونه مسكوناً كما قالوا –، بل بما في الكواكب السيارة البعيدة التي لم تصل أضواء شموسها بعد إلى الأرض من بُعدها؟ لأنا وإياه نجتمع تحت ملك مالك وسيطرته ﴿**إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آَتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا (٩٣) لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا**﴾ [مريم: ٩٣ – ٩٤] وهذه الصلة يُعترف بها في تعبير العلم باسم الجاذبية العامة بين النجوم والسيارات ومنظوماتها، مع أنَّه أي العلم لا يعرف ماهي حقيقة هذه الجاذبية؟، وعندنا أن حقيقتها جامعة العبودية لله كما أشارت إليه الآية"[٥٥٣]

ثامناً: أسلوب القرآن الكريم في الحديث عن آيات الله العظيم في الأنفس والآفاق جمع بين حلاوة البيان والإجمال في التعبير قدر الإمكان، فليس من مقاصده شرح نظريات علمية ولا تقرير قواعد مادية لعلوم مجالها العقول البشرية، وتأمل وجازة جواب سؤالهم وحلاوته وبلاغة ﴿**هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ**﴾ وأضاف الحج إليها؛ لظهور حكمة التوقيت فيه أداء وقضاء.

فالأهلة مواقيت للناس في أمور دينهم ودنياهم، ومنها توقيت حج بيت مولاهم.

تاسعاً: يشير ربنا الحكيم إلى بعض حكم الأهلة في آية كريمة، ويشير إلى حكم أخرى في آيات أخرى، ليذكر ربنا الرحيم عباده بنعمه عليهم في جميع آيات كتابه الكريم، وما عليهم إلا أن يجمعوا بينهما ليعرفوا نعم الله عليهم فيها، فالجواب في الآية الكريمة على سؤالهم: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ**﴾ اقتصر على بيان نعمة واحدة من اختلاف الأهلة في مراحلها، وهي مواقيت لأمورهم في دنياهم ودينهم، وأخبر في سورة الأنعام أنه جعل القمر مع الشمس علمي حسبان؛ لأنَّ حساب الأوقات يعلم بدورانهما وسيرهما، والحسبان بالضم، مصدر حسب.

---

[٥٥٣] صبري، مصطفى، **موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين**، ج٢، ص٣٨٨ – ٣٨٩.

قال تعالى: ﴿**فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ**﴾ [الأنعام: ٩٦].

وأخبر في سورتين أنه جعل القمر نوراً، فقال – جل جلاله –: ﴿**إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الأعراف: ٥٤].

وقال: ﴿**وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا**﴾ [نوح: ١٦].

وقال سبحانه في سورة الفرقان: ﴿**تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا**﴾ [الفرقان: ٦١].

كما عدَّه من جملة آياته الباهرة الدالة على قدرته القاهرة يقول سبحانه: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ**﴾ [فصلت: ٣٧].

ومثل ذلك قول الحي القيوم في النجوم: ﴿**وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**﴾ [الأنعام: ٩٧] أي: تهتدون بها في ظلمات الليل بالبر والبحر. وأضافها إليهما لملابستها لهما.

ونظيرها قوله عزوجل: ﴿**وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ**﴾ [النحل: ١٦].

وذكر ربنا الكريم للنجوم حكماً أخرى غير الاهتداء بها، منها تزيين السماء الدنيا بها للناظرين، ورجم الشياطين، فقال جل وعلا: ﴿**وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ**﴾ [الملك: ٥].

عاشراً: لم يجعل القرآن الكريم العلوم الكونية التجريبية المتوقفة على بحث العقل والوصول إلى نتائجها من موضوعات القرآن الكريم ولا غاية من غاياته؛ لأنَّ الوصول إليها متوقف على نتائج البحث العقلي، وقد تتغير حسب الزمان والإمكانيات، فهي خاضعة لنظام النشوء والتطور؛ ولأن المقصد من الكتاب المبين: إعجازه القويم، وهديه إلى الصراط المستقيم، فكان ذكره للأمور الكونية، وللآيات الربانية في الأنفس والآفاق ضمن ذينك المقصدين العظيمين.

والذين لم يعوا هذا، وأرادوا إخضاع القرآن الكريم لنظريات متطورة متغيرة، ترتب على مسلكهم أربعة محاذير كل منها خطير، وهي:

أولاً: شعور بالهزيمة الداخلية في نفوسهم، حيث جعلوا القرآن الكريم، كلام رب العالمين، المهيمن على ما سواه من علوم المتقدمين والحاضرين والمتأخرين بحاجة إلى إثبات صدقه وأحقيته بنظريات أقل ما يقال فيها متطورة متغيرة، وقد قال سيدي والدي الكريم لمتخصص في الطب: لو عرض عليكم من أربعين سنة ما ثبت عندكم الحين من أحوال الجنين، ماذا كنتم قائلين؟ قال نقول: إنه خرافه! وقس على هذا بقية العلوم التجريبية الأخرى التي طريقها البحث المتواصل، والاستنتاج المتيسر، ثم تابع سيدي والدي القول لذلك المتخصص الكبير قائلا: ولعله بعد أربعين سنة أخرى ينظرون إلى ما توصلتم إليه الحين نظرة قصور وتقصير.

ثانياً: سوء فهم لطبيعة القرآن الكريم ووظيفته، وجهل بمقاصده وغاياته، فالقرآن الكريم كتاب هداية وإعجاز، وقد حث العقول البشرية الذكية للبحث وبذل الجد والاجتهاد في معرفة أسرار الله الحكيم وحكمه في صنعه العظيم لتصل إلى المطلوب، وتزداد رسوخاً ويقيناً بالإيمان بربها علام الغيوب، فهو وظيفتها في هذه الحياة، يكدح فيها الإنسان بما في وسعه وطاقته حتى يلاقي ربه، ولم يرد الله العظيم منه أن يتلقى معلومات جاهزة، ويستلم مباحث منتهية، فهو مستخلف في هذه الحياة ومستعمر فيها، والله ناظر إليه كيف يعمل، وليس عليه لوم إن تعثر في بحثه بل له أجر عند ربه، إنما اللوم كل اللوم في الدعة والراحة والكسل والغباوة.

ثالثاً: يترتب على الأمرين المتقدمين تكلف في التأويل، وتمحل في الخرافات والأساطير، وبحمل كلام الله – عز وجل – الحكيم الخبير، وكلام رسوله – ﷺ – على تأويلات باردة ومعانٍ فاسدة، وقد وصل الانتكاس بمن سلكوا هذا المسلك الوخيم إلى ما يندى له الجبين، كتأويلهم للدَّجال الأعور بالاختراعات الصِّناعية الحديثة – التكنولوجيا؛ لأنها عوراء حيث هي مادية بحتة لم تصنع على اسم الله، ولا يراد منها الاستعانة على طاعة الله – جل وعلا –.[٥٥٤]

---

[٥٥٤] ينظر: محمود، مصطفى، **المسيخ الدجال** (القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، ب ط، ب ت). وحديث خروج

ومثل ذلك من التأويلات الباردة، والتمحلات الفاسدة، كإشارة القرآن الكريم إلى معجزة عصرية وهي السينما والتلفزيون في قول رب البرية: ﴿**يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ (٦) فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ**﴾ [الزلزلة: ٦ – ٨]، وقد بلغ الجنون ببعضهم أن يعقب على ما زعمه معجزة قرآنية عصرية بقوله: وبذلك ثبتت نبوة رسولنا – ﷺ – سبحان الله!! وكأنها لم تكن ثابتة، وتوقف ثبوتها على هذه الخرافة المزيفة؟![٥٥٥]

رابعاً: لزم من جراء ذلك التعسف تناقض المضبوعين الذين فتنوا بهذه الحضارة وتناقض أقوالهم فيما بينهم، ولا غرو في ذلك يقول تبارك وتعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ**﴾ [الصف: ٥].[٥٥٦]

الجملة الثانية: ﴿**وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [البقرة: ١٨٩] من مقاصد القرآن الكريم، هداية المكلفين إلى الصراط المستقيم، ولا يتم ذلك إلا بتخليهم الكامل عن عادات الجاهلية والحذر منها، ثم تغرس فيهم الصفات المرضية، والأخلاق العلية الربانية. ومن المعلوم عند أهل الإيمان، أنه يقف في طريق الحق عقبتان، في كل زمان ومكان.

العقبة الأولى: طاغوت الأعراف الجاهلية، والعادات الردية. كما قال المشركون عند

المسيح الدجال، ونزول سيدنا المسيح عيسى بن مريم نبي الله ورسوله – ﷺ – متواتر مقرر في كتب الاعتقاد. ينظر: أنور شاه، محمد الكشميري، **التصريح بما تواتر في نزول المسيح** (حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٣، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م) وفيه: لا يدخل المسيح الدجال مكة المكرمة ولا المدينة المنورة، فهل التكنولوجيا لم تدخل الحرمين الشريفين؟!.

[٥٥٥] ينظر: أبو بكر الجزائري، جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر، **اللقطات في بعض ما ظهر للساعة من علامات – الأحاديث النبوية الشريفة في أعاجيب المخترعات الحديثة** (مصر، مكتبة الكليات الأزهرية، ب ط، ١٩٨٣م).

[٥٥٦] ينظر: قطب، سيد، **في ظلال القرآن** (القاهرة: دار الشروق، ط١٥، ١٤٠٨هـ) ج١، ص١٨٠ – ١٨٤، فقد كتب في تفنيد قول من أقحموا كلام رب البرية في النظريات العلمية، كلاماً جزلاً فصلاً محكماً متقناً. وينظر: الزرقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ج٢، ص٣٥٣ – ٣٦١. الوجه الخامس من وجوه إعجاز القرآن الكريم: موقف القرآن الكريم من العلوم الكونية.

بعثة نبينا الأمين – ﷺ –: ﴿**مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ**﴾ [ص: ٧]. فاليهود يزعمون أن عزيراً ابن الله، والنصارى يقولون بالتثليث، والعرب آلهتهم متعددة. وكذا فرعون المخادع ﴿**وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ**﴾ [غافر: ٢٦]، أي: يبدل أعرافكم، ويغير عاداتكم.

العقبة الثانية: تقليد الآباء على عمى، من غير بصيرة ولا هدى، كما قال ربنا العظيم: ﴿**إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ (٦٩) فَهُمْ عَلَى آثَارِهِمْ يُهْرَعُونَ (٧٠) وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ الْأَوَّلِينَ (٧١) وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ (٧٢) فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذَرِينَ (٧٣) إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ**﴾ [الصافات: ٦٩ – ٧٤].

وقال – جل وعلا –: ﴿**أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا مِنْ قَبْلِهِ فَهُمْ بِهِ مُسْتَمْسِكُونَ (٢١) بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ (٢٢) وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ (٢٣) قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ (٢٤) فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ**﴾ [الزخرف: ٢١ – ٢٥].

هاتان العقبتان هما الحجة الباطلة، والقوة الزائفة التي يتمسك بهما الضالون، ويردون بهما الحق المعلوم، ويعادون بهما كل مصلح وداع إلى الخير مأمون.

وتزداد شناعة هاتين الشبهتين إذا التزم الجاهليون بهما تديناً، وهذا ما كان في العرب في الجاهلية عند بعثة نبينا خير البرية – ﷺ – فصبر على قومه وتعهدهم بالنصح والرعاية والتربية الحسنة حتى صاروا أكمل الخلق وأفضلهم، وقد ظلت فيهم عادة إتيان البيوت من ظهورها لأسباب مختلفة – كما تقدم في أسباب نزول الآية الكريمة – إلى ما بعد الهجرة الشريفة، فتخلوا عن تلك العادة القبيحة كما تخلوا عن سائر خصال الجاهلية، وصاروا بحق خير أمة أخرجت للناس.

وتوجيه الآية الكريمة جاءت في ضمن مقاصد القرآن الكريم، فليس من وجوه البر، ولا مما يقتضيه العقل التدين بدخول البيت من خلفه عن طريق فتح كوة فيه، وتحرير العقول

البشرية من الخرافات والآفات الردية من أعظم أنواع الهداية الحقيقية، والهداية التامة من مقاصد القرآن الكريم الهامة، وفي بضع كلمات لطيفات مؤثرات مقنعات اجتثت تلك العادة القبيحة التي لا تتناسب مع العقول الزكية، ولا مع الفطرة السليمة السوية، وشرع لهم ما ينشطهم وينفعهم ويقربهم إلى ربهم – جل وعلا – ومثل تلك العادة السيئة فعلهم عند أداء نسك الحج حيث كانوا إذا ذبحوا هديهم ينضحون الكعبة المشرفة بلحوم الهدي والأضاحي ودمائها، فأراد المسلمون أن يفعلوا مثل ذلك، وقالوا نحن أحق أن نصنع ذلك، فأنزل الله – عز وجل –: ﴿**لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ**﴾ [الحج: ٣٧][٥٥٧]، نعم لم يصل إلى الله الغني شيء من تلك القرابين، إنما الذي يصل إليه ويعظم به نيات العاملين المتقين لله العظيم.

ومن تأمل حكمة النبي – ﷺ – في هديه وتوجيه المسلمين إلى ما يسعدهم، والتحرير من كل خرافة تضرهم رأى ذلك جلياً في جميع مراحل حياته – ﷺ – ثبت في صحيح الإمام البخاري وغيره من دواوين السنة الشريفة عن ابن عباس – رضي الله عنه – قال: «بينما النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ، نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلاَ يَقْعُدَ، وَلاَ يَسْتَظِلَّ، وَلاَ يَتَكَلَّمَ، وَيَصُومَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مُرْهُ فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَقْعُدْ، وَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ»[٥٥٨].

إنَّ الخرافات، والعادات السيئات تفتك بالعقول الزاكيات أكثر من فتك المسكرات والمخدرات، ولا يوجد دين صحيح مستقيم، بدون عقل زكي صحيح سليم.

---

[٥٥٧] ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، ج١٠، ص٥١٠. والطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ج٨، ص٧٠. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، **تفسير القرآن العظيم**، ج٨، ص٢٤٩٥.

[٥٥٨] أخرجه البخاري في **صحيح البخاري**، برقم: ٦٧٠٤، باب النذر فيما لا يملك وفيه معصية. وأبو داود، **سنن أبي داود**، برقم: ٣٣٠٠. وابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، برقم: ٢١٣٦. وهو في ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –**، ج١١، ص٥٤٣، برقم: ٩١٣٧. وأبو إسرائيل صحابي أنصاري، وليس من الصحابة من يكنى أبا اسرائيل غيره – رضي الله عنه – والحديث الشريف في ترجمته في: أبو نعيم، **معرفة الصحابة**: ج٥، ص٢٨٣٤، برقم: ٦٦٩٢. وابن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**: ج١٢، ص٢٠، رقم: ٩٥٤٢.

الجملة الثالثة والأخيرة في الآية الكريمة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾: ختمت الآية الكريمة بأحسن الإرشادات وأكملها، وفي ذلك تحقيق لأعظم مقاصد القرآن الكريم وأعظمها، حيث بالتقوى تتم الهداية للتي هي أقوم وأقوى، والتقوى باختصار هي: أن يجعل الإنسان بينه وبين الشقاء والهلاك وقاية وحاجزاً عن طريقين اثنين، وهما: ترك المحظور محرماً ومكروهاً، وفعل المأمور واجباً ومستحباً، والتقوى هي وصية ربنا الكريم للأولين والآخرين، ولا يقبل الله العمل إلا بها، ولا يتخذ ولياً من غير أهلها: **﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾** [النساء: ١٣١] ولذلك ختم الله الكريم الآية الكريمة بها، وجعلها علة للفلاح الذي به النجاة من المرهوب والفوز بالمطلوب، وختم ربنا الكريم كتابه العظيم بالآية: **﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾** [البقرة: ٢٨١] [٥٥٩] جعلنا ربنا الكريم من أهلها، ومع أهلها في الدنيا، ويوم الدين، إنه جواد كريم، وهو بنا رؤوف رحيم.

ومن الأمثلة على التفسير المقاصدي الذي لم يراعَ المنهجية الصحيحة لفهم النص القرآني الكريم، كتاب الدكتور مصطفى محمود (القرآن محاولة لفهم عصري):

حيث يقول: إن الله رحيم دائماً حتى في جحيمه، ولهذا سمي الرحمن، واعتبر عذاب الجحيم نوعاً من الرحمة.

كما يرى عند تفسير قول الله الجليل: **﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾** [النور: ٣٠] أنَّ غض البصر أمر صعب في زمن الميني جيب والصدر العريان، والشعر المسترسل، ومجرد إرسال النظر لا ضرر منه، والضرر فيما يجري في القلب والعقل، فمن نظر إلى الجمال ورأى فيه الخالق الذي صور، فلا تكون نظرته حلالاً فقط، وإنما تكتب له حسنة، لأنَّه حين يرى بقلبه (الله) عند رؤيته الوجه الجميل، يمجد الخالق الذي

---

[٥٥٩] ينظر: ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، **تفسير القرآن العظيم**، ج٢، ص٥٥٤، وفيه: «عَنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: آخِرُ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ كُلِّهِ **﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ﴾** (سورة البقرة: ٢٨١) يَعْنِي: تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ، يَعْنِي بَرًّا أَوْ فَاجِرًا. وَعَاشَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ تِسْعَ لَيَالٍ، ثُمَّ مَاتَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ لِلَيْلَتَيْنِ خَلَتَا مِنْ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ».

صوَّره وهذا في حد ذاته من مقاصد القرآن الكريم وهو ذكر الله.[٥٦٠].

ولا شك أنَّ ذلك باطل وواضح بطلانه، وقد فنّد الشيخ مصطفى الحديدي الطير تلك الأوهام والمفاهيم الخاطئة في كتابه (اتجاهات التفسير في العصر الحديث).[٥٦١] .

ومما سبق يتضح أن التفسير المقاصدي إذا لم يكن منضبطاً بقواعد منهجية بها يحصل الفهم الصحيح للنص القرآني الكريم لا اعتبار له ويكون شاذاً مردوداً على قائله حتى وإن كان في ظاهره يتفق مع مقاصد القرآن الكريم العامة بزعمهم، وصدق قول الحكيم العليم فيهم: ﴿**أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا (٤٣) أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا**﴾ [الفرقان:٤٣ - ٤٤].

اللهم اجعل هوانا تبعاً لما جاء به رسولنا – ﷺ – في جميع أحوالنا، ولا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، أنت ولينا وحسبنا.

خلاصة الفصل الأخير: من هذه الدراسة تناول الجانب التطبيقي لمنهجية فهم النص القرآني الكريم في أنواع التفسير من خلال تطبيقها على التفسير بالمأثور والرأي والمقاصدي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: تناول أثر تلك المنهجية في التفسير بالمأثور وذلك من خلال تعريفه: وهو أن ينقل المفسر تفسير الآيات الكريمات من كتاب الله أو سنة رسوله – ﷺ – ومن أقوال الصحابة الكرام والتابعين لهم بإحسان. ويجب اخضاع كل ذلك للمنهجية الصحيحة التي من خلالها يفهم النص القرآني الكريم بعد التأكد من صحة السند، فما صح سند يقبل ولا يجوز رده أو إهماله. وتم بيان أثر تطبيق المنهجية الصحيحة مع الأمثلة.

والمبحث الثاني: تناول أثر منهجية فهم النص القرآني الكريم في التفسير بالرأي، وذلك من خلال بيان المراد بالتفسير بالرأي، وهو بذل الجهد وإعمال الفكر في فهم النص القرآني الكريم وفق الضوابط العلمية، ولا شك في جواز ذلك كما دل على جوازه كتاب الله

---

[٥٦٠] مصطفى محمود، **القرآن محاولة لفهم عصري**، ص٨٥ – ٨٧.

[٥٦١] الطير، مصطفى محمد الحديدي، **اتجاهات التفسير في العصر الحديث من الإمام محمد عبده حتى مشروع التفسير الوسيط**، ضمن بحوث قرآنية، مجمع البحوث الإسلامية، ص: ١٩٣ – ١٩٩، وانظر رده عليه في تفسيره بأن عذاب جهنم رحمة، وأن ما جاء عن الجحيم معان مستحيلة، وهي من باب التمثيل: ص١٩٠ – ١٩٢.

وسنة رسوله – ﷺ – وقرر لزوم اللجوء إليه العقل. ومن ثم ذكرت تطبيقات على التفسير بالرأي الموافق للمنهجية الصحيحة، والمخالف لها، مع بيان وجه بطلانه ومخالفته لتلك الحقائق.

وفي المبحث الثالث: تناول الباحث التفسير المقاصدي بتعريفه، وهو التفسير الذي يبحث في معاني القرآن الكريم، ودلالاتها اللغوية، مع بيان الحكم والغايات التي من أجلها أنزل القرآن الكريم وشرعت الأحكام. ثم بيان كيفية تطبيق منهجية فهم النص القرآني عليه، وذلك من خلال إيراد مثال لتفسير آية كريمة تفسيراً مقاصدياً، مع ذكر ما يترتب على التفسير المقاصدي الذي لم يراع المنهجية الصحيحة لفهم النص القرآني الكريم مع ذكر أمثلة على ذلك.

وبهذه التطبيقات لمنهجية فهم النص القرآني الكريم على أنواع التفسير، نصل إلى ختام الدارسة الشيقة في الحديث عن منهجية فهم النص القرآني الكريم، وأسأل الله الإخلاص وأن تكون نافعة وصواباً كما أردت، فمنه وحده التوفيق والسداد، والحمد لله رب العالمين

خاتمة البحث

ختم الله – جل وعلا – لنا بالحسنى. قد حوى هذا البحث موضوع منهجية فهم النص القرآني وأثرها في علم التفسير، وقد بذلت قصارى جهدي في استجلاء كافة جوانب هذا الموضوع، وتبسيطه للقارئ، ومهما بذلت فالعلم بحر واسع لا يبلغ أحد منتهاه، وحسبي محاولة دخول هذا البحر والنيل من كنوزه، وأختم هنا بأهم ما توصلت إليه من نتائج، وتوصيات، لتكون مُيسَّرة وسهلة المنال.

أولاً: النتائج:

١. بينت الدراسة أن النص القرآني الكريم إلهي المصدر، وباللغة العربية الخالدة، ولا يخضع فهمه للأهواء، ويجب تقديسه والتعامل معه بخصوصية واحترام، ويحرم القول فيه بغير علم كما قال عليه الصلاة والسلام «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار»[٥٦٢].

٢. أثبت الباحث أن النص القرآني الكريم ليس كأي نص آخر، وله خصائص كثيرة تميزه عن غيره، ويجب مراعاة تلك الخصائص في أي محاولة لفهمه.

٣. خلص الباحث إلى أن النص القرآني الكريم باللغة العربية الفصحى الخالدة والتي تعتبر وعاء للدين، وقد اختارها الله أن تكون مظهرتاً لوحيه، ومستودعاً لمعاني كلماته، ومع ذلك فليس النص القرآني تابعاً لها أو شارحاً لها، وإنما هي تتبع النص القرآني وتبينه.

٤. توصل الباحث إلى أن منهجية فهم النص القرآني الكريم هي القواعد العامة، والقوالب الموضوعية التي تؤدي إلى الوصول للحقيقة عند مراعاتها في أي نوع من أنواع التفسير بعد بذل الوسع واستفراغ الجهد.

٥. خلصت الدراسة أنه لفهم أي نص وخصوصاً نصوص القرآن الكريم والتي هي

---

[٥٦٢] أخرجه الترمذي في **سنن الترمذي**، باب الذي يفسر القرآن برأيه، ج٥، ص١٩٩، رقم: ٢٩٥١، وقال: هذا حديث حسن.

كلام رب العالمين لا بد أن يكون وفق ضوابط الحقائق الثلاثة وتفاصيلها التي من خلالها يفهم الكلام، وهي الحقيقة الوضعية اللغوية، والحقيقة الدينية الشرعية والحقيقة العرفية الاصطلاحية. وأي فهم لا يراعي هذه الضوابط والحقائق فهو خاطئ أياً كان مصدره أو قائله.

٦. أظهرت الدراسة أن الحقيقة المجازية تنقسم إلى قسمين، مجازية لغوية وهي استعمال الألفاظ في غير معانيها اللغوية لعلاقة وقرينة، ومجازية عقلية وهي اسناد الفعل إلى غير فاعله.

٧. أثبتت الدراسة التزام سلفنا الكرام، منذ عهد الصحابة الكرام ومن جاء بعدهم من التابعين، وأئمة التفسير، بالمنهجية الصحيحة المبنيَّة على حقائق فهم النص القرآني الكريم، ولذلك كانت تفاسيرهم نوراً لمن جاء بعدهم، وليس فيها أي تلاعب بالنَّص القرآني كما حصل عند المتأخرين الذين أهملوا تلك الحقائق.

٨. توصل الباحث أنه لا يوجد تعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح؛ لأنهما أمر الله وخلقه، ولكل منهما دور مكمل للأخر، وبهما يصل الإنسان للحقيقة والفهم الصحيح، وخلاف ذلك سبب الجهل والضلال.

٩. خلصت الدراسة إلى أن الحقائق التي من خلالها يفهم النص القرآني الكريم فهماً صحيحاً ثلاثة إجمالاً، وهي: الحقيقة الوضعية اللغوية، والحقيقة الدينية الشرعية، والحقيقة العرفية الاصطلاحية، وأربعة عند التفصيل، حيث تنقسم الحقيقة الوضعية اللغوية إلى قسمين: أصلية، ومجازية.

١٠. أثبتت الدراسة أنه يتعين، بل يجب حمل النص القرآني الكريم على إحدى الحقائق الثلاث في حالة وجود قرينة تدل على أحدها، وهذا محل اتفاق واجماع بين العلماء، ويكون فهم النص القرآني الكريم حسب الحقيقة المتعينة بالقرائن.

١١. خلصت الدراسة إلى أنه حال الإطلاق وعدم وجود قرينة على تعيين حقيقة بذاتها، تقدم الحقيقة الدينية الشرعية ثم الحقيقة العرفية، ثم الحقيقة اللغوية الأصلية ثم الفرعية المجازية. إلا عند الإمام أبي حنيفة فتقدم الحقيقة الوضعية اللغوية.

١٢. بينت الدراسة أن إهمال منهجية فهم النص القرآني الكريم وعدم الأخذ بتلك

الحقائق ينتج عنه خطأ في فهم نصوص القرآن الكريم.

١٣. خلص الباحث إلى أن الخطأ في فهم نصوص القرآن الكريم يصدر من أربعة أصناف، أولهم: من عنده أهلية للتفسير، فهو: إما أن يكون قوله يحتمله النص فلا يرد قوله، وإما أن يزل فيجانب الصواب فيرد قوله ويلتمس له العذر. والصنف الثاني: عنده أهلية للتفسير، ولكنه سيء فاسد الطوية ويحرف الكلم عن مواضعه. والصنف الثالث: من ليس عنده أهلية وهو فاسد الطوية ويحرف الكلم عن مواضعه. والصنف الرابع: من ليس عنده أهلية للتفسير وليس لديه نية فاسدة فهو يتخبط في جهله.

١٤. توصلت الدراسة إلى أن طرق التفسير المقبولة لا تخرج عن طريقتين، طريقة ربانية يحتج بها، ويعول عليها، وهي المهيمنة على ما عداها. وطريقة شرعية يحتج لها، ويؤخذ بها. وأما الطريقة الباطلة المردودة فهي طريقة مبدلة لا يجوز الأخذ بها، بل ويجب الحذر منها.

١٥. أثبتت الدراسة أنه ليس كل ما في التفسير بالمأثور مقبول، بل لا بد من عرضه على منهجية فهم النص القرآني الكريم فما كان مطابقاً لها: قُبِل، وما كان مخالفاً: يرد، ولا يعد ذلك قدحاً بالآثار المروية، ولا بالصحابة الكرام، أو التابعين لهم بإحسان.

١٦. خلص الباحث إلى أن نصوص القرآن الكريم كلام رب العالمين، توافق العقول السليمة، ومنها تؤخذ القواعد اللغوية، وتطابق القواعد العلمية، فلا مجال لتطبيق السراب على الحقيقة.

١٧. بيت الدراسة أن مسألة تحديد العلاقة بين الوحي الرباني والعقل البشري، هي العلامة الفارقة بين المهتدين والضالين، فأهل السنة المهتدون أسسوا دينهم على المنقول المأثور، وجعلوا الرأي المعقول تبعاً، عكس أهل الضلال على اختلاف أهوائهم، فقد أسسوا دينهم على هوى عقولهم، وجعلوا وحي ربهم تبعاً لأوهامهم.

١٨. أثبتت الدراسة أن التفسير المقاصدي نوع من التفسير بالرأي ولا يخرج عن حالتين، حالة يكون فيها تفسيراً مقبولاً وهي إذا وافق التفسير بالمأثور وبني

عليه وشهدت له قواعد اللغة العربية ودلة عليه. وحالة يكون تفسيراً مذموماً محرماً هي إذا خالف نصوص الشرع الحكيم، وقواعده وعارض اللغة العربية وقواعدها.

١٩. تبين للباحث أن جميع مقاصد القرآن الكريم تعود إلى مقصدين أساسيين هما، بيان إعجاز القرآن الكريم، وبيان أنه كتاب هداية وإرشاد يهدي للتي هي أقوم في جميع شؤون العباد، وسبب سعادتهم وفلاحهم في الدنيا والأخرة.

٢٠. توصلت الدراسة إلى ضرورة التحرر من التقليد، والتبعية، والتعصب للأقوال والأشخاص بدون علم، وينبغي عرض جميع الأقوال على الضوابط العلمية.

ثانيًا: التَّوصيات:

١. يوصي الباحث بتخصيص منهجية فهم النص القرآني بمزيد من الدراسات والبحوث العلمية والمؤلفات التي تسهم في توضيحها وترسيخها كمنهج للتعامل مع النصوص القرآنية.

٢. يوصي الباحث بتدريس منهجية فهم النص القرآني الكريم لطلاب لدراسات القرآن الكريم كمادة مستقلة؛ ليتميز لدى الطالب المقبول والمرفوض من مفاهيم منسوبة للنص القرآني الكريم.

٣. يوصي الباحث مراكز البحث العلمية الإسلامية بمراجعة كتب التفسير وتنقيح ما فيها من مفاهيم لا تتناسب مع النص القرآني الكريم وقداسته وليست مراد رب العالمين.

٤. يوصي الباحث بعقد ندوات ومؤتمرات علمية من أهل الاختصاص توضح منهجية فهم النص القرآني الكريم لعموم الباحثين.

٥. يوصي الباحث أهل الاختصاص في العلوم القرآنية بوضع تفسير كامل للقرآن الكريم وفق المنهجية الصحيحة ويلائم العصر الحديث.

٦. يوصي الباحث مراكز البحث الإسلامية وأهل الاختصاص بالتصدي للرد على أي مفاهيم معاصرة تنسب للنص القرآني وهي باطلة وغرضها تشويه

النص القرآني الكريم.

وأخيراً: فما هذا إلا جهد مقل، ولا أدعي فيه غاية الكمال، ولكن حسبي أني بذلت فيه جهدي، فإن وفقت فمن الله تعالى وذاك مرادي، وإن تعثرت فيه فمن نفسي والشيطان، وأكون قد حصلت على شرف المحاولة والتعلّم، ولا أزيد على ما قاله القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني: "رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جلة البشر"[٥٦٣]

آملاً أن ينال القبول، ويلقى الاستحسان.

وصلِّ اللهم وسلم وبارك على نبينا وسيدنا وحبيبنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا والحمد لله رب العالمين.

[٥٦٣] حاجي خليفة، مصطفى عبد الله، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والعلوم**، ج١، ص١٨.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

القرآن الكريم.

ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن الجزري، **جامع الأصول في أحاديث الرسول – ﷺ –** (دمشق: مطبعة الملاح، ب.ط، ١٩٦٩م).

ابن الأثير، عز الدين علي بن أبي الكرم محمد، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م).

ابن الأثير، عز الدين علي بن أبي الكرم محمد، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي (بيروت: المكتبة العلمية، د.ط، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م).

الآجُرِّيُّ، محمد بن الحسين بن عبد الله، **الشريعة**، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي (الرياض: السعودية: دار الوطن، ط٢، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م).

أبو جعفر، أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، تحقيق: سعيد الفلاح، **البرهان في تناسب سور القرآن** (السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود إدارة النشر والثقافة، ب ط، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م).

أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر، **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل**، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ب ط، ب ت).

الأزدي، مقاتل بن سليمان بن بشير، **تفسير مقاتل**، تحقيق: عبد الله محمود شحاته (بيروت، دار إحياء التراث، ط١، ١٤٢٣هـ).

الأصفهانى، الحسين بن محمد، **تفسير الراغب الأصفهاني**، تحقيق: د. محمد عبد العزيز بسيوني (د.م، كلية الآداب – جامعة طنطا، ط١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م).

الأصفهانى، الحسين بن محمد، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان الداودي (دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ط١، ١٤١٢ هـ).

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة** (الرياض، دار المعارف، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م).

الإلبيري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد، **تفسير القرآن العزيز**، تحقيق: حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز، (مصر، القاهرة، دار الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م).

الألوسي، محمود بن عبد الله الحسيني، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ب.ط، ب.ت).

الأنباري أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، **إيضاح الوقف والابتداء** (سوريا، مجمع اللغة العربية بدمشق، ب ط، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م).

الباجوري، ابراهيم بن محمد، **تحفة المريد على جوهرة التوحيد**، (مصر، مطبعة محمد علي صبيح، ب ط، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).

البخاري، محمد بن إسماعيل، **التاريخ الكبير** (الهند: مطبعة حيدر أباد، ب.ط، ١٣٦١هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، تحقيق: محمد زهير الناصر (د.م، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل، **خلق أفعال العباد**، تحقيق: عبد الرحمن عميرة (الرياض: دار المعارف السعودية، د.ط، د.ت).

الباقلاني، محمد بن الطيب، **الانتصار للقرآن**، تحقيق: د. محمد عصام القضاة (بيروت: دار ابن حزم، عَمَّان: دار الفتح، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).

الباقلاني، محمد بن الطيب، **نكت الانتصار** (مصر: دار منشأة المعارف، د.ط، ١٩٧١م).

بخش، خادم حسين إلهي، **القرآنيون وشبهاتهم حول السنة** (الطائف: مكتبة الصديق للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٠م).

البستي، محمد بن حبان، **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء**، تحقيق: محمد محي الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، ب.ط، ١٣٩٧هـ).

البقاعي، برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، (لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ب.ط، ١٩٩٥م).

البغدادي، إسماعيل باشا، **هدية أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** (بيروت، مكتبة المثنى، ب.ط، ١٩٥٥م).

البغوي، الحسين بن مسعود، **شرح السنة**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد زهير الشاويش (بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٧١م).

البغوي، الحسين بن مسعود، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٠هـ).

بهجت النادي، وعارف رأفت، **من وحي القرآن، قراءة في منهجية فهم الخطاب القرآني**، (فرنسا، غراسي، ط١، ٢٠٠٩).

البيضاوي، القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر، **تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة**، (لبنان، دار الثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٣٣هـ).

البيضاوي، ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٨هـ).

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، **الأسماء والصفات**، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي (جدة – المملكة العربية السعودية: مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م).

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

البيهقي، أحمد بن الحسين، **دلائل النبوة**، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي (د.م، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

البيهقي، أحمد بن الحسين، **شعب الإيمان**، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد (الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).

التُستري، أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع، **تفسير التستري**، جمعها: أبو بكر محمد البلدي، المحقق: محمد باسل عيون السود، (لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣هـ).

التهانوي، محمد علي الفاروقي، **سبق الغايات في نسق الآيات** (دلهي: المطبع المجتبائي، ط١، ١٣١٦هـ).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **جواب أهل العلم والإيمان، بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٧٤م).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: محمد رشاد سالم (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٣٩٩هـ).

ابن تيمية، أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، **رفع الملام عن الأئمة الأعلام** (بيروت، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٣٩٢هـ).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية** (مصر: دار الأنصار، ط١، ١٩٧٨م).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية** (الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى** (الرياض: دار الرياض الحديثة، ط١، ١٣٩٨هـ).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مقدمة في أصول التفسير**، تحقيق: محمود محمد نصار (مصر: مكتبة التراث الإسلامي، ط١، ١٩٨٨م).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع فتاوى شيخ الإسلام**، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ب.ط، ١٤٠٦هـ).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: أنور الباز، عامر الجزار (مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر، ط٣، ١٤٢٦هـ).

ابن تيمية، أحمد عبد الحليم، **درء تعارض العقل والنقل** (الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد ابن سعود، ط١، ١٣٩٩هـ).

الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، تحقيق: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٨هـ).

الجارم، علي، وأمين، مصطفى، **كتاب البلاغة** (مصر، دار المعارف، ب ط، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م).

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، **التعريفات** (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

الترمذي، محمد بن علي بن الحسن، **سنن الترمذي**، تحقيق: بشار عواد (بيروت: دار الغرب الإسلامي، د.ط، ١٩٩٨م).

الجزائري، أبو بكر جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر، **اللقطات في بعض ما ظهر للساعة من علامات – الأحاديث النبوية الشريفة في أعاجيب المخترعات الحديثة** (مصر، مكتبة الكليات الأزهرية، ب ط، ١٩٨٣م).

ابن الجزري، محمد بن محمد بن علي، **تقريب النشر في القراءات العشر** (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨١هـ).

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين** (بيروت: المطبعة العلمية، ب.ط، ١٤٠٠هـ).

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، **تلبيس ابليس** (مصر: المطبعة الحيدرية، ط٣، ١٣٦٨هـ).

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٢٢).

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، **غريب الحديث**، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥ – ١٩٨٥م).

ابن جزي، محمد بن أحمد، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تحقيق: عبد الله الخالدي (بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤١٦هـ).

ابن ابي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، **تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين**، تحقيق: أسعد محمد الطيب (الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤١٧ – ١٩٩٧م).

الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد، **المستدرك على الصحيحين** (الهند: مطبعة حيدر أباد، ب.ط، ١٣٣٤هـ).

حاجي خليفة، مصطفى عبد الله، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والعلوم** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ب.ط، ب.ت).

ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، **الإصابة في تمييز الصحابة** (مصر: مطبعة السعادة، ط١، ١٣٢٨هـ).

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة (سوريا: دار الرشيد، ط١، ١٤٠٦ – ١٩٨٦).

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، **تهذيب التهذيب** (الهند: دائرة المعارف النظامية، ط١، ١٣٢٥).

ابن حجر، علي بن أحمد، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** (مصر: المطبعة السلفية، ب.ط، ١٣٨٠هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** (القاهرة: دار الريان، ط٢، ١٤٠٩هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **لسان الميزان**، تحقيق: محمد رشا (الهند، مطبعة حيدر أباد، ب.ط، ١٣٢٩هـ).

الحديدي، مصطفى محمد **اتجاهات التفسير في العصر الحديث من الإمام محمد عبده حتى مشروع التفسير الوسيط** (مصر: الشركة المصرية للطباعة والنشر، ب.ط، ١٣٩١هـ).

حرب، علي، **النص والحقيقة** (بيروت: المركز الثقافي العربي، ط٤، ٢٠٠٥م).

حرب، علي، **نقد الحقيقة** (بيروت: المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩٣م).

ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، **الفصل في الملل والأهواء والنحل** (مصر: مكتبة الخانجي، ب.ط، ٢٠١٠م).

ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، **النبذة الكافية في أحكام أصول الدين**، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ).

حسن، عثمان بن علي، **منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة** (الرياض: مكتبة الرشد، ط٤، ١٤١٨هـ).

حسين، محمد محمد، **حصوننا مهددة من داخلها** (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م).

حسيبة، مصطفى، **المعجم الفلسفي** (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م).

ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، **فضائل الصحابة**، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣ – ١٩٨٣م).

ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، **مسند الإمام أحمد** (بيروت: المكتب الإسلامي، ب.ط، ب.ت).

أبو حيان، محمد بن يوسف، **تفسير البحر المحيط (التفسير الكبير)** (الرياض: مكتبة ومطابع النهضة الحديثة، د.ط، د.ت).

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، **البحر المحيط**، تحقيق: صدقي محمد (بيروت: دار الفكر، د.ط، ١٤٢٠هـ).

الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

الخازن علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي، **لباب التأويل في معاني التنزيل**، (لبنان، دار الفكر، ب.ط، ١٣٩٩هـ).

الخطابي، حمد بن محمد، **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري** (مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٩٨٨م).

الخطابي، حمد بن محمد، **العزلة** (القاهرة: السلفية، ب.ط، ١٣٨٥هـ).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، **تاريخ بغداد** (مصر: دار السعادة، ب.ط، ١٣٤٩هـ).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، **الفقيه والمتفقه** (بيروت: دار إحياء السنة، ب.ط، ١٩٧٥م).

أبو داود، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي الدين (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، د.ت).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٢م).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** (بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** (الرياض: عالم الكتب، ب.ط، ٢٠٠٣م).

الذهبي، محمد حسين، **التفسير والمفسرون** (القاهرة: دار الحديث، ب.ط، ٢٠٠٥م).

الرازي، محمد بن عمر، **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد (بيروت: المكتبة العصرية، ط٥، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

الرازي، محمد بن عمر، **مفاتيح الغيب - التفسير الكبير - تفسير الرازي** (د.م، دار الفكر، ط١، ١٤٠١ - ١٩٨١م).

الرفاعي، أحمد، **البرهان المؤيد** (حلب: مكتبة ربيع، ط٢، ١٣٨٢هـ).

الرومي، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان، **خصائص القرآن الكريم** (الرياض، مكتبة العبيكان، ط٩، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م).

الرويلي، ميجان، البازعي، سعد، **دليل الناقد الأدبي إضاءة لأكثر من سبعين تياراً ومصطلحاً نقدياً معاصراً** (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط٣، ٢٠٠٢م).

الزاهدي، حافظ ثناء الله، **تلخيص الأصول** (الكويت، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني، **اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين** (د.م، المطبعة الميمنية، د.ط، ١٣١١هـ).

الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، **تاج العروس من جواهر القاموس** (د.م: دار الهدية، د.ط، د.ت).

الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، **معاني القرآن وإعرابه** (بيروت: المطبعة العصرية، ب.ط، ب.ت).

الزرقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن** (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط٣، ب.ت).

الزرقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط١ - ١٤١٥هـ).

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن** (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ب.ط، ١٣٩١).

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦هـ).

الزركلي، خير الدين، **الأعلام** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ب.ت).

الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ب.ط، ب.ت).

زروق، أحمد بن أحمد بن محمد، **قواعد التصوف** (مصر، مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م).

أبو زيد، محمد، **الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن** (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ب.ط، ١٣٤٩هـ).

ابن سعد، محمد بن سعد البغدادي، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

أبو السعود، محمد بن محمد، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

السبكي، عبد الوهاب بن علي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: محمود محمد، عبد الفتاح الحلو (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٩٦٤م).

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ).

سعيد، جلال الدين، **معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية** (تونس: دار الجنوب للنشر، ب.ط، ٢٠٠٤م).

سعدي أبو حبيب، **القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً** (سوريا، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

السفاريني، أحمد بن سالم الحنبلي، **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية** (دمشق، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، ط٢، ١٩٨٢م).

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**، تحقيق: محمد باسل عيون السود (د.م، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

ابن السني، أحمد بن محمد بن إسحاق، **عمل اليوم والليلة** (بيروت: مؤسسة علوم القرآن، ب.ط، ب.ت).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام** (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن** (مصر: الهيئة المصرية للكتاب، ب.ط، ب.ت).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل نعيم، (بيروت: شركة ابناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة خاصة بوزارة الأوقاف القطرية، ١٤٢٩هـ).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **طبقات الحفاظ** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٣م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الدر المنثور في التفسير المأثور** (مصر، د ط، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **طبقات المفسرين العشرين**، تحقيق: علي محمد عمر (القاهرة: مكتبة وهبة، ط١، ١٣٩٦هـ).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي (بيروت، دار طيبة، د ط، د ت).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **معترك الأقران في إعجاز القرآن** (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).

الشافعي، محمد بن ادريس، **الأم**، تحقيق: رفعت عبد المطلب (بيروت، دار المعرفة، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، **تفسير الإمام الشافعي**، جمع وتحقيق ودراسة: أحمد بن مصطفى الفران، السعودية، دار التدمرية، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م).

الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد، **الموافقات**، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، (القاهرة: دار ابن عفان للنشر، ط١، ١٤١٧هـ).

شاكر، **أحمد** محمد، **عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير** (مصر: دار المعارف، ب.ط، ١٣٧٦هـ).

شحرور، محمد، **الكتاب والقرآن قراءة معاصرة** (سوريا، مطبعة الأهالي للنشر والتوزيع، ب.ط، ب.ت).

الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب، **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير** (القاهرة: مطبعة بولاق (الأميرية)، د ط، ١٢٨٥هـ).

الشنقيطي، محمد الأمين، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** (مصر: مطبعة المدني، د.ط، ١٣٨٦هـ).

الشنقيطي، محمد الأمين، **مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر** (مكة المكرمة: عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٦هـ).

الشنقيطي، محمد الأمين، **نثر الورود شرح مراقي السعود** تحقيق: علي بن العمران، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٦هـ).

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير** (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ب.ط، ١٣٥١هـ).

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، تحقيق: أحمد عزو عناية، **إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول** (دمشق، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق: كمال يوسف (الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ).

صبري، مصطفى، **موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤٠١هـ).

الطبراني، سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي (العراق: دار إحياء التراث الإسلامي، ط٢، ب.ت).

الطبراني، سليمان بن أحمد، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله - محسن الحسيني (د.م، دار الحرمين، ط١، ١٤١٥ — ١٩٩٥م).

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، **المعجم الصغير**، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير (بيروت- عمان: المكتب الإسلامي، دار عمار، ط١، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م).

الطبرسي، حسين بن محمد النوري، **فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب** (إيران: دار الكتاب للطباعة والنشر، ب.ط، ١٢٩٨هـ).

الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ).

الطبري، أحمد بن عبد الله بن محمد، **الرياض النضرة في مناقب العشرة** (مصر، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).

طرابيشي، جورج، **معجم الفلاسفة، الفلاسفة، المناطقة، المتكلمون، اللاهوتيون، المتصوفون** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط٣، ٢٠٠٦م).

ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، **رد المحتار على الدر المختار شرح متن نتوير الأبصار** (مصر: مطبعة بولاق، ب.ط، ١٢٧٢هـ).

ابن عاشور، محمد الطاهر، **التحرير والتنوير**، (تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، ب.ط، ١٩٨٤م).

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، **جامع بيان العلم وفضله** (بيروت: دار الكتب العلمية، ب.ط، ١٩٧٨م).

عبد الرازق، علي، **الإسلام وأصول الحكم** (مصر: مطبعة مصر، ب.ط، ١٣٤٤هـ).

عبد الرزاق، أبو بكر بن همام الصنعاني، **المصنف**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، هـ١٤٠٣).

عبد الكريم بن صالح بن عبد الكريم الحميد، **الفرقان في بيان إعجاز القرآن**، (السعودية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

ابن عجيبة، أحمد بن محمد بن المهدي، **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان (القاهرة: الدكتور حسن عباس زكي، د.ط، ١٤١٩هـ).

ابن العربي، محمد بن عبدالله، **أحكام القرآن**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م).

ابن العربي، محمد بن عبد الله، **أحكام القرآن**، تحقيق: علي محمد (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ب.ت).

ابن العربي، أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي، **سراج المريدين في سبيل الدين**، (المغرب، دار الحديث الكتانية، ط١، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م).

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح** (المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ط١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).

عرجون، **محمد** الصادق، **نحو منهج لتفسير القرآن** (السعودية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ٣١، ١٣٩٩هـ).

ابن عطية، محمد أحمد محمد، **طه حسين والنظر الاستشرافي** (قطر: مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية، ط١، ١٤٣٥هـ).

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ).

ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** (بيروت: دار المسيرة، ط٢، ١٩٧٩م).

عمر، أحمد مختار، **معجم اللغة العربية المعاصرة** (القاهرة: عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨م).

عناني، محمد، **المصطلحات الأدبية الحديثة، دراسة ومعجم انجليزي – عربي** (القاهرة: دار نوبار للطباعة، ط٣، ٢٠٠٣م).

ابن عياض، عياض بن موسى، **الشفا بتعريف حقوق المصطفى** ﷺ، تحقيق: عامر الجزار (القاهرة: دار الحديث، ب.ط، ١٤٢٥هـ).

العيني، محمود بن أحمد بن موسى، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

الغزالي، محمد بن محمد، **إحياء علوم الدين** (مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ب.ط، ١٩٣٩م).

الغزالي، أبو حامد، **المعارف العقلية**، تحقيق: عبد الكريم العثمان (دمشق، دار الفكر، ط١، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م).

الغزي، محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو، **موسوعة القواعد الفقهية**، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م).

الفراء، يحيى بن زياد بن منظور، **معاني القرآن** (مصر: دار المعرفة، ب.ط، ب.ت).

ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني الرازي، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد (د.م: دار الفكر، د.ط، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

الفيروز آبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

الفيض الكاشاني، المولى محسن الملقب، **تفسير الصافي**، تحقيق: حسين الأعلمي (طهران: مكتبه الصدر، د ط، د ت).

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، **تأويل مشكل القرآن** (مصر: دار التراث، ط٢، ١٣٩٣هـ).

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباه النحاة** (مصر، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

ابن قدامة، عبد الله المقدسي، **لمعة الاعتقاد** (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٤، ١٣٩٥هـ).

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، **المغني** (الرياض: المكتبة السلفية، ب.ط، ب.ت).

القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، **أنوار البروق في أنواء الفروق** (بيروت، عالم الكتب، ب ط، ب ت).

القرشي، عبد القادر، **الجواهر المضية في تراجم السادة الحنفية** (الهند: مطبعة حيدر أباد، ب.ط، ١٣٣٢هـ).

القرطبي، محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: هشام سمير البخاري، (الرياض: دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ).

القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، **الجامع لأحكام القرآن** (مصر: دار الكتب، ط٣، ١٣٨٦هـ).

قطب، سيد، **في ظلال القرآن** (القاهرة: دار الشروق، ط١٥، ١٤٠٨هـ).

قطوس، بسام، **استراتيجيات القراءة، التأصيل والإجراء النقدي** (الأردن: دار الكندي، ط١، ١٩٩٨م).

القوسي، مفرج بن سليمان، **مصطفى صبري المفكر والعالم الإسلامي وشيخ الإسلام في الدولة العثمانية سابقاً** (دمشق، دار القلم، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).

ابن القيم، محمد بن أبي بكر، **إعلام الموقعين عن رب العالمين** (بيروت: دار الفكر، ب.ط، ب.ت).

ابن القيم، محمد بن أبي بكر، **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان**، تحقيق: محمد حامد (بيروت: دار المعرفة، ب.ط، ب.ت).

ابن القيم، محمد بن أبي بكر، **بدائع الفوائد**، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، عادل عبد الحميد العدوي، أشرف أحمد (مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤١٦هـ).

ابن القيم، محمد بن أبي بكر، **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، تحقيق: زائد أحمد النشيري (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٨هـ).

ابن القيم، محمد بن أبي بكر، **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، (الرياض: دار العاصمة، ط١، ١٤٠٨هـ).

ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، **الفوائد** (بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).

ابن القيم، محمد بن أبي بكر، **طريق الهجرتين وباب السعادتين** (القاهرة: المطبعة السلفية، ط٢، ١٣٩٤هـ).

ابن القيم، محمد بن أبي بكر **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة** (بيروت: دار الكتب العلمية، ب.ط، ب.ت).

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ).

الكليني، محمد بن يعقوب بن اسحاق، **الكافي** (طهران: دار الكتب الإسلامية، ط٣، ١٣٨٨هـ).

لوبون، غوتساف، **كتاب السنن النفسية لتطور الأمم**، ترجمة: عادل زعيتر، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط١، ٢٠١٤م).

أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، (بيروت، دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت).

الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، **تأويلات أهل السنة**، تحقيق: مجدي باسلوم (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (مصر، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، د ط، د ت).

المارزي، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر، **ايضاح المحصول**، تحقيق: عمار الطالبي (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ب ت).

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري، النكت **والعيون**، تحقيق: ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ب.ط، ب.ت).

مالك، مالك بن أنس، **الموطأ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (مصر، دار إحياء التراث العربي، د ط، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م).

محمد باقري سعيدي روشن، **منطق الخطاب القرآني، دراسات في لغة القرآن**، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط١، ٢٠١٦).

محمد أركون، **القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني**، (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط٣، ٢٠٠٥).

محمد بن علي الطيب أبو الحسين البَصْري المعتزلي، **المعتمد في أصول الفقه**، تحقيق: خليل الميس (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ).

محمود، مصطفى، **المسيخ الدجال** (القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، ب ط، ب ت).

المراغي، أحمد بن مصطفى، **تفسير المراغي** (القاهرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م).

مسلم، الحجاج، **صحيح مسلم** (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط٣، ١٣٧٤هـ).

المقري، هبة الله بن سلامة، **الناسخ والمنسوخ** (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٧٨هـ).

المطيعي، محمد بخيت، **حقيقة الإسلام وأصول الحكم** (القاهرة: المطبعة السلفية، ب.ط، ١٣٤٤هـ).

مصطفى محمود، مصطفى محمود، القرآن: **محاولة لفهم عصري** (مصر: دار المعارف، د ط، ١٩٩٩م).

المقدسي، مجير الدين بن محمد العليمي، **فتح الرحمن في تفسير القرآن** (قطر، وزارة الأوقاف، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).

المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

المكي، أبو طالب محمد بن علي، **قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد**، تحقيق: د. عاصم إبراهيم الكيالي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م).

ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث (دمشق: دار النوادر، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).

عبد الرحمن بدوي، **مناهج البحث العلمي**، (الكويت، وكالة المطبوعات، ط ٣، ١٩٧٧م).

المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، **الترغيب والترهيب** (بيروت: دار المعرفة، ب.ط، ١٣٩٩هـ).

ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، ط١، ب.ت).

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، **السنن الكبرى**، تحقيق: حسن عبد المنعم (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).

النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: يوسف علي (بيروت: دار الكلم الطيب، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

الناصر، محمد حامد، **العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب** (الرياض: مكتبة الكوثر، ط١، ١٤١٧هـ).

نصار، محمد حسين، ومجموعة من العلماء، **الموسوعة العربية الميسرة** (بيروت: المكتبة العصرية، ط١، ١٤٣١هـ).

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصفهاني، **حلية الأولياء** (بيروت: دار الكتاب العربي، ط٢، ١٣٨٧هـ).

النووي، يحيى بن شرف الحزامي، **الأذكار** (دمشق: مطبعة الملاح، ب.ط، ١٣٩١م).

النووي، محيي الدين يحيى، **التبيان في آداب حملة القرآن**، تحقيق: محمد الحجار (بيروت: دار ابن حزم، ط٤، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

ابن هبيرة، يحي بن محمد، **الإفصاح عن معاني الصحاح** (الرياض: المكتبة السعدية، ب.ط، ب.ت).

الهيثمي، علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** (بيروت: دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٧م).

الواحدي، علي بن أحمد، **أسباب النزول**، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، (الدمام: دار الاصلاح، ط٢، ١٤١٢هـ).

الواحدي، علي بن أحمد، التفسير **البسيط**، تحقيق: محمد بن صالح الفوزان (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ب.ط، ١٤٣٠هـ).

ثانياً: الرسائل العلمية

سال، جرجيس، **مقالة في الإسلام**، ترجمة: هاشم العربي (القاهرة: المطبعة الإنجليزية الأمريكانية ببولاق، ط٣، ١٩١٣م).

صباح عيدان العبادي، **فهم الخطاب القرآني بين الإمامية والأشاعرة، دراسة مقارنة في ضوء ركائز الأسلوبية**، (العراق، دار الفيحاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٣م).

عبد الرزاق هرماس اسماعيل، **القرآن الكريم ومناهج تحليل الخطاب**، (قطر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ب.ط، ٢٠٠١م).

العقل، ناصر بن عبد الكريم، **المدرسة العقلية الحديثة في ضوء العقيدة الإسلامية**، رسالة ماجستير، كلية أصول الدين، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٣٩٩هـ).

مطيع الله بن دخيل الله الحربي، **انقلاب المفاهيم، حقيقته، بدايته، آثاره**، (مكة المكرمة، ب.م، ب.ط، ٢٠١٧م).

نشوان بن عبده، **معالم التفسير المقاصدي للقرآن الكريم، آيات الخمر نموذجاً**، (رسالة ماجستير في علوم الوحي والتراث، قسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠١٠م).

نشوان عبده، أسس **التفسير المقاصدي للقرآن الكريم وتطبيقاته على الكليات الخمس في تفسير التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور**، (رسالة دكتوراه في معارف الوحي والتراث، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠١٢م).

ياسين خليل، **منطق البحث العلمي**، (العراق، جامعة بغداد، ب، ط، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م).

ثالثاً: المجلات العلمية والحوليات

حمودة، عبد العزيز، **الخروج من التيه، دراسة نقدية في سلطة النص**، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٩٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ٢٠٠٣م).

رضا، محمد رشيد، **مجلة المنار** (مصر: مطبعة المنار، ١٣١٥- ١٣١٦هـ).

رضوان جمال الأطرش، "**القيم السياسية في الخطاب القرآني، الشورى نموذجا**" مجلة الإسلام في آسيا، (العدد الخاص الأول، مارس، ٢٠١١م).

محمد علواش، **مناهج تحليل الخطاب القرآني في الفكر العربي المعاصر**، (سوريا، صفحات للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٧م).

مصباح، عامر، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ب ط، ٢٠١٧م).

هرماس، عبد الرزاق، **مطاعن المستشرقين في ربانية القرآن**، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (الكويت، العدد ٣٨، ١٩٩٩م).

رابعاً: مواقع الإنترنت

موقع ملتقى أهل التفسير https://www.mtafsir.net

موقع شبكة الألوكة https://www.alukah.net

موقع التفاسير https://www.altafsir.com

موقع شبكة الإعجاز في القرآن والسنة https://www.quran-m.com